

المجلد الأول

الجزء الأول

الوشى المرقوم في بيان أحوال العلوم

ألفه

صديق بهمن الفتوي

ت : ١٣٠٧ هـ ، ١٨٨٩ م

أعده للطبع ووضع فهارسه

عبد المجيد زكار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم سلماً إلى معارج المعلوم . والمعلوم فضلاً
مُسَلِّماً عند عصاة المنطوق والمفهوم ، وسرّح أبصار البصائر في رياض
الفنون والمعارف ، رياض زهت فيها أزهار المعاني والبيان، فتفتحت
بنسائها أنوار الفضل التالد والطارف . فاجتنت منها أيدي المني فواكه
القلوب وأقوات الأرواح ، واقتطفت منها جني الحقائق والدقائق من
بين أقاصي الصباح ، فهو قوت الفؤاد ومراح الأشباح ،
وروح جثمان الكمال، وحادي النفوس إلى بلاد الأفراح . به فضلُ
الذوق الروحاني على المذاق الجسماني فضلاً لا يعرفه إلا من تضرع منه
أو ذاق ، ولا يدرك كُنْهه إلا من غاص في قعر بحاره وسيح في ثبج (١)
أنهاره ثم برع وفاق .

والصلاة والسلام على سيد العلماء سند الفضلاء تاج الكملاء محمد
النبي المصطفى أحمد الأمي المجتبي ، المؤيد من السماء ، الموحى إليه
بالقرآن الذي فيه هدى وشفاء . الذي أكمل الله تعالى به علوم الأوائل
والأواخر ، وخصّه من بين خلقه بمزايا المعارف وخبايا المفاخر . فياله
من نبي رفيع القدر ماترقى رقيّة الأنبياء ، ورفيع كريم الذكر ما طاولته

(١) ثبج كل شيء : معظمه ووسطه وأعلاه .

السماء . صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ، وحزبه المتأدين بآدابه ،
الذين تفتحت لهم كمائم المنقول والمعقول . وتخلت بعقود علومهم
أجساد الفحول ، حتى اشتفت نفوس الإسلام والمسلمين من داء الأعداء ،
وزال كلب الكفر ومرض الإشراك بما أريق من دماهم تحت أديم
السماء على وجه الغبراء . فهم مخازن الفضائل والعوائد ، ومعادن القواضل
والفوائد ، ومجامع المكارم والمحامد ، ومناحي المعارف والمقاصد .
لازالت سحب الرحمة هائلة على مراقدهم ، وتحايا الرضوان نازلة
على معاهدهم . ماطلعت شمس العلوم من أفلاك الدواوين والدفاتر ،
وسطعت نجوم الفنون من مشارق الأقلام والمحابر .



وبعد : فهذا بث لما وقر في صدري من أحوال العلوم العالية ، وتراجم
الفنون الفاخرة ، وأثر بعد عين في تحصيل مانيطت به سعادة الدنيا
والآخرة ، وردت من بحارها الطامية ماء عذبا فراتا حالياً ، وكرعت
من أنهارها الصافية ما كان عن القذى طاهراً وعن الأكدار خالياً . حررته
إحرازاً لما تشئت من أحوال العلوم وتراجم أسمائها وسماتها ، وجمعبته
إفرازاً للفنون مع بيان مبادئها وأغراضها وغاياتها . مستمداً في ذلك من
كتب الأئمة السادة ، وصحف الكبراء القادة ، بعد أن عرفت مجاريها ،
وتعلت الرمي من القوس وقد كنت بارها . لأنني لما وقفت على كتاب (عنوان
العبر وديوان المبتدأ والخبر) (١) لقاضي القضاة مؤيد الدين أبي زيد عبد الرحمن
ابن خلدون الأندلسي وجدت مؤلفه رحمه الله تعالى قد عقد في الكتاب الأول (٢)
منه فصلاً سادساً في العلوم وأنواعها وسائر طرقها وأنحائها ، وما يعرض في

(١) عنوانه الكامل : العبر وديوان المبتدأ والخبر ، في أيام العرب والعجم والبربر .

وتوفي مؤلفه ابن خلدون سنة ٨٠٨ هـ = ١٤٠٦ م .

(٢) يريد به مقدمة ابن خلدون .

ذلك كله من الأحوال . ثم رأيت خواجه خليفة زاده ملا كاتب الجلبي (١) لخص منه تلك العلوم وأحوالها في مقدمة كتابه (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) وأضاف إليه أشياء من (مفتاح السعادة) (٢) لأبي الخير . ثم اطلعت على كتاب (مدينة العلوم) للأزنيقي (٣) تلميذ قاضي زاده موسى بن محمود الرومي شارح (جغميني) (٤) وفيه بيان أنواع العلوم وتراجم بعض علماء الفنون . ثم عثرت على كتاب (كشف اصطلاحات الفنون) للشيخ الفاضل محمد علي بن علي التهانوي الهندي ، وقد ذكر فيه أنواعاً من العلوم المتداولة وطرقاً من الفنون المتناولة .

ورأيت المترفين قد عجزت همهم عن معرفة هذه العلوم والفنون ، ووجدت العلماء قد قنعوا بالطل من الوابل الهتون ، فكل واحدة من هاتين القبيلتين في غنى عن جباتها وقصور عن بلوغ غايتها ، إلا ما شاء الله تعالى من شواذ القبائل وأفراد الإنسان .

وموضوع الكتاب الأول (٥) تاريخ أحوال العالم . وموضوع الكتاب الثاني (٦) جمع أسامي الكتب التي صنفها بنو آدم . فالأول ليس فيه ما خلا ذكر تلك العلوم في فصول خاصة إلا أحوال العدمان وأمم الإنسان ،

(١) اسمه : مصطفى بن عبد الله ، كاتب جلبي ، المعروف بحاجي خليفة ، تركي الأصل ، مستعرب وهو مورخ بحاجة ، مولده ووفاته بالقسطنطينية : ١٠١٧ - ١٠٦٧ هـ = ١٦٠٩ - ١٦٥٧ م .

(٢) عنوان الكتاب : مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، وهو في موضوعات العلوم . مؤلفه هو المولى أبو الخير أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زاده المتوفى سنة ٩٦٨ هـ = ١٥٦١ م .

(٣) هو : محمد بن قطب الدين الأزنيقي الرومي ، محيي الدين ، عالم مشارك في بعض العلوم ، توفي سنة ٨٨٥ هـ = ١٤٨٠ م .

(٤) هو كتاب الملخص في الهيئة البسيطة لمحمود بن محمد الجغميني .

(٥) أي العبر لابن خلدون .

(٦) أي الكشف لحاجي خليفة .

ووقائع الدهور والأزمان . والثاني ليس فيه ماعدا تراجم تلك العلوم والخطب إلا الكشف عن أسامي الكتب . والثالث (١) مقتصر على ذكر أنواع العلوم وتراجم المصنفين فيها . والرابع (٢) مختص بذكر اصطلاحاتها المتداولة في كتب الفنون .

فأردت أن أفرد منها أحوال العلوم وتراجم الفنون في تأليف مختصر تقريباً للبعيد وتحصيلاً للتجريد ، مضيفاً إليه ما حصل الوقوف عليه في أثناء ملاحظة الكتب الشاذة وعطفها ، واجتناء ثمار الفوائد من الصحف الفاذة وقطفها . ليكون هذا السننر التام المقصود ، وكوكب المراد الطالع من أفق السعود ، سهل الحصول لمن رام الوصول إليه ، ويسير التاج لمن أراد الحصول منه والتعويل عليه ، لأنه دراسات عديدة في كراريس محدودة ، وفراسات سديدة في قراطيس مشهودة ، تحلت بعون الله وحسن توفيقه بكل زين ، ورُتبت على قسمين :

الأول : في بيان أحوال العلوم .

والثاني : في تراجمها المنطوق منها والمفهوم ،

وكل قسم من هذين القسمين اشتمل على مقدمة وخاتمة وأبواب على أكمل وضع وأجمل أسلوب تسوق ناظرها من طلبة العلوم إلى أعز مقصود وأعز مطلوب .

وأنت تعلم إن كنت ممن طالع الكتب المشار إليها واطلع عليها ، أن بعد هذا التجريد مما فيها لم يبق من المقاصد العلمية إلا القليل من تراجم

(١) أي مدينة العلوم للأزنيقي .

(٢) أي كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي .

الكتب وأهلها . لكن الذي أمني أني رأيت أبناء هذا الزمان لا تتوجه طبائعهم إلى إدراك العلوم ومبانيها ، واقتباس فوائد الفنون ولو بفهم بعض معانيها . فضلاً عن أن يحيطوا بجميع المقاصد والغايات ، ويبلغوا من معرفتها وضبطها إلى النهايات . إلا واحداً من الألف المؤلفة ، وفرداً من الأحزاب المتحزبة ممن لهم همّة شائخة وروية دارية في كسب المعارف والعلوم . أو دولة باذخة وقدرة سارية في جمع المتسوس . فإنه قد يرفع الرأس إلى معرفة العلم بدءاً وغاية ، وينحو إلى استعلام أمر الأول والنهاية . وكل الخلق وجلهم مغمورون في اللذات العاجلة الخاطئة الكاذبة الفانية ، ويؤثرونها ولو كان بهم خصاصة على النعم الآجلة الدائمة الباقية . إلا من عصمه الله تعالى . فكأن الناس كلهم قد صاروا أجناساً بلا فصول ، أو إناثاً بلا فحول . مع أن الانسان إنما تميز عن الحيوان بالنطق والعلم والعرفان . ولو لم يكن العلم في البشر لكان هو وجميع الحيوانات سواسية في كل شأن . فإنا لله على ذهاب العلم وأهليه وفشو الجهل وعلو ذويه .

وبالجملة فهذا المؤلف الذي جمع أحوال العلوم وتراجمها في كن^(١) واحد ، وأوعى أشتات الفنون في وعاء صامد . قد تجلى نوره في آخر الزمان من عمر الدنيا حين ولى شبابها ، ولم يبق من بخار حياتها إلا سرائرها ، وتوالت فيها الآفات والفتن ، وعمت بأهلها البلوى والمحن . ولذلك كان أثراً بعد عين ، أو حديثاً من خفّي حنين .

ومع ذلك قد جاء بحمد الله تعالى في بابه بديع المثال ، منبع المثال ، مبدئ العجب العجائب . إذا سئل أعطى وإذا دعي أجاب ، كأنه سماء علوم شرفت كواكبها عجائبها ، وأرض فنون أمطرت بالغرائب سحائبها ،

(١) الكن : البيت .

شامةً في وَجَنَاتِ النَكَاتِ ، تَمِيمَةً في أَجْيَادِ الفُحُولِ الأَثْبَاتِ ، جَنَّةً
أشجارُها مَورِقَةٌ ، حَدِيقَةٌ أَزْهَارُها مَونِقَةٌ ، أَكَلْها دَائِمٌ وظَلْها قَائِمٌ . نَعِيمُها
مَقِيمٌ ، ومَزَاجُها من تَسْنِيمٍ . سَفِينَةُ نَجَاةٍ يَعبُرُ بِها الأَبْرَارُ بِحَارَ أبعِيدَةِ الأَغْوَارِ ،
وفلَكٌ مَشْحُونٌ يَسْبَحُ العَابِرُونَ في قَامُوسِهِ المَحيِطِ التَّيَّارِ . وحَسْبُكَ بِه
مَطِيَّةٌ يَصِلُ بِها الرَّاكِبُ إلى رِيَاضِ الجَنَانِ ، وَيَشْرَبُ هُنَاكَ الشَّارِبُ
من حِيَاضِ العِرْفَانِ . جَمَعْتَهُ لَتَفَنِّ خَوَاطِرِ الوُلْدِينِ الكَرِيمِينِ السَّعِيدِينِ ،
وَتَمَرَّنَ ضَمَائِرُ الأَبْنِينِ الشَّرِيفِينِ الحَمِيدِينِ : السَّيِّدِ نَورِ الحَسَنِ الطَّيِّبِ ،
وَالسَّيِّدِ عَلِيِّ حَسَنِ الطَّاهِرِ ، بَارَكَ اللهُ لَهُمُ وَفِيهِمْ وَعَلَيْهِمْ في الدُّنْيَا وَالدِّينِ ،
وَجَعَلَ لَهُمُ لِسَانَ صَادِقٍ في الآخِرِينَ ، وَسَلَكَ بِهِمْ مَسْلَكَ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ
خُصُوصاً ، وَلَمَنَ عِدَاهُمُ من أَهْلِ العِلْمِ وَالْفَضْلِ عَمُوماً .

وسميت القسم الأول من هذا الكتاب : « الوشي المرقوم » . والقسم
الآخر « السحاب المرقوم » والكتاب نفسه « أبجد العلوم » .

وكان وضعه وجمعه في بلدة بهوبال المحمية في سنة تسعين ومائتين
وألف الهجرية ، وطبعه وبيعه في سنة خمس وتسعين ومائتين وألف
القدسسية ، في المطبعة المنسوبة إلى ذات المحامد السنية والمكارم العلية ،
من أخجلت بجودها السحاب فصب عرقاً ، وأرعدت بسياستها الرعد
فارتعد فترقاً ، لاح نور رأفتها من سواد بلاد مالوة الدكن كما لاح نور
الباصرة من سواد البصر . فوصل كذلك إلى القريب والبعيد من أهل
الوبر والمدر . من نزل بأعتابها نسي الأوطان والأصحاب ، ومن لاذ
ببابها أتاه المطالب من كل باب . قد جمعت بين الصورة الملكية والسيرة
الملكية . وقرنت بين الحكمة الإيمانية ، والحكومة اليمانية . وهنا أنشدتُ
مخاطباً للصبا والشمال على ماهو دأب أرباب الوجد والحال :

وَصَلَّتْ حِمَى بِهِوَالٍ يَانْفُسُ فَانْزِلِ
فَقَدْ نِلْتَ مَأْمُولَ الْفُؤَادِ الْمَعْسُورِ

وَيَا حَبِّدَا سَاحَاتُهَا لَكَ إِنْتَهَا
« نَسِيمُ الصَّبَا جَاءَتْ بَرِيًّا الْقَرَنُفْلِ »

تَذَكَّرْتُ عَهْدًا بِالْحِمَى وَبِمَنْ بِهِ
« قِفَا نَبِّكَ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَتَرٍ »

وَمَا هُوَ إِلَّا حَضْرَةُ الْعِزَّةِ الَّتِي
تُخَاطَبُ تَنَاجٍ الْهِنْدِ عِنْدَ الْأُمَائِلِ

مَعَاذَةُ أَهْلِ الْفَضْلِ مِنْ كُلِّ حَادِثٍ
مَلَاذَةُ أَعْيَانِ الْعِلَاقَةِ الْأَفَاضِلِ

مُغْنِيَةُ أَرْبَابِ الْفَوَاضِلِ وَالْحِجَى
« ثَمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةُ الْأَرْامِلِ »

هِيَ الْبَحْرُ جُودًا فَيَضُّهَا شَمْلُ الْوَرَى
وَقَدْ نَالَ مِنْ مَعْرِفِهَا كُلُّ سَائِلِ

هِيَ الشَّمْسُ إِفْضَالًا يَدْعُمُ ذَوَالِهَا
جَمِيعَ الرِّعَايَا مِنْ صُفُوفِ الْقَبَائِلِ

أَفَادَتْ كَرَامَاتِ بَهْمَتِهَا الَّتِي
لَهَا لَيْسَ مِثْلًا عِنْدَ كُلِّ مُمَائِلِ

أَفَاضَتْ فَيُؤْضَا أَخْجَلَاتُ جُودِ حَاتِمِ
أَسَالَاتِ إِلَيْنَا هَاطِلًا بَعْدَ هَاطِلِ

قِفُوا أَخْبِرُونَا مَنْ يَقُومُ مَقَامَهَا
وَمَنْ ذَا يَرُدُّ الْآنَ لَهْفَةَ سَائِلِ

قِفُوا أَخْبِرُونَا هَلْ لَهَا مِنْ مُشَابِهٍ
قِفُوا أَخْبِرُونَا هَلْ لَهَا مِنْ مُشَاكِـلِ

فَمَا هِيَ إِلَّا رَحْمَةٌ مُسْتَطَابَةٌ
تَعْمُ الْبَرَايَا مِنْ غَنِيٍّ وَعَائِلِ

أَدَامَ لَهَا رَبُّ الْبَرَايَا مَكَارِمًا
تَقْصُرُ عَنْهَا كُلُّ حَافٍ وَنَاعِلِ

وَزَادَ لَهَا الْإِقْبَالَ إِقْبَالَ عِزَّةٍ
وَكَانَ لَهَا عَوْنًا لَدَى كُلِّ نَازِلِ

أعني بها مليكة العالم أهل بيتي نواب شاهجهان بيكم ، طابت أيامها
ولياليها ، ونامت عيون الدواهي عن معاليها .

★ ★ ★

هذا والله أسأل أن يصعد هذا الكتاب ذروة القبول ، ويجعله خالصاً
لذاته الكريمة ، وينفع به أهل العلم ومن أخلفه من السادة الفحول ،
ويرخي على زلات جامعه من عفوه وعافيته وغفرانه ورضوانه أطول
الديول .

★ ★ ★

وحين بلغ القول مني إلى هذا المبلغ أخذت في سرد مقاصد الكتاب
أبواباً ، ورفعت عن وجوه عرائس العلوم وتراجمها حجاباً . وأبدت
فيه عللاً وأسباباً ، ونزعت عن محيا فنونه جلباباً . وسلكت فيه مسلكاً
غريباً ، واخترت من بين المناحي منهجاً عجيباً . وبالله الاستعانة ومنه
التوفيق في كل ما أحرر وأقول : وعليه التعويل وله الحمد على كل حال
وهو خير مسئول ومأمول :

القسم الأول

من كتاب أجد العلوم في أحوالها

المسمى بالوشى المرقوم

المقدمة: في بيان ما يطلق عليه اسم العلم ونسبته ومحله وبقائه وعلم الله تعالى.

العلم بالكسر وسكون اللام : في عرف العلماء يطلق على معان منها الإدراك مطلقاً ، تصوراً كان أو تصديقاً يقينياً أو غير يقيني وإليه ذهب الحكماء .

ومنها التصديق مطلقاً ، يقينياً كان أو غيره . قال السيد السند (١) في (حواشي العضدي) : « لفظ العلم يطلق على المقسم ، وهو مطلق الإدراك ، وعلى قسم منه وهو التصديق . إما بالاشتراك بأن يوضع بإزائه أيضاً ، وإما بغلبة استعماله فيه لكونه مقصوداً في الأكثر ، وإنما يقصد التصور لأجله . ومنها التصديق اليقيني في الخيالي . العلم عند المتكلمين

(١) هو علي بن محمد بن علي ، المعروف بالسيد الشريف الجرجاني ، من الفلاسفة وكبار علماء العربية له مؤلفات كثيرة توفي سنة ٨١٦ هـ = ١٤١٣ م .

لامعنى له سوى اليقين ، وفي (الأطول) في باب التشبيه : العلم بمعنى اليقين في اللغة لأنه من باب أفعال القلوب « انتهى .

ومنها مايتناول اليقين والتصور مطلقاً . في (شرح التجريد) (١) :
« العلم يطلق تارة ويراد به الصورة الحاصلة في الذهن . ويطلق تارة ويراد به اليقين فقط . ويطلق تارة ويراد به مايتناول اليقين والتصور مطلقاً » انتهى .

قيل : هذا هو مذهب المتكلمين .

ومنها التعقل .

ومنها التوهم والتخيل . في (تهذيب الكلام) : « أنواع الإدراك إحساس وتخيل وتوهم وتعقل ، والعلم قد يقال لمطلق الإدراك وللثلاثة الأخيرة وللأخير ، وللتصديق الجازم المطابق الثابت .

ومنها إدراك الكلي مفهوماً كان أو حكماً .

ومنها إدراك المركب تصوراً كان أو تصديقاً .

ومنها إدراك المسائل عن دليل .

ومنها نفس المسائل المبرهنة .

ومنها الملكة الحاصلة من إدراك تلك المسائل ، وبعضهم لم يشترط كون المسائل مبرهنة . وقال : « العلم يطلق على إدراك المسائل وعلى نفسها ،

(١) المراد بالتجريد كتاب (تجريد الكلام) أو (تجريد العقائد) للنصير الطوسي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، وعلى التجريد شروح كثيرة وحواش أهمها حاشية السيد الشريف الجرجاني وهي المعتمدة لدى علماء الروم والهند .

وعلى الملكة الحاصلة منها .والعلوم المدونة تطلق أيضاً على هذه المعاني الثلاثة الأخيرة .

ومنها ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض صادراً عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة أيضاً « كذا في (المطول) (١) . في بحث التشبيه .

وردّ السيد السند « بأن الملكة المذكورة المسماة بالصناعة إنما هي في العلوم العملية أي المتعلقة بكيفية العمل كالطب والمنطق ، وتخصيص العلم بإزائها غير محقق ، كيف وقد يذكر العلم في مقابلة الصناعة . نعم إطلاقه على ملكة الإدراك بحيث يتناول العلوم النظرية والعملية غير بعيد مناسب للعرف » انتهى .

قال المتكلمون : لابد في العلم من إضافة ونسبة مخصوصة بين العالم والمعلوم بها . يكون العالم عالماً بذلك المعلوم ، والمعلوم معلوماً لذلك العالم . وهذه الإضافة هي المسماة عندهم بالتعلق . فجمهور المتكلمين على أن العلم هو هذا التعلق ، إذ لم يثبت غيره بدليل فيتعدد العلم بتعدد المعلومات ، كتعدد الإضافة بتعدد المضاف إليه .

وقال قوم من الأشاعرة : هو صفة حقيقية ذات تعلق . وعند هؤلاء فثمة أمران : العلم ، وهو تلك الصفة . والعالمية ، أي ذلك التعلق . فعلى هذا لا يتعدد العلم بتعدد المعلومات ، إذ لا يلزم من تعلق الصفة بأمور كثيرة تكثّر الصفة إذ يجوز أن يكون شيء واحد تعلقات بأمور متعددة .

(١) هو الشرح المبسوط لكتاب تلخيص المفتاح للجلال القزويني المتوفى سنة ٧٣٩ هـ .
ومؤلف المطول هذا هو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢ هـ .

وأثبت القاضي الباقلاني العلم الذي هو صفة موجودة ، والعالمية التي هي من قبيل الأحوال عنده . واثبت معها تعلقاً ، فإما للعلم فقط أو للعالمية فقط . فهذه ثلاثة أمور : العلم ، والعالمية ، والتعلق الثابت لأحدهما وإما لهما معاً ، فهنا أربعة أمور : العلم والعالمية وتعلقهما .

وقال الحكماء : العلم هو الموجود الذهني ، إذ لا يعقل ماهو عدم صرف بحسب الخارج كالممتنعات . والتعلق إنما يتصور بين شيئين متميزين ، ولا تمايز إلا بأن يكون لكل منهما ثبوت في الجملة ، ولا ثبوت للمعادوم في الخارج فلا حقيقة له إلا الأمر الموجود في الذهن وذلك الأمر هو العلم ، وأما التعلق فلازم له . والمعلوم أيضاً فإنه باعتبار قيامه بالقوة العاقلة علم ، وباعتباره في نفسه من حيث هو هو معلوم . فالعلم والمعلوم متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار . وإذا كان العلم بالمعدومات كذلك وجب أن يكون سائر المعلومات أيضاً كذلك ، إذ لا اختلاف بين أفراد حقيقة واحدة نوعية . كذا في (شرح المواقف) قال مرزا زاهد : هذا في العلم الحسولي . وأما في الحضور فالعلم والمعلوم متحدان ذاتاً واعتباراً ، ومن ظن أن التغير بينهما في الحضور أيضاً اعتباري كتغير المعالج والمعالج ، فقد اشتبه عليه التغير الذي هو مصداق تحققهما بالتغير الذي هو بعد تحققهما . فإنه لو كان بينهما تغير سابق لكان العلم الحضور صورة متزعة من المعلوم وكان علماً حصولياً .



ثم اعلم أن محل العلم الحادث سواء كان متعلقاً بالكليات أو بالجزئيات عند أهل الحق غير متعين عقلاً ، بل يجوز عندهم عقلاً أن يخلقه الله تعالى في أي جوهر أراد من جواهر البدن لكن السمع دل على أنه القلب ، قال الله تعالى : ﴿ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾ وقال : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ .

هذا وقال الحكماء : محل العلم الحادث النفس الناطقة أو المشاعر العشر الظاهرة والباطنة .

وقد اختلف المتكلمون في بقاء العلم والعقل بعد الموت في الجنة .
فالأشاعرة قضوا باستحالة بقاءهما كسائر الأعراض عندهم . وأما المعتزلة فقد أجمعوا على بقاء العلوم الضرورية والمكتسبة التي لا يتعلق بها التكليف . واختلفوا في العلوم المكتسبة المكلف بها فقال الجبائي (١) : إنها ليست باقية وإلا لزم أن لا يكون المكلف بها حال بقاءها مطيعاً ولا عاصياً ولا مثاباً ولا معاقباً مع تحقق التكليف ، وهو باطل بناء على أن لزوم الثواب أو العقاب على كلف به . وخالفه أبو هاشم (٢) في ذلك وأوجب بقاء العلوم مطلقاً .

قال شيخنا العلامة المجتهد المطلق قاضي القضاة محمد بن علي الشوكاني (٣) في فتاواه المسماة (بالفتح الرباني) : « إنه وصل السؤال عن الكلام للحافظ الذهبي (٤) من أن علوم أهل الجنة تسلب عنهم في الجنة ، ولا يبقى

(١) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي ، من أئمة المعتزلة ورئيس علماء الكلام في عصره وإليه نسبة الطائفة الجبائية ، نسبت إلى جبى من قرى البصرة ، توفي سنة ٣٠٣ هـ = ٩١٦ م .

(٢) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، من كبار المعتزلة وعالم بالكلام ، تبعته فرقة سميت البهسية ، توفي سنة ٣٢١ هـ = ٩٣٣ م .

(٣) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن من أهل صنعاء ، كان يرى تحريم التقليد ، له ١١٤ مؤلفاً . ١١٧٣ - ١٢٥٠ هـ = ١٧٦٠ - ١٨٣٤ م .

(٤) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، شمس الدين ، حافظ مؤرخ علامة محقق ، تركاني الأصل من أهل ميافارقين مولده ووفاته بدمشق . له كثير من التصانيف قد تبلغ المائة : ٦٧٣ - ٥٧٤٨ = ١٢٧٤ - ١٣٤٨ م .

لهم شعور بشيء منها . فاقشعر جلدي عند الاطلاع على هذا الكلام من مثل الحافظ الذي أفنى عمره في خدمة الكتاب والسنة والتراجم لعلماء هذا الشأن . وقد كنت قديماً وقفت على شيء من هذا لكن لفرد شاذ من أفراد الحكماء قاله لا عن دراية ولا رواية ، فلم أعبأ به لجهله بالكتاب والسنة ، فيا ليت شعري كيف يجري قلم أحقر عالم من علماء الشريعة بمثل هذا . وعجبت ما أدخل هذا الحافظ في مثل هذه المداخل المقفرة المكفهرة التي يتلون الخريف في شعابها وهضابها ، ويتحمل هذا النقل الثقيل والعبء الجليل . والحاصل أن الطوائف الإسلامية على اختلاف مذاهبهم وتباين طرقهم متفقون على أن عقول أهل الجنة تزداد صفاء وإدراكاً للذهاب ما كان يعتريهم من الكدورات الدنيوية . وكيف يسلبون ما هو عندهم من أوفر النعم وأوفر القسم ، وهم في دار فيها ما تشتهيه الأنفس وتلذ به الأعين مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، فكأن هذا القائل لم يقرأ القرآن الكريم وما شتمل عليه من تحاور أهل الجنة وأهل النار وتخاصمهم بتلك الحجج التي لاتصدر إلا عن أكمل الناس عقلاً وأوفر الخلائق فهماً ، وما يذكرونه من حالهم الذي كانوا عليه في أهلهم بل ما يودونه من إبلاغ الأحياء عنهم ما صاروا فيه من النعيم قال : ﴿ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ (١) وورد مثل هذا المعنى في القرآن الذي رفع لفظه من المصحف ، كما ثبت في الصحاح من كتب الحديث عن أولئك الشهداء بلفظ : « بلغوا قومنا أنا قد لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا » وكذلك ما ذكر من اجتماع أهل الجنة ومذاكرتهم بما كانوا فيه في الدنيا وما صاروا إليه في الجنة ، كما في الآيات المشتبهة على ما في الجنة مما أعده الله لهم حيث يقول : وفيها وفيها وفيها ، في آيات كثيرة . وذكر أن أهلها على سرر متقابلين ، وأنه

(١) سورة يس الآية : ٢٧ .

يطوف عليهم ولدان مخلدون . وثبت أنهم يدخلون الجنة على تلك الصفات من الجمال والشباب وكمال الخلق وحسن الهيئة مردأً جرداً أبناء ثلاث وثلاثين سنة . وأنهم يتخيرون في الجنة ما يشتهون . وكم يعدُّ العادُّ من الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة . ولا يتم هذا النعيم ولا بعضه إلا وهم ذوو عقول صحيحة بالضرورة العقلية كما ثبت بالضرورة الدينية . ومعلوم أنهم إذا كانوا ذوي عقول فمهما وجدت معهم فهي بالإمكان العام والخاص قادرة على كسب ما تجدد لها من العلوم ، ذاكرة لما حصل لها منها من قبل هذا ما لا يحتاج إلى بيان ولا يفتقر إلى برهان ، ولو فقدوها لفقدوا الإنسانية الكاملة ، وصاروا مشابهي للدواب . وأي نعمة لمن لا عقل له كما هو مشاهد من المصايين بالجنون في الدنيا . وأي فائدة للمبالغة في نعيم من كان ذاهب العقل بما ثبت في الكتاب والسنة من أنهم على صفات فوق صفاتهم في الدنيا بمسافات لا يقادر قدرها ولا يحاط بكنهها . وكذلك لا يتم نعيمهم إلا بوجود الخواص الظاهرة والباطنة ، ولو فقدوها لما تنعموا كما ينبغي . وكذا لو فقدوا بعضها لم يكن لهم شعور بالتنعيم الذي وصفه الله سبحانه وبالعقل فيه . وأي فائدة لفاقد العقل ، وأي شعور له بكونه على صفة كمالية في جماله ولباسه الحرير والديباج وتحليته بالذهب والجواهر وأكله من أطيب المأكّل وشربه من أنقى المشروب . وكذا لنعمة تامة فضلاً عن أن تكون فاضلة لمن كان أعمى أو أصم أو لا يفهم شيئاً أو لا يذكر ماضى له ولا يفكر فيما هو فيه . وإذا تقرر لك هذا علمت أن أهل الجنة لهم العقول الزائقة بنسبة الدنيا شباباً وجمالاً وقوة وفهماً وذكرأً وحفظاً وسلامة من كل نقص . ولو لم يكن الأمر هكذا لم تكن لهم فائدة بما بولغ به في شأنهم من الصفات ، بل يعود ذلك بالنقص لما أثبت لهم منها في الجنة . هذا معلوم بالعقل والشرع لا يتمارى فيه قط . وأقل

الحال أن يكون النعيم المحكوم لهم به في الجنة كتاباً وسنة ناقصاً .
والمفروض أنه بالغ في الكمال إلى غاية فوق كل غاية . وهذا خلف
يدافع نصوص الكتاب والسنة مدافعة يفهمها كل من له عقل وإدراك .
فيأعجباً كل العجب من التجري على أهل هذه الدار التي هي دار النعيم
المقيم على الحقيقة بما ينغص نعيمهم ويشوش حالهم ويكدر صفوهم
ويمحق مآعد الله لهم ، ومن التجري على الله سبحانه وعلى رسوله صلى
الله عليه وسلم بما يستلزم عدم ثبوت ما أثبتته الكتاب والسنة لهم وتكديره
وذهاب أثره ومحق بركته . وأنت تعلم أن مثل هذا الكتاب يستلزم الكفر
الصراح . فأين هذا القادح الفادح من نعيم دار يعدل موضع سوط أحدهم
فيها الدنيا بأسرها وجميع مافيها ، ومن دار نصيف إحدى زوجاتهم
يعدل الدنيا ومافيها ، ومن دار لو أشرفت إحدى الجواري المعدة لهم على
أهل الدنيا لفتنتهم أجمعين كما ثبت في الأحاديث الصحيحة . ومع هذا
فقد ثبت قرأناً أنهم على سرر متقابلين وأنه يطوف عليهم ولدان مخلدون .
وثبت سنة أنهم يجتمعون ويتزاوون . فليت شعري ما فائدة هذا الاجتماع
والتزاور لمن لا عقل له ولا فهم ولا فكر ولا ذكر .

والحاصل أن التقول بمثل هذا القول هو من التقول على الله سبحانه
بما لم يقل ، وعلى رسوله وعلى شريعته بما لم يكن منها . وقد ثبت في
القرآن الكريم الحكم على المتقولين بما هو معلوم لكل من يعرف القرآن .
وإذا ثبت أن مثل هذا باطل في الدار الآخرة فانظر إلى هذه الدار دار
الدنيا التي ليست بشيء بالنسبة إلى الدار الآخرة لو قيل لأحدهم : إنه
سيكون لك ماتريد من جمال الهيئة وكمالها ومن النعيم البالغ ومن الرياسة
التامة ولكن ستصاب بالجنون أو تنفقد جميع المشاعر ، لقال : لا ولاكرامة

دعوني أعش صعلوكاً فقيراً فهو أطيب لي مما عرضتموه عليّ وأحبّ إليّ
مما جئتموني به :

خُذُوا رِفْدَكُمْ لَا قَدَسَ لِلَّهِ رِفْدُكُمْ
سَأَذْهَبُ عَنْهُ لَا عَلَيَّ وَلَا لِيَا

ولنما أوردنا لك هذه الأمور لتعلم أن الروح للإنسان إذا كان ساذجاً
كان كله ساذجاً ، إذ الروح هو الإنسانية التي يتميز بها صاحبها عن
الدواب . وجميع ما ذكرنا من العقل والحواس الباطنة والظاهرة هو له لا
للحم ولالدم ولا لعظم . فإذا كان الروح ساذجاً فلم يبق إلا صورة اللحم
والدم ، وهو المقصود بقولهم في بيان ماهية الإنسان « إنه حيوان ناطق »
أي مدرك للمعقولات ، وليس ذلك للقلب الذي هو فيه . وكما أن
ما ذكرناه وقررناه هو إجماع الطوائف الإسلامية على اختلاف أنواعهم
فهو أيضاً إجماع أهل الشرائع كلها ، كما يحكى ذلك عن كتب الله
المنزلة على رسله ، وتحكيه أيضاً كتبهم المؤلفة من أحبارهم ورهبانهم ،
فإنه لا خلاف بينهم في المعاد وفي النعيم المعد لأهل الجنة كما حكاه الكتاب
العزیز ؛ وقد أوردنا من ذلك في (المقالة الفاخرة في إثبات الدار الآخرة)
وفي (إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على إثبات التوحيد والمعاد
والنبوات) كثيراً من نصوص التوراة والإنجيل والزبور وسائر كتب
نبوات بني إسرائيل . ولم يشذ منهم إلا اليهودي الزنديق موسى بن ميمون
الأندلسي (١) ، وقد تبرأ منه قدماء اليهود وأخرجوه من دينهم . بل

(١) هو موسى بن ميمون بن يوسف بن اسحاق القرطبي ، طبيب فيلسوف يهودي ،
ولد وتعلم في قرطبة وتظاهر بالإسلام ، ودخل مصر ، فعاد إلى يهوديته وأقام في القاهرة ٣٧
عاماً كان فيها من سنة ٥٦٧ هـ رئيساً روحياً لليهود ، ومات بها ودفن بطبرية في فلسطين

وكذلك النصراني وإن لم يكن من أهل ملتهم فقد صرحوا بخذلانه وزندقته ، قال النصراني في تاريخه : « رأيت كثيراً من يهود بلاد الافرنج بأنطاكية وطرابلس يلعنونه ويسمونهم كافرين » انتهى . قلت : وقد وقع لهذا الملعون من تحريف كثير من التوراة ما يدل على إلحاده وزندقته ، وقد رددت ما حرّفه وأوضحته بآتم إيضاح . وأما يهود عصرنا فصاروا يعظمونه وذلك لجهلهم بحقيقة الحال . وقد ذكرت لجماعة من أحبارهم بعض تحريفاته فلعنوه وتبرأوا منه . وكما أن هذا الذي ذكرناه مجمع عليه بين أهل الملل التابعين لانبيائهم ، فهو أيضاً مجمع عليه بين المشتغلين بالعقل والنظر كالكلدانين والصابئين أتباع صاب بن إدريس ، كما رأيناه في حكاية مذاهبهم التي ذهبوا إليها في شأن المعاد ، ومنهم اليونانيون فإنهم جميعهم من عند أسقلينوس إلى عهد جالينوس مصرحة كتبهم بمعاد الأرواح عليه في دار المعاد . وهكذا المشتغلون بالحكمة الإلهية من أهل الإسلام كالكندي ومن جاء بعده كالفارابي ومن جاء بعده منهم كابن سينا فإن كتبهم مصرحة بذلك تصريحاً لاشك فيه ولا ريب . وفي هذا المقدار كفاية لمن له هداية » انتهى كلام الشوكاني — رحمه الله — .

ولنأمر أوردناه ههنا بطوله لاشتماله على الفوائد الجلية والشيء بالشيء يذكر .

ثم اعلم أن علم الله سبحانه بذاته نفس ذاته ، فالعالم والمعلوم واحد وهو الوجود الخاص . كذا في (شرح الطوالع) أي واحد بالذات ، أما بالاعتبار فلا بد من التغاير . ثم قال : « وعلم غير الله تعالى بذاته وبما ليس بخارج عن ذاته هو حصول نفس المعلوم ، ففي العلم بذاته العالم والمعلوم واحد ، والعلم وجود العالم والمعلوم والوجود زائد . فالعلم غير العالم

والمعلوم والعلم بما ليس بخارج عن العالم من أحواله غير العالم والمعلوم ،
والمعلوم أيضاً غير العالم . فيتحقق في الأول أمر واحد . وفي الثاني اثنان .
وفي الثالث ثلاثة . والعلم بالشيء الذي هو خارج عن العالم عبارة عن
حصول صورة مساوية للمعلوم . فيتحقق أمور أربعة : عالم ، ومعلوم ،
وعلم ، وصورة . فالعلم حصول صورة المعلوم في العالم ، ففي العلم
بالأشياء الخارجة عن العالم صورة ، وحصول تلك الصورة وإضافة
الصورة إلى الشيء المعلوم ، وإضافة الحصول إلى الصورة وفي العلم
بالأشياء الغير الخارجة عن العالم حصول نفس ذلك الشيء الحاصل ،
وإضافة الحصول إلى نفس ذلك الشيء . ولا شك أنّ الإضافة في جميع
الصور عَرَضٌ ، وأما نفس حقيقة الشيء في العلم بالأشياء الغير الخارجة
عن العالم فإنه يكون جوهرًا إن كان المعلوم ذات العالم لأنه تكون تلك
الحقيقة موجودة لا في موضوع ضرورة كون ذات الموضوع العالم
كذلك ، وإن كان المعلوم حال العالم يكون عرضاً . وأما الصورة في
العلم بالأشياء الخارجة عن العالم فإن كانت صورة لعَرَضٍ بأن يكون المعلوم
عَرَضًا فهو عَرَضٌ بلا شك ، وإن كانت صورة لجوهر بأن يكون المعلوم
جوهراً فعَرَضٌ أيضاً » انتهى .

وهذا مبني على القول بالشيخ . وأما على القول بحصول ماهيات
الأشياء في الذهن فجوهر .

وقال الصوفية : علم الله سبحانه صفة نفسية أزلية . فعلمه سبحانه
بنفسه وعلمه بخلقه علم واحد غير منقسم ولا متعدد ، لكنه يعلم نفسه بما
هوله ويعلم خلقه بما هم عليه . ولا يجوز أن يقال : إن معلوماته أعطته العلم
من أنفسها—كما قال الشيخ محيي الدين ابن عربي—لئلا يلزم كونه استفاد

شيئاً من غيره فلنعذر أنه كما ولاه ملك غ وذن لا لاذ، لال بعة . ولكننا
 وجدناه سبحانه بعد هذا يعلمها بعلم أصلي منه غير مستفاد مما هي عليه
 فيما اقتضته بحسب ذواتها ، غير أنها اقتضت في نفسها ما علمه سبحانه
 عليها فحكم له ثانياً بما اقتضته وهو ما علمها عليه . ولما رأى الإمام المذكور
 أن الحق حكم للمعلومات بما اقتضته من نفسها ظن أن علم الحق مستفاد
 من اقتضاء المعلومات فقال : « إن المعلومات أعطت الحق العلم من نفسها » .
 وفاته أنها إنما اقتضت ما علمها عليه بالعلم الكلي الأصلي النفسي قبل
 خلقها وإيجادها ، فإنها ماتعينت في العلم الإلهي إلا بما علمها لا بما اقتضته
 ذواتها . ثم اقتضت ذواتها بعد ذلك من نفسها أموراً هي عين ما علمها عليه
 أولاً ، فحكم لها ثانياً بما اقتضته ، وما حكم إلا بما علمها عليه فتأمل .
 فيسمى الحق عليمًا بنسبة العلم إليه مطلقاً ، وعالمًا بنسبة معلومية الأشياء
 إليه ، وعلامًا بنسبة العلم ومعلومية الأشياء إليه معاً . فالعليم اسم صفة
 نفسية لعدم النظر فيه إلى شيء مما سواه ، إذ العلم ماتستحقه النفس في
 كمالها لذاتها . وأما العالم فاسم صفة فعلية ، وذلك علمه للأشياء سواء كان علمه
 لنفسه أو لغيره فإنها فعلية ، يقال : عالم بنفسه أي علم نفسه ، وعالم بغيره أي
 علم غيره ، فلا بد أن تكون صفة فعلية . وأما العلام فبالنظر إلى
 النسبة العلمية اسم صفة نفسية كالعليم . وبالنظر إلى نسبة معلومية الأشياء
 إليه اسم صفة فعلية ، ولذا غلب وصف الخلق باسم العالم دون العليم
 والعلام فيقال : فلان عالم ولا يقال عليم ولا علام مطلقاً ، إلا أن يقال :
 عليم بأمر كذا ، ولا يقال : علام بأمر كذا ، بل إن وصف به شخص فلا بد
 من التقييد فيقال : فلان علام في فن كذا ، وهذا على سبيل التوسع
 والتجوز ، وليس قولهم : فلان علامة من هذا القبيل لأنه ليس من أسماء
 الله تعالى ، فلا يجوز أن يقال : إن الله علامة فافهم . كذا في الإنسان

الكامل. ذكره في (كشاف اصطلاحات الفنون) أقول—عفا الله عني—: إن علم الله تعالى ذاتي كسائر صفاته . وإنما قلنا ذلك للرد على الحكماء القائلين بنفي الصفات وإثبات غاياتها ، وللرد على المعتزلة القائلين بأنه يعلم بالذات لا بصفة زائدة عليها . وقال ابن سينا في (الإشارات) تبعاً للفلاسفة : إن الله عالم بالكليات ، أي دون الجزئيات . وهو كفر بواح لا يقبل التأويل . وهذا أحد ما كفر أهل الإسلام الفلاسفة بها ، ولهم من أمثال ذلك الطامات الكثيرة المضلات ، فلا يهولنك ما ينسب إليهم من المعارف ودقائق الأفكار ، فما منهم إلا المخالف أو على شفا جرف هار .

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية (١) وغيره من علماء الإسلام أدلة عقلية أيضاً على إثبات صفة العلم لله تعالى لانطول الكلام بذكرها هنا .

وأدلة ثبوت صفة العلم لله تعالى سمعاً من الكتاب والسنة كثيرة جداً ، كقوله تعالى: ﴿عالم الغيب والشهادة﴾ وقوله: ﴿أنزل به علمه﴾ وقوله: ﴿إليه يُرَدُّ علم الساعة﴾ وقوله: ﴿ولا يُحيطون بشيءٍ مِنْ علمه﴾ وقوله: ﴿يعلمُ خائنة الأعين وما تخفي الصدور﴾ إلى غير ذلك من آيات لا تحصى إلا بكلفة. وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال: «سبق علم الله في خلقه فهم صائرون إليه» وفي حديث ابن عمر : «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله» .

وصفة العلم له سبحانه إمام أئمة الصنمات ، وقد أحاط بكل شيء علماً ،

(١) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ، النيربي الحراني الدمشقي الحنبلي ، الإمام ، شيخ الإسلام ٦٦١ - ٧٢٨ هـ = ١٢٦٣ - ١٣٢٨ م .

وعلمه قد تعلق بكل شيء من الأشياء من الجائزات والواجبات والمستحيلات ، فيجب شرعاً أن يعلم أن علم الله غير متناه من حيث تعلقه . أما بمعنى أنه لا يتقطع فهو واضح ، وأما بمعنى أنه لا يصير بحيث لا يتعلق بالمعلوم فإنه يحيط بما هو غير متناه كالأعداد والأشكال . ونعيم الجنة ، فهو شامل لجميع المتصورات سواء كانت واجبة كذاته وصفاته العليا ، أو مستحيلة كشريك الباري تعالى ، أو ممكنة كالعالم بأسره الجزئيات من ذلك والكمليات على ماهي عليه من جميع ذلك ، وأنه واحد لا تعدد فيه ولا تكثر وإن تعددت معلوماته وتكثرت .

وأما وجوب عموم تعلقه سمعاً فمثل قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ وقوله : ﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ﴾ وقوله : ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسَبِّرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ إلى غير ذلك من الآيات القرآنية .

وأما وجوب ذلك عقلاً فلأن المقتضي للعالمية هو الذات إما بواسطة المعنى الذي هو العلم على ماهو مذهب الصفاتية والسلف وهو الحق ، أو بدونها على ماهو رأي النفاة . والمقتضي للمعلومية إمكانها ونسبة الذات إلى الكل على السواء ، فلو اختصت عالميته ببعض دون البعض لكان ذلك بمخصص وهو محال لامتناع احتياج الواجب في صفاته وسائر كمالاته إلى التخصيص لمنافاته لوجوب الوجود والفناء المطلق . ولم يذهب إلى تعدد علوم قديمة أحد يعتمد عليه إلا أبو سهل الصعلوكي (١) من الأشاعرة وهو محجوج بالإجماع .

(١) هو محمد بن سليمان بن محمد بن هارون ، أبو سهل الصعلوكي . فقيه شافعي من العلماء بالتفسير والأدب ٢٩٦ - ٣٦٩ هـ = ٩٠٨ - ٩٨٠ م .

والحق أن علمه سابق محيط بالأشياء على ماهي عليه، ولا محو فيه ولا تغير ولا زيادة ولا نقصان. وهو سبحانه وتعالى يعلم ما كان وما يكون وما لا يكون وما لو كان كيف كان. وأما ما جرى به القلم في اللوح المحفوظ فهل يكون فيه محو وإثبات؟ فيه قولان للعلماء. وأما الصحف التي بيد الملائكة فيحصل فيها المحو والإثبات. وما أطل به الحكماء وإفراخهم الكلام في بيان علم الله سبحانه وتعالى وما جاؤا به من الأدلة العقلية على إثبات عقائدهم الفاسدة وآرائهم الكاسدة، وما تفوهوا به من أن الصفات زائدة على ذاته أو هي عين ذاته المقدسة، وما نفوه من الصفات فكل ذلك مما لم يخض فيه السلف ولم يأت فيه حرف واحد من الشارع عليه الصلاة والسلام. فالخوض فيه وأمثاله من المسائل بُعد عن الدين وقرب من الشياطين. وكم قد هلكوا وأهلكوا وضلوا وأضلوا الناس عن الصراط السوي، ولا معصوم إلا من عصمه الله ورحمه. والكلام على مسألة العلم يطول، وليس هذا موضع بسطه، وفيما ذكر ما يكفي ويشفي.

* * *

الباب الأول

في تعريف العلم وتقسيه وتعليمه وفيه فصول

الفصل الأول

في ماهية العلم

اعلم أنه اختلف في أن تصور ماهية العلم المطلق ، هل هو ضروري
يتصور ماهيته بالكنه فلا يجد ، أو نظري يعسر تعريفه ، أو نظري
غير عسير التعريف ؟ .

والأول : مذهب جماعة منهم الإمام الرازي (١) ، واستدلوا بما
ليس فيه شيء من الدلالة . ويكفي في دفع ما قالوه ما هو معلوم بالوجدان
لكل عاقل أن العلم ينقسم إلى ضروري ومكتسب .

والثاني : رأي قوم منهم إمام الحرمين (٢) والغزالي وقالوا : لا

(١) هو الفخر الرازي ، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري ، الإمام
المفسر أوجد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، وهو قرشي النسبة أصله من
طبرستان ومولده في الري واليها نسبته ، له مصنفات كثيرة مشهورة : ٥٤٤ - ٦٠٦ هـ =
١١٥٠ - ١٢١٠ م .

(٢) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني ، الملقب بإمام الحرمين ،
أعلم المتأخرين ، من أصحاب الشافعي ، بنى له الوزير نظام الملك مدرسة في نيسابور ، وكان
يحضر دروسه أكابر العلماء ، له مصنفات كثيرة : ٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م

طريق إلى معرفته إلا القسمة والمثال ، وهو متعقب كما بينه شيخنا الشوكاني في (إرشاد الفحول) .

والثالث : هو الراجح ، وبه قال الجمهور .

ثم ذكروا له تعريفات :

الأول : لبعض المتكلمين من المعتزلة أنه اعتقاد الشيء على ما هو به ، وهو مدخول لدخول التقليد المطابق للواقع . فزيد فيه قيد عن ضرورة أو دليل ، لكن لا يمنع الاعتقاد الراجح المطابق وهو الظن الحاصل عن ضرورة أو دليل . وبعبارة أخرى هو الذي يوجب لمن قام به اسم العالم ويخرج عنه العلم بالمستحيل فإنه ليس بشيء اتفاقاً .

الثاني : معرفة المعلوم على ما هو به وهو مدخول أيضاً لخروج علم الله تعالى ، إذ لا يسمى معرفة أي إجماعاً لا لغة ولا اصطلاحاً ، ولذا ذكر المعلوم وهو مشتق من العلم فيكون دوراً ، ولأن معنى على ما هو به هو معنى المعرفة فيكون زائداً وهذا الثاني مختار القاضي أبي بكر الباقلاني (١) .

الثالث : هو الذي يوجب كون من قام به عالماً ، وهو مدخول أيضاً لذكر العالم في تعريف العلم وهو دور .

الرابع : هو إدراك المعلوم على ما هو به ، وهو قول الشيخ أبي

(١) هو القاضي محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر ، من كبار علماء الكلام ، انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة. ولد في البصرة وسكن بغداد وتوفي بها ، له كتب كثيرة :

٣٣٨ - ٤٠٣ هـ = ٩٥٠ - ١٠١٣ م .

الحسن الأشعري ، وهو مدخول أيضاً لما فيه من الدور الحشو كما مر .
ولأن الإدراك مجاز عن العلم .

الخامس : هو ما يصح لمن قام به اتقان الفعل ، وهو قول ابن
فورك (١) . وفيه أنه يدخل القدرة ويخرج علمنا إذ لا مدخل في ساحة
الإتقان فإن أفعالنا ليست بإيجادنا، وإن في المعلومات مالا يقدر العالم على
إتقانه كالمستحيل .

السادس : تبين المعلوم على ما هو به وفيه الزيادة المذكورة والدور .
مع أن التبيين مشعر بالظهور بعد الخفاء فيخرج عنه علم الله سبحانه
وتعالى .

السابع : إثبات المعلوم على ما هو به وفيه الزيادة والدور ، وأيضاً
الإثبات قد يطلق على العلم تجوزاً فيلزم تعريف الشيء بنفسه .

الثامن : الثقة بأن المعلوم على ما هو به وفيه الزيادة والدور ،
مع أنه لزم كون الباري واثقاً بما هو عالم به ، وذلك مما يمتنع إطلاقه
عليه شرعاً .

التاسع : هو اعتقاد جازم مطابق لموجب إما لضرورة أو دليل ،
وفيه أنه يخرج عنه التصور لعدم اندراجهِ في الاعتقاد مع أنه علم .
ويخرج علم الله سبحانه وتعالى لأن الاعتقاد لا يطلق عليه ولأنه ليس
بضرورة أو دليل . وهذا التعريف للفخر الرازي عرفه به بعد تنزله
عن كونه ضرورياً .

(١) هو محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني ، أبو بكر ، عالم بالأصول
والكلام ، من فقهاء الشافعية ، حدث بنيسابور وبني فيها مدرسة وتوفي على مقربة منها ،
له كتب كثيرة توفي سنة ٤٠٦ هـ = ١٠١٥ م .

العاشر : حصول صورة الشيء في العقل أو الصورة الحاصلة عند العقل ، وفيه أنه يتناول الظن والجهل المركب والتقليد والشك والوهم. قال ابن صدر الدين : هو أصح الحدود عند المحققين من الحكماء وبعض المتكلمين .

قلت : وفيه أن إطلاق اسم العلم عليها يخالف مفهوم العلم لغة واصطلاحاً وعرفاً وشرعاً ، إذ لا يطلق على الجاهل جهلاً مركباً ، ولا على الظان والشاك والواهم أنه عالم في شيء من تلك الاستعمالات . وأما التقليد فقد يطلق عليه العلم مجازاً ، ولا مشاحة في الاصطلاح والمباحث عنه في المنطق هو العلم بهذا المعنى ، لأن المنطق لما كان جمع قوازين الاكتساب فلا بد لهم من تعميم العلم . قاله في (كشف اصطلاحات الفنون) .

الحادي عشر : تمثل ماهية المدرك في نفس المدرك وفيه ما في العاشر . وهذان التعريفان للحكماء مبنيان على الوجود الذهني ، والعلم عندهم عبارة عنه . فالأول : يتناول إدراك الكليات والجزئيات . والثاني : ظاهره يفيد الاختصاص بالكليات .

الثاني عشر : هو صفة توجب لمحلها تمييزاً بين المعاني لا يحتمل النقيض وهو الحد المختار عند المتكلمين قال في (كشف اصطلاحات الفنون) : « أي لبراءته عما ذكر من الحل في غيره وتناوله للتصور مع التصديق اليقيني » انتهى .

قلت : إلا أنه يخرج عنه العلوم العادية كعلمنا مثلاً بأن الجبل الذي رأيناه فيما مضى لم ينقلب إلى الآن ذهباً ، فإنها تحتمل النقيض لجواز خرق العادة. وأجيب عنه في محله ، وقد يزداد فيه بين المعاني الكلية وهذا

مع الغنى عنه يخرج العلم بالجزئيات. وهذا المختار عند من يقول : إن العلم صفة ذات تعلق بالمعلوم .

الثالث عشر : هو تمييز معنى عند النفس تمييزاً لا يحتمل النقيض بوجه ، وهو الحد المختار عند من يقول من المتكلمين : إن العلم نفس التعلق المخصوص بين العالم والمعلوم . وفيه أن العلوم المستندة إلى العادة تحتمل النقيض لإمكان خرق العادة بالقدررة الإلهية .

الرابع عشر : هو صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به . قال العلامة الشريف (١) : « وهو أحسن ما قيل في الكشف عن ماهية العلم ، لأن المذكور يتناول الموجود والمعدوم والممكن والمستحيل بلا خلاف ، ويتناول المفرد والمركب والكلّي والجزئي ، والتجلي هو الانكشاف التام . فالمعنى أنه صفة ينكشف بها لمن قامت به ما من شأنه أن يذكر انكشافاً تاماً لا اشتباه فيه ، فيخرج عن الحد الظن والجهل المركب واعتقاد المقلد المصيب أيضاً ، لأنه في الحقيقة عقدة على القلب فليس فيه انكشاف تام وانشرح ينحل به العقدة » انتهى .

وفيه أنه يخرج عنه ادراك الحواس فإنه لا مدخلية للمذكور به فيه إن أريد الذكر اللساني كما هو الظاهر . وإن أريد به ما يتناول الذكر بكسر الذال والذکر بضمها ، فإما أن يكون من الجمع بين معنى المشترك ، أو من الجمع بين الحقيقة والمجاز وكلاهما مهجور في التعريفات .

الخامس عشر : حصول معنى في النفس حصولاً لا يتطرق

(١) الجرجاني ، سبق التعريف به في ص ١١ .

إليه في النفس احتمال كونه على غير الوجه الذي حصل فيه وهو للآمدي (١) قال : « ونعني بحصول المعنى في النفس تمييزه في النفس عما سواه ، ويدخل فيه العلم بالإثبات والنفي والمفرد والمركب ، ويخرج عنه الاعتقادات . إذ لا يبعد في النفس احتمال كون المعتقد والمظنون على غير الوجه الذي حصل فيه » انتهى .

السادس عشر: هو حكم لا يحتمل طرفاه—أي المحكوم عليه وبه—نقيضه ، وفيه أنه يخرج عنه التصور وهو علم .

السابع عشر : صفة يتجلى بها المدرك بالفتح للمدرك بالكسر ، وهو كالعاشر وفيه أن الإدراك مجاز عن العلم فيلزم تعريف الشيء بنفسه مع كون المجاز مهجوراً في التعريفات ، ودعوى اشتهاؤه في المعنى الأعم الذي هو جنس الأخص غير مسلمة .

هذا جملة ما قيل في تعريف العلم ، وقد عرفت ما ورد على كل واحد منها .

قال شيخنا القاضي العلامة الرباني محمد بن علي الشوكاني—رحمه الله— في (إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول) : «والأولى عندي أن يقال في تحديده: هو صفة ينكشف بها المطلوب انكشافاً تاماً وهذا لا يرد عليه شيء مما تقدم فتدبر » انتهى .

وقد أطل في (كشف اصطلاحات الفنون) في بيان الأقوال السبعة الأول في حد العلم إطالة حسنة ليس لإيرادها في هذا المختصر من غرضنا ، فإن شئت الزيادة على هذا فارجع إليه وإلى مأخذه .

* * *

(١) هو علي بن محمد بن سالم التغليبي ، أبو الحسن ، سيف الدين ، أصولي ، باحث ، له كتب في الأصول وفي علم الكلام ، توفي بدمشق سنة ٦٣١ هـ = ١٢٣٣ م .

الفصل الثاني

فيما يتصل بماهية العلم

من الاختلاف والاقوال

اعلم أنه اختلف في أن العلم بالشيء هل يستلزم وجوده في الذهن
— كما هو مذهب الفلاسفة وبعض المتكلمين — أو هو تعلق بين العالم
والمعلوم في الذهن كما ذهب إليه جمهور المتكلمين؟

ثم إنه على الأول لا نزاع في أنا إذا علمنا شيئاً فقد تحقق أمور
ثلاثة : صورة حاصلة في الذهن ، وارتسام تلك الصورة فيه ، وانفعال
النفس عنها بالقبول . فاختلف في أن العلم أي هذه الثلاثة ، فذهب
إلى كل منها طائفة . ولذلك اختلف في أن العلم هل هو من مقولة
الكيف ، أو الانفعال أو الإضافة . والأصح أنه من مقولة الكيف على
ما بين في محله .

ثم اعلم أن القائلين بالوجود الذهني ، منهم من قال : إن الحاصل
في الذهن إنما هو شبح للمعلوم وظل له يخالف بالماهية غايته أنه
مبدأ لانكشافه . لكن دليل البحث لو تم لدل على أن للمعلوم نحواً آخر
من الوجود لا كشبحه المخالف له بالحقيقة .

ومنهم من قال : الحاصل في الذهن هو نفس ماهية المعلوم ، لكنها

موجودة بوجود ظلي غير أصلي ، وهي باعتبار هذا الوجود تسمى صورة ولا يترتب عليها الآثار ؛ كما أنها باعتبار الوجود الأصلي تسمى عيناً ويترتب عليها الآثار. فهذه الصورة إذا وجدت في الخارج كانت عين العين ، كما أن العين إذا وجدت في الذهن كانت عين الصورة أي شبح قائم بنفس العالم به ينكشف المعلوم وهي العلم ، وذو صورة أي ماهية موجودة في الذهن غير قائم به وهي المعلوم ، وهما متغايران بالذات. فعلى رأي القائلين بالشبح يكون العلم من مقولة كيف بلا أشكال مع كون المعلوم من مقولة الجوهر أو مقولة أخرى لاختلافهما بالماهية . وأما على رأي القائلين بحصول الماهيات بأنفسها في الذهن ففي كونه منها أشكال مع أشكال اتحاد الجوهر والعرض بالماهية وهما متنافيان . وأجاب عنه بعض المحققين بأن العلم من كل مقولة من المقولات وإن عدّهم العلم مطلقاً من مقولة كيف على سبيل التشبيه به ، ويرد عليه أنه يصدق على هذا على العلم تعريف كيف فيكون كيفاً . وبعض المدققين جوز تبدل الماهية بأن يكون الشيء في الخارج جوهرأ ، فاذا وجد في الذهن انقلب كيفاً كالمليحة التي ينقلب الواقع فيها ملحاً ، وهو مبحث مشهور .

وفي أبي الفتح (حاشية الحاشية الجلالية) : « أما القائلون بالوجود الذهني من الحكماء وغيرهم فاختلفوا اختلافاً ناشئاً من أن العلم ليس حاصلاً قبل حصول الصورة في الذهن بداهة واتفاقاً ، وحاصل عنده بداهة واتفاقاً . والحاصل معه ثلاثة أمور : الصورة الحاصلة ، وقبول الذهن من المبدأ الفياض ، وإضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم

فذهب بعضهم إلى أن العلم هو الصورة الحاصلة فيكون من مقولة الكيف .
وبعضهم إلى أنه الثاني فيكون من مقولة الانفعال . وبعضهم إلى أنه
الثالث فيكون من مقولة الإضافة . والأصح المذهب الأول ، لأن
الصورة توصف بالمطابقة كالعلم والإضافة والانفعال ويوصفان بها .
لكن القول بأن الصورة العقلية من مقولة الكيف إنما يصح إذا كانت
مغايرة لذي الصورة بالذات قائمة بالعقل كما هو مذهب القائلين
بالشبح والمثال الحاكمين بأن الحاصل في العقل أشباح الأشياء لا أنفسهم .
وأما إذا كانت متحدة معه بالذات مغايرة له بالاعتبار على ما يدل عليه
أدلة الوجود الذهني وهو المختار عند المحققين القائلين بأن الحاصل
في الذهن أنفسُ الأشياء لا أشباحها ، فلا يصح ذلك . فالحق أن العلم
من الأمور الاعتبارية والموجودات الذهنية ، وإن كان متحداً بالذات
مع الموجود الخارجي إذا كان المعلوم من الموجودات الخارجية سواء
كان جوهرأ أو عرضاً كيفاً أو انفعالاً أو إضافة أو غيرها « انتهى .

قال الرازي : « قد اضطرب كلام ابن سينا في حقيقة العلم ،
فحيث بين أن كون الباري عقلاً وعاقلاً ومعقولاً يقتضي كثرة
في ذاته ، فسّر العلم بتجرد العالم والمعلوم من المادة . وردّ بأنه يلزم منه
أن يكون كل شخص إنسانياً عالماً بجميع المجردات ، فإن النفس
الإنسانية مجردة عندهم . وحيث قرر اندراج العلم في مقولة الكيف
بالذات وفي مقولة الإضافة بالعرض جعله عبارة عن صفة ذات إضافة .
وحيث ذكر أن تعقل الشيء لذاته ولغير ذاته ليس إلا حضور صورته
عنده جعله عبارة عن الصورة المرتسمة في الجوهر العاقل المطابقة لماهية

المعقول . وحيث زعم أن العقل البسيط الذي لو اوجب الوجود ليس عقليته
لأجل صور كثيرة بل لأجل فيضائها عنه حتى يكون العقل البسيط
كالمبدأ الخلاق للصور المفصلة في النفس جعله عبارة عن مجرد إضافة «
انتهى .

* * *

الفصل الثالث

في تقسيم العلم

قالوا : للعلم تقسيمات .

الأول : إلى الحسولي والحضوري .

فالحسولي : هو بحصول صورة الشيء عند المدرك ويسمى بالعلم الانطباعي أيضاً ، لأن حصول هذا العلم بالشيء إنما يتحقق بعد انتقاش صورة ذلك الشيء في الذهن لا بمجرد حضور ذلك الشيء عند العالم .

والحضوري : هو بحضور الأشياء أنفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا والأمور القائمة بها ، ومن هذا القبيل علمه تعالى بذاته وبسائر المعلومات .

ومنهم من أنكر العلم الحضوري وقال : إن العلم بأنفسنا وصفاتنا النفسانية أيضاً حسولي ، وكذلك علم الواجب تعالى ، وقيل : علمه تعالى بحصول الصورة في المجردات . فإن جعل التعريف للمعنى الأعم الشامل للحضوري والحسولي بأنواعه الأربعة من الإحساس وغيره وبما يكون نفس المدرك وغيره فالمراد بالعقل الذات المجردة ومطلق المدرك ، وبالصورة ما يعم الخارجية والذهنية أي ما يتميز به الشيء مطلقاً ،

وبالحصول الثبوت ، والحضور سواء كان بنفسه أو بمثاله وبالمغايرة المستفادة من الظرفية أعم من الذاتية والاعتبارية وبقي معنى عندكما اختاره المحقق الدوّاني (١) ولا يخفى ما فيه من التكاليف البعيدة عن الفهم ، وإن جعل التعريف للحصولي كان التعريف على ظاهره .

والمراد بالعقل قوة للنفس تدرك الغائبات بنفسها ، والمحسوسات بالوسائط . وبصورة الشيء ما يكون آلة لامتيازهِ سواء كان نفس ماهية الشيء أو شبحاً له والظرفية على الحقيقة .

اعلم أن القائلين بأن العلم هو الصورة فرقتان :

فرقة تدّعي وتزعم أن الصور العقلية مثل وأشباح للأُمور المعلومة بها مخالفة لها بالماهية . وعلى قول هؤلاء لا يكون للأشياء وجود ذهني بحسب الحقيقة بل بحسب المجاز . كأن يقال مثلاً : النار موجودة في الذهن ، ويراد به يوجد فيه شبح له نسبة مخصوصة إلى ماهية النار بسببها كان ذلك الشبح علماً بالنار لا بغيرها من الماهيات ويكون العلم من مقولة الكيف وبصير العلم والمعلوم متغايرين ذاتاً واعتباراً .

وفرقة تدّعي أن تلك الصورة مساوية في الماهية للأُمور المعلومة بها بل الصور هي ماهيات المعلومات من حيث إنها حاصلة في النفس ، فيكون العلم والمعلوم متحدّين بالذات مختلفين بالاعتبار . وعلى قول هؤلاء يكون للأشياء وجودان خارجي وذهني بحسب الحقيقة ، والتعريف

(١) هو محمد بن أسعد الصديقي الدواني ، جلال الدين ، قاض ، باحث ، يعد من الفلاسفة ، سكن شيراز وولي قضاء فارس وتوفي بها سنة ٩١٨ هـ = ١٥١٢ م .

الثاني للعلم مبني على هذا المذهب. وعلى هذا قال الشيخ : الإدراك الحقيقة المتمثلة عند المدرك .

الثاني : إلى أن العلم الحادث إما تصور أو تصديق . والعلم القديم لا يكون تصوراً ولا تصديقاً .

الثالث : إلى أن الأشياء المدركة أي المعلومة تنقسم إلى ما لا يكون خارجاً عن ذات المدرك أي العالم ، وإلى ما يكون . أما في الأول فالحقيقة الحاصلة عند المدرك هي نفس حقيقتها . وأما في الثاني فهي تكون غير الحقيقة الموجودة في الخارج ، بل هي إما صورة منتزعة من الخارج إن كان الإدراك مستفاداً من خارج كما في العلم الانفعالي ، أو صورة حصلت عند المدرك ابتداءً سواء كانت الخارجية مستفادة منها كما في العلم الفعلي أو لم تكن .

وعلى التقديرين فإدراك الحقيقة الخارجية بحصول تلك الصورة الذهنية عند المدرك والاحتياج إلى الانتزاع إنما هو في المدرك المادي لا غير ، كذا في (شرح الإشارات) ، وفي (شرح الطوابع) : الشيء المدرك إما نفس المدرك أو غيره . وغيره إما خارج عنه أو غير خارج عنه ، والخارج عنه إما مادي أو غير مادي . فهذه أربعة أقسام ، الأول : ماهو نفس المدرك . والثاني : ماهو غيره لكنه غير خارج عنه . والثالث : ماهو خارج عنه لكنه مادي : والرابع : ماهو خارج عنه لكنه غير مادي . والأولان منها إدراكهما بحصول نفس الحقيقة عند المدرك فيكون إدراكهما حضورياً ، والأول بدون الحلول ، والثاني بالحلول ، والآخران لا يكون إدراكهما بحصول نفس الحقيقة الخارجية بل بحصول مثال الحقيقة سواء كان الإدراك مستفاداً من الخارجية أو الخارجية

مستفادة من الإدراك . والثالث إدراكه بحصول صورة منتزعة عن المادة مجردة عنها . والرابع لم يفتقر إلى الانتزاع .

الرابع : إلى واجب أي ممتنع الانفكاك عن العالم كعلمه بذاته ، ويمكن كسائر العلوم .

الخامس : إلى فعلي ويسمى كلياً قبل الكثرة ، وهو ما يكون سبباً لوجود المعلوم في الخارج كما نتصور السرير مثلاً ثم نوجده . وانفعالي ويسمى كلياً بعد الكثرة ، وهو ما يكون مسبباً عن وجود العالم بأن يكون مستفاداً من الوجود الخارجي ، كما نجد أمراً في الخارج كالسما والارض ثم ننصوره . فالفعلي ثابت قبل الكثرة ، والانفعالي بعدها . فالعلم الفعلي كلي يتفرع عليه الكثرة وهي الأفراد الخارجية . والعلم الانفعالي كلي يتفرع على الكثرة . وقد يقال : إن لنا كلياً مع الكثرة لكنه من قبيل العلم ومبني على وجود الطبائع الكلية في ضمن الجزئيات الخارجية .

قال الحكماء : علم الله سبحانه بمصنوعاته فعلي لأنه السبب لوجود الممكنات في الخارج ؛ لكن كون علمه تعالى سبباً لوجودها لا يتوقف على الآلات ، بخلاف علمنا بأفعالنا ، ولذلك يتخلف صدور معلومنا عن علمنا . وقالوا : إن علمه تعالى بأحوال الممكنات على أبلغ النظام وأحسن الوجوه بالقياس إلى الكل من حيث هو كل هو الذي استند عليه وجودها على هذا الوجه دون سائر الوجوه الممكنة ، وهذا العلم يسمى عندهم بالعناية الأزلية .

وأما علمه تعالى بذاته فليس فعلياً ولا انفعالياً أيضاً ، بل هو عين ذاته بالذات وإن كان مغايراً له بالاعتبار .

السادس : إلى ما يعلم بالفعل وهو ظاهر وما يعلم بالقوة ، كما إذا في يد زيد اثنان فسلطنا أزواج هو أم فرد؟ قلنا: نعلم إن كل اثنين زوج ، وهذا اثنان فنعلم أنه زوج ، علماً بالقوة القريبة من الفعل وإن لم نكن نعلم أنه بعينه زوج . وكذلك جميع الجزئيات المندرجة تحت الكليات فإنها معلومة بالقوة قبل أن يتنبه للاندراج . فالنتيجة حاصلة في كبرى القياس ، هكذا قال بعض المتكلمين .

السابع : إلى تفصيلي وإجمالي . والتفصيلي كمن ينظر إلى أجزاء المعلوم ومراتبه بحسب أجزائه بأن يلاحظها واحداً بعد واحد ، والاجمالي كمن يعلم مسألة فيسأل عنها فإنه يحضر الجواب الذي هو تلك المسألة بأسرها في ذهنه دفعة واحدة ، وهو—أي ذلك الشخص المسئول—متصور للجواب لأنه عالم بأنه قادر عليه ، ثم يأخذ في تقرير الجواب فيلاحظ تفصيله ، ففي ذهنه أمر بسيط هو مبدأ التفاصيل والفرقة بين الحالة الحاصلة دفعة عقيب السؤال وبين حالة الجهل الثابتة قبل السؤال . وملاحظة التفصيل ضرورية وجدائية إذ في حالة الجهل المسماة عقلاً بالفعل ليس إدراك الجواب حاصلًا بالفعل بل النفس في تلك الحالة تقوى على استحضاره بلا تحشم كسب جديد فهناك قوة محضة . وفي الحالة الحاصلة عقيب السؤال قد حصل بالفعل شعور وعلم ما بالجواب لم يكن حاصلًا قبله . وفي الحالة التفصيلية صارت الأجزاء ملحوظة قصداً . ولم يكن حاصلًا في شيء من الحالتين السابقتين ، وشبه ذلك بمن يرى نعماً كثيرة تارة دفعة فإنه يرى في هذه الحالة جميع أجزائه ضرورة ، وتارة بأن يحدّق البصر نحو واحد فيفصل أجزائه . فالرؤية الأولى إجمالية والثانية تفصيلية . وأنكر الإمام الرازي العلم الإجمالي ، والعلم

الإجمالي على تقدير جواز ثبوته في نفسه هل يثبت لله تعالى أو لا؟ جوزه القاضي (١) والمعتزلة ومنعه كثير من أصحابنا وأبو الهاشم (٢). والحق أنه إن اشترط في الإجمالي الجهل بالتفصيل امتنع عليه تعالى وإلا فلا.

الثامن : إلى التعقل ، والنوهم ، والتخيل ، والإحساس .

التاسع : إلى الضروري ، والنظري ، وعلم الله تعالى عند المتكلمين لا يوصف بضرورة ولا كسب ، فهو واسطة بينهما . وأما عند المنطقيين فداخل في الضروري .

والفرق بين العلم بالوجه وبين العلم بالشيء من وجه أن معنى الأول حصول الوجه عند العقل . ومعنى الثاني أن الشيء حاصل عند العقل لكن لا حصولاً تاماً ، فإن التصور قابل للقوة والضعف كما إذا تراءى لك شبح من بعيد فتصورته تصوراً ما ثم يزداد انكشافاً عندك بحسب تقاربك إليه إلى أن يحصل في عقلك كمال حقيقته . ولو كان العلم بالوجه هو العلم بالشيء من ذلك الوجه على ما ظنه من لتحقيق له لزم أن يكون جميع الأشياء معلومة لنا مع عدم توجه عقولنا إليها ، وذلك ظاهر الاستحالة . كذا في (شرح المطالع) في بحث الموضوع . وقال عبد الحكيم (٣) في (حاشية شرح المواقف) في المقصد الرابع من مقاصد العلم في الموقف الأول : « إنهم اختلفوا في علم الشيء بوجه وعلم وجه الشيء ، فقال من لا تحقيق له : إنه لا تغاير بينهما أصلاً . وقال المتقدمون بالتغاير بالذات ، إذ في الأول الحاصل في الذهن نفس الوجه وهو آلة

(١) هو القاضي عبد الجبار .

(٢) الجبائي ، سبق التعريف به ص ١٥ .

(٣) هو السيالكوتي ، عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيلالكوتي البنجابي الهندي ،

له تأليف في العقائد والمنطق والبلاغة توفي سنة ١٠٦٦ هـ = ١٦٥٦ م .

لملاحظة الشيء والشيء معلوم بالذات . وفي الثاني الحاصل في الذهن صورة الوجه وهو المعلوم بالذات من غير التفات إلى الشيء ذي الوجه . وقال المتقدمون بالتغاير بالاعتبار : إذ لا شك في أنه لا يمكن أن يشاهد بالضاحك أمر سواه. إلا أنه إذا اعتبر صدقه على أمر واتحاده معه كما في موضوع القضية المحصورة كان علم الشيء بالوجه . وإذا اعتبر مع قطع النظر عن ذلك كان علم الوجه كما في موضوع القضية الطبيعية « انتهى . وأثبت أبو هاشم علماً لا معلوم له كالعلم بالمستحيل فإنه ليس بشيء والمعلوم شيء . وهذا أمر اصطلاحي محض لا فائدة فيه . والله أعلم .

* * *

الفصل الرابع

في العلم المدون وموضوعه ومبادئه ومسائله وغايته

اعلم أن لفظ العلم كما يطلق على مايرادفه ، وهو أسماء العلوم المدونة كالنحو والفقه ، فيطلق كأسماء العلوم تارة على المسائل المخصوصة ، كما يقال : فلان يعلم النحو . وتارة على التصديقات بتلك المسائل عن دليلها . وتارة على الملكة الحاصلة من تكرار تلك التصديقات أي ملكة استحضارها . وقد يطلق الملكة على التهيؤ التام ، وهو أن يكون عنده مايكفيه لاستعلام مايراد . والتحقيق أن المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الإدراك ، ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم . وله تابع في الحصول يكون وسيلة إليه في البقاء وهو الملكة . فإطلاق لفظ العلم على كل منها إما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور . وقد يطلق على مجموع المسائل والمبادئ التصورية والمبادئ التصديقية والموضوعات ، ومن ذلك يقولون : أجزاء العلوم ثلاثة . وقد تطلق أسماء العلوم على مفهوم كلي اجمالي يفصل في تعريفه ، فإن فصل نفسه كان حداً اسمياً ، وإن بين لازمه كان رسماً اسمياً . وأما حده الحقيقي فإنما هو بتصور مسائله أو بتصور التصديقات المتعلقة بها ، فإن حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم أو التصديقات بها . وأما المبادئ وآنية الموضوعات

فلنأخذ عدت جزءاً منها لشدة احتياجها إليها : وفي تحقيق ماذكرنا بيانات
ثلاثة :

البيان الأول : في بحث الموضوع

اعلم أن السعادة الإنسانية لما كانت منوطة بمعرفة حقائق الأشياء
وأحوالها بقدر الطاقة البشرية ، وكانت الحقائق وأحوالها متكثرة متنوعة
تصدى الأوائل لضبطها وتسهيل تعليمها ، فأفردوا الأحوال الذاتية
المتعلقة بشيء واحد أو بأشياء متناسبة ودّونوها على حدة وعدوها
علماً واحداً وسموا ذلك الشيء أو الأشياء موضوعاً لذلك العلم ، لأن
موضوعات مسائله راجعة إليه . فموضوع العلم ماتنحلّ إليه موضوعات
مسائله وهو المراد بقولهم في تعريفه بما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية .
فصار كل طائفة من الأحوال بسبب تشاركها في الموضوع علماً منفرداً ممتازاً
بنفسه عن طائفة متشاركة في موضوع آخر . فتمايزت العلوم في أنفسها
بموضوعاتها ، وهو تمايز اعتبروه مع جواز الامتياز شيء آخر كالغاية
والمحمول . وسلكت الأواخر أيضاً هذه الطريقة الثانية في علومهم ،
وذلك أمر استحسّوه في التعليم والتعلم . وإلا فلا مانع عقلاً من أن
يعد كل مسألة علماً برأسه ويفرد بالتعليم والتدوين ، ولا من أن يعد
مسائل متكثرة غير متشاركة في الموضوع علماً واحداً يفرد بالتدوين
وإن تشاركت من وجه آخر ككونها متشاركة في أنها أحكام بأمور
على أخرى . فعلم أن حقيقة كل علم مدون المسائل المتشاركة في
موضعها واحد ، وأن لكل علم موضوعاً وغاية . وكل علم له جهة واحدة
تضبط تلك المسائل المتكثرة وتعد باعتبارها علماً واحداً . إلا أن الأولى جهة
وحدة ذاتية ، والثانية جهة وحدة عرضية . ولذلك تعرف العلوم تارة

باعتبار الموضوع ، فيقال في تعريف المنطق مثلاً : علم يبحث فيه
 عن أحوال المعلومات ، وتارة باعتبار الغاية فيقال في تعريفه : آلة قانونية
 تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر . ثم إن الأحوال المتعلقة بشيء
 موحد أو أشياء مناسبة تناسباً معتداً به إما في أمر ذاتي كالخط والسطح
 والجسم التعليمي ، المشاركة في مطلق المقدار الذي هو ذاتي لها كعلم الهندسة ،
 أو في أمر عرضي كالكتاب والسنة والإجماع والقياس المشاركة في
 كونها موصلة إلى الأحكام الشرعية كعلم أصول الفقه ، فنكون تلك
 الأحوال من الأعراض الذاتية التي تلحق الماهية من حيث هي لا بواسطة
 أمر أجنبي . وأما التي جميع مباحث العلم راجعة إليها فهي إما راجعة
 إلى نفس الأمر الذي هو الواسطة ، كما يقال في الحساب : انعدداً إما
 زوج أو فرد ، أو إلى جزئي تحته كقولنا : الثلاثة فرد ، وكقولنا في الطبيعي :
 الصورة تفسد وتختلف به لا عنه ، أو إلى عرض ذاتي له كقولنا : المفرد
 إما أول أو مركب . وأما العرض الغريب ، وهو ما يلحق الماهية بواسطة
 أمر عجيب ، إما خارج عنها أعم منها أو أخص فالعلوم لا تبحث عنه ، فلا ينظر
 المهندس في أن الخط المستدير أحسن أو المستقيم ، ولا في أن الدائرة نظير الخط
 المستقيم أو ضده ، لأن الحسن والتضاد غريب عن موضوع علمه وهو
 المقدار ، فإنهما يلحقان المقدار لأنه مقدار بل لوصف أعم منه كوجوده
 أو كعدم وجوده . وكذا الطبيب لا ينظر في أن الجرح مستدير أم غير
 مستدير لأن الاستدارة لا تلحق الجسم من حيث هو جريح ، بل لأمر
 أعم منه كما مر . وإذا قال الطبيب : هذه الجراحة مستديرة والدوائر
 أوسع الأشكال فيكون بطيء البرء ، لم يكن ما ذكره من علمه .

ثم اعلم أن موضوع علم يجوز أن يكون موضوع علم آخر ،
 وأن يكون أخص منه أو أعم ، وأن يكون مبايناً عنه ، لكن يندرجان

تحت أمر ثالث ، وأن يكون مبايناً له غير مندرجين تحت ثالث ، لكن يشتركان بوجه دون وجه ، ويجوز أن يكونا متباينين مطلقاً فهذه ستة أقسام :

الأول : أن يكون موضوع علم عين موضوع علم آخر ، فيشترط أن يكون كل منهما مقيداً بقيد غير قيد الآخر ، وذلك كأجرام العالم فإنها من حيث الشكل موضوع الهيئة ، ومن حيث الطبيعة موضوع لعلم السماء والعالم من الطبيعي فافترقا بالحيثيتين . ثم إن اتفق أبحاث بعض المسائل فيها بالموضوع والمحمول فلا بأس إذ يختلف بالبراهين كقولهم بأن الأرض مستديرة وهي وسط السماء في الصور والمعاني ، لكن البرهان عليهما من حيث الهيئة غير البرهان من جهة الطبيعي .

الثاني والثالث : أن يكون موضوع علم أخص من علم آخر أو أعم منه . فالعموم والخصوص بينهما إما على وجه التحقيق بأن يكون العموم والخصوص بأمر ذاتي له مثل كون العام جنساً للخاص ، أو بأمر عرضي . فالأول كالمقدار والجسم التعليمي ، فإن الجسم التعليمي أخص والمقدار جنس له وهو موضوع الهندسة ، والجسم التعليمي موضوع المجسمات . وكوموضوع الطب وهو بدن الإنسان فإنه نوع من موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم المطلق ، والثاني كالموجود والمقدار فإن الموجود موضوع العلم الإلهي والمقدار موضوع الهندسة وهو أخص من الموجود لا لأنه جنسه بل لكونه عرضاً عاماً له .

الرابع : أن يكون الموضوعان متباينين ، لكن يتدرجان تحت أمر ثالث كموضوع الهندسة والحساب فإنهما داخلان تحت الكم فيسميان متساويين .

الخامس: أن يكونا مشتركين بوجه دون وجه مثل موضوعي الطب والأخلاق ، فإن لموضوعيهما اشتراكاً في القوى الإنسانية .

السادس : أن يكون بينهما تباين كموضوع الحساب والطب ، فليس بين العدد وبدن الإنسان اشتراك ولا مساواة .

تنبيه : اعلم أن الموضوع في علم لا يطلب بالبرهان ، لأن المطلوب في كل علم هي الأعراض الذاتية الموضوعية ، والشيء لا يكون عرضياً ذاتياً لنفسه بل يكون إما بيناً بنفسه أو مبرهنأ عليه في علم آخر فوقه ، بحيث يكون موضوع هذا العلم عرضاً ذاتياً لموضوعه إلى أن ينتهي إلى العلم الأعلى الذي موضوعه الموجود ، لكن يجب تصور الموضوع في ذلك العلم والتصديق بهيته بوجه ما . فكون علم فوق علم أو تحته مرجعه إلى ما ذكرنا فافهم .

* * *

البيان الثاني : في المبادئ

وهي المعلومات المستعملة في العلوم لبناء مطالبها المكتسبة عايتها . وهي إما تصويرية بحدود موضوعه وحدود أجزائه وجزئياته وممولاته ، إذ لا بد من تصور هذه الأمور بالحد المشهور . وإما تصديقية وهي القضايا المتألفة عنها قياساتها وهي على قسمين :

الأول : أن تكون بينة بنفسها ، وتسمى المتعارفة . وهي إما مبادئ لكل علم كقولنا: النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان أو لبعض العلوم كقول إقليدس : إذا أخذ من المتساويين قدران متساويان بقي الباقيان متساويين .

الثاني : أن تكون غير بينة بنفسها ، لكن يجب تسليمها . ومن

شأنها أن تبين في علم آخر ، وهي مسائل بالنسبة إلى ذلك العلم الآخر .
والتسليم إن كان على سبيل حسن الظن بالعلم تسمى أصولاً موضوعة
كقول الفقيه : هذا حرام بالاجماع . فكون الإجماع حجة من الأمور
المسلمة في الفقه لأنها من مسائل الأصول . وإن كان على استنكار تسمى
مصادر كقوله : هذا الحكم ثبت بالاستحسان . فتسليم كونه حجة
عند القوم من المصادر . ويجوز أن تكون المقدمة الواحدة عند شخص
من المصادر وعند آخر من الأصول الموضوعة . وقد تسمى الحدود
والمقدمات المسلمة أوضاعاً ، وكل واحد منهما يكون مسائل في علم
آخر فوقه إلى الأعلى ، لكن يجوز أن يكون بعض مسائل العلم السافل
موضوعاً وأصولاً للعلم العالي بشرط أن لا تكون مبنية في العلم السافل
بالأصول التي بنيت على تلك المسائل ، بل بمقدمات بينة بنفسها أو غيرها
من الأصول وإلا يلزم الدور . وأيضاً لا يجوز أن يثبت شيء من المقدمات
الغير البينة من الأصول الموضوعة والمصادر بالدليل إن توقف عليها
جميع مقاصد العلوم للدور ، وإن توقف عليها بعض مقاصدها فيمكن
بيانها في ذلك العلم . والأول : يسمى المبادئ العامة ككون النظر مفيداً
للعين . والثاني : المبادئ الخاصة كإبطال الحسن والقبح العقليين .

البيان الثالث : في مسائل العلوم

وهي القضايا التي تطالب في كل علم نسبة محمولاتها بالدليل إلى
موضوعاتها . وكل عام مدون المسائل المشاركة في موضوع واحد كما
مر ، فتكون المسائل موضوع العلم أعني هيئته البسيطة وهي إنيتها .
وموضوع المسألة قد يكون بنفسه موضوعاً لذلك العلم ، كقول النحوي :
كل كلام مركب من اسمين أو اسم وفعل . فإن الكلام هو موضوع

النحو أيضاً ، وقد يكون موضوع المسألة موضوع ذلك العلم مع عرض ذاتي له ، كقولنا في الهندسة : المقدار المباين لشيء مباين لكل مقدار يشاركه . فالموضوع في المسألة المقدار المباين ، والمباين عرض ذاتي له . وقد يكون موضوع المسألة نوع موضوع العلم ، كقولنا في الصرف : الاسم إما ثلاثي وإما زائد على الثلاثي . فإن موضوع العلم الكلمة ، والاسم نوعها . وقد يكون موضوع المسألة نوع موضوع مع عرض ذاتي له ، كقولنا في الهندسة : كل خط مستقيم وقع على مستقيم فالزاويتان الحادتان إما قائمتان أو معادلتان لهما . فالخط نوع للمقدار ، والمستقيم عرض ذاتي له . وقد يكون موضوع المسألة عرضاً ذاتياً لموضوع العلم ، كقولنا في الهندسة : كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين . فالمثلث من الأعراض الذاتية للمقدار .

خاتمة الفصل في غاية العلوم

اعلم أنه إذا ترتب على فعل أثر فذلك الأثر من حيث إنه نتيجة لذلك الفعل وثمرته يسمى فائدة ، ومن حيث إنه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية . ففائدة الفعل وغايته متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار . ثم ذلك الأثر المسمى بهذين الأمرين إن كان سبباً لإقدام الفاعل على ذلك الفعل يسمى بالقياس إلى الفاعل غرضاً ومقصوداً ، ويسمى بالقياس إلى فعله علة غائية . والغرض والعلة الغائية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار . وإن لم يكن سبباً للإقدام كان فائدة وغاية فقط ، فالغاية أعم من العلة الغائية ، كذا أفاده العلامة الشريف (١). فظهر أن غاية العلم ما يُطلب ذلك العلم لأجله .

(١) الجرجاني سبقت ترجمته في ص ١١ .

ثم إن غاية العلوم الغير الآلية حصولها أنفسها لأنها في حد ذاتها مقصودة بذواتها ، وإن أمكن أن يترتب عليها منافع أخرى ، والتغاير الاعتباري كافٍ فيه . فاللازم من كون الشيء غاية لنفسه أن يكون وجوده الذهني علة لوجوده الخارجي ولا محذور فيه .

وأما غاية العلوم الآلية فهو حصول غيرها لأنها متعلقة بكيفية العمل ، فالمقصود منها حصول العمل سواء كان ذلك العمل مقصوداً بالذات أو لأمر آخر يكون غاية أخيرة لتلك العلوم .



الفصل الخامس

في بيان تقسيم العلوم المدونة وما يتعلق بها

العلوم المدونة وهي التي دونت في الكتب كعلم الصرف والنحو والمنطق والحكمة ونحوها .

اعلم أن العلماء اختلفوا ، فقليل : لا يشترط في كون الشخص عالماً بعلم أن يعلمه بالدليل . وقيل : يشترط ذلك حتى لو علمه بلا أخذ دليل يسمى حاكياً لا عالماً ، وإليه يشير كلام المحقق عبد الحكيم (١) في (حاشية الفوائد الضيائية) حيث قال : «من قال : العلم عبارة عن العلم بالمسائل المبرهنة ، جعل العلم بالمسائل المجردة حكاية لمسائل العلوم . ومن قال : إنه عبارة عن المسائل جعله عالماً » انتهى .

وبالنظر إلى المذهب الأول ذكر المحقق المذكور في (حواشي الخيالي) من « أن العلم قد يطلق على التصديق بالمسائل ، وقد يطلق على نفس المسائل ، وقد يطلق على الملكة الحاصلة منها . وأيضاً مما يقال : كتبت علم فلان أو سمعته أو يحصر في ثمانية أبواب مثلاً ، هو المعنى الثاني ويمكن حمله على المعنى الأول أيضاً بلا بُعد ، لأن تدوين العلوم

(١) السياكوتي مرت ترجمته ص ٤١ .

بعد تدوين العلم عرفاً . وأما تدوين الملكة فمما يأباه الذوق السليم « انتهى .

وما يقال : فلان يعلم النحو ، مثلاً لا يراد به أن جميع مسائله حاضرة في ذهنه ، بل يراد به أن له حالة بسيطة إجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها . فالمراد بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة وإن كان النحو عبارة عن المسائل ، هكذا يستفاد من (المطول) و (حواشيه) .

وبالنظر إلى المذهب الثاني قال صاحب (الأطول) (١) في تعريف علم المعاني : « أسماء العلوم المدونة نحو علم المعاني تطلق على إدراك القواعد عن دليل حتى لو أدركها أحد تقليداً لا يقال له عالم بل حاك » ذكره السيد السند (٢) في (شرح المفتاح) . وقد تطلق على معلوماتها التي هي القواعد ، لكن إذا علمت عن دليل وإن أطلقوا ، وعلى الملكة الحاصلة من إدراك القواعد مرة بعد أخرى أعني ملكة استحضارها متى أريد . لكن إذا كانت ملكة إدراك عن دليل وإن أطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالإدراك عن دليل كما لا يخفى . وكذلك لفظ العلم يطلق على المعاني الثلاثة ، لكن حقق السيد السند أنه في الإدراك حقيقة وفي الملكة التي هي تابعة للإدراك في الحصول ووسيلة إليه في البقاء وفي متعلق الإدراك الذي هو المسائل إما حقيقة عرفية أو اصطلاحية

(١) هو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢ هـ .

(٢) هو الشريف الجرجاني ، سبقت ترجمته ص ١١ .

أو مجاز مشهور . وفي كونه حقيقة الإدراك نظر لأن المراد به الإدراك عن دليل لا الإدراك مطلقاً حتى يكون حقيقة » انتهى .

وقال أبو القاسم (١) في (حاشية المطول) : إن جعل أسماء العلوم المدونة مطلقاً على الأصول والقواعد وإدراكها والملكة الحاصلة على سواء وكذا لفظ العلم ، صح . ثم إنهم ذكروا أن المناسب أن يراد بالملكة ههنا كيفية للنفس بها يتمكن من معرفة جميع المسائل ، يستحضر بها ما كان معلوماً مخزوناً منها ، ويستحصل ما كان مجهولاً لاملكة الاستحضار فقط المسماة بالعقل بالفعل ، إذ الظاهر أن من تمكن من معرفة جميع مسائل علم بأن يكون عنده ما يكفي في تحصيلها يعد عالماً بذلك العلم من غير اشتراط العلم بجميعها فضلاً عن صيرورتها مخزونة ، ولا ملكة الاستحضار فقط المسماة بالعقل بالملكة لأنه يلزم أن يعد عالماً من له تلك الملكة مع عدم حصول شيء من المسائل . فالمراد بالملكة أعم من ملكة الاستحضار والاستحصل .

قال في (الأطول) : المراد ملكة الاستحضار لا الملكة المطلقة ، وعدم حصول العلم المدون لأحد وهو يتزايد يوماً فيوماً ليس بممتنع ولا بمستبعد ؛ فإن استحالة معرفة الجميع لا يتنافى كون العلم سبباً لها . وتسمية البعض فقيهاً أو نحويّاً أو حكيماً كناية عن علو شأنه في ذلك العلم بحيث كأنه حصل له الكل . وبالجملة فملكة الاستحضار ليست علماً وإنما الكلام في أن ملكة استحضار أكثر المسائل مع ملكة استحصل الباقي هل هو العلم أم لا ؟ فمن أراد أن يكون إطلاق الفقيه على الأئمة حقيقة مع عجزهم عن جواب بعض الفتاوى التزم ذلك . وأما على ماسلكنا من أن الإطلاق مجازي فلا يلزم .

(١) هو أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي أحد المحشين على مطول السعد التفتازاني .

ثم اعلم أن العلم وإن كان معنىً واحداً وحقيقة واحدة إلا أنه ينقسم إلى أقسام كثيرة من جهات مختلفة . فينقسم من جهة إلى قديم ومحدث ، ومن جهة متعلقه إلى تصور وتصديق ، ومن جهة طريقه إلى ثلاثة أقسام : قسم يثبت في النفس ، وقسم يدرك بالحوس ، وقسم يعلم بالقياس . وينقسم من جهة اختلاف موضوعاته إلى أقسام كثيرة يسمى بعضها علوماً وبعضها صنائع . وقد أوردنا مذكره أصحاب الموضوعات في حصر أقسامها :

التقسيم الأول :

مذكره صاحب (١) (كشف اصطلاحات الفنون) : « اعلم أن ههنا— أي في مقام تقسيم العلوم المدونة التي هي إما المسائل أو التصديق بها — تقسيمات على ما في بعض حواشي (شرح المطالع). وقال السيد السند : إنها بمعنى ملكة الإدراك تناول العلوم النظرية .

الأول

العلوم إما نظرية أي غير متعلقة بكيفية عمل ، وإما عملية أي متعلقة بها . فالمنطق ، والحكمة العملية ، والطب العملي ، وعلم الخياطة كلها داخلة في العملي ، لأنها بأسرها متعلقة بكيفية عمل إما ذهني كالمنطق ، أو خارجي كالطب مثلاً توضيحه أن العملي والنظري يستعملان لمعان : أحدها : في تقسيم العلوم مطلقاً كما عرفته .

وثانيها : في تقسيم الحكمة . فإن العملي هناك علم بما يكون وجوده بقدرتنا واختيارنا . والنظري علم بما لا يكون وجوده بقدرتنا واختيارنا .

(١) هو التهانوي ، محمد علي بن علي بن محمد الفاروقي الحنفي التهانوي ، باحث هندي توفي بعد سنة ١١٥٨ هـ = ١٧٤٥ م .

وثالثها : ماذكر في تقسيم الصناعات من أنها عملية أي يتوقف حصولها على ممارسة العمل ، أو نظرية لا يتوقف حصولها على ممارسة العمل ، بل يتوقف على النظر فقط . وعلى هذا فعلم الفقه والنحو والمنطق والحكمة العملية والطب العملي خارجة عن العملي ، إذ لا حاجة في حصولها إلى مزاوله الأعمال بخلاف علوم الحياطة والحياكة والحجامة لتوقفها على الممارسة والمزاولة .

والعملي بالمعنى الأول أعم من العملي المذكور في تقسيم الحكمة لأنه يتناول ما يتعلق بكيفية عمل ذهني كالمنطق ، ولا يتناول العملي المذكور في تقسيم الحكمة لأنه هو الباحث عن أحوال ما لاختيارنا مدخل في وجوده مطلقاً . أو الخارجي . وموضوع المنطق معقولات ثانية لا يحاذي بها أمر في الخارج ، ووجودها الذهني لا يكون مقدوراً لنا ، فلا يكون داخلياً في العملي بهذا المعنى .

وأما العملي المذكور في تقسيم الصناعة فهو أخص من العملي بكلا المعنيين ، لأنه قسم من الصناعة المفسرة بالعلم المتعلق بكيفية العمل سواء حصل بمزاولة العمل أو لا . فالعملي بالمعنى الأول نفس الصناعة وبالمعنى الثاني أخص من الأول لكنه أعم من هذا المعنى الثالث لعدم المزاولة ثمة بخلافها هاهنا .

الثاني :

العلوم إما آلية أو غير آلية لأنها إما أن لا تكون في نفسها آلة لتحصيل شيء آخر بل كانت مقصودة بذواتها ، أو تكون آلة له غير مقصودة في أنفسها ، الثانية تسمى آلية ، والأولى تسمى غير آلية .

ثم إنه ليس المراد بكون العلم في نفسه آلة إذ الآلية ذاتية لأن الآلية للشيء تعرض له بالقياس إلى غيره ، وما هو كذلك وليس ذاتياً بل المراد أنه في حد ذاته بحيث إذا قيس إلى ما هو آلة تعرض له الآلية ولا يحتاج في عروضها له إلى غيره . كما أن الإمكان الذاتي لا يعرض للشيء إلا بالقياس إلى وجوده. والتسمية بالآلية بناء على اشتغالها على الآلة ، فإن العلم الآلي مسائل كل منها ما يتوصل له إلى ما هو آلة له وهو الأظهر إذ لا يتوصل لجميع علم إلى علم .

ثم اعلم أن مؤدى التقسيمين واحد إذ التقسيمان متلازمان ، فإن ما يكون في حد ذاته آلة لتحصيل غيره لا بد أن يكون متعلقاً بكيفية تحصيله . فهو متعلق بكيفية عمل ، وما يتعلق بكيفية عمل لا بد أن يكون في نفسه آلة لتحصيل غيره فقد رجع معنى الآلي إلى معنى العملي . وكذا ما لا يكون آلة له ، كذلك لم يكن متعلقاً بكيفية عمل وما لم يتعلق بكيفية عمل لم يكن في نفسه آلة لغيره ، فقد رجع معنى النظري وغير الآلي إلى شيء واحد .

ثم اعلم أن غاية العلوم الآلية أي العلة الغائية لها حصول غيرها ، وذلك لأنها متعلقة بكيفية عمل ومبيّنة لها . فالمقصود منها حصول العمل سواء كان ذلك العمل مقصوداً بالذات أو مقصوداً لأمر آخر يكون هو غاية أخيرة لتلك العلوم . وغاية العلوم الغير الآلية حصولها أنفسها ، وذلك لأنها في حد أنفسها مقصودة بذواتها . وإن أمكن أن يترتب عليها منافع أخرى فإن إمكان الترتيب الاتفاقي بل وقوعه لا ينافي كون المرتب عليه مقصوداً بالذات ، إنما المنافي له قصد الترتيب . والحاصل أن المراد بالغاية هي الغاية الذاتية التي قصدها المخترع الواضع ، لا الغاية التي كانت حاملة

للشارع على الشروع . فإن الباعث للشارع على الشروع في العلوم الآلية يجوز أن يكون حصولها أنفسيها ، وفي العلوم الغير الآلية يجوز أن يكون زائداً على أنفسيها . فإن قيل : غاية الشيء علة له ، ولا يتصور كون الشيء علة لنفسه فكيف يتصور كون غاية العلوم الغير الآلية حصولها أنفسيها ؟ قيل : الغاية تستعمل على وجهين ، أحدهما : أن يكون مضافاً إلى الفعل وهو الأكثر ، يقال غاية هذا الفعل كذا تكون الغاية مترتبة على نفس ذي الغاية وتكون علة لها . الثاني : أن يكون مضافاً إلى المفعول ، يقال غاية مافعل كذا تكون الغاية مترتبة على فعله وعلة له لا لذي الغاية ، أعني ما أضيف إليه الغاية . والغاية فيما نحن فيه من القسم الثاني ، لأن المضاف إليه للغاية ههنا المفعول وهو المحصل أعني العلوم دون الفعل الذي هو التحصيل . فالمراد بغايتها ما يترتب على تحصيلها ويكون علة له لالها . هذا كله خلاصة ما في (شرح المطالع) وحواشيه .

الثالث :

إلى عربية وغير عربية .

الرابع :

إلى شرعية وغير شرعية .

الخامس :

إلى حقيقية وغير حقيقية .

السادس :

إلى عقلية ونقلية ، فالعقلية مالا يحتاج فيه إلى النقل ، والنقلية بخلاف ذلك .

السابع :

إلى العلوم الجزئية وغير الجزئية ، فالعلوم التي موضوعاتها أخص من موضوع علم آخر تسمى علوماً جزئية ، كعلم الطب فإن موضوعه وهو الإنسان أخص من موضوع الطبيعى . والتي موضوعاتها أعم تسمى بالعلم الأقدم ، لأن الأعم أقدم للعقل من الأخص ، فإن إدراك الأعم قبل إدراك الأخص كذا في (بحر الجواهر) (١)



التقسيم الثاني :

للعامة الحفيد (٢) ، وهو « إن العلوم المدونة على نوعين : الأول : مادونه المنشوعة لبيان ألفاظ القرآن أو السنة النبوية لفظاً وإسناداً ، أو لأظهار ما قصد بالقرآن من التفسير والتأويل ، أو لإثبات ما استفاد منهما أعني الأحكام الأصلية الاعتقادية ، أو الأحكام الفرعية العملية ، أو تعيين ما يتوصل به من الأصول في استنباط تلك الفروع ، أو مادون مدخليته في استخراج تلك المعاني من الكتاب والسنة ، أعني الفنون الأدبية .

النوع الثاني : مادونه الفلاسفة لتحقيق الأشياء كما هي وكيفية العمل على وفق عقولهم » انتهى .

وذكر في علوم المنشوعة : علم القراءة ، وعلم الحديث ، وعلم

(١) كشف اصطلاحات الفنون ٣ - ٤ . وبحر الجواهر : كتاب في الطب باللغة

الفارسية لمحمد يوسف الهروي ، انظر إيضاح المكنون ١ / ١٦٤ .

(٢) هو أحمد بن يحيى بن محمد الهروي المعروف بحفيد التفتازاني ، عالم ، من وضع

الحواشي على مطول التفتازاني . توفي سنة ٩١٦ هـ = ١٥١٠ م .

أصوله ، وعلم التفسير ، وعلم الكلام ، وعلم الفقه ، وعلم أصوله ،
وعلم الأدب . وقال : « هذا هو المشهور عند الجمهور ، ولكن للخواص
من الصوفية علم يسمى بعلم التصوف . بقي علم المناظرة وعلم الخلاف
والجدل لم يظهر إدراجهما في علوم المتشعبة ولا في علوم الفلاسفة لا يقال
الظاهر أن الخلاف والجدل باب من أبواب المناظرة سمي باسم ،
كالقرائض بالنسبة إلى الفقه ، لأننا نقول الغرض في المناظرة إظهار الصواب ،
والغرض من الجدل والخلاف الإلزام . ثم إن المتشعبة صنفوا في الخلاف
وبنوا عليه مسائل الفقه ولم يعلم تدوين الحكماء فيه ، فالمناسب عدة من
الشرعيات والحكماء بنوا مباحثهم على المناظرة لكن لم يدونوا علم
المناظرة فيما بينهم » انتهى .



التقسيم الثالث :

ما ذكره في (الفوائد الخاقانية) : « اعلم أن ههنا تقسيمين مشهورين :
أحدهما : أن العلوم إما نظرية ، أي غير متعلقة بكيفية عمل . وإما
عملية أي متعلقة بها .

وثانيهما : أن العلوم إما أن لا تكون في نفسها آلة لتحصيل شيء آخر بل
كانت مقصودة بذواتها وتسمى غير آلية . وإما أن تكون آلة له غير
مقصودة في نفسها وتسمى آلية ومؤداهما واحد . فأما ما يكون في حد ذاته
آلة لتحصيل غيره لا بد أن يكون متعلقاً بكيفية عمل ، وما يتعلق بكيفية عمل
لا بد أن يكون في نفسه آلة لتحصيل غيره . فقد رجع معنى الآلي إلى معنى
العملي . وكذا ما لا يكون آلة له كذلك لم يكن متعلقاً بكيفية عمل ، وما
لم يتعلق بكيفية عمل لم يكن في نفسه آلة لغيره ، فقد رجع معنى النظري
وغير الآلي إلى شيء واحد .

ثم إن النظري والعملي يستعملان في معانٍ ثلاثة :

أحدها : في تقسيم مطلق العلوم كما ذكرنا ، فالمنطق والحكمة العملية والطب العملي وعلم الخياطة كلها داخلة في العملي المذكور ، لأنها بأسرها متعلقة بكيفية عمل إما ذهني كالمنطق أو خارجي كالطب مثلاً .

وثانيها : في تقسيم الحكمة ، فإنهم بعد ما عرفوا الحكمة بأنه علم بأحوال أعيان الموجودات على ماهي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية ، قالوا : تلك الأعيان . أما الأفعال والأعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا أولاً ، فالعلم بأحوال الأول من حيث يؤدي إلى صلاح المعاش والمعاد يسمى حكمة عملية ، والعلم بأحوال الثاني يسمى حكمة نظرية .

وثالثها : ما ذكر في تقسيم الصناعة ، أي العلم المتعلق بكيفية العمل من أنها إما عملية أي يتوقف حصولها على ممارسة العمل ، أو نظرية لا يتوقف حصولها عليها . فالفقه والنحو والمنطق والحكمة العملية والطب العملي خارجة عن العملية بهذا المعنى ، إذ لا حاجة في حصولها إلى مزاولة الأعمال . بخلاف علم الخياطة والحياكة والحجامة لتوقفها على الممارسة والمزاولة .



التقسيم الرابع :

وهو مذكور فيه أيضاً ، اعلم أن العلم ينقسم إلى حكمي وغير حكمي . والآخر ينقسم إلى ديني وغير ديني . والديني إلى محمود ومذموم ومباح . ووجه الضبط أنه إما أن لا يتغير بتغير الأمكنة

والأزمان ولا يتبدل بتبدل الدول والأديان كالعلم بهيئة الأفلاك أولاً.
فالأول : العلوم الحكمية ويقال لها العلوم الحقيقية أيضاً أي الثابتة
على الدهور والأعوام .

والثاني : إما أن يكون منتبهاً إلى الوحي ومستفاداً من الأنبياء عليهم
السلام من غير أن يتوقف على تجربة وسماع وغيرهما أولاً .
فالأول : العلوم الدينية ويقال لها الشرعية أيضاً .

والثاني : العلوم الغير الدينية كالطب لكونه ضرورياً في بقاء
الأبدان ، والحساب لكونه ضرورياً في المعاملات وقسمة الوصايا
والموارث وغيرها فمحمودة، وإلا فإن لم يكن له عاقبة حميدة فمذموم
كعلم السحر والطلسمات والشعوذة والتلبيسات ، وإلا فمباح كعلم
الأشعار التي لا تسخف فيها ، وكتواريخ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
وما يجري مجراها . وهذا التفاوت بالنسبة إلى الغايات ، وإلا فالعلم من
حيث إنه علم فضيلة لا تنكر ولا تدم. فالعلم بكل شيء أولى من جهله ،
فإياك أن تكون من الجاهلين .



التقسيم الخامس :

ما ذكره صاحب (شفاء المتألم) (١) وهو: أن كل علم إما أن يكون
مقصوداً لذاته أولاً .

والأول : العلوم الحكمية ، وهي إما أن تكون مما يعلم لتعتقد
فالحكمة النظرية ، أو مما يعلم ليعمل بها. فالحكمة العملية .

(١) هو كتاب (شفاء المتألم في آداب العلم والمتعلم) للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن
المقدسي المتوفى سنة ٨٥٦ هـ .

والأول : ينقسم إلى أعلى وهو العلم الإلهي ، وأدنى وهو الطبيعي ، وأوسط وهو الرياضي. لأن النظر إما في أمور مجردة عن المادة ، أو في أمور مادية في الذهن والخارج فهو الطبيعي ، أو في أمور يصح تجردها عن المواد في الذهن فقط فهو الرياضي ، وهو أربعة أقسام ، لأن نظر الرياضي إما أن يكون فيما يمكن أن يفرض فيه أجزاء تتلاقى على حد مشترك بينهما أولاً . وكل منهما إما قارّ الذات أولاً . والأول : الهندسة ، والثاني : الهيئة ، والثالث : العدد ، والرابع : الموسيقى .

والحكمة العملية قسمان : علم السياسة ، وعلم الأخلاق . لأن النظر إما يختص بحال الانسان أولاً. الثاني : هو الأول، وأيضاً النظر فيه إما في إصلاح كافة الخلق في أمور المعاش والمعاد فذلك يرجع إلى علم الشريعة وعلومها معلومة. وإما من حيث اجتماع الكلمة الاجتماعية وقيام أمر الخلق فهو الأحكام السلطانية أي السياسة. فإن اختص بجماعة معينة فهو تدبير المنزل .

والثاني : وهو مالا يكون مقصوداً لذاته ، بل آلة يطلب بها العصمة من الخطأ في غيرها . فهو إما ما يطلب العصمة عن الخطأ فيه من المعاني ، أو ما يتوصل به إلى إدراكها من لفظ أو كتابة . والأول : علم المنطق . والثاني : علم الأدب . وما يبحث فيه عن الدلالات اللسانية أو الدلالات البيانية . فالثاني : علم الخط . والأول : يختص بالدلالات الإفرادية أو التركيبية أو يكون مشتركاً بينهما . والأول : إن كان البحث فيه عن المفردات فهو علم اللغة . وإن كان البحث فيه عنها من صيغها فعلم الصرف . والثاني : إما أن يختص بالموزون أولاً . والأول : ان اختص بمقاطع الأبيات فعلم القافية وإلا فعلم العروض . والثاني :

إن كانت العصمة به عن الخطأ في تأدية أصل المعنى فهو النحو وإلا فهو علم البلاغة . والثالث : علم الفصاحة ، ثم علم البلاغة إن كان ما يطلب به العصمة عن الخطأ في تطبيق الكلام لمقتضى الحال فعلم المعاني . وإن كان في أنواع الدلالة ومعرفة كونها خفية أو جلية فعلم البيان . وأما علم الفصاحة فإن اختص بالعصمة عن الخطأ في تركيب المفردات من حيث التحسين فعلم البديع .



التقسيم السادس :

ما ذكره صاحب (المفتاح) (١) وهو أحسن من الجميع حيث قال : « اعلم أن للأشياء وجوداً في أربع مراتب : في الكتابة ، والعبارة ، والأذهان ، والأعيان . وكل سابق منها وسيلة إلى اللاحق ، لأن الخط دال على الألفاظ ، وهذه على ما في الأذهان ، وهذا على ما في الأعيان . والوجود العيني هو الوجود الحقيقي الأصيل ، وفي الوجود الذهني خلاف في أنه حقيقي أو مجازي ، وأما الأولان فمجازيان قطعاً . ثم العلم المتعلق بالثلاث الأول آلي البتة . وأما العلم المتعلق بالأعيان فإما عملي لا يقصد به حصول نفسه بل غيره ، أو نظري يقصد به حصول نفسه . ثم إن كلاً منهما إما أن يبحث فيه من حيث إنه مأخوذ من الشرع فهو العلم الشرعي ، أو من حيث إنه مقتضى العقل فقط فهو العلم الحكمي . فهذه هي الأصول السبعة ، ولكل منها أنواع ، ولأنواعها فروع يبلغ الكل على ما اجتهدنا في الفحص والتفكير عنه بحسب موضوعاته وأساميها وتتبع ما فيه من المصنفات إلى مائة وخمسين نوعاً ، ولعلي سأزيد بعد هذا » انتهى .

(١) هو كتاب (مفتاح السعادة ومصباح السيادة) لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده .

فرتب كتابه على سبع دوحات ، لكل أصل دوحة . وجعل لكل دوحة شعباً لبيان الفروع .

فما أورده في الأولى من العلوم الخطية : علم أدوات الخط . علم قوانين الكتابة . علم تحسين الحروف . علم كيفية تولد الخطوط عن أصولها . علم ترتيب حروف التهجى . علم تركيب أشكال بسائط الحروف . علم إملاء الخط العربى . علم خط المصحف . علم خط العروض .

وذكر في الثانية العلوم المتعلقة بالألفاظ وهى : علم مخارج الحروف . علم اللغة . علم الوضع . علم الاشتقاق . علم التصريف . علم النحو . علم المعاني . علم البيان . علم البديع . علم العروض . علم القوافى . علم قرض الشعر . علم مبادئ الشعر . علم الإنشاء . علم مبادئ الإنشاء وأدواته . علم المحاضرة . علم الدواوين . علم التواريخ .

وجعل من فروع العلوم العربية : علم الأمثال . علم وقائع الأمم ورسومهم . علم استعمالات الألفاظ . علم الترسل . علم الشروط والسجلات . علم الأحاجي والأغلوطنات . علم الألفاظ . علم المعنى . علم التصحيح . علم المقلوب . علم الجناس . علم مسامرة الملوك . علم حكايات الصالحين . علم أخبار الأنبياء عليهم السلام . علم المغازى والسير . علم تاريخ الخلفاء . علم طبقات القراء . علم طبقات المفسرين . علم طبقات المحدثين . علم سير الصحابة . علم طبقات الشافعية . علم طبقات الحنفية . علم طبقات المالكية . علم طبقات الحنابلة . علم طبقات النحاة . علم طبقات الأطباء .

وذكر في الثالثة : العلوم الباحثة عما فى الأذهان من المعقولات

الثانية . وهي علم المنطق ، علم آداب الدرس . علم النظر . علم الجدل . علم الخلاف .

وذكر في الرابعة العلوم المتعلقة بالأعيان وهي : العلم الإلهي . والعلم الطبيعي . والعلوم الرياضية وهي أربعة : علم العدد . علم الهندسة . علم الهيئة . علم الموسيقى .

وجعل من فروع العلم الإلهي علم معرفة النفس الإنسانية . علم معرفة النفس الملكية . علم معرفة المعاد . علم أمارات النبوة ، علم مقالات الفرق .

وجعل من فروع العلم الطبيعي علم الطب . علم البيطرة . علم الببيرة . علم النبات . علم الحيوان . علم الفلاحة . علم المعادن . علم الجواهر . علم الكون والفساد . علم قوس قزح . علم الفراسة . علم تعبير الرؤيا . علم أحكام النجوم . علم السحر . علم الطلسمات . علم السيميا . علم الكيمياء . وجعل من فروع الطب علم التشريح . علم الكحالة . علم الأطعمة . علم الصيدلة . علم طبخ الأشربة والمعاجين . علم قلع الآثار من الثياب . علم تركيب أنواع المداد . علم الجراحة . علم الفصد . علم الحجامة . علم المقادير والأوزان . علم الباه .

وجعل من فروع علم الفراسة علم الشامات والخيولان . علم الأساري . علم الأكتاف . علم عيافة الأثر . علم قيافة البشر . علم الاهتداء بالبراري والأقفار . علم الرياقة . علم الاستنباط . علم نزول الغيث . علم العرافة . علم الاختلاج .

وجعل من فروع علم أحكام النجوم . علم الاختيارات . علم الرمل .
علم القرعة . علم الطيرة .

وجعل من فروع السحر علم الكهانة . علم التيرنجات . علم الخواص .
علم الرُقَى . علم العزائم . علم الاستحضار . علم دعوة الكواكب .
علم القلفطيرات . علم الخفاء . علم الحيل الساسانية . علم كشف الدك .
علم الشعبذة . علم تعلق القلب . علم الاستعانة بخواص الأدوية .

وجعل من فروع الهندسة علم عقود الأبنية . علم المناظرة . علم
المرايا المحرقة . علم مراكز الأثقال . علم جر الأثقال . علم المساحة .
علم استنباط المياه . علم الآلات الحربية . علم الرمي . علم التعديل .
علم البنكومات . علم الملاحة . علم السباحة . علم الأوزان والموازين .
علم الآلات المبنية على ضرورة عدم الخلاء .

وجعل من فروع الهيئة : علم الزيجات والتقويم . علم حساب النجوم .
علم كتابة التقاويم . علم كيفية الارصاد . علم الآلات الرصدية . علم
المواقيت . علم الآلات الظلية . علم الأكر . علم الأكر المتحركة . علم
تسطيح الكرة . علم صور الكواكب . علم مقادير العلويات . علم
منازل القمر . علم جغرافيا . علم مسالك البلدان . علم البرْدُ ومسافاتها .
علم خواص الأقاليم . علم الأدوار والأكوار . علم القرائات . علم
الملاحم . علم المواسم . علم مواقيت الصلاة . علم وضع الاسطرلاب .
علم عمل الاسطرلاب . علم وضع الربع المُجَيَّب والمقنطرات . علم
عمل ربع الدائرة . علم آلات الساعة . .

وجعل من فروع علم العدد : علم حساب التخت والميل . علم الجبر
والمقابلة . علم حساب الخطائين . علم حساب الدور والوصايا . علم

حساب الدراهم والدنانير . علم حساب الفرائض . علم حساب الهواء .
علم حساب العقود بالأصابع . علم أعداد الوقف . علم خواص الأعداد .
علم التعالي العددية .

وجعل من فروع الموسيقى : علم الآلات العجيبة . علم الرقص .
علم الغنج .

وذكر في الخامسة : العلوم الحكيمة العملية وهي : علم الأخلاق .
علم تدبير المنزل . علم السياسة .

وجعل من فروع الحكمة العملية : علم آداب الملوك . علم آداب
الوزارة . علم الاحتساب . علم قود العساكر والجيش .

وذكر في السادسة العلوم الشرعية وهي : علم القراءة . علم تفسير القرآن .
علم رواية الحديث . علم دراية الحديث . علم أصول الدين المسمى بالكلام .
علم أصول الفقه . علم الفقه .

وجعل من فروع القراءة : علم الشواذ . علم مخارج الحروف . علم
مخارج الألفاظ . علم الوقوف . علم علل القرآن . علم رسم كتابة القرآن .
علم آداب كتابة المصحف .

وجعل من فروع الحديث : علم شرح الحديث . علم أسباب
ورود الحديث وأزمته . علم ناسخ الحديث ومنسوخه . علم تأويل أقوال
النبي عليه الصلاة والسلام . علم رموز الحديث وإشاراته . علم غرائب
نغات الحديث . علم دفع الطعن عن الحديث . علم تليق الأحاديث .
علم أحوال رواة الأحاديث . علم طب النبي عليه الصلاة والسلام .

وجعل من فروع علم التفسير : علم المكي والمدني . علم الحضري
 والسفري . علم النهاري والليلي . علم الصيفي والشتائي . علم الفيراشي
 والنومي . علم الأرضي والسمائي . علم أول ما نزل وآخر ما نزل .
 علم سبب النزول . علم ما نزل على لسان بعض الصحابة - رضي
 الله عنهم - علم ما تكرر نزوله . علم ما تأخر حكمه عن نزوله وما
 تأخر نزوله عن حكمه . علم ما نزل مفرداً وما نزل جمعاً . علم ما نزل
 مشيعاً وما نزل مفرداً . علم ما أنزل منه على بعض الأنبياء وما لم ينزل .
 علم كيفية إنزال القرآن . علم أسماء القرآن ، وأسماء سوره . علم
 جمعه وترتيبه . علم عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه . علم حفاظه
 ورواته . علم العالي والنازل من أسانيده . علم المتواتر والمشهور .
 علم بيان الموصول لفظاً والمفصول معنى . علم الإمالة والفتح . علم
 الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب . علم المد والقصر . علم تخفيف
 الهمزة . علم كيفية تحمل القرآن . علم آداب تلاوته وتاليه . علم جواز
 الاقتباس . علم ما وقع فيه بغير لغة الحجاز . علم ما وقع فيه من غير
 لغة العرب . علم غريب القرآن . علم الوجوه والنظائر . علم معاني
 الأدوات التي يحتاج إليها المفسر . علم المحكم والمتشابه . علم مقدم
 القرآن ومؤخره . علم عام القرآن وخاصه . علم ناسخ القرآن ومنسوخه .
 علم مشكل القرآن . علم مطلق القرآن ومقيده . علم منطوق القرآن
 ومفهومه . علم وجوه مخاطباته . علم حقيقة ألفاظ القرآن ومجازها .
 علم تشبيه القرآن واستعاراته . علم كنايات القرآن وتعريضاته . علم
 الحصر والاختصاص . علم الإيجاز والإطناب . علم الخبر والإنشاء .
 علم بدائع القرآن . علم فواصل الآي . علم خواتم السور . علم مناسبة

الآيات والسور . علم الآيات المتشابهات . علم إعجاز القرآن . علم العلوم المستنبطة من القرآن . علم أقسام القرآن . علم جدل القرآن . علم ما وقع في القرآن من الأسماء والكنى والألقاب . علم مبهمات القرآن . علم فضائل القرآن . علم أفضل القرآن وفاضله . علم مفردات القرآن . علم خواص القرآن . علم مرسوم الخط وآداب كتابته . علم تفسيره وتأويله وبيان شرفه . علم شروط المفسر وآدابه . علم غرائب التفسير . علم طبقات المفسرين . علم خواص الحروف . علم الخواص الروحانية من الأوفاق . علم التصريف بالحروف والأسماء . علم الحروف النورانية والظلمانية . علم التصريف بالاسم الأعظم . علم الكسر والبسط . علم الزايرجة . علم الجفر والجامعة . علم دفع مطاعن القرآن .

وجعل من فروع الحديث : علم المواعظ . علم الأدعية . علم الآثار . علم الزهد والورع . علم صلاة الحاجات . علم المغازي .

وجعل من فروع أصول الفقه : علم النظر . علم المناظرة . علم الجدل .

وجعل من فروع الفقه : علم الفرائض . علم الشروط والسجلات . علم القضاء . علم حكم التشريع . علم الفتاوى .

فيكون جميع ما ذكره من العلوم المتعلقة بطريق النظر ثلاثمائة وخمسة علوم .

ثم إنه جعل الطرف الثاني من كتابه في بيان العلوم المتعلقة بالتصنيفية

التي هي ثمرة العمل بالعلم ، فملخص فيه كتاب (الإحياء) (١) للإمام الغزالي ، ولم يذكر علم التصوف . فله دره في الغوص على بحار العلوم وابرار دررها .

فإن قيل : إنه قصد تكثير أنواع العلوم فأورد في فروعها ما أورد كذكره في فروع علم التفسير ما ذكره السيوطي في (الإتيقان) (٢) من الأنواع ، وهلا يرد عليه أنه إن أراد بالفروع المقاصد للعلم ، فعلم الطب مثلاً يصل إلى ألوف من العلوم . وإن أراد ما أفرد بالتدوين فلم يستوعب الأقسام في كثير من المباحث التي أفردت بالتدوين وقد أخل بذكرها ، على أنه أدخل في فروع علم ما ليس منه ، قلت : نعم يرد ، لكن الجواد قد يكبو والفتي قد يصبو ، أو لا تعد إلا هفوات العارف ويدخل الزيوف على أعلى الصيارف .

* * *

التقسيم السابع :

لصاحب (مدينة العلوم) (٣) ويأتي في أول القسم الثاني من هذا الكتاب وما أوفقه بهذا التقسيم كأنه هو .

قف: ولا يخفى عليك أن التعقب على الكتب سيما الطويلة سهل

(١) إحياء علوم الدين ، للإمام أبي حامد الغزالي . مشهور .

(٢) الإتيقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي .

(٣) بإزاء هذه العبارة في هامش الأصل حاشية نصها : « كثيراً ما يوجد عبارة مفتاح السعادة المنقولة في كشف الظنون مطابقة بعبارة مدينة العلوم كأنها واحدة بعينها ، ولم يعرف إلى الآن أحدهما كتابان مستقلان أم هما واحد ، فن اطلع على ذلك فليصلح في هذا الكتاب ، وليعذر مؤلف هذا الكتاب ، والله أعلم بالصواب » « سيد ذو الفقار أحمد » .

ولعل المؤلف يريد « مفتاح السعادة » وأثبت اسم كتاب « مدينة العلوم » سهواً وقد ورد الكلام على التقسيم السادس والتقسيم السابع بنصه في مقدمة كتاب (كشف الظنون) لحاجي خليفة عند الكلام على التقسيم الخامس من فصل تقسيم العلوم .

بالنسبة إلى تأليفها ووضعها وترصيفها كما يشاهد في الأبنية العظيمة والهياكل القديمة حيث يعترض على بانيتها من عري في فنه عن القوى والقدر ، بحيث لا يقدر على وضع حجر على حجر .

هذا جوابي عما يرد على كتابي أيضاً . وقد كتب أستاذ العلماء البلغاء القاضي الفاضل عبد الرحيم اليبساني إلى العماد الأصفهاني (١) معتذراً عن كلام استدركه عليه « إنه قد وقع لي شيء وما أدري أوقع لك أم لا ، وها أنا أخبرك به ، وذلك أنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل . وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » انتهى .

هذا اعتذار قليل المقدار عن جميع الإيرادات والأنظار إجمالاً ، وأما التفصيل فسيأتي في موضع كل علم مع توجيهه بإنصاف وحلم ، وربما زيد على ما ذكره من العلوم على طريق الاستدراك بتمكين مانح القريحة والذهن الدراك .



(١) القاضي الفاضل ، هو عبد الرحيم بن علي بن السعيد الخمي ، وزير ، من أئمة الكتاب ، كان وزيراً للسلطان صلاح الدين الأيوبي ، توفي سنة ٥٩٦ هـ = ١٢٠٠ م .
والعماد هو محمد بن محمد الأصبهاني ، مؤرخ ، عالم بالأدب من أكابر الكتاب في عهد صلاح الدين ، توفي سنة ٥٩٧ هـ = ١٢٠١ م .

الفضل السادس

في بيان أجزاء العلوم

قالوا : كل علم من العلوم المدونة لا بد فيه من أمور ثلاثة : الموضوع ، والمسائل ، والمبادئ . وهذا القول مبني على المسامحة ، فإن حقيقة كل علم مسائله ، وعدُّ الموضوع والمبادئ من الأجزاء إنما هو لشدة اتصالهما بالمسائل التي هي المقصودة في العلم .

أما الموضوع فقالوا : موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ، وتوضيحه : إن كمال الإنسان بمعرفته أعيان الموجودات من تصوراتها والتصديق بأحوالها على ماهي عليه بقدر الطاقة البشرية . ولما كانت معرفتها بخصوصها متعذرة مع عدم إفادتها كمالاً معتداً به لتغيرها وتبدلها أخذوا المفهومات الكلية الصادقة عليها ذاتية كانت أو عرضية ، وبحثوا عن أحوالها من حيث انطباقها عليها ليفيد علمها بوجه كلي علماً باقياً أبد الدهر . ولما كان أحوالها متكررة وضبطها منتشرة مختلطة متعسراً اعتبروا الأحوال الذاتية لمفهوم مفهوم وجعلوها علماً منفرداً بالتدوين ، وسموا ذلك المفهوم موضوعاً لذلك العلم ، لأن موضوعات مسائله راجعة إليه ، فصارت كل طائفة من الأحوال المشاركة في موضوع علماً منفرداً ممتازاً في نفسه عن طائفة أخرى

مشاركة في موضوع آخر ، فجاءت علومهم متميزة في أنفسهم
بموضوعاتها . وهذا أمر استحساني ، إذ لا مانع عقلاً من أن يعد كل
مسألة علماً برأسه ويفرد بالتعليم ، ولا من أن تعد مسائل كثيرة غير
مشاركة في موضوع واحد علماً واحداً ويفرد بالتدوين . فالامتياز
الحاصل للطالب بالموضوع إنما هو للمعلومات بالأصالة ، وللعلوم
بالتبع ، والحاصل بالتعريف . على عكس ذلك إن كان تعريفاً للعلم ،
وإن كان تعريفاً للمعلوم فالفرق أنه قد لا يلاحظ الموضوع . ثم إنهم
عمموا الأحوال الذاتية وفسروها بما يكون محمولاً على ذلك المفهوم
إما لذاته أو لجزئه الأعم أو المساوي ، فإن له اختصاصاً بالشيء من
حيث كونه من أحوال مقومه ، أو للخارج المساوي له سواء كان
شاملاً لجميع أفراد ذلك المفهوم على الإطلاق ، أو مع مقابله مقابلة
التضاد أو العدم والملكة دون مقابلة السلب والإيجاب ، إذ المتقابلان
تقابل السلب والإيجاب لا اختصاص لهذا بمفهوم دون مفهوم ضبطاً
للاتشار بقدر الإمكان . فأثبتوا الأحوال الشاملة على الإطلاق لنفس
الموضوع ، والشاملة مع مقابلتها لأنواعه ، واللاحقة للخارج المساوي
لعرضه الذاتي . ثم إن تلك الأعراض الذاتية لها عوارض ذاتية شاملة
لها على الإطلاق أو على التقابل فأثبتوا العوارض الشاملة على الإطلاق لنفس
الأعراض الذاتية ، والشاملة على التقابل لأنواع تلك الأعراض ، وكذلك
عوارض تلك العوارض . وهذه العوارض في الحقيقة قيود للأعراض
المثبتة للموضوع ولأنواعه ، إلا أنها لكثرة مباحثها جعلت محمولات
على الأعراض . وهذا تفصيل ما قالوا : معنى البحث عن الأعراض
الذاتية أن تثبت تلك الأعراض لنفس الموضوع أو لأنواعه أو لأعراضه

الذاتية أو لأنواعها أو لأغراض أنواعها . وبهذا يندفع ما قيل : إنه ما من علم إلا ويبحث فيه عن الأحوال المختصة بالمعادن والنباتات والحيوانات وذلك لأن المبحوث عنه في العلم الطبيعي أن الجسم إما ذو طبيعة أو ذو نفس آلي أو غير آلي وهي من عوارض الذاتية ، والبحث عن الأحوال المختصة بالعناصر وبالمركبات التامة وغير التامة كلها تفصيل لهذه العوارض وقيود لها . ولاستصعاب هذا الإشكال قيل : المراد بالبحث عن الأعراض الذاتية حملها على موضوع العلم ، كقول صاحب علم أصول الفقه : الكتاب يثبت الحكم قطعاً . أو على أنواعه كقوله : الأمر يفيد الوجوب . أو على أعراضه الذاتية كقوله : يفيد القطع . أو على أنواع أعراضه الذاتية كقوله : العام الذي خص منه يفيد الظن .

وقيل : معنى قولهم يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أنه يرجع البحث فيه إليها بأن يثبت أعراضه الذاتية له ، أو يثبت لنوعه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع ، أو لعرضه الذاتي ما هو عرض ذاتي لذلك العرض ، أو يثبت لنوع العرضي الذاتي ما هو عرض ذاتي لذلك النوع . ولا يخفى عليك أنه يلزم دخول العلم الجزئي في العلم الكلي كعلم الكرة المتحركة في علم الكرة ، وعلم الكرة في العلم الطبيعي ، لأنه يبحث فيها عن العوارض الذاتية لنوع الكرة أو الجسم الطبيعي أو لعرضه الذاتي أو لنوع عرضه الذاتي .

ثم اعلم أن هذا الذي ذكر من تفسير الأحوال الذاتية إنما هو على رأي المتأخرين الداهيين إلى أن اللاحق للشيء بواسطة جزئه الأعم من أعراضه الذاتية المبحوث عنها في العلم ، فإنهم ذكروا أن العرض

هو المحمول على الشيء الخارج عنه، وأن العرض الذاتي هو الخارج المحمول الذي يلحق الشيء لذاته بأن يكون متناه الذات كالحق إدراك الأمور الغريبة للإنسان بالقوة ، أو يلحقه بواسطة جزئه الأعم كالحق التحيز له لكونه جسماً ، أو المساوي كالحق التكلم له لكونه ناطقاً ، أو يلحقه بواسطة أمر خارج مساو كالحق التعجب له لإدراكه الأمور المستغربة . وأما ما يلحق الشيء بواسطة أمر خارج أخص أو أعم مطلقاً أو من وجه أو بواسطة أمر مبائن فلا يسمى عرضاً ذاتياً بل عرضاً غريباً .

والتفصيل أن العوارض ستة ، لأن ما يعرض الشيء إما أن يكون عروضه لذاته أو لجزئه أو لأمر خارج عنه سواء كان مساوياً له أو أعم منه أو أخص أو مبائناً ، فالثلاثة الأول تسمى أعراضاً ذاتية لاستنادها إلى ذات المعروض أي نسبتها إلى الذات نسبة قوية وهي كونها لاحقة بلا واسطة أو بواسطة لها خصوصية بالتقديم أو بالمساواة . والباقى تسمى أعراضاً غريبة لعدم انتسابها إلى الذات نسبة قوية . وأما المتقدمون فقد ذهبوا إلى أن اللاحق بواسطة الجزء الأعم من الأعراض الغريبة التي لا يبحث عنها في ذلك العلم وعرفوا العرض الذاتي بالخارج المحمول الذي يلحق الشيء لذاته أو لما يساويه سواء كان جزءاً لها أو خارجاً عنها ، قيل : هذا هو الأولى ، إذ الأعراض اللاحقة بواسطة الجزء الأعم تعم الموضوع وغيره ، فلا تكون آثاراً مطلوبة له لأنها هي الأعراض المعينة المخصوصة التي تعرضه بسبب استعداده المختص ، ثم في عد العارض بواسطة المبائن مطلقاً من الأعراض الغريبة نظراً ، إذ قد يبحث في العام الذي موضوعه الجسم الطبيعي عن الألوان مع كونها عارضة له

بواسطة مبانيه وهو السطح . وتحقيقه أن المقصود في كل علم مدون بيان أحوال موضوعه ، أعني أحواله التي توجد فيه ولا توجد في غيره ولا يكون وجودها فيه بتوسط نوع مندرج تحته ، فإن ما يوجد في غيره لا يكون من أحواله حقيقة بل هو من أحوال ما هو أعم منه ، والذي يوجد فيه فقط لكنه لا يستعد لعروضه ما لم يصر نوعاً مخصوصاً من أنواعه كان من أحوال ذلك النوع حقيقة . فحق هاتين الحالتين أن يبحث عنهما في علمين موضوعهما ذلك الأعم والأخص ، وهذا أمر استحساني كما لا يخفى .

ثم الأحوال الثابتة للموضوع على الوجه المذكور على قسمين ، أحدهما : ما هو عارض له وليس عارضاً لغيره إلا بتوسطه وهو العرض الأولي . وثانيهما : ما هو عارض لشيء آخر وله تعلق بذلك الموضوع بحيث يقتضي عروضه له بتوسط ذلك الآخر الذي يجب أن لا يوجد في غير الموضوع سواء كان داخلياً فيه أو خارجاً عنه إما مساوياً له في الصدق أو مبانئاً له فيه ومساوياً في الوجود . فالصواب أن يكتفى في الخارج بمطلق المساواة سواء كانت في الصدق أو في الوجود ، فإن المبين إذا قام بالموضوع مساوياً له في الوجود ووجد له عارض قد عرض له حقيقة لكنه يوصف به الموضوع كان ذلك العارض من الأحوال المطلوبة في ذلك العلم لكونها ثابتة للموضوع على الوجه المذكور .

واعلم أيضاً أن المطلوب في العلم بيان إنسية تلك الأحوال أي ثبوتها للموضوع سواء علم لميتها أي علة ثبوتها له أو لا .

واعلم أيضاً أن الاعتبار في العرض الأولي هو انتفاع الوسطة في

العروض دون الوسطة في الثبوت التي هي أعم . يشهد بذلك أنهم صرحوا بأن السطح من الأعراض الأولية للجسم التعليمي ، مع أن ثبوته بواسطة انتهائه وانقطاعه ، وكذلك الخط للسطح والنقطة للخط . وصرحوا بأن الألوان ثابتة للسطوح أولاً وبالذات ، مع أن هذه الأعراض قد فاضت على محالها من المبداء الفياض . وعلى هذا فالمعتبر فيما يقابل العرض الأولي ، أعني سائر الأقسام ، ثبوت الوسطة في العروض . وإن شئت الزيادة على ما ذكرنا فارجع إلى (شرح المطالع) وحواشيه وغيرها من كتب المنطق .

فائدة : قالوا : يجوز أن تكون الأشياء الكثيرة موضوعاً لعلم واحد ، لكن لا مطلقاً بل بشرط تناسبها بأن تكون مشتركة في ذاتي ، كالخط والسطح والجسم التعليمي للهندسة فإنها تشارك في جنسها وهو المقدار ، أو في عَرَضِي كبدن الإنسان وأجزائه والأغذية والأدوية والأركان والأمزجة وغير ذلك إذا جعلت موضوعات للطب فإنها تشارك في كونها منسوبة إلى الصحة التي هي الغاية القصوى في ذلك العلم .

فائدة : قالوا : الشيء الواحد لا يكون موضوعاً للعلمين . وقال صدر الشريعة (١) : « هذا غير ممتنع فإن الشيء الواحد له أعراض متنوعة ، ففي كل علم يبحث عن بعض منها . ألا ترى أنهم جعلوا أجسام العالم وهي البسائط موضوع علم الهيئة من حيث الشكل ، وموضوع علم السماء والعالم من حيث الطبيعة » وفيه نظر .

(١) هو عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري الحنفي ، من علماء الحكمة والطبيعات وأصول الفقه والدين ، له مؤلفات كثيرة في ذلك ، توفي سنة ٧٤٧ هـ = ١٣٤٦ م .

أما أولاً : فلأنهم لما حاولوا معرفة أحوال أعيان الموجودات وضعوا الحقائق أنواعاً وأجناساً وبحثوا عما أحاطوا به من أعراضها الذاتية ، فحصلت لهم مسائل كثيرة متحدة في كونها بحثاً عن أحوال ذلك الموضوع . وإن اختلفت محمولاتها فجعلوها بهذا الاعتبار علماً واحداً يفرد بالتدوين والتسمية . وجوزوا لكل أحد أن يضيف إليه ما يطلع عليه من أحوال ذلك الموضوع فإن المعتبر في العلم هو البحث عن جميع ما تحيط به الطاقة الإنسانية من الأعراض الذاتية للموضوع . فلا معنى للعلم الواحد إلا أن يوضع بشيء أو أشياء متناسبة فيبحث عن جميع عوارضه ، ولا معنى لتمايز العلوم . إلا أن هذا ينظر في أحوال شيء وذلك في أحوال شيء آخر مغاير له بالذات أو بالاعتبار بأن يؤخذ في أحد العلمين مطلقاً وفي الآخر مقيداً ، أو يؤخذ في كل منهما مقيداً بقيد آخر . وتلك الأحوال مجهولة مطلوبة ، والموضوع معلوم بين الوجود وهو الصالح سبباً للتمايز .

وأما ثانياً : فلأنه ما من علم إلا ويشتمل موضوعه على أعراض ذاتية متنوعة ، فلكل أحد أن يجعله علوماً متعددة ، بهذا الاعتبار مثلاً يجعل البحث عن فعل المكلف من حيث الوجوب علماً ، ومن حيث الحرمة علماً آخر إلى غير ذلك . فيكون الفقه علوماً متعددة موضوعها فعل المكلف فلا ينضبط الاتحاد والاختلاف .

فائدة : قال صدر الشريعة : « قد تذكر الحثية في الموضوع » . وله معنيان .

أحدهما : أن الشيء مع تلك الحثية موضوع كما يقال : الموجود من حيث إنه موجود ، أي من هذه الجهة . وبهذا الاعتبار موضوع

العلم الإلهي فيبحث فيه عن الأحوال التي تلحقه من حيث إنه موجود كالوحدة والكثرة ونحوهما . ولا يبحث فيه عن تلك الحيشية أي حيشة الوجود ، لأن الموضوع ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية لا ما يبحث عنه وعن أجزائه .

وثانيهما : أن الحيشية تكون بياناً للأعراض الذاتية المبحوث عنها ، فإنه يمكن أن يكون للشيء عوارض ذاتية متنوعة ، وإنما يبحث في علم من نوع منها . فالحيشية بيان لذلك النوع فيجوز أن يبحث عنها ، فقولهم : موضوع الطب بدن الإنسان من حيث إنه يصح ويمرض . وموضوع الهيئة أجسام العالم من حيث إن لها شكلاً يراد به المعنى الثاني لا الأول ، إذ في الطب يبحث عن الصحة والمرض ، وفي الهيئة عن الشكل ، فلو كان المراد الأول لم يبحث عنها . قيل : ولقائل أن يقول : لا نسلم أنها في الأول جزء من الموضوع بل قيد لموضوعيته ، بمعنى أن البحث يكون عن الأعراض التي تلحقه من تلك الحيشية . وبذلك الاعتبار وعلى هذا لوجعلنا في القسم الثاني أيضاً قيداً للموضوع لا بياناً للأعراض الذاتية على ما هو ظاهر كلام القوم لم يكن البحث عنها في العلم بحثاً عن أجزاء الموضوع ، ولم يلزم للقوم ما لزم لصدر الشريعة — رحمه الله — من تشارك العلمين في موضوع واحد بالذات والاعتبار . وأما الإشكال بلزوم عدم كون الحيشية من الأعراض المبحوث عنها في العلم ضرورة أنها ليست مما يعرض للموضوع من جهة نفسها ، وإلا لزم تقدم الشيء على نفسه ، مثلاً : ليست الصحة والمرض مما يعرض لبدن الإنسان من حيث يصح ويمرض ، فالمشهور في جوابه : أن المراد من حيث إمكان الصحة والمرض ، وهذا ليس من الأعراض المبحوث عنها . والتحقيق أن

الموضوع لما كان عبارة عن المبحوث عنه في العلم عن أعراضه الذاتية قيد بالحيشية على معنى أن البحث عن العوارض إنما يكون باعتبار الحيشية وبالنظر إليها ، أي يلاحظ في جميع المباحث ، هذا المعنى الكلي لا على معنى أن جميع العوارض المبحوث عنها يكون لحوقها للموضوع بواسطة هذه الحيشية البتة . وتحقيق هذه المباحث يطلب من (التوضيح) (١) .

وأما المسائل فهي القضايا التي يطلب بيانها في العلوم وهي في الأغلب نظريات ، وقد تكون ضرورية فتورد في العلم إما لاحتياجها إلى تنبيه يزيل عنها خفاءها أو لبيان لميتها ، لأن القضية قد تكون بديهية دون لميتها ، ككون النار محرقة فإنه معلوم الإنية أي الوجود مجهول اللمية كذا في (شرح المواقف) وبعض حواشي (تهذيب المنطق) وقال المحقق التفتازاني - رحمه الله - : « المسألة لا تكون إلا نظرية » وهذا مملا اختلاف فيه لأحد وما قيل من احتمال كونها غير كسبية فهو ظاهر .

ثم للمسائل موضوعات ومحمولات ، أما موضوعها فقد يكون موضوع العلم ، كقولنا : كل مقدار إما مشارك للآخر أو مبائن ، والمقدار موضوع علم الهيئة . وقد يكون موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا : كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان ، فقد أخذ في المسألة المقدار مع كونه وسطاً في النسبة وهو عرض ذاتي . وقد يكون نوع موضوع العلم كقولنا : كل خط يمكن تنصيفه ،

(١) كتابان في شرح كتاب (تنقيح الأصول) لصدر الشريعة ، وقد وضع الأول (التوضيح) صدر الشريعة مؤلف (التنقيح) ، والثاني (التلويح) وضعه السعد التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢ هـ حاشية على (توضيح) صدر الشريعة .

فإن الخط نوع من المقدار . وقد يكون نوعاً مع عرض ذاتي كقولنا : كل خط قام على خط فإن زاويتي جنبيه قائمتان أو مساويتان لهما ، فالخط نوع من المقدار ، وقد أخذ في المسألة مع قيامه على خط وهو عرض ذاتي . وقد يكون عرضاً ذاتياً كقولنا : كل مثلث فإن زواياه مثل القائمتين فالمثلث عرض ذاتي للمقدار ، وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا : كل مثلث متساوي الساقين فإن زاويتي قاعدته متساويتان . وبالجمله فموضوعات المسائل هي موضوعات العلم أو أجزاؤها أو أعراضها الذاتية أو جزئياتها . وأما محمولاتها فالأعراض الذاتية لموضوع العلم ، فلا بد أن تكون خارجة عن موضوعاتها لامتناع أن يكون جزء الشيء مطلوباً بالبرهان لأن الأجزاء بينة الثبوت للشيء . كذا في (شرح الشمسية) (١) .

اعلم : أن من عادة المصنفين أن يذكروا عقيب الأبواب ما شذ منها من المسائل ، فتصير مسائل من أبواب متفرقة فترجم تارة بمسائل منشورة وتارة بمسائل شتى . كذا في (فتح القدير) (٢) وأكثر ما يوجد ذلك في كتب الفقه . وأما المبادئ فهي التي تتوقف عليها مسائل العلم أي تتوقف على نوعها مسائل العلم أي التصديق بها ، إذ لا تتوقف للمسألة على دليل محض وص . وهي إما تصورات أو تصديقات .

(١) الشمسية : متن مختصر في المنطق لنجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتب المتوفى سنة ٦٩٣ هـ وعليه شروح وحواش كثيرة . ولعله يريد بالشرح شرح السعد التفتازاني .

(٢) هو كتاب (فتح القدير للعاجز الفقير) وضعه محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام المتوفى سنة ٨٦١ هـ شرحاً على كتاب (الهداية) في فروع الفقه الحنفي للمرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣ هـ .

أما التصورات : فهي حدود الموضوعات ، أي ما يصدق عليه موضوع العلم لا مفهوم الموضوع كالجسم الطبيعي ، وحدود أجزائها كالهوى والصورة ، وحدود جزئياتها كالجسم البسيط ، وحدود أعراضها الذاتية كالحركة للجسم الطبيعي . وخلاصته تصور الأطراف على وجه هو مناط للحكم .

وأما التصديقات : فهي مقدمات إما بيّنة بنفسها وتسمى علوماً متعارفة كقولنا في علم الهندسة : المقادير المتساوية لشيء واحد متساوية . وإما غير بيّنة بنفسها سواء كانت مبيّنة هناك أو في محل آخر أو في علم آخر يتوقف عليها الأدلة المستعملة في ذلك العلم سواء كانت قياسات أو غيرها من الاستقراء والتمثيل وحصرها في المبيّنة فيه والمبيّنة في علم آخر وفي أجزاء القياسات كما توهم محل نظر . ثم الغير البيّنة بنفسها إما مسلمة فيه أي في ذلك العلم على سبيل حسن الظن وتسمى أصولاً موضوعة ، كقولنا في علم الهندسة : لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم ، أو مسلمة في الوقت أي وقت الاستدلال مع استنكار وتشكك إلى أن تستبين في موضعها وتسمى مصادرات لأنه تصدر بها المسائل التي تتوقف عليها ، كقولنا فيه : لنا أن نرسم على كل نقطة وبكل بعد دائرة . ونوقش في المثال بأنه لا فرق بينه وبين قولنا : لنا أن نصل الخ في قبول المتعلم بهما بحسن الظن . وأورد مثال المصادرة قول إقليدس : إذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان أقل من قائمتين فإن الخطين إذا أخرجنا بتلك الجهة التقيا . لكن لا استبعاد في ذلك إذ المقدمة الواحدة قد تكون أصلاً موضوعاً عند شخص مصادرة عند شخص آخر .

ثم الحدود والأصول الموضوعية والمصادر يجب أن يصدر بها العلم . وأما العلوم المتعارفة فعن تصدير العلم بها غنية لظهورها ، وربما تخصص العلوم المتعارفة بالصناعة إن كانت عامة وتصدر بها في جملة المقدمات كما فعل إقليدس في كتابه .

واعلم أن التصدير قد يكون بالنسبة إلى العلم نفسه بأن يقدم عليه جميع ما يحتاج إليه ، وقد يكون بالنسبة إلى جزئه المحتاج لكن الأول أولى .

هذا وقد تطلق المبادئ عندهم على المعنى الأعم ، وهو ما يبدأ به قبل الشروع في مقاصد العلم ، كما يذكر في أوائل الكتب قبل الشروع في العلم لارتباطه به في الجملة ، سواء كان خارجاً من العلم بأن يكون من المقدمات وهي ما يكون خارجاً يتوقف عليه الشروع فيه ولو على وجه البصيرة أو على وجه كمال البصيرة ووفور الرغبة في تحصيله بحيث لا يكون عبثاً عرفاً أو في نظره كمعرفة العلم برسمه المفيد لزيادة البصيرة ومعرفة غايته ، أو لم يكن خارجاً عنه بل داخلياً فيه بأن يكون من المبادئ المصطلحة السابقة من التصورات والتصديقات . وعلى هذا تكون المبادئ أعم من المقدمات أيضاً ، فإن المقدمات خارجة عن العلم لا محالة بخلاف المبادئ ، والمبادئ بهذا المعنى قد تعد أيضاً من أجزاء العلم تغليباً . وإن شئت تحقيق هذا فارجع إلى (شرح مختصر الأصول) (١) وحواشيه .

(١) مختصر الأصول : هو كتاب اختصر فيه مؤلفه جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ كتابه المسمى (منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل) والمختصر هذا هو المتداول المشهور وعليه شروح كثيرة .

ومنهم من فسر المقدمة بما يعين في تحصيل الفن، فتكون المقدمات أعم ،
كذا قيل ، يعني تكون المقدمات بهذا المعنى أعم من المبادي بالمعنى
الأول لا من المبادي بالمعنى الثاني وإن اقتضاه ظاهر العبارة ، إذ بينها
وبين المبادئ بالمعنى الثاني هو المساواة إذ ما يستعان به في تحصيل الفن
يصدق عليه أنه مما يتوقف عليه الفن إما مطلقاً أو على وجه البصيرة
أو على وجه كمال البصيرة . وبالحملة فالمعتبر في المبادئ التوقف مطلقاً
قال السيد السند : « مبادئ العلم ما يتوقف عليه ذات المقصود فيه
أعني التصورات التي يبتنى عليها إثبات مسائله وهي قد تعد جزءاً منه .
وأما إذا أطلقت على ما يتوقف عليه المقصود ذاتاً أو تصوراً أو شروعاً
فليست بتمامها من أجزائه ، فإن تصور الشيء ومعرفة غايته خارجان
عنه ، ولا من جزئيات ما يتضمنه حقيقة لدخوله في العلم قطعاً » انتهى .



الفصل السابع

في بيان الرؤوس الثمانية

قالوا : الواجب على من شرع في شرح كتاب ما أن يتعرض في صدره لأشياء قبل الشروع في المقصود يسميها قدماء الحكماء الرؤوس الثمانية .

أحدها : الغرض من تدوين العلم أو تحصيله ، أي الفائدة المترتبة عليه لئلا يكون تحصيله عبثاً في نظره .

وثانيها : المنفعة ، وهي ما يتشوقه الكل طبعاً وهي الفائدة المعتدة بها ليتحمل المشقة في تحصيله ولا يعرض له فتور في طلبه فيكون عبثاً عرفاً . هكذا في (تكملة الحاشية الجلالية) . وفي (شرح التهذيب) و(شرح إشراق الحكمة) : إن المراد بالغرض هو العلة الغائية فإن ما يترتب على فعل يسمى فائدة ومنفعة وغاية ، فإن كان باعثاً للفاعل على صدور ذلك الفعل منه يسمى غرضاً وعلة غائية ، وذكرنا لمنفعة إنما يجب إن وجدت لهذا العلم منفعة ومصلحة سوى الغرض الباعث وإلا فلا . وبالجمل فآلمنفعة قد تكون بعينها الغرض الباعث .

وثالثها : السمة ، وهي عنوان الكتاب ليكون عند الناظر إجمال

ما يفصله الغرض. كذا في (شرح إشراق الحكمة) ؛ وفي (تكلمة الحاشية الجلالية): السمة هي عنوان العلم ، وكأن المراد منه تعريف العلم برسمه أو بيان خاصة من خواصه ليحصل للطالب علم إجمالي بمسائله ويكون له بصيرة في طلبه . وفي (شرح التهذيب) : السمة العلامة ، وكأن المقصود الإشارة إلى وجه تسمية العلم وفي ذكر وجه التسمية إشارة إجمالية إلى ما يفصل العلم من المقاصد .

ورابعها : المؤلف ، وهو مصنف الكتاب ليركن قلب المتعلم إليه في قبول كلامه والاعتماد عليه لاختلاف ذلك باختلاف المصنفين . وأما المحققون فيعرفون الرجال بالحق بالحق بالرجال ، ولنعم ما قيل : لانتظر إلى من قال وانظر إلى ما قال . ومن شرط المصنفين أن يحترزوا عن الزيادة على ما يجب والنقصان عما يجب ، وعن استعمال الألفاظ الغريبة المشتركة ، وعن رداءة الوضع وهي تقديم ما يجب تأخيرها وتأخير ما يجب تقديمه .

وخامسها : أنه من أي علم هو ، أي من اليقينيات أو الظنيات ، من النظريات أو العمليات ، من الشرعيات أو غيرها ، ليطالب المتعلم ما تليق به المسائل المطلوبة .

وسادسها : أنه أية مرتبة هو ، أي بيان مرتبته فيما بين العلوم إما باعتبار عموم موضوعه أو خصوصه ، أو باعتبار توقفه على علم آخر ، أو عدم توقفه عليه ، أو باعتبار الأهمية أو الشرف ليقدم تحصيله على ما يجب ، أو يستحسن تقديمه عليه ويؤخر تحصيله عما يجب ، أو يستحسن تأخيرها عنه .

وسابعها : القسمة ، وهي بيان أجزاء العلم وأبوابه ليطلب المتعلم في كل باب منها ما يتعلق به ولا يضيع وقته في تحصيل مطالب لا تتعلق به ، كما يقال : أبواب المنطق تسعة كذا وكذا . وهذا قسمة العلم وقسمة الكتاب كما يقال : كتابنا هذا مرتب على مقدمة وبابين وخاتمة . وهذا الثاني كثير شائع لا يخلو عنه كتاب .

وثالثها : الانحاء التعليمية ، وهي أنحاء مستحسنة في طرق التعليم . أحدها : التقسيم ، وهو التكثير من فوق إلى أسفل ، أي من أعم إلى ما هو أخص كتقسيم الجنس إلى الأنواع والنوع إلى الأصناف والصنف إلى الأشخاص .

وثانيها : التحليل ، وهو عكسه أي التكثير من أسفل إلى فوق أي من أخص إلى ما هو أعم كتحليل زيد إلى الانسان والحيوان وتحليل الإنسان إلى الحيوان والجسم . هكذا في (تكملة الحاشية الجلالية) (شرح اشراق الحكمة) وفي (شرح التهذيب) كان المراد من التقسيم ما يسمى بتركيب القياس ، وذلك بأن يقال : إذا أردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية فضع طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما ؛ سواء كان حمل الطرفين عليها أو حملها على الطرفين بواسطة أو بغير واسطة . وكذلك اطلب جميع ما سلب عنه الطرفان أو سلب هو عن الطرفين . ثم انظر إلى نسبة الطرفين إلى الموضوعات والمحمولات ، فإن وجدت من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع المحمول فقد حصل المطلوب من الشكل الأول ، أو ما هو محمول على محموله فمن الشكل الثاني ، أو من موضوعات موضوعه ما هو موضوع لمحموله فمن الشكل الثالث ،

أو محمول لمحموله فمن الرابع . كل ذلك بحسب تعدد اعتبار الشرائط بحسب الكيفية والكمية والجهة . كذا في (شرح المطالع) .

فمعنى قولهم : وهو التكثير من فوق ، أي من النتيجة لأنها المقصود الأقصى بالنسبة إلى الدليل . وأما التحليل فقد قيل في (شرح المطالع) : « كثيراً ما تورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لا على الهيئات المنطقية اعتماداً على الفطن العارف بالقواعد . فإن أردت أن تعرف أنه على أي شكل من الأشكال فعليك بالتحليل وهو عكس التركيب فحصل المطلوب . فانظر إلى القياس المنتج له فإن كان فيه مقدمة يشاركها المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي ، وإن كانت مشاركة للمطلوب بأحد جزئيه فالقياس اقتراني . ثم انظر إلى طرفي المطلوب فتتميز عندك الصغرى عن الكبرى لأن ذلك الجزء إن كان محكوماً عليه في النتيجة فهي الصغرى أو محكوماً به فهي الكبرى . ثم ضم الجزء الآخر من المطلوب إلى الجزء الآخر من تلك المقدمة ، فإن تألفا على أحد التأليفات الأربع فما انضم إلى جزئي المطلوب هو الحد الأوسط وتتميز لك المقدمات والأشكال ، وإن لم يتألفا كان القياس مركباً فاعمل بكل واحد منهما العمل المذكور أي ضع الجزء الآخر من المطلوب والجزء الآخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب أولاً أي في التقسيم ، فلا بد أن يكون لكل منهما نسبة إلى شيء ما في القياس ، وإلا لم يكن القياس منتجاً للمطلوب . فإن وجدت حداً مشتركاً بينهما فقد تم القياس ، وإلا فكذا تفعل مرة بعد أخرى إلى أن ينتهي إلى القياس المنتج للمطلوب بالذات وتبين لك المقدمات والشكل والنتيجة . فقولهم : التكثير من أسفل إلى فوق أي إلى النتيجة » . انتهى .

ثالثها : التحديد ، أي فعل الحد أي لإيراد حد الشيء ، وهو

ما يدل على الشيء دلالة مفصلة بما به قوامه ، بخلاف الرسم فإنه يدل عليه دلالة مجملة ، كذا في (شرح إشراق الحكمة) وفي (شرح التهذيب) كان المراد بالحد المعرف مطلقاً وذلك بأن يقال : إذا أردت تعريف شيء فلا بد أن تضع ذلك الشيء وتطلب جميع ما هو أعم منه وتحمل عليه بواسطة أو غيرها ، وتميز الذاتيات عن العرضيات بأن تعد ما هو بين الثبوت أو ما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية ذاتياً وما ليس كذلك عرضياً. وتطلب جميع ما هو مساو له فيتميز عندك الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة. ثم تتركب أي قسم شئت من أقسام المعرف بعد اعتبار الشرائط المذكورة في باب المعرف .

ورابعها : البرهان ، أي الطريق إلى الوقوف على الحق أي اليقين إن كان المطلوب نظرياً ، وإلى الوقوف عليه والعمل به إن كان عملياً ، كأن يقال : إذا أردت الوصول إلى اليقين فلا بد أن تستعمل في الدليل بعد محافظة شرائط صحة الصورة . أما الضروريات الست أو ما يحصل منها بصورة صحيحة وهيئة منتجة وتبالغ في التفحص عن ذلك حتى لا يشبه بالمشهورات والمسلمات والمشبّهات وغيرها بعضها ببعض ، وعد الأنحاء التعليمية بالمقاصد أشبه ، فينبغي أن تذكر في المقاصد. ولذا ترى المتأخرين كصاحب (المطالع) يعدون ما سوى التحديد من مباحث الحجة ولو احق القياس . وأما التحديد فشأنه أن يذكر في مباحث المعرف. كذا في (شرح التهذيب) .

واعلم أنهم إنما اقتصروا على هذه الثمانية لعدم وجدانهم شيئاً آخر يعين في تحصيل الفن ، ومن وجد ذلك فليضمه إليها . وهذا أمر استحساني لا يلزم من تركه فساد على ما لا يخفى ، هكذا في (تكملة الحاشية الجلالية) .

واعلم أنهم قد يذكرون وجه الحاجة إلى العلم ، ولا شك أنه
ههنا بعينه بيان الغرض منه . وقد يذكرون وجه شرف العلم ويقولون :
شرف الصناعة إما بشرف موضوعها مثل الصياغة ، فإنها أشرف من
الدباغة لأن موضوع الصياغة الذهب والفضة وهما أشرف من موضوع
الدباغة التي هي الجلد . وإما بشرف غرضها مثل صناعة الطب فإنها
أشرف من صناعة الكناسة لأن غرض الطب إفادة الصحة وغرض الكناسة
تنظيف المستراح . وإما بشدة الحاجة إليها كالفقه فإن الحاجة إليه أشد
من الحاجة إلى الطب إذ ما من واقعة في الكون إلا وهي مفتقرة إلى
الفقه ، إذ به انتظام صلاح الدنيا والدين . بخلاف الطب فإنه يحتاج إليه
بعض الناس في بعض الأوقات . والمراد بذلك بيان مرتبة العلم على
ما يفهم مما سبق ويؤيده ما قال السيد السند في (شرح المواقف) .
وأما مرتبة علم الكلام أي شرفه فقد عرفت أن موضوعه أعم الأمور
وأعلاها . . . الخ .



الفصل الثامن

في مراتب العلم وشرفه وما يلحق به
وفيه إشارات

الأول : في شرفه وفضله .

واكتفيت مما ورد فيه من الآيات والأخبار بالقليل لشهرته وقوة
الدليل . قال الله تعالى : ﴿ يرفعُ اللهُ الذينَ آمنُوا منكم والذينَ
أوتُوا العلمَ درَجَاتٍ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ قلْ هَلْ يَسْتَوِي الذينَ يَعْلَمُونَ والذينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾
وقال تعالى : ﴿ شهدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ والملائكةُ وأُولُوا
الْعِلْمِ قائِمًا بالقِسْطِ ﴾ . فانظر كيف ثلث بأهل العلم ، وناهيك
بهذا شرفاً وفضلاً وإجلالاً ونبلاً .

وقال : ﴿ إنما يخشى اللهَ من عبادهِ العلماءُ ﴾ .

وقال : ﴿ قل كفى باللهِ شهيداً بيّني وبينكم ومن عندهُ
علمُ الكتابِ ﴾ .

وقال : ﴿ قالَ الذي عندهُ عِلْمٌ منَ الكتابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ ﴾
فيه تنبيه على أنه اقتدر عليه بقوة العلم .

وقال : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَن آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ . بين أن عظم قدر الآخرة يعلم بالعلم .

وقال : ﴿ وما يعقلها إلا العالمون ﴾ .

وقال : ﴿ لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ .

وقال : ﴿ وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ ﴾ .

وقال : ﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ ﴾ .

وقال : ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ .

وقال : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ . إلى غير ذلك .

وعن معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعلموا العلم فإن تعلمكمه لله تعالى خشية ، وطلبه عبادة ، ومذاكرته تسبيح ، والبحث عنه جهاد ، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة ، وبذله لأهله قربة ، لأنه معالم الحلال والحرام ، ومنار سبل أهل الجنة ، وهو الأنيس في الوحشة ، والصاحب في الغربة ، والمحدث في الخلوة ، والدليل على السراء والضراء ، والسلاح على الأعداء ، والترين عند الأخلاء ، يرفع الله تعالى به أقواماً فيجعلهم في الخير قادة وأئمة تقتفى آثارهم ويقتدى بفعالهم ، ترغب الملائكة في خلقتهم ، وبأجنتها تمسحهم ، يستغفر لهم كل رطب ويابس وحيتان البحر وهوامه ، وسباع البر وأنعامه . لأن العلم حياة القلوب من الجهل ، ومصايح الأبصار من الظلم ، يبلغ العبد بالعلم منازل الأخيار والدرجات العلى في الدنيا والآخرة ، والتفكير فيه يعدل الصيام ، ومدارسته تعدل القيام ، به توصل الأرحام ، وبه يعرف الحلال والحرام ، هو إمام والعمل تابعه ،

ويلهمه السعداء ويحرمه الأشقياء». أورده ابن عبد البر (١) في كتاب (جامع بيان العلم) بإسناده وقال: هو حديث حسن جداً وفي إسناده ضعف. وروي أيضاً من طرق شتى موقوفاً على معاذ. وقد يقال: الموقوف في مثل هذا كالمرفوع لأن مثله لا يقال بالرأي.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث، إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» رواه مسلم.

وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة» رواه مسلم.

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضى لطالب العلم، وإن العالم يستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر» رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه والدارمي.

(١) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، من كبار حفاظ الحديث، مؤرخ أديب بجا، يقال له حافظ المغرب ٣٦٨ - ٤٦٣ هـ = ٩٧٨ - ١٠٧١ م له كتب كثيرة، والعنوان الكامل لكتابه هذا هو (جامع بيان العلم وفضله) مطبوع.

وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال : ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان أحدهما عابد والآخر عالم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فضلُ العالمِ على العابد كفضلي على أدناكم ». ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلّون على معلم الخير ». رواه الترمذي .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الناس لكم تبّع . وإن رجلاً يأتونكم من أقطار الأرض يتفقّهون في الدين فإذا أتوكم فاستوصوا بهم خيراً ». رواه الترمذي .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الكلمة الحكيمة ضالة الحكيم فحيث وجدها فهو أحق بها ». رواه الترمذي وقال : غريب . وإبراهيم بن الفضل الراوي يضعف في الحديث ، ورواه ابن ماجه . والمراد بالحكمة في هذا الحديث السنة دون الحكمة اليونانية بدليل قوله سبحانه : ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ وقد سافر أهل الحديث - كثر الله تعالى سوادهم - في طلبها إلى أقطار الأرض وكانوا أحق بها وأهلها حيث وجدوها بعد الفحص الكثير والبحث الشديد في بلاد شاسعة ومدائن بعيدة ، فجمعوها في دواوين الإسلام . وامتثلوا قوله صلى الله عليه وسلم : « بلغوا عني ولو آية » رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو . فجزاهم الله تعالى عنا وعن جميع المسلمين خير الجزاء .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : « فقيه واحد أشدُّ على الشيطان من ألف عابد ». رواه الترمذي وابن ماجة . والمراد بالفقه في هذا الحديث وغيره فهم الكتاب والسنة دون الفقه المصطلح اليوم .

وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ، وواضع العلم عند غير أهله كمثل الخنازير الجوهر واللؤلؤ » . رواه ابن ماجة ، ورواه البيهقي في (شُعَبُ الإيمان) إلى قوله « مسلم » وقال : هذا حديث متَّنه مشهور وإسناده ضعيف . وقد روي من أوجه كلها ضعيف .

وعن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع » . رواه الترمذي والدارمي .

وعن سخرية الأزدي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من طلب العلم كان كفارة لما مضى » . رواه الترمذي والدارمي ، وقال الترمذي : هذا حديث ضعيف الإسناد وأبو داود الراوي يضعف .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لن يشبع المؤمن من خير يسمعه حتى يكون منتهاه الجنة » . رواه الترمذي . والمراد بالخير : العلم . وفيه أن زمان الطلب من المهد إلى اللحد ، وأن عاقبة طلب العلم الجنة . وهذه بشارة وأي بشارة لمن يعلم أو يتعلم . جعلنا الله من أهليه وحشرنا في زمرة ذويه .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تعلم علماً مما يتغنى به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة » . يعني ربحها—رواه أحمد

وأبو داود وابن ماجه . وإذا كان هذا القضاء في حق طالب العلم المحمود
فما ظنك بطالب العلم المذموم من علوم اليونان .

وعن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف
الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين » . رواه البيهقي في كتاب
(المدخل) مرسلًا .

وعن الحسن مرسلًا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« من جاءه الموت وهو يطلب العلم ليحيي به الإسلام فبينه وبين النبيين
درجة واحدة في الجنة » . رواه الدارمي .

اللهم إنك تعلم بطلمي العلم من بدء الشعور إلى هذه الغاية وسأطلبه
إن شاء الله تعالى إلى آخر العمر والنهاية . وما مرادي به إلا إحياء السنة
المطهرة وإماتة البدعة ، وهداية المتعلمين ونصيحة المسلمين ، وإيقاظ
النائمين وتنبية الغافلين . وأنا سمي خليفة رسولك أبي بكر الصديق
رضي الله عنه والدرجة الصديقية تلو الدرجة النبوية ، فصدقني في هذا
الرجاء وأوصلني إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين . وقد أحببتُ
رسولك وأصحابه وأئمة السلف وأهل الحق من الخلف الذين قالوا بقول
رسولك ولم يشركوا ولم يبدعوا ، فاحشرنني معهم واجعلني في جوارهم
في دار النعيم ، والمرء مع من أحب وإن لم يعمل عمله ولم يجهد جهده في
الطاعة . اللهم آمين .

وعن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« نعم الرجل الفقيه في الدين—أي العالم بالكتاب والسنة—إن احتجج إليه نفع
وإن استغني عنه أغنى نفسه » . رواه رزين .

وعن وائلة بن الأسقع قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« من طلب العلم فأدرکه كان له كِفْلان من الأجر فإن لم يدرکه كان له
كِفْل من الأجر » رواه الدارمي .

وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : « إن الله عز وجل أوحى إليّ أنه من سلك مسلكاً في
طلب العلم سهلت له طريق الجنة ، وفضلٌ في علمٍ خيرٌ من فضلٍ في
عبادة ، وملاك الدين الورع » . رواه البيهقي في (شعب الإيمان) .

وعن ابن عباس قال : « تدارسُ العلم ساعة من الليل خير من إحيائه » .
رواه الدارمي .

وفي حديث ابن عمرو مرفوعاً : « إنما بعثت معلماً » . رواه الدارمي .

وعن الأعمش مرفوعاً : « آفة العلم النسيان » . رواه الدارمي مرسلًا .

والأنخبار والآثار في شرف العلم وفضل العالم والمعلم والمتعلم وطالب
العلم كثيرة جداً لايسعها هذا المقام . وقد ألف الحافظ الإمام الحجة
هادي الناس إلى المحجة محمد بن أبي بكر القيم (١) كتابه (مفتاح دار
السعادة) في مجلدين في فضائل العلم ومايليهما ، وهو كتاب نفيس عزيز
المقاصد مَنْ الله تعالى به عليّ وأحسن إليّ .

والمراد بالعلم في الأحاديث المذكورة علم الدين والشرع المبين ، وهو

(١) هو المشهور بابن قيم الجوزية واسمه : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي
الدمشقي ، شمس الدين ، من أركان الإصلاح الإسلامي وأحد كبار العلماء ، مولده ووفاته
هدمشق . له مؤلفات كثيرة جداً . ٦٩١ - ٧٥١ هـ = ١٢٩٢ - ١٣٥٠ م .

علم الكتاب العزيز والسنة المطهرة لاثالث لهما . وليس المراد به العلوم المستحدثة في العالم قديمه وجديده التي اعتنى الناس بها في هذه الأزمان ، وخاضوا فيها خوفاً منعه عن النظر في علوم الإيمان وأشغلهم عن الاشتغال بمراد الله تعالى ورسوله سيد الإنس والجان ، حتى صار علم القرآن مهجوراً وعلم الحديث مغموراً ، وظهرت صنائع أقوام الكفر والإلحاد ، وسميت بالعلوم والفنون والكمال المستجاد، وهي كل يوم في ازدياد ، فإننا لله وإنا إليه راجعون .

هذا وقد تكفل كتاباي (الحطة بذكر الصحاح الستة) و (الجنة في الأسوة الحسنة بالسنة) ببيان فضيلة علم السنة فإن شئت الزيادة على هذا المقدار فارجع إليهما يزيدانك بصيرة كاملة في هذا الباب والله أعلم بالصواب .

وقال الشافعي : « من شرف العلم أن كل من نسب إليه ولو في شيء حقير فرح ، ومن رفع عنه حزن » قال الأحنف : « كل عز لم يؤيد بعلم فإلى ذل مصيره » .

ثم إن العلوم مع اشتراكها في الشرف تتفاوت فيه ، فمنه ماهو بحسب الموضوع كالطب فإن موضوعه بدن الإنسان . والتفسير فإن موضوعه كلام الله سبحانه وتعالى ولا خفاء في شرفهما .

ومنه ماهو بحسب الغاية كعلم الأخلاق فإن غايته معرفة الفضائل الانسانية .

ومنه ماهو بحسب الحاجة إليه كالفقه فإن الحاجة إليه ماسة .

ومنه ماهو بحسب وثاقة الحاجة كالعلوم الرياضية فإنها برهانية .

ومن العلوم ما يقوى شرفه باجتماع هذه العبارات فيه أو أكثرها
كالعلم الإلهي فإن موضوعه شريف وغايته فاضلة والحاجة إليه ماسة .
وقد يكون أحد العلمين أشرف من الآخر باعتبار ثمرته أو وثاقته دلائله
أو غايته . ثم إن شرف الثمرة أولى من شرف قوة الدلالة ، فأشرف العلوم
ثمرة العلم بالله سبحانه وتعالى وملائكته ورسله وما يعين عليه فإن ثمرته
السعادة الأبدية .



الإعلام الثاني

في كون العلم ألد الأشياء وأنفعها وفيه تعليمات

الأول : في لذته

اعلم أن شرف الشيء إما لذاته أو لغيره ، والعلم حائز الشرفين جميعاً لأنه لذيد في نفسه فيطلب لذاته ، ولذيد لغيره فيطلب لأجله.

أما الأول : فلا يخفى على أهله أنه لا لذة فوقها لأنها لذة روحانية وهي اللذة المحضة ، وأما اللذة الجسمانية فهي دفع الألم في الحقيقة ، كما أن لذة الأكل دفع ألم الجوع ، ولذة الجماع دفع ألم الامتلاء . بخلاف اللذة الروحانية فإنها ألد وأشهى من اللذات الجسمانية . ولهذا كان الإمام الثاني محمد بن الحسن الشيباني (١) يقول عندما انحلت له مشكلات العلوم : « أين أبناء الملوك من هذه اللذة » سيما إذا كانت الفكرة في حقائق الملكوت وأسرار اللاهوت ، ومن لذته التابعة لعزته أنه لا يقبل العزل والنصب مع دوامه لامزاحمة فيه لأحد ، لأن المعلومات متسعة مزيدة بكثرة الشركاء.

(١) هو محمد بن الحسن بن فرقد ، من موالى بني شيان ، إمام بالفقه والأصول وهو الذي نشر علم أبي حنيفة ولذا نعت بالإمام الثاني ، أصله من قرية حرسية في غوطة دمشق وولد بواسط ونشأ بالكوفة ، ولي القضاء للرشد في الرقة ، مات في الري. له مؤلفات كثيرة :

١٣١ - ١٨٩ هـ = ٧٤٨ - ٨٠٤ م .

ومع هذا لا ترى أحداً من الولاة الجهال إلا يتمنون أن يكون عزهم كعز أهل العلم ، إلا أن الموانع البهيمية تمنع عن نيته .

وأما اللذائذ الحاصلة لغيره : أما في الأخرى فلكونه وسيلة إلى أعظم اللذائذ الأخروية والسعادة الأبدية ، ولن يتوصل إليها إلا بالعلم والعمل ، ولا يتوصل إلى العمل أيضاً إلا بالعلم بكيفية العمل . فأصل سعادة الدارين هو العلم فهو إذاً أفضل الأعمال . وأما في الدنيا فالعز والوقار ونفوذ الحكم على الملوك ولزوم الاحترام في الطباع فإنك ترى أغبياء الترك وأجلاف العرب وأراذل العجم يصادفون طباعهم مجبولة على التوقير لشيوخهم لاختصاصهم بمزيد علم مستفاد من التجربة . بل البهيمية تجدها توقر الإنسان بطبعها لشعورها بتميز الإنسان بكل مجاوز لدرجتها حتى إنها تنزجر بزجره وإن كانت قوتها أضعاف قوة الإنسان .

* * *

التعليم الثاني ، في نفعه :

اعلم أن السعادة منحصرة في قسمين ، جلب المنافع ودفع المضار . وكل منهما دنيوي وديني . فالأقسام أربعة :

الأول : هو ما ينجلب بالعلم من المنافع الدينية . وهو خفي وخلقي ، أشار إلى نفعه الأول قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق : «إن تعلمه لله خشية...» إلى آخره . وإلى نفعه الثاني قوله صلى الله عليه وآله وسلم « وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة ، وبذله لأهله قربة » .

الثاني : وهو ما ينجلب بالعلم من المنافع الدنيوية ، وهو وجداني ، وذوقي ، وجاهي رتبي . والوجداني إما راحة أو استيلاء ، والراحة إما

من مشقة وجود ظاهر للنفس أو من فقد سارٍ لها بالأنس . وكل منهما إما خارجي وإما ذاتي . فالراحة أربعة أقسام .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « وهو الأنيس في الوحشة » إشارة إلى الأول لأنه يريح بأنسه من كل قلق واضطراب .

وقوله : « والصاحب في الغربة » إشارة إلى الثاني لأنه يقر من الغريب عينه ويريقه من كمود النفس من الحزن وانكسارها لفقد سرور الأهل والوطن .

وقوله : « والمحدث في الخلوة » إشارة إلى الثالث ، لأن العلم يريح المنفرد عن الناس بتحديثه من انقباض الفهم وخموده ، وهو ألم ذاتي لأهل الكمال . وهذا هو السر في استلذاذ المسامرة والمناذمة .

وقوله : « الدليل على السراء والضراء » أي في الماضي والآتي إشارة إلى الرابع الذي هو فقد سارٍ ذاتي ، أي أن العلوم تقوم مقام الرأي السديد إذا استبشر ، إذ هو دال لصاحبه على السراء وأسبابها وعلى الضراء وموجباتها . فالخيرة وجهل عواقب الأمور مؤلم للنفس لفقد نور البصيرة ، فالعلم يريح من تلك الهموم والأحزان .
والاستيلاء قسمان :

أحدهما : استيلاء يمحق الشر ويدفع الضر وإليه أشار قوله : « والسلاح على الأعداء » فبالعلم يزهد الباطل وتندفع الشبهة والجهالة . قيل لبعض المناظرين : فيم لذتك ؟ فقال : في حجة تتبختر إيضاحاً ، وشبهة تتضاءل افتضاحاً .

وثانيهما : استيلاء يجلب الخير ويذهب الضر ، وإليه أشار قوله :

« والزین عند الأخلاء » أي أن العلم جمال وحسن وكمال يجذب القلوب
من الأخلاء كما قيل :

العلمُ زَيْنٌ وَكَنْزٌ لَا نَقَادَ لَهُ
نِعْمَ الْقَرِينُ إِذَا مَا عَاقِلًا صَحِيبًا

القسم الثاني : ما يجلبه العلم من الوجاهة والرتبة ، وهي إما عند الله
سبحانه وتعالى ، وإما عند الملأ الأعلى ، وإما عند الملأ الأسفل .

الأول : أشار إليه قوله : « يرفع الله سبحانه وتعالى به أقواماً » أي
يعلي مقامهم ورتبتهم فيجعلهم في الخير قادة وأئمة ، أي شرفاء الناس
وساداتهم ، والقادة جمع قائد وهو الذي يجذب إلى الخير إما مع الإلزام
كالقاضي والوالي اللذين إلزامهما على الظاهر وكان الخطيب والواعظ اللذين
إلزامهما على الباطن ، وكالأئمة الذين بعلمهم يهتدى وبجلهم يقتدى .

والثاني : أشار إليه قوله : « ترغب الملائكة في خلعتهم » أي لهم من
المنزلة والمكانة في قلوبهم ما استولى على غيوب مواطنهم فرغبوا في محبتهم
وأنسوا بملازمتهم وما استولى على ظواهرهم فيتبركون بمسحهم .

والثالث : أشار إليه قوله صلى الله عليه وسلم : « يستغفر لهم كل
رطب وبابس » فشمّل الناطق والنافس . قيل : سبب استغفار هؤلاء
رجوع أحكامهم إليه في صدهم وقتلهم وحلهم وحرمتهم .

القسم الثالث : ما يندفع بالعلم من المضار الدنيوية وهو أيضاً
نوعان :

الأول : جلب المصالح والمقاصد ودفع المعائب والمفاسد ، وإليه

أشار قوله صلى الله عليه وسلم « به توصل الأرحام » أي بالعلم توصل الأرحام بين الأنام ، وتدفع مضرة القطيعة وحقدهم وحسدهم ومحاربتهم .

والثاني : مضرة اجتلاب المفاصد برفض القانون الشرعي العاصم من كل ضلال ، وإليه أشار قوله صلى الله عليه وسلم : « وبه يعرف الحلال والحرام » أي بالعلم يتبين أحدهما من الآخر ، وهو أساس جميع الخيرات . فتأمل في بيان منافع العلم وكيفية جوامع الكلم ، وأكثر الصلاة على صاحبه عليه الصلاة والسلام .



الإعلام الثالث

في دفع مايتوهم من الضرر في العلم وسبب
كونه مذموماً

اعلم : أنه لاشيء من العلم من حيث هو علم بضار ، ولا شيء من الجهل من حيث هو جهل بنافع . لأن في كل علم منفعة ما في أمر المعاد أو المعاش أو الكمال الإنساني ، وإنما يتوهم في بعض العلوم أنه ضار أو غير نافع لعدم اعتبار الشروط التي تجب مراعاتها في العلم والعلماء ، فإن لكل علم حداً لا يتجاوزه .

فمن الوجوه المغلطة أن يظن بالعلم فوق غايته كما يظن بالطب أنه يبرىء من جميع الأمراض ، وليس كذلك فإن منها ما لا يبرأ بالمعالجة . ومنها أن يظن بالعلم فوق مرتبته في الشرف ، كما يظن بالفقه أنه أشرف العلوم على الإطلاق ، وليس كذلك فإن علم التوحيد أشرف منه قطعاً .

ومنها أن يقصد بالعلم غير غايته كمن يتعلم علماً للمال أو الجاه ، فالعلوم ليس الغرض منها الاكتساب بل الاطلاع على الحقائق وتهذيب الأخلاق . على أنه من تعلم علماً للاحتراف لم يأت عالماً وإنما جاء شبيهاً بالعلماء . ولقد كوشف علماء ماوراء النهر بهذا ونطقوا به لما بلغهم

بناء المدارس ببغداد أقاموا مآتم العلم وقالوا : كان يشتغل به أرباب
الهمم العلية والأنفس الزكية الذين يقصدون العلم لشرفه والكمال به
فيأتون علماء ينتفع بهم وبعلمهم ، وإذا صار عليه أجرة تدانى إليه الأخساء
وأرباب الكسل فيكون سبباً لارتفاعه ، ومن ههنا هجرت علوم الحكمة
وإن كانت شريفة لذاتها .

ومنها أن يمتن العلم بابتذاله إلى غير أهله ، كما اتفق في علم الطب
فإنه كان في الزمن القديم حكمة موروثه عن النبوة فصار مهاناً لما
تعاطاه اليهود فلم يشرفوا به بل زال العلم بهم . وما أحسن قول أفلاطون :
« إن الفضيلة تستحيل في النفس الردية رذيلة كما يستحيل الغذاء الصالح
في بدن السقيم إلى الفساد » . ومن هذا القبيل الحال في علم أحكام النجوم
فإنه لم يكن يتعاطاه إلا العلماء به للملوك ونحوهم ، فزدل حتى صار
لا يتعاطاه غالباً إلا جاهل يروج أكاذيبه .

ومنها أن يكون العلم عزيز المنال رفيع المرقى قلما يتحصل غايته
ويتعاطاه من ليس من أهله لينال بتمويله عرضاً ، كما اتفق في علوم
الكيمياء والسيماياء والسحر والطلسمات . والعجب ممن يقبل دعوى من
يدعي علماً من هذه العلوم فإن الفطرة قاضية بأن من يطلع على ذبابة من
أسرار هذه العلوم يكتمها عن والده وولده .

ومنها ذم جاهل متعالم لجهاه إياه ، فإن من جهل شيئاً أنكره وعاداه
كما قيل : المرء عدو لما جهله . أو ذم جاهل متعالم لتعصبه على أهله
بسبب من الأسباب ، فإنك تسمعهم يقولون بتحريم المنطق مع كونه
میزان العلوم ، وتحريم الفلسفة مع أنها عبارة عن معرفة حقائق الأشياء
وليس فيها ما ينافي الشرع المبين والدين المتين غير المسائل اليسيرة التي

أوردها أصحاب « التهافت » وليس في كتب الحنفية القول بتحريم المنطق غير الأمشاه، فإن كان صاحبه رآه كان المناسب أن ينقل. وأما ما في كتب الشافعية من التصريح به ، فمن قبيل سد الذرائع وصرف الطبائع إلى علوم الشرائع . ولعل المراد من منع الأئمة عن تعليم بعض العلوم وتعلمه تخليص أصحاب العقول القاصرة من تضييع العمر وتوزيعه بلا فائدة فإن في تعليم أمثاله ليس له عائدة ، وإلا فالعلم إن كان مذموماً في نفسه على زعمهم فإنه لا يخلو تحصيله عن فائدة أقلها ردُّ القائلين به. قال الغزالي في (الإحياء) : « إن العلم لا يذم لعينه وإنما يذم في حق العباد لأحد أسباب ثلاثة .

الأول : أن يكون مؤدياً إلى ضررٍ ما إما لصاحبه أو لغيره كما يذم علم السحر والطلسمات وهو حق إذ شهد القرآن له .

الثاني : أن يكون مضرراً لصاحبه في غالب الأمر كعلم النجوم .

الثالث : الخوض في علم لا يستقل الخائض فيه فإنه مذموم في حقه كتعلم دقيق العلوم قبل جليلها وخفيها قبل جليها، وكالبحث عن الأسرار الإلهية » إلى آخر ما قال وأطال في بيان هذه الأسباب الثلاثة فإن شئت الزيادة فارجع إليه فإنه ينفعك نفعاً عظيماً .



الإعلام الرابع

في مراتب العلوم من التعليم

ولا يخفى أنه يقدم الأهم فالأهم فيه ، والوسيلة مقدمة على المقصد ، كما أنّ المباحث اللفظية مقدمة على المباحث المعنوية ، لأن الألفاظ وسيلة إلى المعاني . ويقدم الأدب على المنطق ثم هما على أصول الفقه . ثم هو على الخلاف . والتحقيق أن تقديم العلم على العلم لثلاثة أمور :

إما لكونه أهم منه ، كتقديم فرض العين على فرض الكفاية ، وهو على المندوب إليه ، وهو على المباح .

وإما لكونه وسيلة إليه كما سبق ، فيقدم النحو على المنطق .

وإما لكون موضوعه جزءاً من موضوع العلم الآخر والجزء مقدم على الكل ، فيقدم الصرف على النحو .

وربما يقدم علم على علم لا لشيء منها بل لفرض التمرين على إدراك المعقولات ، كما أن طائفة من القدماء قدموا تعليم علم الحساب . وكثيراً ما يقدم الأهون فالأهون ، ولذا قدم المصنفون في كتبهم النحو على الصرف ، ولعلمهم راعوا في ذلك أن الحاجة إلى النحو أمس .

ثم إنه تختلف فروض الكفاية في التأكد وعدمه بحسب خلو الأعصاب .

والأمصار من العلماء ، قَرَّبَ مصر لا يوجد فيه من يقسم الفريضة إلا واحد أو اثنان ويوجد فيه عشرون فقيهاً فيكون تعلم الحساب فيه أكد من أصول الفقه .

واعلم أن الواجب علمه هو فرض عين وهو كل ما أوجبه الشرع على الشخص في خاصة نفسه ، وما أوجبه على المجموع ليعملوا به لو قام به واحد لسقط عن الباقيين ويسمى فرض كفاية. والعلوم التي هي فروض كفاية على المشهور كل علم لا يستغنى عنه في قوام أمر الدين وقانون الشرع كفهم الكتاب والسنة وحفظهما من التحريفات ، ومعرفة الاعتقاد بإقامة البرهان عليه ، وإزالة الشبهة ، ومعرفة الأوقات والفرائض والأحكام الفرعية ، وحفظ الأبدان والأخلاق والسياسة ، وكل ما يتوصل به إلى شيء من هذه كعلم اللغة والتصريف والنحو والمعاني والبيان ، وكالمنطق وتسيير الكواكب ومعرفة الأنساب والحساب إلى غير ذلك من العلوم التي هي وسائل إلى هذه المقاصد . وتفاوت درجاتها في التأكيد بحسب الحاجة إليها .

وفي هذا الباب كتاب (أدب الطلب) لشيخنا العلامة المجتهد محمد بن علي الشوكاني - رحمه الله - أبان فيه طريق التعلم والتدرج فيه ، وهو كتاب لم يؤلف قبله مثله وانه نفيس جداً .



الإعلام الخامس

في تعليم الولدان واختلاف مذاهب الأمصار (١) الإسلامية في طرقه

«اعلم أن تعليم الولدان للقرآن شعار من شعائر الدين أخذ به أهل الملة ودرجوا عليه في جميع أمصارهم لما يسبق فيه إلى القلوب من رسوخ الإيمان وعقائده من آيات القرآن وبعض متون الأحاديث ، وصار القرآن أصل التعليم الذي يبتني عليه ما يحصل بعد من الملكات . وسبب ذلك أن تعليم الصغر أشد رسوخاً وهو أصل لما بعده ، لأن السابق الأول للقلوب كالأساس للملكات ، وعلى حسب الأساس وأساليه يكون حال ما يبتني عليه .

واختلفت طرقهم في تعليم القرآن للولدان باختلافهم باعتبار ما ينشأ عن ذلك التعليم من الملكات .

فأما أهل المغرب : فمذهبهم في الولدان الاختصار على تعليم القرآن فقط وأخذهم أثناء المدارس بالرسم ومسائله ، واختلاف حملة القرآن فيه لا يخلطون ذلك بسواه في شيء من مجالس تعليمهم لا من حديث ولا من فقه ولا من شعر ولا من كلام العرب إلى أن يحذف فيه أو ينقطع دونه، فيكون انقطاعه في الغالب انقطاعاً عن العلم بالجملة. وهذا

(١) انظر هذا الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٣٥٩ - ١٣٦٣ تحقيق علي عبد الواحد وافي ، الطبعة الثانية ١٩٦٨ م .

مذهب أهل الأمصار بالمغرب ومن تبعهم من قرى البربر أمم المغرب في ولدانهم إلى أن يجاوزوا حدَّ البلوغ إلى الشبيبة . وكذا في الكبير إذا راجع مدارس القرآن بعد طائفة من عمره . فهم لذلك أقوم على رسم القرآن وحفظه من سواهم .

وأما أهل الأندلس : فمذهبهم تعليم القرآن والكتاب من حيث هو ، وهذا هو الذي يراعونه في التعليم . إلا أنه لما كان القرآن أصل ذلك وأساسه ومنبع الدين والعلوم جعلوه أصلاً في التعليم ، فلا يقتصرون لذلك عليه فقط بل يخلطون في تعليمهم للولدان رواية الشعر في الغالب والترسل وأخذهم بقوانين العربية وحفظها وتجويد الخط والكتاب ، ولا تختص عنايتهم في التعليم بالقرآن دون هذه بل عنايتهم فيه بالخط أكثر من جميعها إلى أن يخرج الولد من عمر البلوغ إلى الشبيبة وقد شدا بعض الشيء في العربية والشعر والبصر بهما وبرز في الخط والكتاب وتعلق بأذيال العلم على الجملة لو كان فيها سند لتعليم العلوم ولكنهم ينقطعون عند ذلك لانقطاع سند التعليم في آفاقهم ، ولا يحصل بأيديهم إلا ما حصل من ذلك التعليم الأول وفيه كفاية لمن أرشده الله تعالى واستعداد إذا وجد المعلم .

وأما أهل إفريقية : فيخلطون في تعليمهم للولدان القرآن بالحديث في الغالب ، ومدارسه قوانين العلوم وتلقين بعض مسائلها . إلا أن عنايتهم بالقرآن واستظهار الولدان إياه ووقوفهم على اختلاف رواياته وقراءاته أكثر مما سواه ، وعنايتهم بالخط تبع لذلك . وبالجملة فطريقتهم في تعليم القرآن أقرب إلى طريقة أهل الأندلس لأن سند طريقتهم في

ذلك متصل بمشيخة الأندلس الذين أجازوا عند تغلب النصارى على شرق الأندلس واستقروا بتونس وعندهم أخذ ولدانهم بعد ذلك

وأما أهل المشرق فيخلطون في التعليم كذلك على ما يبلغنا ، ولا أدري بم عنايتهم منها . والذي ينقل لنا أن عنايتهم بدراسة القرآن وصحف العلم وقوانينه في زمن الشيبية ولا يخلطون بتعليم الخط بل لتعليم الخط عندهم قانون ومعلمون له على انفرادهم كما تتعلم سائر الصنائع ولا يتداولونها في مكاتب الصبيان . وإذا كتبوا لهم الألواح فبخط قاصر عن الإجادة . ومن أراد تعلم الخط فعلى قدر ما يسع له بعد ذلك من المهمة في طلبه وبيتغيه من أهل صنعته .

فأما أهل إفريقية والمغرب فأفادهم الاقتصار على القرآن القصور عن ملكة اللسان جملة ، وذلك أن القرآن لا ينشأ عنه في الغالب ملكة لما أن البشر مصروفون عن الاتيان بمثله فهم مصروفون لذلك عن الاستعمال على أساليبه والاحتذاء بها ، وليس لهم ملكة في غير أساليبه فلا يحصل لصاحبه ملكة في اللسان العربي وحظه الجحود في العبارات وقلة التصرف في الكلام . وربما كان أهل إفريقية في ذلك أخف من أهل المغرب لما يخلطون في تعليمهم القرآن بعبارات العلوم في قوانينها كما قلناه ، فيقتدرون على شيء من التصرف ومحاذاة المثل بالمثل إلا أن ملكتهم في ذلك قاصرة عن البلاغة لما أن أكثر محفوظهم عبارات العلوم النازلة عن البلاغة كما سيأتي في موضعه . وأما أهل الأندلس فأفادهم التفتن في التعليم وكثرة رواية الشعر والترسل ومدارسة العربية من أول العمر حصول ملكة صاروا بها أعرف في اللسان العربي وقصروا في سائر العلوم لبعدهم عن مدارس القرآن والحديث الذي هو أصل العلوم وأساسها ، فكانوا

لذلك أهل حظ وأدب بارع أو مقصر على حسب ما يكون التعليم الثاني من بعد تعليم الصبا. ولقد ذهب القاضي أبو بكر بن العربي (١) في كتاب (رحلته) إلى طريقة غريبة في وجه التعليم وأعاد في ذلك وأبدأ، وقدم تعليم العربية والشعر على سائر العلوم كما هو مذهب أهل الأندلس قال : لأن الشعر ديوان العرب . ويدعو إلى تقديمه وتعليم العربية في التعليم ضرورة فساد اللغة ثم ينتقل منه إلى الحساب فيتمرن فيه حتى يرى القوانين ثم ينتقل إلى درس القرآن فإنه يتيسر عليه بهذه المقدمة . ثم قال : « وياغفلة أهل بلادنا في أن يؤخذ الصبي بكتاب الله في أول أمره يقرأ مالا يفهم وينصب في أمر غيره أهم عليه . » قال : « ثم ينظر في أصول الدين ثم أصول الفقه ثم الجدل ثم الحديث وعلومه . » ونهى مع ذلك أن يخلط في التعليم علما إلا أن يكون المتعلم قابلاً لذلك بجودة الفهم والنشاط .

هذا ما أشار إليه القاضي أبو بكر رحمه الله وهو لعمرى مذهب حسن ، إلا أن العوائد لا تساعد عليه وهي أملك بالأحوال ، ووجه ما اقتصت به العوائد من تقدم دراسة القرآن لإثارة للتبرك والثواب وخشية ما يعرض للولد في جنون الصبا من الآفات والقواطع عن العلم فيفوته القرآن ، لأنه ما دام في الحجر منقاد للحكم ، فإذا تجاوز البلوغ وانحل من ربة القهر فرمما عصفت به رياح الشبهة فألقته بساحل البطالة ،

(١) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي ، ابن العربي ، قاض من حفاظ الحديث ولد في اشبيلية ورحل إلى المشرق ، بلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين ، وبرع في الأدب . له مصنفات كثيرة في الحديث والفقه والأصول والأدب والتاريخ ، . هو غير محيي الدين ابن العربي : ٤٦٨ - ٥٤٣ = ١٠٧٦ - ١١٤٨ م .

فيغتنمون في زمان الحجر وربة الحكم تحصيل القرآن لثلا يذهب خلواً
منه . ولو حصل اليقين باستمراره في طلب العلم وقبوله التعليم لكان
هذا المذهب الذي ذكره القاضي أولى مما أخذ به أهل المغرب والمشرق ،
ولكن الله تعالى يحكم ما يشاء لا معقب لحكمه» (١). وهو أحكم الحاكمين ،



(١) آخر كلام ابن خلدون في صفحة ١٣٦٣ .

الإعلام السادس

في أن الشدة على المتعلمين مضره بهم (١)

وذلك أن إرهاف الحد في التعليم مضر بالمتعلم سيما في أصاغر الولد لأنه من سوء الملكة . ومن كان مرباه بالعسف والقهر من المتعلمين أو الممالك أو الخدم سطا به القهر وضيق على النفس في انبساطها وذهب بنشاطها ودعاه إلى الكسل وحمله على الكذب والخبث وهو التظاهر بغير ما في ضميره خوفاً من انبساط الأيدي بالقهر عليه وعلمه المكر والخديعة لذلك . وصارت له هذه عادة وخلقا ، وفست معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع والتمرن وهي الحمية والمدافعة عن نفسه ومترله ، وصار عيالا على غيره في ذلك ، بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخلق الجميل فانقبضت عن غايتها ومدى إنسانيتها ، فارتكس وعاد في أسفل السافلين . وهكذا وقع لكل أمة حصلت في قبضة القهر ونال منها العسف . واعتبره في كل من يملك أمره عليه . ولا تكون الملكة الكافلة له رفيقة به ، وتجذ ذلك فيهم استقراء وانظره في اليهود وما حصل بذلك فيهم من خلق السوء ، حتى إنهم يوصفون في كل أفق وعصر بالخرج ومعناه في الاصطلاح المشهور : التخابث والكيد . وسببه ما قلناه . فينبغي للمعلم في متعلمه والوالد في ولده أن لا يستبدوا عليهم في التأديب .

وقد قال محمد بن أبي زيد في كتابه الذي ألفه في حكم المعلمين

(١) الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٣٦٣ - ١٣٦٤ .

والمتعلمين : « لا ينبغي لمؤدب الصبيان أن يزيد في ضربهم إذا احتاجوا إليه على ثلاثة أسواط شيئاً » ومن كلام عمر رضي الله عنه : « من لم يؤدبه الشرع لا أدبه الله » حرصاً على صون النفوس عن مذلة التأديب وعلماً بأن المقدار الذي عينه الشرع لذلك أملك له ، فإنه أعلم بمصلحته .

ومن أحسن مذاهب التعليم ما تقدم به الرشيد للمعلم ولده محمد الأمين فقال : « يا أحمر إن أمير المؤمنين قد دفع إليك مهجة نفسه وثمره قلبه ، فصير يدك عليه مبسوطة ، وطاعته لك واجبة ، فكن له بحيث وضعك أمير المؤمنين . أقرئه القرآن ، وعرفه الأخبار ، وروّه الأشعار وعلمه السنن ، وبصره بمواقع الكلام وبدئه ، وامنع من الضحك إلا في أوقاته ، وخذه بتعظيم مشايخ بني هاشم إذا دخلوا عليه ، ورفع مجالس القواد إذا حضروا مجلسه ، ولا تمرّن بك ساعة إلا وأنت مغتنم فائدة تفيده إياها ، من غير أن تحزنه فتميت ذهنه ، ولا تمنع في مساعدته فيستحلي الفراغ ويألفه ، وقومه ما استطعت بالقرب والملاينة فإن أباهما فعليك بالشدة والغلظة » (١) والله أعلم .



(١) آخر كلام ابن خلدون .

الإعلام السابع

في وجه الصواب في تعليم العلوم وطريق إفادته (١)

«اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيداً إذا كان على التدريج شيئاً فشيئاً وقليلًا قليلًا ، ويلقي عليه أولاً مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب ، ويتقرب له في شرحها على سبيل الإجمال ، ويراعى في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول ما يرد عليه حتى ينتهي إلى آخر الفن ، وعند ذلك يحصل له ملكة في ذلك العلم ، إلا أنها جزئية وضعيفة ، وغايتها أنها هيأته لفهم الفن وتحصيل مسأله . ثم يرجع به إلى الفن ثانية فيرفعه في التلقين عن تلك الرتبة إلى أعلى منها ، ويستوفي الشرح والبيان ويخرج عن الإجمال ويذكر له ما هنالك من الخلاف ووجهه إلى أن ينتهي إلى آخر الفن فتجود ملكته . ثم يرجع به وقد شدا فلا يترك عويصاً ولا مبهماً ولا مغلقاً إلا وضّحه وفتح له مقفله ، فيخلص من الفن وقد استولى على ملكته .

هذا وجه التعليم المفيد وهو كما رأيت إنما يحصل في ثلاث تكرارات ، وقد يحصل للبعض في أقل من ذلك بحسب ما يخلق له ويتيسر عليه . وقد شاهدنا كثيراً من المعلمين لهذا العهد الذي أدركنا يجهلون طرق التعليم وإفادته ، ويحضرون المتعلم في أول تعليمه المسائل المتقلة من

(١) الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٣٥٣ - ١٣٥٨

العلم ، ويطالبونه بإحضار ذهنه في حلها ، ويحسبون ذلك مراناً على التعليم وصواباً فيه ، ويكلفونه وعي ذلك وتحصيله ، ويخلطون عليه بما يلقون له من غايات الفنون في مبادئها وقبل أن يستعد لفهمها ، فإن قبول العلم والاستعدادات لفهمه تنشأ تدريجاً ، ويكون المتعلم أول الأمر عاجزاً عن الفهم بالجملة إلا في الأقل ، وعلى سبيل التقريب والإجمال وبالأمثال الحسية ، ثم لا يزال الاستعداد فيه يتدرج قليلاً قليلاً بمخالفة مسائل ذلك الفن وتكرارها عليه والانتقال فيها من التقريب إلى الاستيعاب الذي فوقه حتى تتم الملكة في الاستعداد ثم في التحصيل ويحيط بمسائل الفن . وإذا أُلقيت عليه الغايات في البدايات ، وهو حينئذٍ عاجز عن الفهم والوعي وبعيد عن الاستعداد له ، كَلَّ ذهنه عنها وحسب ذلك من صعوبة العلم في نفسه فتكاسل عنه وانحرف عن قبوله وتمادى في هجرانه ، وإنما أتى ذلك من سوء التعليم .

ولا ينبغي للمعلم أن يزيد متعلمه على فهم كتابه الذي أكب على التعليم منه بحسب طاقته وعلى نسبة قبوله للتعليم مبتدئاً كان أو منتهياً ، ولا يخلط مسائل الكتاب بغيرها حتى يعيه من أوله إلى آخره ويحصل أغراضه ويستولي منه على ملكة بها ينفذ في غيره ، لأن المتعلم إذا حصل له ملكة ما في علم من العلوم استعد بها لقبول ما بقي ، وحصل له نشاط في طلب المزيد والنهوض إلى ما فوق حتى يستولي على غايات العلم ؛ وإذا خلط عليه الأمر عجز عن الفهم وأدركه الكلال وانطمس فكره ويثس من التحصيل وهجر العلم والتعليم والله يهدي من يشاء .

وكذلك ينبغي لك أن لا تطول على المتعلم في الفن الواحد بتفريق المجالس وتقطيع ما بينها ، لأنه ذريعة إلى النسيان وانقطاع مسائل الفن

بعضها من بعض ، فيعسر حصول الملكة بتفريقها . وإذا كانت أوائل العلم وأواخره حاضرة عند الفكرة مجانبية للنسيان كانت الملكة أيسر حصولاً وأحكم ارتباطاً وأقرب صبغة ، لأن الملكات إنما نحصل بتتابع الفعل وتكراره . وإذا تنوسي الفعل تنوسيت الملكة الناشئة عنه والله علمكم ما لم تكونوا تعلمون .

ومن المذاهب الجميلة والطرق الواجبة على المتعلم عدم جمع العلمين معاً فإنه قل أن يظفر بواحد منهما . لما فيه من تقسيم البال وانصرافه عن كل واحد منهما إلى تفهم الآخر فيستغلطان معاً ويستصعبان ويعود منهما بالخيبة . وإذا تفرغ الفكر لتعليم ما هو بسبيله مقتصرأ عليه فربما كان ذلك أجدر بتحصيله والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب .

* * *

قف : اعلم أيها المتعلم أنني أتحفك بفائدة في تعلمك ، فإن تلقيتها بالقبول وأمسكتها بيد الصناعة ظفرت بكنز عظيم وذخيرة شريفة . وأقدم لك مقدمة تعينك في فهمها ، وذلك أن الفكر الإنساني طبيعة مخصوصة فطرها الله كما فطر سائر مبتدعاته ، وهو وجدان حركة للنفس في البطن الأوسط من الدماغ ، تارة يكون مبدأ للأفعال الإنسانية على نظام وترتيب ، وتارة يكون مبدأ لعلم ما لم يكن حاصلأ بأن يتوجه إلى المطلوب وقد تصور طرفيه ويروم نفيه أو إثباته ، فيلوح له الوسط الذي يجمع بينهما أسرع من لمح البصر إن كان واحداً ، و ينتقل إلى تحصيل آخر إن كان متعددأ ، ويصير إلى الظفر بمطلوبه . هذا شأن هذه الطبيعة الفكرية التي تميز بها البشر من بين سائر الحيوانات .

ثم الصناعة المنطقية هي كيفية فعل هذه الطبيعة الفكرية النظرية تصفه ليعلم سداده من خطئه ، لأنها وإن كان الصواب لها ذاتياً إلا أنه

قد يعرض لها الخدأ في الأقل من تصور الطرفين على غير صورتها من اشتباه الهيئات في نظم القضايا وترتيبها للتتاج ، فتعين المنطق للتخلص من ورطة هذا الفساد إذا عرض . فالمنطق إذاً أمرٌ صناعي مساوق للطبيعة الفكرية ومنطبق على صورة فعلها . ولكونه أمرًا صناعيًا استغني عنه في الأكثر ، ولذلك تجد كثيراً من فحول النظار في الخليقة يحصلون على المطالب في العلوم دون صناعة المنطق ، ولا سيما مع صدق النية والتعرض لرحمة الله فإن ذلك أعظم معنى ، ويسلكون بالطبيعة الفكرية على سدادها فيفضي بالطبع إلى حصول الوسط والعلم المطلوب كما فطرها الله عليه .

ثم من دون هذا الأمر الصناعي الذي هو المنطق مقدمة أخرى من التعلم ، وهي معرفة الألفاظ ودلالاتها على المعاني الذهنية تردّها من مشافهة الرسوم بالكتاب ومشافهة اللسان بالخطاب . فلا بد أيها المتعلم من مجاوزتك هذه الحجب كلها إلى الفكر في مطلوبك . فأولاً دلالة الكتابة المرسومة على الألفاظ المقولة وهي أخفها . ثم دلالة الألفاظ المقولة على المعاني المطلوبة . ثم القوانين في ترتيب المعاني للاستدلال في قوالبها المعروفة في صناعة المنطق . ثم تلك المعاني مجردة في الفكر أشراكاً يقتنص بها المطلوب بالطبيعة الفكرية بالتعرض لرحمة الله ومواهبه .

وليس كل أحد يتجاوز هذه المراتب بسرعة ولا يقطع هذه الحجب في التعليم بسهولة ، بل ربما وقف الذهن في حجب الألفاظ بالمناقشات أو عثر في أشراك الأدلة بشغب الجدال والشبهات ، وقعد عن تحصيل المطلوب ولم يكد يتخلص من تلك الغمرة إلا قليل ممن هداه الله . فإذا ابتليت بمثل ذلك وعرض لك ارتباك في فهمك أو تشغيب

بالشبهات في ذهنك فاطرح ذلك وانتبذ حجب الألفاظ وعوائق
الشبهات ، واترك الأمر الصناعي جملة ، واخلص إلى فضاء الفكر
الطبيعي الذي فطرت عليه ، وسرّح نظرك فيه ، وفرغ ذهنك له للغوص
على مرامك منه واضعاً لها حيث وضعها أكابر النظار قبلك ، مستعرضاً
للفتح من الله كما فتح عليهم من ذهنهم من رحمته وعلمهم ما لم
يكونوا يعلمون . فإذا فعلت ذلك أشرقت عليك أنوار الفتح من الله
بالظفر بمطالوبك ، وحصل الإلهام الوسط الذي جعله الله من مقتضيات
ذاتيات هذا الفكر وفطره عليه كما قلنا ؛ فارجع به إلى قوالب الأدلة وصورها
فأفرغه فيها ووفه حقه من القانون الصناعي ، ثم اكسسه صور الألفاظ
وأبرزه إلى عالم الخطاب والمشافهة وثيق العرى صحيح البنيان .

وأما إن وقفت عند المناقشة والشبهة في الأدلة الصناعية وتمحيص
صوابها من خطئها—وهذه أمور صناعية وضعية تستوي جهاتها المتعددة
وتتشابه لأجل الوضع والاصطلاح—فلا تتميز جهة الحق منها ، إذ جهة
الحق إنما تستبين إذا كانت بالطبع ، فيستمر ما حصل من الشك والارتباب
وتسدل الحجب على المطالوب ، وتقعّد الناظر عن تحصيله ، وهذا
شأن الأكثرين من النظار والمتأخرين سيما من سبقت له عجمة في
لسانه فربطت عن ذهنه . ومن حصل له شغف بالقانون المنطقي تعصب
له فاعتقد أنه الذريعة إلى إدراك الحق بالطبع ، فيقع في الحيرة بين
شبه الأدلة وشكوكها . ولا يكاد يخلص منها . والذريعة إلى درك الحق
بالطبع إنما هو الفكر الطبيعي كما قلناه إذا جرّد عن جميع الأوهام
وتعرض الناظر فيه إلى رحمة الله تعالى . وأما المنطق فإنما هو واصف
أفعل هذا الفكر فيساوقه لذلك في الأكثر . فاعتبر ذلك واستمطر رحمة

الله تعالى متى أعوزك فهم المسائل تشرق عليك أنواره بالإلهام إلى الصواب ،
والله الهادي إلى رحمته ، وما العلم إلا من عند الله تعالى» (١) .

قف : «(٢) اعلم أن العلوم المتعارفة بين أهل العمران على صنفين :
علوم مقصودة بالذات ، كالشرعيات من التفسير والحديث والفقه
وعلم الكلام ، وكالطبيعيات والإلهيات من الفلسفة .

وعلوم هي آلية وسيلة لهذه العلوم ، كالعربية والحساب وغيرهما
للشرعيات ، وكالمنطق للفلسفة ، وربما كان آلة لعلم الكلام ولأصول
الفقه على طريقة المتأخرين .

فأما العلوم التي هي مقاصد فلا حرج في توسعة الكلام فيها وتفريع
المسائل واستكشاف الأدلة والأنظار . فإن ذلك يزيد طالبها تمكناً في
ملكته وإيضاحاً لمعانيها المقصودة .

وأما العلوم التي هي آلة لغيرها مثل العربية والمنطق وأمثالهما فلا
ينبغي أن ينظر فيها إلا من حيث هي آلة لذلك الغير فقط ، ولا يوسع
فيها الكلام ولا تفرع المسائل ، لأن ذلك مخرج لها عن المقصود ، إذ
المقصود منها ما هي آلة له لا غير ، فكلما خرجت عن ذلك خرجت عن
المقصود وصار الاشتغال بها لغواً مع ما فيه من صعوبة الحصول على
ملكته بطولها وكثرة فروعها . وربما يكون ذلك عائقاً عن تحصيل العلوم
المقصودة بالذات لطول وسائلها ، مع أن شأنها أهم ، والعمر يقصر عن

(١) انتهى كلام ابن خلدون .

(٢) جاء هذا الكلام من هنا في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٣٥٨ تحت عنوان « فصل
في أن العلوم الآلية لا توسع فيها الأنظار ولا تفرع المسائل » .

تحصيل الجميع على هذه الصورة . فيكون الاشتغال بهذه العلوم الآلية تضييعاً للعمر وشغلاً بما لا يعني . وهذا كما فعل المتأخرون في صناعة النحو وصناعة المنطق وأصول الفقه ، لأنهم أوسعوا دائرة الكلام فيها ، وأكثروا من التفاريع والاستدلالات بما أخرجها عن كونها آلة وصيرها من المقاصد ، وربما يقع فيها أنظار لا حاجة بها في العلوم المقصودة ، فهي من نوع اللغو، وهي أيضاً مضرّة بالمتعلمين على الإطلاق لأن المتعلمين اهتمامهم بالعلوم المقصودة أكثر من اهتمامهم بوسائلها . فإذا قطعوا العمر في تحصيل الوسائل فمتى يظفرون بالمقاصد، فلهذا يجب على المعلمين لهذه العلوم الآلية أن لا يستبحروا في شأنها وينبهوا المتعلم على الغرض منها ويقفوا به عنده ، فمن نزعته به همته بعد ذلك إلى شيء من التوغل فليرق له ما شاء من المراقي صعباً أو سهلاً ، وكل ميسر لما خلق له «(١) .



(١) آخر كلام ابن خلدون في صفحة ١٣٥٩ .

الإعلام الثامن

في آداب المتعلم والمعلم

أما المتعلم فأدابه ووظائفه كثيرة ، ولكن ينظم تفاريقها عشر
جمل :

الأولى : تقديم طهارة النفس عن رذائل الأخلاق ومذموم الأوصاف ،
إذ العلم عبادة القلب وصلاح السروقربة الباطن إلى الله تعالى . فلا
تصح هذه العبادة إلا بعد طهارة القلب عن خبائث الأخلاق وأنجاس
الأوصاف .

الثانية : أن يقلل علائقه من الاشتغال بالدنيا ويبعد عن الأهل
والوطن . فإن العلائق شاغلة وصارفة ، وما جعل الله لرجل من قلوبين
في جوفه . ومهما توزعت الفكرة قصرت عن درك الحقائق ، ولذلك
قيل : العلم لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كلك ، فإذا أعطيته كلك فأنت
من إعطائه إياك بعضه على خطر . والفكرة المتوزعة على أمور متفرقة
كجدول تفرق ماؤه فنشفت الأرض بعضه واختطف الهواء بعضه فلا
يبقى منه ما يجتمع ويبلغ الزرع .

الثالثة : أن لا يتكبر على العلم ولا يتأمر على المعلم بل يلقي إليه

زمام أمره بالكلية في كل تفصيل ويدعن لنصيحته إذعان المريض الجاهل للطبيب المشفق الحاذق ، وينبغي أن يتواضع لمعلمه ويطلب الثواب والشرف بخدمته .

الرابعة : أن يحترز الخائض في العلم في مبدأ الأمر عن الإضغاء إلى اختلاف الناس سواء كان ما خاض فيه من علوم الدنيا أو من علوم الآخرة ، فإن ذلك يدهش عقله ويحير ذهنه ويفتر رأيه ويؤيسه من الإدراك والاطلاع . بل ينبغي أن يتقن أولاً الطريقة الحميدة الواحدة المرضية عند أستاذه ، ثم بعد ذلك يصغي إلى المذاهب وأنشبه وإن لم يكن أستاذه مستقلاً باختيار رأي واحد وإنما عاداته نقل المذاهب وما قيل فيها ، فليحترز منه فإن إضلاله أكثر من إرشاده ، فلا يصلح الأعمى لقود العميان وإرشادهم ، ومن هذا حاله بعد في عمى الحيرة وشبه الجهل .

الخامسة : أن لا يدع طالب العلم فتناً من العلوم المحمودة ولا نوعاً من أنواعها إلا وينظر فيه نظراً يطلع به على مقصده وغايته ، ثم إن ساعده العمر طلب التبحر فيه وإلا اشتغل بالأهم منه واستوفاه وتطرف من البقية . فإن العلوم متعاونة وبعضها مرتبط ببعض . ويستفيد منه في الحال الانفكاك عن عداوة ذلك العلم بسبب جهله ، فإن الناس أعداء ما جهلوا . قال تعالى : ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾ .

فالعلوم على درجاتها إما سالكة بالعبد إلى الله تعالى أو معينة على السلوك نوعاً من الإعانة ؛ ولها منازل مرتبة في القرب والبعد من المقصود ،

والقوامون بها حفظة كحفاظ الرباطات والثغور ، ولكل واحد رتبة وله بحسب درجته أجر في الآخرة إذا قصد به وجه الله تعالى .

السادسة: أن لا يأخذ في فن من فنون العلم دفعة ، بل يراعي الترتيب ويبتدئ بالأهم . فإن العمر إذا كان لا يتسع لجميع العلوم غالباً فالحزم أن يأخذ من كل شيء أحسنه ويكتفي منه بشيء ، ويصرف جمام قوته في الميسور من علمه إلى استكمال العلم الذي هو أشرف العلوم وهو علم الآخرة ، ولست أعني به الاعتقاد الذي يتلقنه العامي ورائة أو تلقفاً ، ولا طريق تحرير الكلام والمجادلة فيه عن مراوغات الخصوم كما هو غاية المتكلم ، بل ذلك نوع يقين هو ثمرة نور يقذفه الله تعالى في قلب عبد طهر بالمجاهدة باطنه عن الخبائث حتى ينتهي إلى رتبة إيمان الصديق رضي الله عنه الذي لو وزن بإيمان العالمين لرجح .

السابعة : أن لا يخوض في فن حتى يستوفي الفن الذي قبله . فإن العلوم مرتبة ترتيباً ضرورياً وبعضها طرق إلى بعض ، والموفق من راعى ذلك الترتيب والتدرج (١) . وليكن قصده في كل علم يتحراه الترقى إلى ما هو فوقه . وينبغي أن يعرف الشيء في نفسه فلا كل علم يستقل بالإحاطة به كل شخص ، ولذلك قال علي رضي الله عنه : « لا تَعْرِفُ الحقَّ بالرجال . اعْرِفِ الحقَّ تعرف أهله » .

(١) بإزائه في هامش الأصل تعليق صورته : « وهذا الترتيب قد بينه الإمام العلامة محمد بن علي الشوكاني في كتابه (أدب الطلب ومنهجي الأرب) والشاه ولي الله المحدث الدهلوي في وصاياه وقد لخصت الكتاب الأول وسميته (طلب الأدب من أدب الطلب) وطبع بمصر بهوبال المحروسة فإن شئت الاطلاع عليه فارجع إليه » ١٣ مولوي محمد عبد الصمد بشاوري سلمه الله تعالى .

الثامنة : أن يعرف السبب الذي به يدرك شرف العلوم ، وأن ذلك يراد به شيان ، أحدهما : شرف الثمرة . والثاني : وثاقة الدليل وقوته ، وذلك كعلم الدين وعلم الطب .

التاسعة : أن يكون قصد المتعلم في الحال تخلية باطنه وتحصيله بالفضيلة ، وفي الحال القرب من الله سبحانه والترقي إلى جوار الملائكة من الملائكة والمقربين . ولا يقصد به الرياسة والمال والجاه ومجاراة السفهاء ومباهاة الأقران . وإذا كان هذا مقصده طلب - لا محالة - الأقرب إلى مقصوده وهو علم الآخرة . ومع هذا فلا ينبغي أن ينظر بعين الحقارة إلى سائر العلوم كالنحو واللغة المتعلقة بالكتاب والسنة وغير ذلك .

العاشر : أن يعلم نسبة العلوم إلى المقصد ، كما يؤثر القريب الرفيع على البعيد الوضيع والمهم على غيره . ومعنى المهم ما يهتك ، ولا يهتك إلا شأنك في الدنيا والآخرة . وإذا لم يمكنك الجمع بين ملاذ الدنيا ونعيم الآخرة كما نطق به القرآن وشهد له نور البصائر ما يجري مجرى العيان فالأهم ما يبقى أبد الآباد ، وعند ذلك تصير الدنيا منزلاً والبدن مركباً والأعمال سعيّاً إلى المقصد ولا مقصد إلا لقاء الله تعالى ففيه النعيم كله ، وإن كان لا يعرف في هذا العالم قدره إلا الأقلون .

وأما وظائف المعلم المرشد :

فالأولى : الشفقة على المتعلمين وأن يجريهم مجرى بنيه ، ولذلك صار حق المعلم أعظم من حق الوالدين . ولولا المعلم لانساق ما حصل من جهة الأب إلى الهلاك الدائم ، وإنما المعلم هو المفيد للحياة الأخروية الدائمة ، كما أن الوالد سبب الوجود الحاضر الفاني . والمراد معلم علوم

الآخرة أو علوم الدنيا على قصد الآخرة لا على قصد الدنيا . فأما التهايم
على قصد الدنيا فهو هلاك وإهلاك نعوذ بالله منه .

الثانية : أن يقتدي بصاحب الشرع فلا يطلب على إفادة العلم
أجراً ولا يقصد به جزاء ولا شكراً ، بل يعلم لوجه الله تعالى وطلباً
للتقرب إليه ، ولا يرى لنفسه منة عليهم وإن كانت المنة لازمة لهم ،
بل يرى الفضل لهم وثوابه في التعليم أكثر من ثواب المتعلم عند الله
تعالى ، ولولا التعلم ما ثبت هذا الثواب فلا يطلب الأجر إلا من الله تعالى .

الثالثة : أن لا يدع من نصح المتعلم شيئاً ، وذلك بأن يمنعه من
التصدي لرتبة قبل استحقاقها ، والتشاغل بعلم خفي قبل الفراغ من الجلي .
ثم ينبه على أن يطلب العلوم للقرب إلى الله دون الرئاسة والمباهاة والمنافسة ،
ويقدم تقييح ذلك في نفسه بأقصى ما يمكن فليس ما يصلحه العالم الفاجر
بأكثر مما يفسده . فإن علم من باطنه أنه لا يطلب العلم إلا للدنيا نظر
إلى العلم الذي يطلبه فإن كان هو علم الخلاف في الفقه والجدل
في الكلام والفتاوي في الخصومات والأحكام فيمنعه من ذلك ، فإن
هذه العلوم ليست من علوم الآخرة ولا من العلوم التي قيل فيها :
تعلّمنا العلم لغير الله فأبى العلم إلا أن يكون لله . وإنما ذلك علم التفسير
وعلم الحديث وما كان الأولون يشتغلون به من علم الآخرة وههنا
أخلاق النفس وكيفية تهذيبها ، فإذا تعلم الطالب وقصده الدنيا فلا بأس
أن يتركه .

الرابعة : وهي من دقائق صناعة التعليم أن يزجر المتعلم عن سوء
الأخلاق بطريق التعريض ما أمكن ولا يصرح ، وبطريق الرحمة لا

بطريق التوبيخ ، فإن التصريح به كحجاب الهيبة ويورث الجرأة على الهجوم بالخلاف ويهيج الحرص على الإصرار .

الخامسة : أن المتكفل ببعض العلوم ينبغي ألا يقبح في نفس المتعلم العلوم التي وراءه كمعلم اللغة ، إذ عادته تقبيح علم الفقه ، ومعلم الفقه عادته تقبيح علم الحديث والتفسير، وأن ذلك نقل محض وسماع بحث وهو شأن العجائز ولا نظر للعقل فيه، ومعلم الكلام ينفر عن الفقه ويقول : ذلك فروع وهو كلام في حيض النسوان فأين ذلك من الكلام في صفة الرحمن . فهذه أخلاق مذمومة للمعلمين ينبغي أن تجتنب ، بل المتكفل بعلم واحد ينبغي أن يوسع على المتعلم طريق التعليم في غيره ، وإن كان متكفلاً بعلوم فينبغي أن يراعي التدرج في ترقية المتعلم من رتبة إلى رتبة .

السادسة : أن يقتصر بالمتعلم على قدر فهمه ، ولا يلقي إليه مالا يتلغاه عقله فينفره أو يخبط عليه عقله كما قيل : كَلَّمُوا النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عَقُولِهِمْ . وأشار علي عليه السلام إلى صدره «إن ههنا لعلوماً جَمَّةً لو وَجَدَتْ لَهَا حَمَلَةٌ» .

السابعة : أن المتعلم القاصر ينبغي أن يلقي إليه الجلي اللائق به . ولا يذكر له أن وراء هذا تدقيقاً وهو يدخره عنه ، فإن ذلك يفتر رغبته في الجلي ، ويشوش عليه قلبه ، ويوهم إليه البخل به عنه ، إذ يظن كل أحد أنه أهل لكل علم دقيق ، فمامن أحد إلا وهو راضٍ عن الله سبحانه في كمال عقله ، وأشدهم حماقة وأضعفهم عقلاً هو أفرحهم بكمال عقله .

الثامنة : أن يكون المعلم عاملاً بعلمه فلا يكذب قوله فعله ، لأن العلم يدرك بالبصائر ، والعمل يدرك بالأبصار ، وأرباب الأبصار أكثر ، فإذا

خالف العملُ العلمَ منع الرشد . وكل من تناول شيئاً وقال للناس :
لاتتناولوه فإنه سم مهلك ، سخر الناس به واتهموه وزاد حرصهم عليه
فيقولون : لولا أنه أطيب الأشياء وألذها لما كان يستأثر به .

هذا خلاصة ما في (الإحياء) وقد أطلال في تقرير كل أدب ووظيفة
من هذه الآداب والوظائف إطالة حسنة . وعقد الباب السادس من
كتاب (العلم) في آفات العلم وبيان علامات علماء الآخرة والعلماء السوء .
والله تعالى اعلم بالصواب .

وللشيخ العالم برهان الإسلام الزرنوجي (١) تلميذ صاحب (الهداية) (٢)
كتاب سماه (تعليم المتعلم طريق التعلم) وجعله فصولاً قال فيه :
« إنه لا يفترض على كل مسلم طلب كل علم ، وإنما يفترض عليه طلب
علم الحال ، أي علم ما يقع له في حاله من الصلاة والزكاة والصوم
والحج . ولا بد له من النية في زمان تعلم العلم لقوله صلى الله عليه وسلم :
« إنما الأعمال بالنيات » وينوي بطلب العلم رضا الله تعالى والدار الآخرة
وإزالة الجهل عن نفسه وعن سائر الجهال ، وإحياء الدين وإبقاء الإسلام ، فإن بقاء
الإسلام بالعلم . ولا يصح الزهد والتقوى مع الجهل . ولا ينوي به إقبال الناس
إليه ، ولا استجلاب حظام الدنيا والكرامة عند السلطان وغيره . ولا يذل
نفسه بالطمع ، ويتحرز عما فيه مذلة العلم وأهله . ويختار من كل علم
أحسنه ويقدم علم التوحيد والمعرفة ، وإن كان إيمان المقلد صحيحاً ،
ويختار العتيق دون المحدثات ، ولا يشتغل بهذا الجدل الذي ظهر بعد

(١) هو برهان الدين الزرنوجي صاحب كتاب (تعليم المتعلم طريق التعلم) المشهور ،

وقد كان . حياً في سنة ٥٩٣ هـ = ١١٩٦ م

(٢) هو كتاب (الهداية) في فروع الفقه الحنفي . جعله شرحاً لكتاب (البداية) له .

وصاحب الهداية هو برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي المتوفى سنة ٥٩٣ هـ = ١١٩٦ م

انقراض الأكابر من العلماء . وأما اختيار الأستاذ فيختار الأعلم والأورع والأسن . والمشاورة في طلب العلم أهم وأوجب . وينبغي أن يثبت ويصبر على أستاذ وعلى كتاب حتى لا يتركه أبتر ، وعلى فن حتى لا يشتغل بفن آخر قبل أن يتقن الأول ، وعلى بلد حتى لا ينتقل إلى بلد آخر من غير ضرورة ، ولا ينال ولا ينتفع به إلا بتعظيم العلم وأهله وتعظيم الأستاذ وتوقيره . ولا بد لطالب العلم من الجِد والمواظبة والملازمة ، وإليه الإشارة في القرآن الكريم ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ و﴿يَا حَبِيبِي خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ قيل : اتخذ الليلَ جَمَلًا تدرك به أملاً . ويواظب على الدرس والتكرار في أول الليل وآخره ، فإن ما بين العشاءين ووقت السحر وقت مبارك ، والكسل من قلة التأمل في مناقب العلم وفوائده . والعلم النافع يحصل به حسن الذكر ويبقى ذلك بعد وفاته فإنه حياة أبدية . ويوقف بداية السبق على يوم الأربعاء ، وهكذا كان يفعل أبو حنيفة — رحمه الله — بل كان الشيخ أبو يوسف الهمداني يوقف كل عمل من أعمال الخير على يوم الأربعاء ، وهذا لأنه يوم خلق فيه النور وهو يوم نحس في حق الكفار فيكون مباركاً للمؤمنين . وينبغي أن يكون قدر السبق للمبتدئ قدر ما يمكن ضبطه بالإعادة مرتين بالرفق ، ويزيد كل يوم كلمة وقد قيل : السبق حرف والتكرار ألف . قال الأستاذ شرف الدين العقيلي : الصواب عندي في هذا ما فعله مشائخنا ، وإنهم كانوا يختارون للمبتدئ صفارات المبسوط لأنه أقرب إلى الفهم والضبط وأبعد عن الملالة وأكثر وقوعاً بين الناس ، قيل : حفظ حرفين خير من سماع وقرئين (١) وفهم حرفين خير من حفظ وقرئين . فينبغي أن لا يتهاون في الفهم .

(١) مفردا وقر : وهو الحمل ويريد خير من سماع حقلين من الكتب .

ولابد من المذاكرة والمناظرة والمطارحة ، لكن بالإنصاف والثاني والتأمل دون الشغب والغضب ، وهي أقوى من فائدة مجرد التكرار .
قيل : مطارحة ساعة خير من تكرار شهر .

ويشتري بالمال الكتب ، ويستكتب فيكون عوناً على التعلم والتفقه .
وينبغي أن لا يكون لطالب العلم فترة فإنها آفة . ويتوكل في طلب العلم ولا يهتم لأمر الرزق ، ولا يشغل قلبه بذلك .

ووقت التعلم من المهد إلى اللحد ، دخل حسن بن زياد (١) في التفقه وهو ابن ثمانين سنة . وأفضل الأوقات شرح الشباب ووقت السحر وما بين العشاءين . وينبغي أن يستغرق جميع أوقاته ، فإذا ملّ من علم يشغل بعلم آخر . كان ابن عباس إذا ملّ من علم الكلام قال : « هاتوا ديوان الشعر » ويكون مستفيداً في كل وقت حتى يحصل له الفضل .

وطريق الاستفادة أن يكون معه في كل وقت محبرة حتى يكتب ما يسمع من الفوائد ، قيل : ما حفظتَ وما كتبَ قَرَّ . وأقوى أسباب الحفظ الجِد والمواظبة وتقليل الغذاء ، وصلاة الليل ، وقراءة القرآن نظراً ، والسواك ، وشرب العسل وأكل الكندر (٢) مع السكر ، وأكل ما يقلل البلغم والرطوبات يزيد في الحفظ ، وكل ما يزيد في البلغم يورث النسيان ، ومن أسبابه اقتراف المعاصي وكثرة الذنوب والهموم والأحزان في أمور الدنيا وكثرة الأشغال والعلائق . وأما أسباب نسيان العلم فأكل الكسبرة (٣) الرطبة ، وأكل التفاح الحامض ، والنظر إلى

(١) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي ، قاض فقيه ، من أصحاب أبي حنيفة توفي سنة ٢٠٤ هـ = ٨١٩ م .

(٢) الكندر : ضرب من اللبان أو العلك .

(٣) مانسميها اليوم الكزبرة .

المصلوب ، وقراءة ألواح القبور ، والمروور بين قطار الجمال ، والقاء القمل على الأرض ، والحجامة على نقرة القفا كلها تورث النسيان . وارتكاب الذنب سبب حرمان الرزق خصوصاً الكذب يورث الفقر ، وكذا نوم الصبح . وكثرة النوم تورث فقد العلم إلى غير ذلك .

ومما يزيد في الرزق التسييح بعد الفجر وبعد المغرب . ومما يزيد في العمر البرّ وترك الأذى ، وتوقير الشيوخ ، وصلة الرحم ، والاحتراز عن قطع الأشجار الرطبة إلا عند الضرورة ، وإسباغ الوضوء ، والصلاة بالتعظيم والخشوع ، والقران بين الحج والعمرة ، وحفظ الصحة ؛

ولابد أن يتعلم شيئاً من الطب ، ويتبرك بالآثار الواردة في الطب الذي جمعه الشيخ الإمام أبو العباس المستغفري (١) في كتابه المسمى (طبيب النبي) صلى الله عليه وسلم يحده من يطلبه .

هذا خلاصة ما ذكره الزرنوجي - رحمه الله - . وكتاب (جواهر العقدين في فضل الشرفتين شرف العالم الجلي والنسب العلي) للشيخ الإمام العلامة علي ابن الشيخ جمال الدين السهودي (٢) الشافعي - رحمه الله - قد اشتمل على جملة كافية من بيان شرف العلم وآداب العالم والمتعلم وطريق الدرس واقتناء الكتب وغيرها اشتمالاً نافعاً فمن شاء الزيادة فعليه به ، وبالله التوفيق .

* * *

(١) هو جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر النسفي ، فقيه ، من رجال

الحديث : ٣٥٠ - ٤٣٢ هـ = ٩٦١ - ١٠٤١ م

(٢) هو علي بن عبد الله بن أحمد الشافعي المعروف بالسهودي ، نور الدين ،

مؤرخ فقيه له مصنفات في ذلك : ٨٤٤ - ٩١١ هـ = ١٤٤٠ - ١٥٠٥ م

الفصل التاسع

في حالة العلماء

اعلم أن العلم له حقائق لغوية : وهو ضد الجهل . واصطلاحية : وهي كما قيل : مَنْ جَمَعَ بين علم المعقول والمنقول . وكما قيل : من تمكن من إثبات المسائل بأدلتها عن علم وثبتت . وعرفية : وهي كل من اشتغل بتحصيل العلم ولو كان على جهة التقليد أو الشروع في التحصيل . فيطلق العالم على من تعلم النحو والصرف أو الفقه أو جميعها . وليس مرادي إلا من تمكن من إثبات المسائل بأدلتها عن علم وثبتت ، فيشمل من عرف جميع الآلات وعرف الكتاب والسنة فإنه يتمكن من إثباتها على ذلك الوجه .

وعلم العقل لا يدخلها في الشريعة ، وإن العالم بها لا يدخل في مفهوم « العلماء ورثة الأنبياء » والله تعالى قد أغنانا عن الكتب السابقة التي أنزلت على الأنبياء عليهم السلام بما أنزله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمع فيه كل خير واحتوى على كل فضيلة لفظاً ومعنى وعلماً وحكمة وغير ذلك ، فكيف نرجع إلى كتب الحكماء لنعلم أذاك عنهم من ذات أنفسهم أو عن وحي إلى رسول منهم ؟ وأول ماخرج ذلك في دولة بني العباس ، وأكثر من أخرجه

المأمون ووقع الاشتغال به والمحن والفتن وهلك به جماعة أوقعهم في الكفر والزندقة ، واشتغل به المأمون حتى إنه أرسل إلى ملك الفرنج وذكر له أن مراده في الكتب التي لديهم ، وعربوها له وتبشّر لحدّ كسرى من أجل أنه قيل له : إن في قبره تابوتاً فيه من كتب القدماء . على أنه لو كان لابد منه في العلم لكان الصحابة كلهم ليسوا بعلماء لأنهم لم يعرفوا علوم المعقول ، وكذا من بعدهم من التابعين ومن تبعهم ولا فائز به في العالم ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نحن أمة أميّة لانكتب ولا نحسب » .

وأما العرف فغير معمول به ، لأنه إذا اشتغل بفن وعرفه سمي في العرف عالماً وليس هو من العلم في شيء لأنسه لا ينتفع به في الدين أصلاً ، ولا يقدر أن يعمل بفرع من فروع الشريعة بنفس ذلك الفن كالنحو وغيره . وإنما تلك الفنون آلة للكتاب والسنة ، فمن اشتغل بها ولم يتوصل بها إلى تلك الأمور فهو كمن أحكم السلّم ولم يرتق عليه إلى محل مرتفع ولا فائدة له فيه . وكذا المقلد فإنه لا يعلم ما الحق في المسألة ، ولا مع من هو ولا قاله من قلده أصواب هو أم خطأ . وهذا لا يصح إطلاق العالم عليه حتى قال النووي (١) : « إنه إجماع » وقالوا في أصول الفقه : إنه لا عبرة بالمقلد في إجماع العلماء لأنه ليس بعالم ، لأنهم حدّوه : من يقبل قول من أفاته من دون أن يطالبه بحجة . وقد أوضح هذا بما لا مزيد عليه الشيخ الفاضل علي بن محمد (٢) ولد شيخنا الشوكاني — رحمه الله —

(١) هو محيي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي الدمشقي الشافعي ، إمام فقيه محدث

حافظ لغوي ، له كتب كثيرة مشهورة : ٦٣١ - ٦٧٧ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٨ م

(٢) اليمني الصنعائي الحنبلي وهو المعروف بابن الشوكاني ، توفي سنة ١٢٥٠ هـ = ١٨٣٤ م

في (القول السديد في نصيح المقلد وإرشاد المستفيد).

وأما المشتغل فما ثبت له ذلك إلا إذا ثبت له الملكة في الآلات وأمكنه معرفة الكتاب والسنة كما ينبغي ، لأنه عند شروعه يريد تحصيل مابه الوصول إلى معرفة العلم الذي يطلق على من قام به اسم العالم ، فإذا أطلق عليه عند الشروع فإنما هو مجاز بعلاقة الأول والقربة الواقعة . فإذا عرفت هذا علمت أن العلم من أشرف المطالب لايساويه مساوٍ ولا تبلغ غايته غاية ولا فضيلة سواه . ولقد صدق القائل : من فاته العلم ماذا أدرك، ومن أدرك العلم ماذا فاته . قال الشافعي : إذا لم يكن العالم العامل ولياً فما لله ولي . والصحيح أن العالم له رتبة كبيرة وهي كونه وارث الأنبياء عليهم السلام وكونه ممن قال صلى الله عليه وسلم فيه : « لأن يهدي الله رجلاً على يدك خير مما طلعت عليه الشمس ». وكونه ممن يصدق عليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ وقوله : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ وقوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ ﴾ . ثم إن العلم له فوائد منها : أنه يُؤَجِّر على تعلمه وتعليمه والإفتاء به والقضاء بما دل عليه ، والتصنيف ، وإهداء الناس ، ويكون مما يتبع بعد الموت كما قال صلى الله عليه وسلم : « أو علم ينتفع به » وكما قال : « العلماء على منابر من نور يوم القيامة » وكما قال : « إن أنبياء بني إسرائيل يتمنى أحدهم أن يكون كعلماء هذه الأمة » وكما قال : « من يُردِ الله بُه خيراً يفقهه في الدين ».

والفقه فهم الكتاب والسنة، وكما قال : « خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا ». فأثبت لهم الخيرية المطلقة .

وهذه بعض الأدلة فيهم ، والفضائل المسرودة في الكتب هي الكثير الطيب لولا خوف الإطالة لاحتاجت إلى مجلد . وقد جمع فيما ورد فيهم وفضائلهم بعض علماء مكة المكرمة مجلداً وسماه (العلم) فثبت أن العلماء لهم المحل الأسنى ؛ وآدم عليه السلام لما ألهمه الله تعالى الأسماء وجعل له تلك الحالة رفعه على الملائكة وله حالة الرياسة على الملائكة حالة إنبائهم كالحالة التي تثبت للشيخ على التلميذ . فلما صارت له تلك الفضيلة وبلغ تلك المنزلة عظم على الملائكة وأمرهم الله سبحانه بالسجود له ، لأنه قد صار له حق المشيخة وإن كانت ماهية الملائكة أشرف وصفاتهم أعلى وأفضل من صفات الآدمي إلا أن هذه حالة خاصة ولا مانع من أن يأمر الله سبحانه بعض خلقه بالسجود لبعض . ولا فائدة للتمحلات لأن المنهي عنه وهو السجود لغير الله سبحانه إنما هو في شريعته صلى الله عليه وسلم لوقوعه في شرع من قبله كسجود يعقوب وزوجته ليوسف عليهم السلام حين دخلا عليه كما حكاه الله سبحانه . ولو سلمنا أنه منهي عنه في كل شريعة فهذا خاص لكون الأمر به هو الله سبحانه وتعالى وهو الباعث للرسول والموجب للشرائع وقد حكاه عن نفسه ، ولا فائدة فيما قيل : إنه إنما جعل آدم قبله لهم لأنه ينافيه قوله : ﴿ اسجُدوا لِآدَمَ ﴾ ولو كان كذلك لقليل لهم : اسجدوا إلى آدم . وكذا إنما أمروا بالسجود لله ولكن نسب إلى آدم ،

وهذا ينافيه اللفظ أيضاً . وبالحملة فكأن السجدة له عليه السلام تعظيماً
لعلمه .

وقد اختلف في كيفية التعليم فقليل : بالاستعداد والإلقاء من الله
تعالى إليه . وقيل : بالإلهام ويدل عليه قوله تعالى في داود ﴿وَعَلَّمْنَاهُ
صَنْعَةَ كَبُوسٍ لَّكُمْ﴾ فإنه ألهمها إلهاماً لاتعليماً حقيقة . والذي
يظهر لي أنه أطلعه الله سبحانه على اللوح المحفوظ لأن فيه كل ما كان
وما سيكون ، فجميع الأسماء والأشياء فيه وصفاتها وأحوالها ،
فطبق تلك الكيفية التي رآها في اللوح على المسميات . وقد قال
تعالى : ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَن ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾
أو انه خلق له قدرة يقتدر بها على التعبير عن تلك الأمور عند الأمر
له بإنشاء الملائكة ، ويكون معنى (علم) أقدر . وهذا مما يدل
أكمل دلالة على أن علم الله تعالى لانسبة بينه وبين علم مخلوقاته ،
وعلى أن علم المخلوق ولو بلغ الغاية القصوى والنهاية العليا لا يدرك
كنه الأمور ولا ينكشف له المصالح كلية الانكشاف . وبهذا تعرف
قدر الشيخ ، وأنه لما صارت له تلك الفضيلة وهي العلم كان الجزاء
فيه السجود ، وإن كان التلميذ شريفاً في النسب فإن شرف التعليم
له زائد على شرفه ، كما كان ابن عباس يمسك بركاب شيخه
وكان ينام في بابه ينتظر لخروجه حتى يطير عن ثوبه التراب الذي
تلقيه الرياح . وكذلك أمسك الإمام أحمد ركاب الشافعي . فيجب
على التلميذ أن يحل الشيخ ويعظمه لما أسدى إليه ، ولا يكفر نعمته
فيهلك كإبليس لما أذنّب هلك ، وأقل أحوال هلاك التلميذ ذهاب
رونق علمه وعدم قبول فائدته مع تغير أحوال الدنيا عليه ، وكم

شاهدنا . وكفى بهذا دليلاً فإن الملائكة عليهم السلام لما عرفوا
الأسماء ثبت لآدم عليه السلام ذلك الحق عليهم بعد أن كان عندهم
لا يصلح للخلافة فصار صالحاً للإفادة ، وأبى التلعين فكان سبب
هلاكه وهلاك ذريته ومن تبعه لأنه أصر على ما ظهر له أنه
الصواب . وإبليس وإن كانت ماهيته غير ماهية الملائكة وهو
من الجن لكنه أطلق عليه ذلك الاسم ودخل في مسماهم وعوقب
على عدم الامتثال لكونه قد صارت له أحوال الملائكة وقرب
كقربهم ، وأودع فيه من النور ما شابه به الملائكة . فلما أصر واستكبر
وعاد إلى الماهية الأصلية نال مانال وعوقب بما عوقب . وهذا أحسن
ما تفسر به الآية الكريمة . وإن كان قد قيل في تفسيرها أمور أخر
كلها صرف اللفظ عن ظاهره بغير قرينة ولا مرجح ، وما جعلوه
مانعاً من أن الملائكة لم يقع منهم الاستنكار وإنما هو على جهة العرض
يأباه قطعهم بأن آدم وذريته سيفسدون ويسفكون الدماء . فهذا
مما يبين أن كل مخلوق لا بد له من الخطأ ، فإن الملائكة قد قص الله
علينا أمرهم هذا ، والأنبياء كذلك . وكل ذلك إنما وقع منهم
في الاجتهادات لافي الأوامر والتشريعات ، فلما وقع ذلك منهم
وقد ثبتت لهم العصمة نبهوا على الخطأ ، فقد وقع ذلك لسيد ولد
آدم وخير الخلق وأقربهم إلى الله صلى الله عليه وسلم ونُبِّهَ ، وكذا الملائكة .
وكفى بهذا رادعاً وزاجراً للعلماء عن إثبات الشريعة بالرأي والقياسات
الواهية غير ما كانت علته منصوصة أو منبهاً عليها . وأما فحوى
الكتاب وقياس الأول فهو داخل في مفهوم اللفظ ليس من باب
القياس ، وإنما القياس الممنوع الذي يكون باعتبار الأقيسة الأخرى
التي توسعوا فيها مثل السبر والتقسيم والإحالة وغير ذلك .

وإذا اعتقد أنه شرع وأوجب على غيره اتباعه أو أفتى به أو قضى عليه فقد تقوّل على الله سبحانه بما لم يقاه . فليكن هذا على ذكر منك فإنه من أعظم الأمور التي يكون بها الهلاك ، فما أحق العالم أنه إذا لم يجد علة منصوصاً عليها ولا منبهاً عليها أن يترك التشريع ، وهذا المقيس بالرأي إنما عسّر الشريعة والنبي صلى الله عليه وسلم يسرّها . وهذه نصيحة مني لمن يريد الله به خيراً ليس الموجب لها إلا حبّ إخواني من علماء المسلمين المتبعين .

وأما المقلد أو مجتهد المذهب فليس من مباحوثنا ولا دخل في نصيحتنا ، لأنه ممنوع عن التكلم محجور عن التعرض حتى يصدق عليه اسم العالم لما عرفت . ومن أراد تحقيق ذلك فعليه بكتب شيخنا الشوكاني وكتب أئمة السنة ابن تيمية وابن القيم وابن الوزير والسيد الأمير ومن هذا حظهم وبتكميل الحجة والبيان وشرح بيتي إمام الزمان ففيها ما يغني ويقي . وإنما جرى القلم بهذا في هذه وإن كان المباحوث عنه سواه لأن له دخلاً فيها .

ولما نظرت هذه الفضيلة التي ثبتت لآدم باعتبار العلم عدلتُ إلى أن هؤلاء العلماء الذين عرفت أنهم المقصودون هنا وزّع الله بينهم الفضائل وجعلهم أنواعاً .

النوع الأول : علماء الصحابة الحافظين للشريعة المبلغين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، المعلمين لمن دخل في الدين ، القائمين بنشرها ، المجاهدين لمن خالفها .

* * *

النوع الثاني : التابعون لتلك الفضائل ، القافون أثر الأوائل ،

الراحلون لتنفيذها إلى البلاد ، المبلغون إلى من بعدهم من العباد .
وهم دون النوع الأول في الرتبة .

* * *

النوع الثالث : تابعو التابعين ، وهم على نهجهم في تلك العناية ومتبعون لهم في الفضائل والشرف ، حتى كانوا خلفهم في القيام بذلك المنصب ، وفعلوا كفعلهم في إحراز ذلك المطلب . ثم من بعدهم كثرت الروايات وانتشرت في جميع الأقطار بفتح البلاد ، وفشا الكذب وعم التقليد الذي منع منه الأئمة المجتهدون وحذر منه السلف الصالحون .

* * *

النوع الرابع : العلماء البالغون إلى رتبة الاجتهاد المطلق ، وهم كثيرون غير الأربعة المشهورين كما صرح بذلك أهل السير والطبقات في كتبهم ، وكانوا لا يقلدون أحداً ولا ينسبون أنفسهم إلى أحد ، ولم يكونوا متمذهبين كما يزعم من لا علم له بأحوال العلماء .

* * *

النوع الخامس : وهو من اشتغل بطلب جمع الأحاديث حتى حفظ منها مالا يقدره طباعنا ولا يتصوره حواسنا . فمنهم من حفظ ألف ألف أي عشرة لكوك في العرف . ومنهم من حفظ عشرة آلاف ألف بمعنى مائة لك . ومنهم من حفظ أحمال جمال من المائة فما دون وما فوق ، ورحل في طلب ذلك إلى مشرق الأرض ومغربها جنوباً وشمالاً . وذلك بسبب أن الله تبارك وتعالى خلق

للسنة المطهرة خلقاً مثل هؤلاء فسعوا في طلبها وبذلوا نفوسهم وملاذهم في تحصيلها ، وداروا الأقطار ووصلوا الليل والنهار ، وأحرزوها وبثوها في الناس ، وقضوا ما كان عليهم وبقي ما كان لهم فجزاهم الله عن الإسلام جزاء خير على التمام . والسنة صنو القرآن الكريم وإنما فارقها لكونه للتحدي وهي مشاركة له في التشريع ، وقد تدارك الله بحفظ الكتاب ويلزم منه حفظ السنة لكونها وضعت بأنها وحي . ثم بعدهم .

* * *

النوع السادس : وهو أنه لما كثرت الزيادة فيها وفشا الكذب وظهر أهل الوضع والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم كل حين وكل وقت في زيادة ، واحتالوا بإدخال الأحاديث الموضوعة والمكذوبة في أسانيد الأثبات الثقات أوجد الله لها هذا النوع فزبروها ، وعرفوا صحيحها من سقيمها ، وبينوا موضوعها ومكذوبها وغير ذلك ، وفحصوا وداروا الأقطار وسألوا الكبار ، وأخرجوا ما دسه الأشرار ، وأوضحوا ذلك أوضح منار ، وعرفوا كل واحد من رواها باسمه ولقبه وبلده وكنيته وحرفته ومشائخه والآخذين عنه ومجالسه ، ومن حضر ومن ذهل في حال الإملاء عليهم في ذلك المجلس وما قدر ذهوله . وبينوا أسباب القدح من وضع وكذب وتدليس وإبهام وسوء حفظ ولين ، ومختلط في عقله وصدوق وشيخ وغير ذلك . ولهم في ذلك اصطلاحات يعرفها من عرف علم السنة فإنه لا بد من معرفتها . ثم دونوا للرجال كتباً ذكروا فيها أحوالهم وما سبب القدح فيهم ، وما يقبلون فيه وما لم

يقبلوا فيه إذا كان له حالات ، وما يعرض لهم وعمن رويوا ومن روى عنهم . ثم دونوا كتباً في المكنوبات ، والموضوعات ، والضعاف ، والحسان ، والصحاح . ومنهم من جمع الجميع . ولما كان لا يؤمن بعد أعصارهم أن لا تكون تلك الكتب ولا الأقوال أقوالهم أوجد الله تعالى من بعدهم في كل عصر علماء وهم .

* * *

النوع السابع : فشرحوا كتبهم ، وأوضحوا مرادهم . وبينوا للناس مقاصدهم ، وعرفوا الناس بصحة نسبة ذلك إليهم ، وأنه كتاب فلان بإحراز أسانيده ، وكل خلف عن سلف معروف معلوم مشهور إلى عند المصنف . وأبدوا صناعات تطرب الأبواب ، واخترعوا أساليب معونة للطلاب ، فمنها ما فعلوه على أبواب الفقه ورووا فيه كل ما يصلح للاحتجاج من تلك المجموعات ، وتكلموا على سنده وقربوه لطلبته كُليّة التقريب ، وأزالوا عنه النصب ومنحوه أوفر نصيب ، وما أنتجته أفكارهم السليمة وأفهامهم المستقيمة من الفوائد العجيبة والنكت الغريبة والأساليب البديعة . ولم يتهوروا في الرأي ، ولا تبعوا مالم يكن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن نقلوا ما قاله أهل المذاهب من المسائل التي لم تكن موافقة للدليل ، ودونوا ما حكوه عنهم من تلك العجائب ، فلا يخلو إما أن يكون لقصد البيان وإظهار أن خلاف كلامه هو الصواب . فهذا هو الميثاق الذي أخذه الله على أهل الكتاب . ومنهم من يكون من باب قوله :

عرفتُ الشرَّ لا للشرِّ لكنَّ لتوقِّيه .

ومن لا يَعْرِف الشرَّ يقع فيه

ومنهم من يذكر ما قالوه بقصد أنهم إذا عرفوا أنه يعرف ما عندهم .
وقد ذكر الدليل أو رجح فلا يظنوا أنه فعل ذلك وهو جاهل لما
عندهم ، وهذا مأجور وإن كان قصده إنما هو ليعرفوا أنه عالم
فقط ، فهذا معجب بنفسه . ومنهم من يظهر بذلك لأهل مذهبه
أنه لم يخالفهم وأنه باق على وفق قول إمامهم ، وهذا الفعل يخالف
أخذ الميثاق وأمر العلماء بالبيان وخشية الله منهم وكونهم ورثة الأنبياء .

ولهذا البحث مزيد فائدة في (القول السديد) وقد جرت عادة
الله سبحانه أن فاعل ذلك لا بد أن يبقى مضطهداً خائفاً محروم العلم
لا ينفعه ذلك في الدنيا وفي الآخرة شيئاً ، وأن فاعل الحق ومتبعه
والمتظاهر بنصره والقيام لخدمته والبيان لما خالفه والرد على قائله
في أعلى رتب الشرف وأرفع درجات الكمال ، مجلل مبجل مهاب ،
وكان الفرد المنظور إليه بعين العلم وإن كلامه هو الحق .
والصواب ، متبع في الناس معمول بما قاله وإن خولف في مدة
حياته كبعض العلماء الكبار . فتتظر بعد موته وإذا كلامه عند
المخالف والموالف مقبول ويستدل به كل أحد . وتتنظر وإذا كل
مؤرخ إذا ذكره جعل ترجمته أكبر التراجم ويذكر من فضله
ونبله ما يخلع قلوب مخالفيه ، ولا يقدر أحد على جحد فضائله
ولا كتم مناقبه . بل يشهد له بها المخالف كابن حزم وابن تيمية
وغيرهما في كل عصر .

ثم إن لهم فضائل غير هذه منها : الصديق بالحق ونصره ،
ودفع الباطل وإظهار ماوجب . ولذا ترى كثيراً من الصحابة

يقولون لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من كتم علماً » الحديث . وسمعت قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ ماحدثتك . فكم للعلماء مواقف عند أمراء الجور وسلاطين الظلم يسطع فيها بالحق ويتكلم بما يوافق الشرع ، ولا تأخذه في دين الله لومة لائم ، ولا يردعه عن إظهار الحق رادع . ولذا تنظر ما كان لهم من الأجر الجزيل والجزاء الجليل في قوله صلى الله عليه وسلم : « وأفضل من ذلك كله كلمة حق عند سلطان جائر » . فننظر ، وإذا القائل بالحق كلامه المصدق وقدره المبجل ، وشأنه عندهم المعظم وتنظر من داهن أو وافقهم على مرادهم رجاءً لقربه منهم ودنو مودتهم له يكون عندهم مدحوراً مذموماً مردوداً ؛ على أنه يصير علم الثاني سخرية وضحكة ، ويبقى في أيدي الناس لعبة ويُطرح عندهم إلى الغاية ؛ ويناله من الإهانة النهاية . وكم في كل زمان من أهل هذا الشأن ، فالأول فاز وكان من أهل السعادة في الدارين . والثاني هلك وكان من أرباب الشقاوة في الحالتين وصدق عليه قوله صلى الله عليه وسلم « أنه من الثلاثة الذين تسعّر بهم النار وأولهم دخولاً فيها » نسأل الله سبحانه الهداية والصلاح وأسباب اللطاف التي تكون موجبة للفلاح والنجاح .

ومنها : الصبر على التعليم والتهديب لمن وصل إليهم ، واشتغال أوقاتهم بالتدريب لهم ، وبذل مجهودهم في إخلاص نصحتهم في إفادتهم .

ومنها : إفادة الناس فيما يحتاجون إليه من الفتيا ودفع الخصومات

وإظهار الحق ودفع الباطل ، والقيام على الظالم والنصر للمظلوم ،
وإيصال الخصم بما يستحقه من خصمه .

ومنها : أنهم أمان أهل الأرض عند إتيان الساعة وقرب حلولها ؛
فإن ارتفاع العلم من علاماتها . وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم
أن ليس المراد ارتفاع نفس العلم وإنما هو قبض حامله حتى تضرب
أكباد الإبل في مسألة ولا يجدون من يفتي فيها .

ثم لما كان للعالم والعلم هذه الفضائل وهذه الأحوال كان من
قام به كما ينبغي من أهل السعادة، ومن ترك ما يليق وتبع ما يجانب العلم
ويخالف المراد منه كان من أهل البلاء والشقاوة ولذلك أسباب :

الأول : أنه لا يقصد بالتعلم والتعب إلا الله سبحانه وما يوافق
مراده .

الثاني : أنه لا يكون مقصده بعد أن حصل له العلم إلا أن يعمل
ويخدم ويقرر ماصح عنه صلى الله عليه وسلم ويرد ما يخالف سنته
كائناً ما كان .

الثالث : أن لا يعمل ولا يترك إلا وقد قام له دليل على العمل
أو الترك من الكتاب والسنة أو استنباط جلي منهما . ولا يجعل لرأيه
دخلاً في إثبات الشريعة ولا يكلف الناس بمجرد ما خطر بباله إذا
لم تكن له عليه حجة تكون له بها النجاة إذا سئل بما أثبت ذلك الحكم
وما كلف به العباد .

الرابع : ترك التعصبات كلها . وهي أقسام ؛ وقد حقق ذلك
شيخنا الإمام في (أدب الطلب) فمن أراد الاطلاع عليها فعليه به .

وليس للعالم مسرح في التشريع ولا كل ماقاله صواب ، بل هو مجوز عليه الخطأ والصواب فكيف يقع منه التعصب لقول عالم أو لقول صدر منه .

الخامس : أن لا يرى لنفسه حقاً وأن لا يعتريه عجب وكبر ، لأنه محل الضعف والزلل والخطأ وكم مثله من العلماء وكم ، وأي رتبة قد بلغ إليها . فإنه إذا نظر في أبناء كل زمان وأبناء زمانه نظر وإذا فهم من لا يبلغ قدره ولا ينال من الحظ والمعرفة ماله . بل إذا نظر إلى من هو أحقر منه يجد عنده من الفوائد ما لم يكن عنده ولم يبلغ رتبة الكمال من الخلق فرد ولو بلغ إلى النهاية القصوى ، ففوقه من هو أعلى منه رتبة وأرفع منه كعباً . على أنه إذا تفكر في أمر علم أنه لا يحسن منه ذلك وهو أنه اشترك هو وجميع النوع الإنساني في الماهية وفي سائر الصفات ومنحه الله سبحانه وفتح عليه بالمعرفة ، مع أنه هو والعامي والجاهل سواء . فهل يكون ذلك داعياً لأن ينظر لنفسه حقاً وأن يفتخر ويعتريه العجب ، وهل تقابل تلك المنحة بهذا .

السادس : أن يصون العلم عما يدنس ، فالعلم جوهر شفاف نوري يكدره أدنى مكدر ويذهب برونقه أيسر شيء ، وماذا لك إلا لشرفه ، ولذا قيل : «إن عيب ذي الشرف مذكور وعيب الجاهل مغمور» فيصير عند كل راءٍ وسامع أضحوكة وسخرية ، فكيف بمن علم تحريم المحرمات كالخمر والزنا والربا وأكل أموال الناس بالباطل والارتشاء ثم أقدم على أحدها فهل تكون لعلمه فائدة وهل تصير له ثمرة ، وهل كان إلا نكالا ووبالا وسبباً لهلاكه ، وداعياً لأهل البطالة إلى عدم الاقتلاع عن تلك

الأفعال ومجرىاً لهم إلى ملازمة الفساد ، لأنهم قد نظروه بعين العلم فيكون عليه وزره وأوزارهم . فكيف إذا انضم إلى فعله التحليل لهم والتحرير من المسامحة والموافقة في مخالفة الشرع فهو أشد من كل بلية وأعظم من كل فتنة ، لأنه أضله الله على علم ، ثم لم يكتف بذلك حتى أضل غيره فيكون من أهل الشقاوة .

السابع : أن لا يفتي إلا عن ثبته إذ لو أفتى من دون ثبت كان إثم الذي أفتاه عليه وإثمه على الإقدام على الفتيا من دون معرفة ، وكان كالحاكم الذي حكم بالحق وهو لا يعلمه وهو من أهل النار كما حكم بذلك الرسول صلى الله عليه وسلم .

الثامن : أن لا يفتي من ذات نفسه برأيه فهو محرم عليه لأنه مجتهد ، والمجتهد هو من استفرغ الوسع لتحصيل ظن بحكم ظني . فإذا أفتى من دون استنباط ولا معرفة لما يكون هذا الفرد لاحقاً به فهو من التقول على الله بما لم يقل .

التاسع : أن يجمل جميع العلماء ولا يستحقر أحداً منهم ويعظمهم ، فإن وافق أقوالهم الصواب كان لهم رتبة العلم ورتبة الموافقة ، وإن خالف فإن كان عن جهل وعدم استفراغ الوسع فقد أخطأ وعليه وزر الخطأ ، وإن كان عن التباس فهو مخطئ معذور وله أجر فينبهه على خطئه .

العاشر : أن يبذل نفسه ووسعه ويفرغ أوقاته لمن أراد التعلم عليه ، وينصح الطالب ويلقي عليه ما يجب عليه من الفوائد والنكت إن كان أهلاً لذلك ، ويعرفه ما هو الحق والصواب وما يجب عليه اتباعه واجتنابه . فما فائدة العلم والتعليم سوى ذلك ، ولم يجب علينا طلب العلم إلا للإفادة

به لمن طابه . والعالم يكون كالشاهد لكونه قد عرف ، والطالب يكون كالغائب وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليلغ الغائب » ثم إن له على التعليم الأجر العظيم والمقام الكريم .

الحادي عشر : أنه لا يكتم الحق وأن يصدع به ولا يخاف لومة لائم ، ويجعل ذلك لله سبحانه وهو الناصر له والحافظ وهو الواجب على كل عالم .

الثاني عشر : أن يكون على حال الرسول وحال الصحابة من حسن الخلق وكرم السجية ، والرفق شعاره والتقوى دثاره لا يفارقه ، لأنه لا يكون عالماً إلا بذلك ، والعلم شرف لا يقوم إلا بمن شرف .

فهذه حالة العالم التي يجب عليه القيام والتحلي بها . وهذه الأمور هي أسباب السعادة وعكسها سبب الشقاوة :

والذي يجب على الطالب أمور :

الأول : صلاح النية في طلبه ، فلا يكون قاصداً بذلك حرفة من حرف الدنيا كأن يكون مدرساً أو مفتياً أو حاكماً ، أو يماري به العلماء ، أو لأجل أن يكون له شرف ، أو غير ذلك من الأسباب التي تخالف أن يكون الفعل لله سبحانه .

الثاني : أن يتوجه مع العزم على أنه يريد العلم الذي يوصل إلى الجنة ، ويكون سبب السعادة ورضاء الرب سبحانه .

الثالث : يلتجئ بباب الرب بأن يفتح عليه بالعلم النافع وأن يقدره على ذلك ، وأن يمن عليه بالغاية في الطلب والإلطاف ، وأن يصرف عنه شاطين الإنس والجان .

الرابع : أن يكون مطلوبه علماً يصدق عليه بعد معرفته أنه من ورثة الأنبياء .

الخامس : أن يفحص ويكمل في إحراز المعاني ونيل تلك المعالي ، ويجعل ذلك أعظم شغله وأجل قصده ويترك ما سواه لأجله .

السادس : أنه إن احتاج إلى الكشف عن حقيقة مسألة فلا يقنع إلا بما قام عليه الدليل إن كان قد صارت له قدرة على ذلك ، وإلا فعليه بسؤال العلماء الكبار عما صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم .

السابع : أن لا يقنع باليسير من العلم ولا يرضى بالقليل حتى يبلغ إلى ما في وسعه ودخل تحت قدرته .

الثامن : أن يجل العلماء ويتواضع لهم ويعظمهم وينظر لهم الحق الوافر على الإطلاق ، فإذا صار أهلاً للنقد عرف لكل فرد منهم المرتبة التي تليق به .

التاسع : أن يعظم شيوخه ويجلهم ويكون لهم بمثابة الرقيق فقد قيل : «إن للشيخ حقاً مثل مالئب» بل أزيد لأن الشيخ سبب الحياة الدنيوية والأخروية والأب إنما هو سبب الحياة الدنيوية فقط ، والعلم حياة والجهل موت ، وقد قيل في تفسير الآية ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ إن المراد يُخْرِجُ العالم من الجاهل والجاهل من العالم .

العاشر : أن لا ينظر وقد شارف على أول فائدة وقرب إلى معرفة أدنى مرتبة فيظن في نفسه الظنون ويخطر بباله أن قد فاز بالقدح المعلى وبلغ الغاية القصوى ، فالعلم محتاج إلى تقرير وثبت وإلا فهو قد أقنع نفسه بالجهل وهو لا يشعر وتعلق به قلة العقل ، بل وإن داوم على جمع العلوم

وتلك العقيدة باقية فيه لاتظهر لعلمه فائدة ولا يعود عليه ذلك الطلب بعائدة بل يبقى ممحوق البركة ذاهب الرونق . وكم قد شاهدنا ممن قبلنا وفي زماننا ، وكم قد حكى ذلك التواريخ في العالم .

الحادي عشر : أن لا يكون سؤاله ولا تكلمه إلا لأربعة أنواع :

إما لعدم فهمه لذلك .

أو أنه قد ظهر له اختلال في كلام المصنف ولكن لاعت مجازفة وتخيلات .

أو عدم معرفة لأصل البحث .

أو أنه قد ظهر له أن قد سبق إلى ذهن الشيخ غير ما دل عليه كلام المصنف .

فهذه أحوال الطالب . ولكل من العالم والطالب أحوال أخر لكن هذه أجملها وأشدّها حاجة وأعظمها ماسة ، فإذا قام العالم بتلك الأحوال وقام الطالب بأحواله كان سبب السعادة والفوز .

وعلى فضل العلم والعلماء أدلة كثيرة واسعة تركتها اختصاراً .

واعلم أن العلماء تتفاوت مراتبهم وأحوالهم وإن كان قد صدق عليهم مسمى العلم وأحرزوا تلك الأمور ، والتفاوت إنما هو بقوة الاستنباط وصحة قريحة الاجتهاد ، فالاجتهاد ملكة تحصل للعالم عند جمعه لتلك العلوم وقد لا تحصل ، فحصولها متوقف على جمع تلك العلوم ولا يلزم من جمعها حصولها لأنها كالآلة مثل آلة النجار فإنه قد يعرف كيفية النجارة ويتصورها ويجمع آلاتها ولا يمكنه أن يحكم الصناعة كلية

الإحكام. فالعالم قد يجمع جميع العلوم وتحصل له تلك الكيفية التي هي الملكة ولا يمكنه العمل بتلك الملكة ، أو يمكنه العمل في بعض ولا يمكنه العمل الكامل . ولذا كان جماعة من الصحابة رضي الله عنهم يعرفون جميع ما قام بلسان العرب ، وعرفوا السنة والكتاب ولم يمكنهم ذلك مثل أبي هريرة وأمثاله . وترى ابن عباس من صغار الصحابة وصار بحر الأمة ، وكانت له اليد الطولى والسهم المعلى ، وفي كل عصر هكذا فهي عطايا وحظوظ ، وقد عثر المتأخر على أدلة قد عجز عنها الأوائل وصنع في التصانيف مالا يقدر عليه الأماثل . وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وأما أسباب المهالك فهي أيضاً كثيرة :

منها : أن يريد أن يكون له بذلك العلم رفعة وشأن ، وينظره الناس بذلك ، ويقال في حقه عالم أو نحير أو مبرز لا يمارى .

ومنها : أن يكون ناصر البدعة سواء علم واستدام على ذلك عجرفة ، أو عرف ماهو الحق ولم يصغ إليه ، أو نصر قولاً له قد سبق على خلاف الحق فأنكشف له الحق ، أو لم يسمع من المعروف له بالحق ، أو قام برياسة فأراد أن يجبر الناس على قوله وإن كان صواباً لكن المخالف له معه دليل لا يؤدي مخالفته لما قاله إلا التنكيل به والعقاب له .

ومنها : أن يكون قد فتح عليه ، وكان قبل ذلك مقلداً لأحد الأعلام ، فلا يزال يتعصب له بعد معرفته بأن الحق خلافه عمداً وعناداً .

ومنها : أن يكون ممن له شغل بالعلم ، ولكن لم تكن له اليد الطولى ، وصار يفرع ويأحق مسائل متخيلة ويكمل الشريعة ويوجب ويحلل ويحرّم .

فهذه الأمور مع ما سبق في غرضون الكلام في تفصيل هذا المقام
إذا تتبعها الذي يريد النجاح وعمل بها فاز بالفلاح . وإلا أهلك نفسه
وصار من حزب النار نعوذ بالله من ذلك .

ولهذه الأمور بسطة بسطها الشيخ الفاضل العلامة علي بن محمد بن
علي الشوكاني - رحمه الله - في كتابه (الدرر الفاخرة الشاملة لسعادة
الدنيا والآخرة) فمن أراد الاطلاع عليه فليراجعه .

* * *

الباب الثاني

في منشأ العلوم والكتب

وفيه فصول

الفصل الأول

في سببه وفيه إلهامات

الإلهام الأول: في أن العلم والتعليم طبيعي في العمران البشري (١) ،
والبشر محتاج إليه .

وذلك أن الإنسان قد شاركته جميع الحيوانات في حيوانيته من الحس
والحركة والغذاء وغير ذلك من اللوازم، وإنما يمتاز عنها بالفكر وإدراكه
الكليات التي يهتدي بها لتحصيل معاشه والتعاون عليه بأبناء جنسه،
والاجتماع المهيء لذلك التعاون، وقبول ما جاءت به الأنبياء عن الله
تعالى ، والعمل واتباع صلاح أخراه ؛ فهو مفكر في ذلك كله دائماً
لا يفتر عن الفكر فيه طرفة عين ، بل اختلاج الفكر أسرع من لمح البصر .
وعن هذا الفكر تنشأ العلوم والصنائع ، ثم لأجل هذا الفكر وما جبل
عليه الإنسان بل الحيوان من تحصيل ما تستدعيه الطباع فيكون الفكر راعياً
في تحصيل ما ليس عنده من الإدراكات ، فيرجع إلى من سبقه بعلم
أو زاد عليه بمعرفة أو إدراك، أو أخذه ممن تقدمه من الأنبياء الذين يبلغونه

(١) هذا الفصل من مقدمة ابن خلدون صفحة ١١١٨ - ١١١٩ .

لمن تلقاه، فيلقن ذلك عنهم ويحرص على أخذه وعلمه ويرجع إلى ما استفاد عنه إما من الأفواه أو من الدوال عليه . فهذا ميل طبيعي من البشر إلى الأخذ والاستفادة ، فمنهم من ساعده فهمه ، ومنهم من لم يساعده مع ميله إليه . وأما عدم الميل فلأمر عارضي كفساد المزاج وبعد المكان عن الاعتدال ولا اعتداد به . ثم إن فكره ونظره يتوجه إلى واحد واحد من الحقائق وينظر ما يعرض له لذاته واحداً بعد آخر، ويتمرن على ذلك حتى يصير إلحاق العوارض بتلك الحقيقة ملكة له، فيكون حينئذ علمه بما يعرض لتلك الحقيقة علماً مخصوصاً ، وتشوف نفوس أهل الجليل الناشئ إلى تحصيل ذلك ، فيفزعون إلى أهل معرفته ويحيي التعليم من هذا . فقد تبين بذلك أن العلم والتعليم طبيعي في البشر» (١) .

* * *

الإفهام الثاني في أن العلم والكتابة من لوازم التمدن :

اعلم أن نوع الإنسان لما كان مدنياً بالطبع وكان محتاجاً إلى إعلام مافي ضميره إلى غيره وفهم مافي ضمير الغير اقتضت الحكمة الإلهية إحداث دوال يخف عليه إيرادها ، ولا يحتاج إلى غير الآلات الطبيعية ؛ فقاده الإلهام الإلهي إلى استعمال الصوت وتقطيع النفس الضروري بالآلة الذاتية إلى حروف يمتاز بعضها عن بعض باعتبار مخارجها وصفاتها ، حتى يحصل منها بالتركيب كلمات دالة على المعاني الحاصلة في الضمير فيتيسر لهم فائدة التخاطب والمحاورات والمقاصد التي لا بد منها في معاشهم . ثم إن تركيبات تلك الحروف لما أمكنت على وجوه مختلفة وأنحاء متنوعة حصل لهم ألسنة مختلفة ولغات متباعدة وعلوم متنوعة .

ثم إن أرباب الهمم من بني الأمم لما لم يكفوا بالمحاوراة في إشاعة

(١) آخر كلام ابن خلدون .

هذه النعم لاختصاصها بالحاضرين سمت همتهم السامية إلى إطلاع الغائبين ومن بعدهم على ما استنبطوا من المعارف والعلوم وأتعبوا أنفسهم في تحصيلها ليستمتع بها أهل الأقطار ولتزداد العلوم بتلاحق الأفكار، ووضعوا قواعد الكتابة الثابتة نقوشها على وجه كل زمان ، وبحثوا عن أحوالها من الحركات والسكنات والضوابط والنقاط وعن تركيبها وتسطيرها لينتقل منها الناظرون إلى الألفاظ والحروف ومنها إلى المعاني، فنشأ من ذلك الوضع جملة العلوم والكتب .

* * *

الإفهام الثالث: في أن الخط والكتابة من عداد الصنائع الإنسانية (١):

وهو رسوم وأشكال حرفية تدل على الكلمات المسموعة الدالة على مافي النفس ، فهو ثاني رتبة من الدلالة اللغوية ، وهو صناعة شريفة إذ الكتابة من خواص الإنسان التي تميز بها عن الحيوان . وأيضاً فهي تطلع على مافي الضمائر وتتأدّى بها الأغراض إلى البلد البعيد فتقضى الحاجات ، وقد دفعت مؤنة المباشرة لها ويطلع بها على العلوم والمعارف وصحف الأولين وما كتبوه من علومهم وأخبارهم ، فهي شريفة بهذه الوجوه والمنافع . وخروجها في الإنسان من القوة إلى الفعل إنما يكون بالتعليم ، وعلى قدر الاجتماع والعمران والتناغم في الكمالات والطلب لذلك تكون جودة الخط في المدينة ، إذ هو من جملة الصنائع وإنها تابعة للعمران ، ولهذا نجد أكثر البدو أميين لا يكتبون ولا يقرؤون، ومن قرأ منهم أو كتب فيكون خطه قاصراً وقراءته غير نافذة . ونجد تعليم الخط في الأمصار الخارج عمرانها عن الحد أبلغ وأحسن وأسهل طريقاً لاستحكام الصنعة فيها ، كما يحكى لنا عن مصر لهذا العهد

(١) الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٠٨٣ - ١٠٩٢ .

وأن بها معلمين منتصبين لتعليم الخط يلقون على المتعلم قوانين وأحكاماً في وضع كل حرف ويزيدون إلى ذلك المباشرة بتعليم وضعه ، فتعترض لديه رتبة العلم والحس في التعليم وتأتي ملكته على أتم الوجوه . وإنما أتى هذا من كمال الصنائع ووفورها بكثرة العمران وانفساح الأعمال .

وقد كان الخط العربي بالغاً مبالغه من الإحكام والانتقان والجودة في دولة التبابعة لما بلغت من الحضارة والترف وهو المسمى بالخط الحِمْيَرِي ، وانتقل منها إلى الحيرة لما كان بها من دولة آل المنذر نسباء التبابعة في العصبية والمجددين لملك العرب بأرض العراق ، ولم يكن الخط عندهم من الإجادة كما كان عند التبابعة لقصور ما بين الدولتين . وكانت الحضارة وتوابعها من الصنائع وغيرها قاصرة عن ذلك ، ومن الحيرة لقنه أهل الطائف وقريش فيما ذكر ، يقال : إن الذي تعلم الكتابة من الحيرة هو سفيان بن أمية ويقال : حرب بن أمية وأخذها من أسلم بن سَدْرَة ، وهو قول ممكن وأقرب ممن ذهب إلى أنهم تعلموها من إياد أهل العراق لقول شاعرهم :

قَوْمٌ لَهُمْ سَاحَةُ الْعِرَاقِ إِذَا
سَارُوا جَمِيعاً وَالْخَطُّ وَالْقَلَمُ

وهو قول بعيد لأن إياداً وإن نزلوا ساحة العراق فلم يزالوا على شأنهم من البداوة ، والخط من الصنائع الحضارية . وإنما معنى قول الشاعر أنهم أقرب إلى الخط والقلم من غيرهم من العرب لقربهم من ساحة الأمصار وضواحيها . فالقول بأن أهل الحجاز إنما لقنوها من الحيرة ولقنها أهل الحيرة من التبابعة وحِمْير هو الأليق من الأقوال ، وكان لحِمْير كتابة تسمى المُسْنَد حروفها منفصلة وكانوا يمنعون من تعلمها إلا

يأخذهم ، ومن حمير تعلمت مضر الكتابة العربية إلا أنهم
 لم يكونوا مجيدين لها ، شأن الصنائع إذا وقعت بالبدو فلا تكون
 محكمة المذاهب ولا مائلة إلى الإتقان والتنميق لبون ما بين البدو
 والصناعة واستغناء البدو عنها في الأكثر. وكانت كتابة العرب بدوية
 مثل كتابتهم أو قريباً من كتابتهم لهذا العهد. أو نقول: إن كتابتهم
 لهذا العهد أحسن صناعة ، لأن هؤلاء أقرب إلى الحضارة
 ومخالطة الأمصار والدول . وأما مضر فكانوا أعرق في البدو وأبعد
 عن الحضرة من أهل اليمن وأهل العراق وأهل الشام ومصر ، فكان الخط
 العربي لأول الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة ،
 ولا إلى التوسط لمكان العرب من البداوة والتوحش وبعدهم عن
 الصنائع . وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصحف حيث رسمه
 الصحابة بخطوطهم وكانت غير مستحكمة في الإجادة ، فخالف الكثير
 من رسومهم ما اقتضته رسوم صناعة الخط عند أهلها . ثم اقتفى التابعون
 من السلف رسمهم فيها تبركاً بما رسمه أصحاب رسول الله - صلى الله
 عليه وسلم - وخير الخلق من بعده المثلقون لوحيه من كتاب الله وكلامه .
 كما يقتفى لهذا العهد خط وليّ أو عالم تبركاً ويتبع رسمه خطأً
 أو صواباً ، و أين نسبة ذلك من الصحابة فيما كتبوه فاتبع ذلك وأثبت
 رسماً ونبه العلماء بالرسم على مواضعه ولا تلتفتن في ذلك إلى ما يزعمه
 بعض المغفلين من أنهم كانوا محكمين لصناعة الخط . وإن ما يتخيل
 من مخالفة خطوطهم لأصول الرسم ليس كما يتخيل بل لكلها وجه ،
 ويقولون في مثل زيادة الألف في ﴿ لَا أَذْبَحْنَهُ ﴾ إنه تنبيه على
 أن الذبح لم يقع ، وفي زيادة الياء في ﴿ بَأْيُودٍ ﴾ إنه تنبيه على كمال القدرة
 الربانية ، وأمثال ذلك مما لا أصل له إلا التحكم المحض ، وما حملهم

على ذلك إلا اعتقادهم أن في ذلك تنزيهاً للصحابة عن توهم النقص في قلة إجادة الخط ، وحسبوا أن الخط كمال فترهوهم عن نقصه ونسبوا إليهم الكمال بإجادته ، وطلبوا تعليل ماخالف الإجادة من رسمه وذلك ليس بصحيح .

واعلم أن الخط ليس بكمال في حقهم ، إذ الخط من جملة الصنائع المدنية المعاشية كما رأيته فيما مر ، والكمال في الصنائع إضافي وليس بكمال مطلق ، إذ لا يعود نقصه على الذات في الدين ولا في الحلال ، وإنما يعود على أسباب المعاش وبحسب العمران والتعاون عليه لأجل دلالة على ما في النفوس . وقد كان صلى الله عليه وسلم أمياً وكان ذلك كمالاً في حقه وبالنسبة إلى مقامه لشرفه وتنزهه عن الصنائع العملية التي هي أسباب المعاش والعمران كلها ، وليست الأمية كمالاً في حقنا نحن إذ هو منقطع إلى ربه ونحن متعاونون على الحياة الدنيا ، شأن الصنائع كلها حتى العلوم الاصطلاحية فإن الكمال في حقه هو تنزهه عنها جملة بخلافنا .

ثم لما جاء الملك للعرب وفتحوا الأمصار وملكوا الممالك ونزلوا البصرة والكوفة واحتاجت الدولة إلى الكتابة استعملوا الخط وطلبوا صناعته وتعلمه وتداولوه ، فترقت الإجادة فيه واستحكم وبلغ في الكوفة والبصرة رتبة من الإتقان إلا أنها كانت دون الغاية ، والخط الكوفي معروف للرسم لهذا العهد . ثم انتشر العرب في الأقطار والممالك وافتتحوا إفريقية والأندلس ، واختط بنو العباس بغداد وترقت الخطوط فيها إلى الغاية لما استبحرت في العمران وكانت دار الإسلام ومركز الدولة العربية ، وكان الخط البغدادي معروف

الرسم ، وتبعه الإفريقي المعروف رسمه القديم لهذا العهد ويقرب من أوضاع الخط المشرقي ، وتحيز ملك الأندلس بالأمويين فتميزوا بأحوالهم من الحضارة والصنائع والخطوط ، فتميز صنف خطهم الأندلسي كما هو معروف الرسم لهذا العهد .

وطما بحر العمران والحضارة في الدول الإسلامية في كل قطر ، وعظم الملك ونفقت أسواق العلوم ، وانتسخت الكتب وأجيد كتبها وتجليدها ، وملئت بها القصور والخزائن الملوكة بما لا كفاء له ، وتنافس أهل الأقطار في ذلك وتناغوا فيه .

ثم لما انحلت نظام الدولة الإسلامية وتناقصت تناقص ذلك أجمع ودرست معالم بغداد بدروس الخلافة . فانتقل شأنها من الخط والكتابة بل والعلم إلى مصر والقاهرة ، فلم تزل أسواقه بها نافقة لهذا العهد وله بها معلمون يرسمون لتعليم الحروف بقوانين في وضعها وأشكالها متعارفة بينهم ، فلا يلبث المتعلم أن يحكم أشكال تلك الحروف على تلك الأوضاع واقد لقنها حساً وحذق فيها دربة وكتاباً وأخذها قوانين علمية فتجيء أحسن ما يكون .

وأما أهل الأندلس فافترقوا في الأقطار عند تلاشي ملك العرب بها ومن خلفهم من البربر ، وتغلبت عليهم أمم النصرانية فانتشروا في عدوة المغرب وإفريقية من لدن الدول اللاتينية إلى هذا العهد ، وشاركوا أهل العمران بما لديهم من الصنائع ، وتعلقوا بأذيال الدولة فغلب خطهم على الخط الإفريقي وعفى عليه ونسي خط القيروان والمهدية بنسيان عوائدهما وصنائعهما ، وصارت خطوط أهل إفريقية كلها على الرسم الأندلسي بتونس وما إليها لتوفر أهل الأندلس بها عند الجالية من شرق

الأندلس، وبقي منه رسم ببلاد الجريد الذين لم يخالطوا كتاب الأندلس ولا تمسوا بجوارهم إنما كان يقدون على دار الملك بتونس فصار خط أهل إفريقية من أحسن خطوط أهل الأندلس . حتى إذا تقلص ظل الدولة الموحدية بعض الشيء وتراجع أمر الحضارة والترف بتراجع العمران نقص حينئذ حال الخط وفسدت رسومه وجهل فيه وجه التعليم بفساد الحضارة وتناقص العمران ، وبقيت فيه آثار الخط الأندلسي تشهد بما كان لهم من ذلك لما قيل من أن الصنائع إذا رسخت بالحضارة فيعسر محوها . وحصل في دولة بني مرين من بعد ذلك بالمغرب الأقصى لون من الخط الأندلسي لقرب جوارهم وسقوط من خرج منهم إلى فاس قريباً واستعمالهم إياهم سائر الدولة ، ونسي عهد الخط فيما بعد عن سدة الملك وداره كأنه لم يعرف . فصارت الخطوط بإفريقية والمغربيين مائلة إلى الرداءة بعيدة عن الجودة ، وصارت الكتب إذا انتسخت فلا فائدة تحصل لم تصفحها منها إلا العناء والمشقة لكثرة ما يقع فيها من الفساد والتصحيف وتغيير الأشكال الخطية عن الجودة حتى لا تكاد تقرأ إلا بعد عسر، ووقع فيه ما وقع في سائر الصنائع بنقص الحضارة وفساد الدول ، والله أعلم» (١) .

قف : إن الصنائع تكسب صاحبها عقلاً وخصوصاً الكتابة والحساب وذلك» (٢) أن النفس الناطقة للإنسان إنما توجد فيه بالقوة ، وأن خروجها من القوة إلى الفعل إنما هو بتجدد العلوم والإدراكات عن المحسوسات أولاً ثم ما يكتسب بعدها بالقوة النظرية إلى أن يصير إدراكاً بالفعل وعقلاً محضاً فتكون ذاتاً روحانية، وتستكمل حينئذ وجودها . فوجب لذلك أن يكون كل نوع من العلم والنظر يفيدها عقلاً فريداً، والصنائع أبداً يحصل عنها وعن ملكتها قانون علمي مستفاد من تلك الملكة . فلهذا كانت الحنكة

(١) آخر كلام ابن خلدون في صفحة ١٠٩٢

(٢) انظر هذا الفصل في مقدمة ابن خلدون في صفحة ١١٠٥ - ١١٠٦

في التجربة تفيد عقلاً ، والملكات الصناعية تفيد عقلاً ، والحضارة الكاملة تفيد عقلاً ، لأنها مجتمعة من صنائع في شأن تدبير المنزل ومعاشرة أبناء الجنس وتحصيل الآداب في مخالطتهم ، ثم القيام بأمور الدين واعتبار آدابها وشرائطها . وهذه كلها قوانين تنتظم علوماً فيحصل منها زيادة عقل . والكتابة من بين الصنائع أكثر إفادة لذلك لأنها تشتمل على العلوم والأنظار بخلاف سائر الصنائع . وبيانه أن في الكتابة انتقالاً من الحروف الخطية إلى الكلمات اللفظية في الخيال ، ومن الكلمات اللفظية في الخيال إلى المعاني التي في النفس ويكون ذلك دائماً فيحصل لها ملكة الانتقال من الأدلة إلى المدلولات ، وهو معنى النظر العقلي الذي يكسب العلوم المجهولة ، فيكسب بذلك ملكة من التعقل تكون زيادة عقل ، ويحصل به قوة فطنة وكَيْس في الأمور لما تعودوه من ذلك الانتقال . ولذلك قال كسرى في كُتَّابِهِ لما رآهم بتلك الفطنة والكَيْس « ديوانه » أي شياطين وحنُون (١) . قالوا : وذلك أصل اشتقاق الديوان لأهل الكتابة . ويلحق بذلك الحساب فإن في صناعة الحساب نوع تصرف في العدد بالضم والتفريق يُحتاج فيه إلى استدلال كثير فيبقى متعوداً للاستدلال والنظر وهو معنى العقل . والله أعلم بالصواب . (٢) .

* * *

الإفهام الرابع : في أوائل ماظهرَ من العلم والكتاب

اعلم أنه يقال : إن آدم عليه الصلاة والسلام كان عالماً بجميع اللغات لقوله سبحانه وتعالى . ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ قال الإمام الرازي (٣) : المراد أسماء كل ماخلق الله سبحانه وتعالى من أجناس المخلوقات بجميع اللغات التي يتكلم بها ولده اليوم ، وعُلِّمَ أيضاً معانيها وأنزل عليه

(١) حنون : مفرد هان : ضرب من الجن .

(٢) آخر كلام أن خلدون

(٣) سبقت ترجمته ص ٢٦

كتاباً وهو كما ورد في حديث أبي ذر (١) رضي الله عنه أنه قال :
« يارسول الله أي كتاب أنزل على آدم ؟ قال : كتاب المعجم . قلت : أي
كتاب المعجم ؟ قال : ا . ب . ت . ث . ج . قلت : يارسول الله
كم حرفاً ؟ قال : تسعة وعشرون حرفاً » الحديث .

وذكروا أنه عشر صحف فيها سور مقطعة الحروف ، وفيها
الفرائض ، والوعد والوعيد ، وأخبار الدنيا والآخرة ، وقد بين أهل
كل زمان وصورهم وسيرهم مع انبيائهم وملوكهم ، وما يحدث في
الأرض من الفتن والملاحم . ولا يخفى أنه مستبعد عند أصحاب العقول
القاصرة ، وأما من أمعن النظر في (الجفر) (٢) ولا حظ شموله على غرائب
الأمور فعنده ليس ببعيد سيما في الكتب المنزلة . هكذا قيل ولكن في
صححة كتاب (الجفر) كلام كما بيناه في (لقطه العجلان) (٣) .
وروي أن آدم عليه السلام وضع كتاباً في أنواع الألسن والأقلام قبل
موته بثلاثمائة سنة ، كتبها في الطين ثم طبخه . فلما أصاب الأرض
الغرق وجد كل قوم كتاباً فكتبوه من خطه ، فأصاب إسماعيل عليه
السلام الكتاب العربي . وكان ذلك من معجزات آدم عليه السلام ذكره
السيوطي في (المزهر) ، وهذا أبعد مما قبله ، وفي رواية أن آدم عليه
السلام كان يرسم الخطوط بالبنان ، وكان أولاده تتلقاها بوصيته
منه وبعضهم بالقوة القدسية القابلة ، وكان أقرب عهد إليه لإدريس عليه

(١) الفغاري ، واسمه جندب بن جنادة بن سفيان ، صحابي مشهور من كبارهم :

توفي سنة ٣٢ هـ - ٦٥٢ م

(٢) انظره في الجزء الثاني من الكتاب في مبحث (علم الجفر والجامعة) .

(٣) كتاب للمؤلف .

السلام ، فكتب بالقلم واشتهر عنه من العلوم ما لم يشتهر عن غيره ولقب
بهرمس الهرامسة والمثلث بالنعمة لأنه كان نبياً ملكاً حكيماً ، وجميع
العلوم التي ظهرت قبل الطوفان إنما صدرت عنه في قول كثير من العلماء
وهو هرمس الأول أعني إدريس بن يرد بن مهلايل بن أنوش بن شيث
ابن آدم عليه السلام المتسكن بصعيد مصر الأعلى . وقالوا : إنه أول من
تكلم في الأجرام العلوية والحركات النجومية ، وأول من بنى الهياكل
وعبد الله تعالى فيها ، وأول من نظر في الطب ، وألف لأهل زمانه
قصائد في البسائط والمركبات ، وأنذر بالطوفان ورأى أنه آفة
سماوية تلحق الأرض فخاف ذهاب العلم فبنى الأهرام التي في صعيد
مصر الأعلى وصور فيها جميع الصناعات والآلات ، ورسم صفات
العلوم والكمالات حرصاً على تخليدها . ثم كان الطوفان وانقرض الناس
فلم يبق علم ولا أثر سوى من في السفينة من البشر ، وذلك مذهب
جميع الناس إلا المجوس فإنهم لا يقولون بعموم الطوفان .

ثم أخذ يتدرج الاستثناف والإعادة فعاد ما اندرس من العلم إلى ما
كان عليه مع الفضل والزيادة ، فأصبح مؤسس البنيان مشيد الأركان
لازال مؤيداً بالملة الإسلامية إلى يوم الحشر والميزان . والله تعالى أعلم .



الفصل الثاني

في منشأ إنزال الكتب واختلاف الناس وانقسامهم
وفيه إفصاحات

الإفصاح الأول : في حكمة إنزال الكتب

اعلم أن الإنسان لما كان محتاجاً إلى اجتماع مع آخر من نوعه في إقامة معاشه والاستعداد لمعاده ، وذلك الاجتماع يجب أن يكون على شكل يحصل به التمانع والتعاون حتى يحفظ بالتمانع ما هو له ويحصل بالتعاون ما ليس له من الأمور الدنيوية والأخروية . وكان في كثير منها مالا طريق للعقل إليه ، وإن كان فيه فبأنظار دقيقة لا تيسر إلا لواحد بعد واحد ، اقتضت الحكمة الإلهية إرسال الرسل وإنزال الكتب للتبشير والإنذار وإرشاد الناس إلى ما يحتاجون إليه من أمور الدين والدنيا . فصورة الاجتماع على هذه الهيئة هي الملة ، والطريق الخاص الذي يصل به إلى هذه الهيئة هو المنهاج والشرعية ، فالشرعية ابتدأت من نوح عليه السلام ، والحدود والأحكام ابتدأت من آدم وشيث وإدريس عليهم السلام وختمت بآتمها وأكملها . فمن الناس من آمن بهم واهتدى ، ومنهم من اختار الضلالة على الهدى ؛ فظهر اختلاف الآراء والمذاهب من الكفار والفرق الإسلامية ﴿ كل حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُوا ﴾ .



الإفصاح الثاني : في أقسام الناس بحسب المذاهب والديانات

اعلم أن التقسيم الضابط أن يقال : إن من الناس من لا يقول بمحسوس ولا بمعقول وهم السوفسطائية ، فإنهم أنكروا حقائق الأشياء .

ومنهم من يقول بالمحسوس ولا يقول بالمعقول وهم الطبيعية ، كل منهم معطل لا يرد عليه فكره براد ، ولا يهديه عقله ونظره إلى اعتقاد ، ولا يرشده ذهنه إلى معاد ؛ قد ألف المحسوس وركن إليه وظن أن لاعالم وراء العالم المحسوس ، ويقال لهم الدهريون أيضاً ، لأنهم يثبتون معقولاً .

ومنهم من يقول بالمحسوس والمعقول ، ولا يقول بحدود ولا أحكام وهم الفلاسفة ؛ فكل منهم قد رقى عن المحسوس وأثبت المعقول لكنه لا يقول بحدود وأحكام وشريعة وإسلام ، ويظن أنه إذا حصل له المعقول وأثبت للعالم مبدأً ومعاداً وصل إلى الكمال المطلوب من جنسه ، فيكون سعادته على قدر إحاطته وعلمه ، وشقاوته بقدر جهله وسفاهته ، وعقله هو المستبد بتحصيل هذه السعادة . وهؤلاء الذين كانوا في الزمن الأول دهرية وطبيعية وإلهية لا الذين أخذوا علومهم عن مشكاة النبوة .

ومنهم من يقول بالمحسوس والمعقول والحدود والأحكام ولا يقول بالشريعة والإسلام وهم الصابئة ، فهم قوم يقرب من الفلاسفة ، ويقولون بحدود وأحكام عقلية ربما أخذوا أصولها وقوانينها من مؤيد بالوحي . إلا أنهم اقتصروا على الأول منهم وما تعدوا إلى الآخر وهؤلاء هم الصابئة الأولى الذين قالوا بغازيمون وهرمس وهما شيث وإدريس عليهما السلام ولم يقولوا بغيرهما من الأنبياء .

ومنهم من يقول هذه كلها شريعة ما وإسلام، ولا يقول بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم وهم المجوس والنصارى واليهود .

ومنهم من يقول بهذه كلها وهم المسلمون ، وكانوا عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على عقيدة واحدة إلا من كان يبطن النفاق . ثم نشأ الخلاف فيما بينهم أولاً في أمور اجتهادية ، وكان غرضهم منها إقامة مراسم الدين ، كاختلافهم في التخلف عن جيش أسامة ، وفي موته صلى الله عليه وسلم ، وفي موضع دفنه ، وفي الإمامة ، وفي ثبوت الإرث عنه صلى الله عليه وسلم ، وفي قتال مانعي الزكاة ، وفي خلافة علي ومعاوية ، وكاختلافهم في بعض الأحكام الفرعية . ثم يتدرج ويترقى إلى آخر أيام الصحابة رضي الله عنهم فظهر قوم خالفوا في التقدير ولم يزل الخلاف يتشعب حتى تفرق أهل الإسلام إلى ثلاث وسبعين فرقة كما أشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان من معجزاته . ولكن كبار الفرق الإسلامية ثمان وهم : المعتزلة ، والشيعة ، والخوارج ، والمرجئة ، والنجارية ، والجبرية ، والمشبّهة ، والناجية . ويقال لهم أهل السنة والجماعة . هذا ما ذكره في كتب الفرق .

* * *

الإفصاح الثالث : في أقسام الناس بحسب العلوم

اعلم أنهم باعتبار العلم والصناعة قسمان : قسم اعتنى بالعلم فظهرت منهم ضروب المعارف ، فهم صفوة الله من خلقه . وفرقة لم تعن بالعلم عناية يستحق بها اسمه .

فالأولى : أمم منهم أهل مصر ، والروم ، والهند ، والفرس ، والكلدانيون ، واليونانيون ، والعرب ، والعبرانيون .

والثانية : بقية الأمم ، لكن الأئمة منهم الصين ، والترك . وفي (الملل والنحل) : « إن كبار الأمم أربعة : العرب ، والعجم ، والروم ، والهند . ثم إن العرب والهند يتقاربان على مذهب واحد وأكثر ميلهم إلى تقرير خواص الأشياء ، والحكم بأحكام الماهيات والحقائق ، واستعمال الأمور الروحانية . والعجم والروم يتقاربان على مذهب واحد وأكثر ميلهم إلى تقرير طبائع الأشياء ، والحكم بأحكام الكيفيات والكميات ، واستعمال الأمور الجسمية » انتهى .

وفي بيان هذه الأمم تلويحات :

التلويح الأول : في أهل الهند

اعلم أن لون الهندي وإن كان في أول مراتب السودان فصار بذلك من جيلتهم ، إلا أنه سبحانه وتعالى جنتهم سوء أخلاق السودان ودناءة شيمهم وسفاهة أحلامهم ، وفضلهم على كثير من السمر والبيض . وعلل ذلك بعض أهل التنجيم بأن زحل وعطارد يتوليان بالقسمة لطبيعة الهند ، فلولاية زحل اسودت ألوانهم ، ولولاية عطارد خلصت عقولهم ولطفت أذهانهم . فهم أهل الآراء الفاضلة والأحلام الراجحة ، لهم التحقق بعلم العدد ، والهندسة ، والطب ، والنجوم ، والعلم الطبيعي والإلهي . فمنهم براهمة : وهي فرقة قليلة العدد ومذهبهم إبطال النبوات وتحريم ذبح الحيوان . ومنهم صابئة وهم جمهور الهند ، ولهم في تعظيم الكواكب وأدوارها آراء ومذاهب ، والمشهور في كتبهم مذهب السندهند أي دهر الدهر ومذهب الأرجهيز ومذهب الأركند . ولهم في الحساب والأخلاق والموسيقى تليفات .

* * *

التلويح الثاني : في الفرس

وهم أعدل الأمم وأوسطهم داراً ، وكانوا في أول أمرهم موحدين على دين نوح عليه السلام إلى أن تَمَدَّ هَبَّ طَهْمُورِث بمذهب الصابئين وقَسَرَ الفرس على المشرع به ، فاعتقدوه نحو ألف سنة إلى أن تَمَجَّسوا جميعاً بسبب زرادشت ، ولم يزالوا على دينه قريباً من ألف سنة إلى أن انقرضوا . ولخواصهم عناية بالطب وأحكام النجوم ، ولهم أرصاد ومذاهب في حركاتها . واتفقوا على أن أصح المذاهب في الأدوار مذهب الفرس ويسمى سني أهل فارس ، وذلك أن مدة العالم عندهم جزء من اثني عشر ألفاً من مدة السند هند ، وهي أن السيارات وأوجاتها وجوز هراتها تجتمع كلها في رأس الحمل في كل ستة وثلاثين ألف سنة شمسية مرة واحدة ، ولهم في ذلك كتب جليلة وفي كتاب (الفهرس) (١) يقال : إن أول من تكلم بالفارسية كيومرث وتسميه الفرس « كَلُّ شَاه » أي ملك الطين وهو عندهم آدم أبو البشر عليه السلام . وأول من كتب بالفارسية بيوراسب المعروف بالضحاك ، وقيل افريدون ؛ وقال ابن عبدوس (٢) في (كتاب الوزراء) : « كانت الكتب والرسائل قبل ملك كشتاسب قليلة ولم يكن لهم اقتدار على بسط الكلام واخراج المعاني من النفوس ولما ظهر ملك زرادشت صاحب شريعة المجوس وأظهر كتابه العجيب بجميع اللغات وأخذ الناس بتعلم الخط والكتاب فزادوا ومهروا » . وقال ابن المقفع : لغات الفارسية : الفهلوية ، والدرية ، والفارسية ، والخوزية ، والسريانية .

(١) انظر الفهرس ص ١٢ ط أوربا .

(٢) هو الجهشيارى ، محمد بن عبدوس بن عبد الله الكوفي الجهشيارى ، مؤرخ من

الكتاب المتوسلين ، وله تصانيف : توفي سنة ٣٣١ هـ - ٩٤٣ م

أما الفهلوية : فمنسوبة إلى فهلة اسم يقع على خمسة بلدان وهي :
أصفهان ، والري ، وهمدان ، ونهاوند ، وأذربيجان .

وأما الدرية : فلغة المدائن ، وبها كان يتكلم من بباب الملك ،
وهي منسوبة إلى الباب لأن الباب بالفارسية در ، والغالب عليها من
لغة أهل خراسان والمشرق لغة أهل بلخ .

فأما الفارسية : فيتكلم بها الموابذة والعلماء ، وهي لغة أهل فارس .
وأما الخوزية : فيها كان يتكلم الملوك والأشراف في الخلوة
مع حاشيتهم .

وأما السريانية : فكان يتكلم بها أهل السواد والمكاتبة في نوع من
اللغة بالسرياني فارسي .

وللفرس ستة أنواع من الخطوط ، وحروفهم مركبة من : « أبجد
هوزي كلمن سف رش ثخذغ » فالتاء المثناة والحاء المهملة والصاد والضاد
والطاء والظاء والعين والقاف سواقط .

* * *

التلويح الثالث : في الكلدانيين

وهم أمة قديمة مسكنهم أرض العراق وجزيرة العرب ، منهم
النماردة ملوك الأرض بعد الطوفان ، وبخت نصر منهم ، ولسانهم
سرياني . ولم يبرحوا إلى أن ظهر عليهم الفرس وغلبوا مملكتهم .
وكان منهم علماء وحكماء متوسعون في الفنون ، ولهم عناية بارصاد
الكواكب ، وإثبات الأحكام والخواص . ولهم هياكل وطرائق لاستجلاب

قوى الكواكب وإظهار طبائعها بأنواع القرايين ، فظهرت منهم
الأفاعيل الغريبة من إنشاء الطلسمات وغيرها . ولهم مذاهب
نقل منها بطليموس في (المجسطي) (١) . ومن أشهر علماءهم أبرخس
واصطفن وفي (الفهرس) (٢) أن النبطي أفصح من السرياني ، وبه
كان يتكلم أهل بابل . وأما النبطي الذي يتكلم به أهل القرى فهو
سرياني غير فصيح ، وقيل : اللسان الذي يستعمل في الكتب الفصيحة
بلسان أهل سوريا وحرّان . وللسريانيين ثلاثة أقلام أقدم الأقلام ، ولا فرق
بينه وبين العربي في الهجاء إلا أن الثاء المثلثة والحاء والذال والضاد والطاء
والغين كلها معجمات سواقط ، وكذا اللام ألف . وتركيب حروفها
من اليمين إلى اليسار .

* * *

التلويح الرابع : في أهل يونان

هم أمة عظيمة القدر ، بلادهم بلاد روم إيلي ، وأناطولي ،
وقرامان . وكانت عامتهم صابئة عبدة الأصنام ، وكان الإسكندر
منهم الذي أجمع ملوك الأرض على الطاعة لسلطانه ، وبعده البطالسة
إلى أن غلب عليهم الروم . وكان عامّاؤهم يسمون فلاسفة إلهيين
أعظمهم خمسة : بندقليس ، كان في عصر داود عليه السلام ،
ثم فيثاغورس ، ثم سُقراط ، ثم أفلاطون ، ثم أرسطاطاليس .

(١) كلمة يونانية معناها « الترتيب » وهو كتاب ألفه بطليموس الفلوزي الحكيم ،
يذكر فيه القواعد التي يتوصل بها في إثبات الأوضاع الفلكية والأرضية بأدلتها التفصيلية ،
قد عرّبه حنين بن إسحاق .

(٢) للديم ، معروف .

ولهم تصانيف في أنواع الفنون ، وهم من أرفع الناس طبقة ، وأجل أهل العلم منزلة ، لما ظهر منهم من الاعتناء الصحيح بفنون الحكمة من العلوم الرياضية ، والمنطقية ، والمعارف الطبيعية والإلهية ، والسياسات المنزلية والمدنية ، وجميع العلوم العقلية مأخوذة عنهم . ولغة قدامائهم تسمى الإغريقية وهي من أوسع اللغات . ولغة المتأخرين تسمى اللطينية لأنهم فرقان : الإغريقون واللاتينيون . وكان ظهور أمة اليونان في حدود سنة ثمان وستين وخمسمائة من وفاة موسى عليه السلام وقبل ظهور الإسكندر بـخمسة وأربعين وثمانمائة سنة .

* * *

التلويح الخامس : في الروم

وهم أيضاً صابئة إلى أن قام قسطنطين بدين المسيح وقسره على التشريع به فأطاعوه ، ولم يزل دين النصرانية يقوى إلى أن دخل فيه أكثر الأمم المجاورة للروم وجميع أهل مصر . وكان لهم حكماء علماء بأنواع الفلسفة ، وكثير من الناس يقول : إن الفلاسفة المشهورين روميون ، والصحيح أنهم يونانيون ، ولتجاور الأمتين دخل بعضهم في بعض واختلط خبرهم . وكلا الأمتين مشهور العناية بالفلسفة ، إلا أن لليونان من المزية والتفضيل مالا ينكر . وقاعدة مملكتهم رومية الكبرى . ولغتهم مخالفة للغة اليونان . وقيل : لغة اليونان الإغريقية ، ولغة الروم اللاتينية ، وقام اليونان والروم من اليسار إلى اليمين مرتب على ترتيب « أبجد » وحروفهم : « ابج وزطي كلمن سمقص قرشت ثخ ظغ » فالدهال ، والهاء ، والحاء ، والذال ، والضاد ،

ولام ألف ، سواقط . ولهم قلم يعرف بالساميا ولا نظير له عندنا ،
فإن الحرف الواحد منه يحيط بالمعاني الكثيرة ويجمع عدة كلمات .

قال جالينوس في بعض كتبه : « كنت في مجلس عام فتكلمت
في التشريح كلاماً عاماً ، فلما كان بعد أيام لقيني صديق
لي فقال : إن فلاناً يحفظ عليك في مجلسك أنك تكلمت بكلمة كذا ،
وأعاد علي ألفاظي . فقلت : من أين لك هذا ؟ فقال : إني لقيت بكاتب
ماهر بالساميا فكان يسبقك بالكتابة في كلامك وهذا العلم يتعلمه الملوك
وجلة الكتاب ويمنع منه سائر الناس لجلالته » كذا قال النديم في
(الفهرس) (١) .

وذكر أيضاً : « أن رجلاً متطبياً جاء إليه من بعلبك سنة ثمان وأربعين ،
وزعم أنه يكتب بالساميا ، قال : فجربنا عليه فأصبناه إذا تكلمنا
بعشر كلمات أصغى إليها ثم كتب كلمة فاستعدناها فأعادها بألفاظنا » .
انتهى .

قف : ذكر في السبب الذي من أجله يكتب الروم من اليسار
إلى اليمين بلا تركيب أنهم يعتقدون أن سبيل الجالس أن يستقبل المشرق
في كل حالاته ، فإنه إذا توجه إلى المشرق يكون الشمال عن يساره ،
فإذا كان كذلك فاليسار يعطي اليمين ، فسبيل الكاتب أن يتدب من
الشمال إلى الجنوب . وعلل بعضهم بكون الاستمداد عن حركة الكبد
على القلب .

* * *

التلويح السادس : في أهل مصر

وهم أخلاط من الأمم ، إلا أن جمهرتهم قبط ، وإنما اختلطوا لكثرة

(١) انظره ص ١٦ .

من تداول ملك مصر من الأمم كالعماقة واليونانيين والروم فخفي أنسابهم فانتسبوا إلى موضعهم . وكانوا في الساف صابئة ثم تنصروا إلى الفتح الإسلامي . وكان تقدمائهم عناية بأنواع العلوم ، ومنهم هرمس الهرامسة قبل الطوفان . وكان بعده علماء بضروب الفلسفة خاصة بعلم الطلائسمات ، والنبيرثجات ، والمرايا المحرقة ، والكيمياء . وكانت دار العلم بها مدينة منصف ، فلما بنى الإسكندر مدينة ؛ رغب الناس في عمارتها فكانت دار العلم والحكمة إلى الفتح الإسلامي ، فمنهم الإسكندرانيون الذين اختصروا كتب جالينوس . وقيل : إن القبط اكتسب العلم الرياضي من النكلدانيين .

* * *

التلويح السابع : في العبرانيين

وهم بنو إسرائيل ، وكانت عنايتهم بعلوم الشرائع وسير الأنبياء ، فكان أحبارهم أعلم الناس بأخبار الأنبياء وبدء الخليقة ، وعنهم أخذ ذلك علماء الإسلام ، اكنهم لم يشتهروا بعلم الفلسفة . ولغتهم تنسب إلى عابر بن شالخ . والقائم العبراني من اليمين إلى اليسار وهو من « أبجد » إلى آخر « قرشت » وما بعده سواقط (١) ، وهو مشتق من السرياني .

* * *

التلويح الثامن : في العرب

وهم فرقنان : بائدة وباقية ، والبائدة كانت أمماً كعاد وثمود ،

(١) أي حروف « ثخذ ضطغ » .

انقرضوا وانقطع عنا أخبارهم . والباقية متفرعة من قحطان وعدنان ،
ولهم حال الجاهلية وحال الإسلام . فالأولى منهم : التبابعة والجبابرة ،
ولهم مذهب في أحكام النجوم ، لكن لم يكن لهم عناية بأرصاد الكواكب
ولابحث عن شيء من الفلسفة . وأما سائر العرب بعد الملوك فكانوا
أهل مدر ووبر ، فلم يكن فيهم عالم مذكور ولا حكيم معروف .
وكانت أديانهم مختلفة ، وكان منهم من يعبد الشمس والكواكب ،
ومنهم من تهود ، ومنهم من يعبد الأصنام حتى جاء الإسلام . ولسانهم
أفصح الألسن ، وعلمهم الذي كانوا يفتخرون به علم أسانهم ونظم
الأشعار وتأليف الخطب وعلم الأخبار ، ومعرفة السير والأعصار .
قال الهمداني : « ليس يوصل إلى أحد خبر من أخبار العرب والعجم
إلا بالعرب ، وذلك أن من سكن بمكة أحاطوا بعلم العرب العاربة
وأخبار أهل الكتاب . وكانوا يدخلون البلاد للتجارات فيعرفون أخبار
الناس . وكذلك من سكن الحيرة وجاور الأعاجم علم أخبارهم
وأيام حمير ومسيرها في البلاد . وكذلك من سكن الشام خبر بأخبار
الروم وبني اسرائيل واليونان . ومن وقع في البحرين وعمّان
فعنه أتت أخبار السند والهند وفارس . ومن سكن اليمن علم أخبار
الأمم جميعاً لأنه كان في ظل الملوك السيادة . والعرب أصحاب حفظ
ورواية ولهم معرفة بأوقات المطالع والمغارب وأنواء الكواكب وأمطارها
لاحتياجهم إليه في المعيشة لاعلى طريق تعلم الحقائق والتدرب في العلوم .
وأما علم الفلسفة فلم يمنحهم الله سبحانه وتعالى شيئاً منه ولا هيأ طباعهم
للعناية به إلا نادراً » وقد ذكرنا في (لقطّة العجلان) (١) أحوال الأمم
الماضية على سبيل الإيجاز فإن شئت فارجع إليه .

* * *

(١) مؤلف أجد العلوم

الفصل الثالث في أهل الإسلام وعلومهم وفيه إشارات

الإشارة الأولى : في صدر الإسلام .

اعلم أن العرب في آخر عصر الجاهلية حين بعث النبي - صلى الله عليه وسلم - قد تفرق ملكها وتشتت أمرها ، فضم الله سبحانه وتعالى به شاردتها ، وجمع عليه جماعة من قحطان وعدنان ، فأمنوا به ورفضوا جميع ما كانوا عليه ، والتزموا شريعة الإسلام من الاعتقاد والعمل . ثم لم يابث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا قليلاً حتى توفي وخلفه أصحابه رضي الله عنهم ، فغلبوا الملوك وبلغت مملكة الإسلام في أيام عثمان بن عفان من الجلالة والسعة إلى حيث نبه عليه الصلاة والسلام في قوله : « زُوِيَتِ لِي الْأَرْضُ فَأُرِيْتُ مِشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا وَسِيْلُغُ مَلِكُ أُمِّي مَازُوِيَّ لِي مِنْهَا » فأباد الله تعالى بدولة الإسلام دولة الفرس بالعراق وخراسان ، ودولة الروم بالشام ، ودولة القبط بمصر . فكانت العرب في صدر الإسلام لاتعني بشيء من العلوم إلا بلغتها ومعرفة أحكام شريعتها وبصناعة الطب فإنها كانت موجودة عند أفراد منهم لحاجة الناس طرأ إليها ، وذلك منهم صوناً لقواعد الإسلام وعقائده

عن تطرق الخلل من علوم الأوائل قبل الرسوخ والإحكام ، حتى يروى أنهم أحرقوا ما وجدوا من الكتب في فتوحات البلاد . وقد ورد النهي عن النظر في التوراة والإنجيل لاتحاد الكلمة واجتماعها على الأخذ والعمل بكتاب الله تعالى وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - واستمر ذلك إلى آخر عصر التابعين . ثم حدث اختلاف الآراء وانتشار المذاهب فأل الأمر إلى التدوين والتحصيل .

* * *

الإشارة الثانية : في الاحتياج إلى التدوين

اعلم أن الصحابة والتابعين لخلوص عقيدتهم ببركة صحبة النبي - صلى الله عليه وسلم - وقرب العهد إليه ، ولقلة الاختلاف والواقعات ، وتمكنهم من المراجعة إلى الثقات ، كانوا مستغنين عن تدوين عنهم الشرائع والأحكام ، حتى إن بعضهم كره كتابة العلم ، واستدل بما روي عن أبي سعيد الخدري أنه استأذن النبي - صلى الله عليه وسلم - في كتابة العلم فلم يأذن له . وروي عن ابن عباس أنه نهى عن الكتابة وقال : إنما ضل من كان قبلكم بالكتابة . وجاء رجل إلى عبد الله بن عباس فقال : إني كتبت كتاباً أريد أن أعرضه عليك ، فلما عرض عليه أخذ منه ومحا بالماء . فقيل له : لماذا فعلت ؟ قال : لأنهم إذا كتبوا اعتمدوا على الكتابة وتركوا الحفظ ، فيعرض للكتاب عارض فيفوت علمهم . واستدل أيضاً بأن الكتاب مما يزداد فيه وينقص ويغير ، والذي حفظ لا يمكن تغييره ، لأن الحافظ يتكلم بالعلم والذي يخبر عن الكتابة يخبر بالظن والنظر .

ولما انتشر الإسلام واتسعت الأمصار وتفرقت الصحابة في الأقطار ،
وحدثت الفتن واختلاف الآراء وكثرت الفتاوى والرجوع إلى الكبراء ،
أخذوا في تدوين الحديث والفقه وعلوم القرآن ، واشتغلوا بالنظر
والاستدلال والاجتهاد والاستنباط وتمهيد القواعد والأصول ، وترتيب
الأبواب والفصول ، وتكثير المسائل بأدلتها ، وإيراد الشبه بأجوبتها ،
وتعيين الأوضاع والاصطلاحات ، وتبيين المذاهب والاختلافات .
وكان ذلك مصلحة عظيمة وفكرة في الصواب مستقيمة ، فرأوا ذلك
مستحباً بل واجباً لقضية الإيجاب المذكور مع قوله — صلى الله عليه وسلم —
« العلم صَيْدٌ والكتابة قَيْدٌ قَيْدُوا رحمكم الله تعالى علوكم بالكتابة »
الحديث . قلت : ولعل هذا الحديث لم يصح .

* * *

الإشارة الثالثة : في أول من صنف في الإسلام

اعلم أنه اختلف في أول من صنف ، ف قيل : الإمام عبد الملك
ابن عبد العزيز بن جريج البصري المتوفى سنة خمس وخمسين ومائة .
وقيل : أبو النضر سعيد بن أبي عروبة المتوفى سنة ست وخمسين ومائة ،
ذكرهما الخطيب البغدادي . وقيل : ربيع بن صبيح المتوفى سنة
ستين ومائة قاله أبو محمد الرامهرمزي . ثم صنف سفيان بن عيينة ،
ومالك بن أنس بالمدينة المنورة ، وعبد الله بن وهب بمصر ، ومَعْمَرُ
وعبد الرزاق باليمن ، وسفيان الثوري ومحمد بن فضيل بن غزوان
بالكوفة ، وحمّاد بن سلمة وروح بن عباد بالبصرة ، وهُشَيْمُ
بواسط ، وعبد الله بن مبارك بخراسان . وكان مطمح نظرهم ومطرح

بصرهم بالتدوين ضبط معاهد القرآن والحديث ومعانيهما ، ثم دونوا
فيما هو كالوسيلة إليهما .

* * *

الإشارة الرابعة : في اختلاط علوم الأوائل والإسلام

اعلم أن علوم الأوائل كانت مهجورة في عصر الأموية ، ولما ظهر
آل العباس كان أول من غني عنهم بالعلوم الخليفة الثاني أبو جعفر
المنصور ، وكان رحمه الله تعالى - مع براعته في الفقه - مقدماً في
علم الفلسفة وخاصة في النجوم محباً لأهلها ، ثم لما أفضت الخلافة إلى
السابع عبد الله المأمون بن الرشيد تم مابداً به جدّه ، فأقبل على طلب
العلم في مواضعه واستخراجه من معادنه بقوة نفسه الشريفة وعلو همته المنيفة ،
فداخل ملوك الروم وسألهم وُصّاة مألديهم من كتب الفلاسفة ، فبعثوا
إليه منها بما حضرهم من كتب أفلاطون ، وأرسطو ، وبقراط ،
وجالينوس ، وإقليدس ، وبطليموس وغيرهم ، وأحضر لها مهرة المترجمين
فترجموا له على غاية ما أمكن ، ثم كلف الناس قراءتها ورغبهم في
تعلمها ، إذ المقصود من المنع هو إحكام قواعد الإسلام
ورسوخ عقائد الأنام ، وقد حصل وانقضى ، على أن أكثرها مما لا تعلق
له بالديانات . فنفتت له سوق العلم وقامت دولة الحكمة في عصره
وكذلك سائر الفنون ، فأتقن جماعة من ذوي الفهم في أيامه كثيراً من
الفلسفة ، ومهدوا أصول الأدب ، وبينوا منهاج الطلب ، ثم أخذ
الناس يزهدون في العلم ويشغلون عنه بتزاحم الفتن تارة وجمع الشمل
أخرى إلى أن كاد يرتفع جملة . وكذا شأن سائر الصنائع والدول

فإنها تبتدىء قليلاً قليلاً ، ولا يزال يزيد حتى يصل إلى غاية هي منتهاه ،
ثم يعود إلى النقصان فيؤول أمره إلى الغيبة في مهاد النسيان. والحق أن
أعظم الأسباب في رواج العلم وكساده هو رغبة الملوك في كل عصر
وعدم رغبتهم . فإننا لله وإنا إليه راجعون .



الفصل الرابع

في أن التعليم للعلم من جملة الصنائع

وذلك أن الخلق في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله ، ومالم تحصل هذه الملكة لم يكن الخلق في ذلك الفن المتناول حاصلًا . وهذه الملكة هي في غير الفهم والوعي ، لأننا نجد فهم المسألة الواحدة من الفن الواحد ووعيهما مشتركاً بين من شدا في ذلك الفن ، وبين من هو مبتدئ فيه ، وبين العامي الذي لم يحصل علماً ، وبين العالم النحرير . والملكة إنما هي للعالم أو الشادي في الفنون دون من سواهما ، فدل على أن هذه الملكة غير الفهم والوعي . والملكات كلها جسمانية سواء كانت في البدن أو في الدماغ من الفكر وغيره كالحساب ، والجسمانيات كلها محسوسة فتفتقر إلى التعليم ، ولهذا كان السند في التعليم في كل علم أو صناعة إلى مشاهير المعلمين فيها معتبراً عند كل أهل أفق وجيل ، ويدل أيضاً على أن تعليم العلم صناعة لاختلاف الاصطلاحات فيه ، فلكل إمام من الأئمة المشاهير اصطلاح في التعليم يختص به شأن الصنائع كلها ، فدل على أن ذلك الاصطلاح ليس من العلم والا كان واحداً عند جميعهم . ألا ترى إلى علم الكلام كيف تخالف في تعليمه اصطلاح

المتقدمين والمتأخرين وكذا أصول الفقه . وكذا العربية . وكذا كل علم تتوجه إلى مطالعته تجد الاصطلاحات في تعليمه متخالفة . فدل على أنها صناعات في التعليم . والعلم واحد في نفسه . وإذا تقرر لك هذا فاعلم أن سند تعليم العلم لهذا العهد قد كاد أن ينقطع عن أهل المغرب باختلال عمرانه وتناقض الدول فيه وما يحدث عن ذلك من نقص الصنائع وفقدانها كما مر ، وذلك أن القيروان وقرطبة كانتا حاضرتي المغرب والأندلس واستبحر عمرانهما . وكان فيهما للعلوم والصنائع أسواق نافقة وبحور زاخرة ، ورسخ فيهما التعليم لامتداد عصورهما وما كان فيهما من الحضارة . فلما خربتا انقطع التعليم من المغرب إلا قليلاً كان في دولة الموحدين بمراكش مستفاداً منها ، ولم ترسخ الحضارة بمراكش لبداوة الدولة الموحدية في أولها وقرب عهد انقراضها بمبدئها . فلم تتصل أحوال الحضارة فيها إلا في الأقل . وبعد انقراض الدولة بمراكش ارتحل إلى المشرق من إفريقية القاضي أبو القاسم بن زيتون لعهد أواسط المائة السابعة فادرك تلميذ الإمام ابن الخطيب فأخذ عنهم ولقن تعليمهم وحذق في العقلية والنقلية ورجع إلى تونس بعلم كثير وتعليم حسن . وجاء على أثره من المشرق أبو عبد الله بن شعيب الدكالي كان ارتحل إليه من المغرب فأخذ عن مشيخة مصر ورجع إلى تونس واستقر بها وكان تعليمه مفيداً، فأخذ عنهما أهل تونس واتصل سند تعليمهما في تلاميذهما جيلاً بعد جيل حتى انتهى إلى القاضي محمد بن عبد السلام شارح (مقدمة ابن الحاجب) وتلميذه . وانتقل من تونس إلى تلمسان في ابن الإمام وتلميذه فإنه قرأ مع ابن عبد السلام على مشيخة واحدة وفي مجالس بأعيانها . وتلميذ ابن عبد السلام بتونس وابن الإمام بتلمسان لهذا العهد ، إلا أنهم من القلة بحيث يخشى انقطاع

سندهم . ثم ارتحل من زواوة في آخر المئة السابعة أبو علي ناصر الدين المشدالي وأدرك تلميذ أبي عمرو بن الحاجب وأخذ عنهم ولقن تعليمهم ، وقرأ مع شهاب الدين القرافي في مجالس واحدة ، وحذق في العقلیات والنقلیات ورجع إلى المغرب بعلم كثير وتعليم مفيد ونزل ببجاية ، واتصل سند تعليمه في طلبتها وربما انتقل إلى تلمسان عمران المشدالي من تلميذه وأوطنها وبث طريقته فيها وتلميذه لهذا العهد ببجاية وتلمسان قليل أو أقل من القليل . وبقيت فاس وسائر أقطار المغرب خلواً من حسن التعليم من لدن انقراض تعليم قرطبة والقيروان . ولم يتصل سند التعليم فيهم فعسر عليهم حصول الملكة والحذق في العلوم . وأيسر طرق هذه الملكة فتق اللسان بالمحاوراة والمناظرة في المسائل العلمية فهو الذي يقرب شأنها ويحصل مرامها ، فتجد طالب العلم منهم بعد ذهاب الكثير من أعمارهم في ملازمة المجالس العلمية سكوتاً لا ينطقون ولا يفاوضون ، وعنايتهم بالحفظ أكثر من الحاجة فلا يحصلون على طائل من ملكة التصرف في العلم والتعليم . ثم بعد تحصيل من يرى منهم أنه قد حصل تجد ملكته قاصرة في علمه إن فاوض أو ناظر أو علّم . ، وماأتاهم القصور إلا من قبل التعليم وانقطاع سنده وإلا فحفظهم أبلغ من حفظ سواهم لشدة عنايتهم به ، وظنهم أنه المقصود من الملكة العلمية وليس كذلك . ومما يشهد بذلك في المغرب أن المدة المعينة لسكنى طلبة العلم بالمدارس عندهم ست عشرة سنة . وهي بتونس خمس سنين . وهذه المدة بالمدارس على التعارف هي أقل مايتأتى فيها لطالب العلم حصول مبتغاه من الملكة العلمية أو اليأس من تحصيلها ، فطال أمدّها في المغرب لهذه المدة لأجل عسرها من قلة الجودة في التعليم خاصة لامّا سوى ذلك .

وأما أهل الأندلس فذهب رسم التعليم من بينهم وذهبت عنايتهم بالعلوم لتناقص عمران المسلمين بها منذ مئتين من السنين ، ولم يبق من رسم العلم فيهم إلا فن العربية والأدب ؛ اقتصروا عليه وانحفظ سند تعليمه بينهم فانحفظ بحفظه . وأما الفقه بينهم فرسم خلي وأثر بعد عين ، وأما العقلیات فلا أثر لها ولا عين وما ذاك إلا لانقطاع سند التعليم فيها بتناقص العمران وتغلب العدو على عامتها إلا قليلا بسيف البحر ، شغلهم بمعاشهم أكثر من شغلهم بما بعدها والله غالب على أمره .

وأما المشرق فلم ينقطع سند التعليم فيه بل أسواقه نافقة وبحوره زاخرة لاتصال العمران الموفور واتصال السند فيه ، وإن كانت الأمصار العظيمة التي كانت معادن العلم قد خربت مثل بغداد والبصرة والكوفة . إلا أن الله تعالى قد أدال فيها بأمصار أعظم من تلك وانتقل العلم منها إلى عراق العجم بخراسان وماوراء النهر من المشرق ، ثم إلى القاهرة وما إليها من المغرب فلم تزل موفورة وعمرانها متصلا وسند التعليم بها قائماً . فأهل المشرق على الحملة أرسخ في صناعة تعليم العلم بل وفي سائر الصنائع حتى إنه ليظن كثير من رحالة أهل المغرب إلى المشرق في طلب العلم أن عقولهم على الحملة أكمل من عقول أهل المغرب وأنهم أشد نباهة وأعظم كيساً بفطرتهم الأولى ، وأن نفوسهم الناطقة أكمل بفطرتها من نفوس أهل المغرب ، ويعتقدون التفاوت بيننا وبينهم في حقيقة الإنسانية ، ويتشيعون لذلك ويولعون به لما يرون من كيسهم في العلوم والصنائع . وليس كذلك وليس بين قطر المشرق والمغرب تفاوت بهذا المقدار الذي هو تفاوت في الحقيقة الواحدة ، اللهم إلا الأقاليم المنحرفة مثل الأول والسابع فإن الأمزجة فيها منحرفة والنفوس

على نسبتها كما مر ، وإنما الذي فضل به أهل المشرق أهل المغرب هو ما يحصل في النفس من آثار الحضارة من العقل المزدك كما في تقدم الصنائع . ونزیده الآن تحقيقاً وذلك أن الحضرة لهم آداب في أحوالهم في المعاش والمسكن والبناء وأمور الدين والدنيا ، وكذا سائر أعمالهم وعاداتهم ومعاملاتهم وجميع تصرفاتهم ، فلهم في ذلك كله آداب يوقف عندها في جميع ما يتناولونه ويتلبسون به من أخذ وترك حتى كأنها حدود لا تتعدى ، وهي مع ذلك صنائع يتلقاها الآخر عن الأول منهم . ولا شك أن كل صناعة مرتبة يرجع منها إلى النفس أثر يكسبها عقلاً جديداً تستعد به لقبول صناعة أخرى ، ويتهيأ بها العقل لسرعة الإدراك للمعارف . ولقد بلغنا في تعليم الصنائع عن أهل مصر غايات لا تدرك مثل أنهم يعلمون الحمر الأنسية والحيوانات العجم من الماشي والطائر مفردات من الكلام والأفعال يستغرب ندورها ويعجز أهل المغرب عن فهمها . وحسن الملكات في التعليم والصنائع وسائر الأحوال العادية يزيد الإنسان ذكاء في عقله وإضاءة في فكرة بكثرة الملكات الحاصلة للنفس ، إذ النفس إنما تنشأ بالإدراكات وما يرجع إليها من الملكات فيزدادون بذلك كياساً لما يرجع إلى النفس من الآثار العلمية فيظنه العامي تفاوتاً في الحقيقة الإنسانية ، وليس كذلك ألا ترى إلى أهل الحضرة مع أهل البدو كيف تجد الحضري متحلياً بالذكاء ممتلئاً من الكيس حتى إن البدوي ليظنه أنه قد فاقه في حقيقة إنسانيته وعقله ، وليس كذلك وما ذاك إلا لاجادته في ملكات الصنائع والآداب في العوائد والأحوال الحضرية مالا يعرفه البدوي فلما امتلأ الحضري من الصنائع وملكاتها وحسن تعليمها ظن كل من قصر عن تلك الملكات أنها الكمال في عقله وأن نفوس أهل البدو قاصرة بفطرتها وجبلتها عن فطرته، وليس

كذلك فإننا نجد من أهل البدو من هو في أعلى رتبة من الفهم والكمال في عقله وفطرته ، إنما الذي ظهر على أهل الحضرة من ذلك هو رونق الصنائع والتعليم فإن لها آثاراً ترجع إلى النفس . وكذا أهل المشرق لما كانوا في التعليم والصنائع أرسخ رتبة وأعلى قدماً وكان أهل المغرب أقرب إلى البداوة ظن المغفلون في بادئ الرأي أنه لكمال في حقيقة الإنسانية اختصوا به عن أهل المغرب ، وليس ذلك بصحيح فتفهّمه والله يزيد في الخلق ما يشاء وهو إله السموات والأرض .

قف : إن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران وتعمد الحضارة ، والسبب في ذلك أن تعليم العلم من جملة الصنائع ، وأن الصنائع إنما تكثر في الأمصار ، وعلى نسبة عمرانها في الكثرة والقلة والحضارة والترف تكون نسبة الصنائع في الجودة والكثرة لأنه أمر زائد على المعاش . فمتى فضلت أعمال أهل العمران عن معاشهم انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرف في خاصية الإنسان وهي العلوم والصنائع ، ومن تشوف بفطرته إلى العلم ممن نشأ في القرى والأمصار غير المتمدنة فلا يجد فيها التعليم الذي هو صناعي لفقدان الصنائع في أهل البدو ، ولا بد له من الرحلة في طلبه إلى الأمصار المستبحرة شأن الصنائع كلها . واعتبر ما قررناه بحال بغداد وقرطبة والقيروان والبصرة والكوفة لما كثر عمرانها صدر الإسلام واستوت فيها الحضارة كيف زخرت فيها بحار العلم وتفننوا في اصطلاحات التعليم وأصناف العلوم واستنباط المسائل والفنون ، حتى أربوا على المتقدمين وفاقوا المتأخرين . ولما تناقص عمرانها وابتدعت سكانها انطوى ذلك البساط بما عليه جملة ، وفقد العلم بها والتعليم وانتقل إلى غيرها من أمصار الإسلام .

ونحن لهذا العهد نرى أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما أن عمراتها مستبحر وحضارتها مستحكمة منذ آلاف من السنين ، فاستحكمت فيها الصنائع وتفننت ومن جملة تعليم العلم ، وأكد ذلك فيها وحفظه ماوقع لهذه العصور بها منذ مائتين من السنين في دولة الترك من أيام صلاح الدين بن أيوب وهلم جرا . وذلك أن أمراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطانهم على من يتخلفونه من ذريتهم لما له عليهم من الرق أو الولاء ، ولما يخشى من معاطب الملك ونكباته ، فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط ووقفوا عليها الأوقاف المغلة يجعلون فيها شركا لولدتهم بنظر عليها أو نصيب منها ، مع ما فيهم غالباً من الجنوح إلى الخير والتماس الأجور في المقاصد والأفعال ، فكثرت الأوقاف لذلك وعظمت الغلات والقوائد . وكثر طالب العلم ومعلمه بكثرة جرايتهم منها ، وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب ، ونفقت بها أسواق العلوم وزخرت بحارها والله يخلق ما يشاء وهو العليم الحكيم (١) .



(١) في هامش الأصل تعقيب نصه : « وكان دار العلم بمملكة الهند بلدة دهلي ثم جونפור ثم إله آباد ثم بهادر ثم بلجرام وما إليها من القصبات ثم لكهنو وما ضاهاها من القرى المتصلة بها ، زخرت في هذه البلاد بحار العلوم العقلية والنقلية ونفقت أسواقها زمناً طويلاً حين كانت بها سلطنة الإسلام ، ثم زالت تلك العلوم وأهلها بزوال دولة الإسلام إلى أن لم يبق منها أثر ولا عين كما قيل :

ثم انقضت تلك السنون وأهلها
فكأنها وكأنهم أحلام »
« مولوي عبد الصمد مشاوري سلمه الله تعالى »

الباب الثالث

في المؤلفين والمؤلفات والتجصيل وفيه ترشيحات

الترشيح الأول : في أقسام التدوين وأصناف المدونات

اعلم أن كتب العلم كثيرة لاختلاف أغراض المصنفين في الوضع والتأليف ولكن تنحصر من جهة المعنى في قسمين :

الأول : إما أخبار مرسلة ، وهي كتب التواريخ . وإما أوصاف وأمثال ونحوها قيدها النظم وهي دواوين الشعر .

والثاني : قواعد علوم ، وهي تنحصر من جهة المقدار في ثلاثة أصناف :

الأول : مختصرات تجعل تذكرة لرؤوس المسائل ينتفع بها المنتهي للاستحضار ، وربما أفادت بعض المبتدئين الأذكاء لسرعة هجومهم على المعاني من العبارات الدقيقة .

والثاني : مبسوطات تقابل المختصرات ، وهذه ينتفع بها للمطالعة .
والثالث : متوسطات وهذه نفعها عام :

ثم إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها ، وهي إما

شيء لم يسبق إليه فيخترعه ، أو شيء ناقص يتممه ، أو شيء مغلق يشرحه ، أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه ، أو شيء متفرق يجمعه ، أو شيء مختلط يرتبه ، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه . وينبغي لكل مؤلف كتاب في فن قد سبق إليه أن لا يخلو كتابه من خمس فوائد : استنباط شيء كان معضلاً ، أو جمعه إن كان مفرقاً ، أو شرحه إن كان غامضاً ، أو تحسين نظم وتأليف ، أو إسقاط حشو وتطويل .

وشرط في التأليف إتمام الغرض الذي وضع الكتاب لأجله من غير زيادة ولا نقص ، وهجر اللفظ الغريب وأنواع المجاز ، اللهم إلا في الرمز والاحتراز عن ادخال علم في علم آخر ، وعن الاحتجاج بما يتوقف بيانه على المحتج به عليه لئلا يلزم الدور . وزاد المتأخرون اشتراط حسن الترتيب ، ووجازة اللفظ ، ووضوح الدلالة . وينبغي أن يكون مسوقاً على حسب إدراك أهل الزمان وبمقتضى ما تدعوهم إليه الحاجة ، فمتى كانت الخواطر ثابتة والأفهام للمراد من الكتب متناولة قام الاختصار لها مقام الإكثار وأغنت بالتلويح عن التصريح ، وإلا فلا بد من كشف وبيان وإيضاح وبرهان ينبه الذاهل ويوقظ الغافل . وقد جرت عادة المصنفين بأن يذكروا في صدر كل كتاب تراجم لتعرب عنه سموها الرؤوس وهي ثمانية : الغرض ، وهو الغاية السابقة في الوهم المتأخرة في الفعل . والمنفعة ليتشوق الطبع . والعنوان الدال بالإجمال على ما يأتي تفصيله وهو قد يكون بالتسمية وقد يكون بالفاظ وعبارات تسمى براعة الاستهلال . والواضع ليعلم قدره . ونوع العلم وهو الموضوع ليعلم مرتبته . وقد يكون الكتاب مشتملاً على نوع من العلوم ، وقد يكون جزءاً من أجزائه ، وقد يكون مدخلاً كما سبق في بحث الموضوع . ومرتبة ذلك الكتاب أي متى يجب

أن يقرأ . وترتيبه. ونحو التعليم المستعمل فيه وهو بيان الطريق المساوئ في
تحصيل الغاية .

وأنحاء التعليم خمسة :

الأول : التقسيم والقسمة المستعملة في العلوم ، قسمة العام إلى
الخاص ، وقسمة الكل إلى الجزء ، أو الكلي إلى الجزئيات ، وقسمة
الجنس إلى الأنواع ، وقسمة النوع إلى الأشخاص ، وهذه قسمة ذاتي إلى ذاتي .
وقد يقسم الكلي إلى الذاتي والعرضي والذاتي إلى العرضي ، والعرضي إلى الذاتي ،
والعرضي إلى العرضي . والتقسيم الحاصر هو المردد بين النفي والإثبات .
والثاني : التركيب ، وهو جعل القضايا مقدمات تؤدي إلى المعلوم .
والثالث : التحليل ، وهو إعادة تلك المقدمات .

والرابع : التحديد ، وهو ذكر الأشياء بحدودها الدالة على حقائقها
دلالة تفصيلية .

والخامس : البرهان ، وهو قياس صحيح عن مقدمات صادقة ،
ولنما يمكن استعماله في العلوم الحقيقية وأما ماعداها فيكتفى بالإقناع .

* * *

الترشيح الثاني : في الشرح وبيان الحاجة إليه والأدب فيه

اعلم أن كل من وضع كتاباً إنما وضعه ليفهم بذاته من غير شرح ،
ولنما احتيج إلى الشرح لأمر ثلاثة :

الأمر الأول : كمال مهارة المصنف ، فإنه لجودة ذهنه وحسن

عبارته يتكلم على معان دقيقة بكلام وجيز كاف في الدلالة على المطلوب وغيره ليس في مرتبته ، فربما عسر عليه فهم بعضها أو تعذر فيحتاج إلى زيادة بسط في العبارة لتظهر تلك المعاني الخفية ، ومن ههنا شرح بعض العلماء تصنيفه .

الأمر الثاني : حذف بعض مقدمات الأقيسة اعتماداً على وضوحها ، أو لأنها من علم آخر ، أو أهمل ترتيب بعض الأقيسة فأغفل علل بعض القضايا فيحتاج الشارح إلى أن يذكر المقدمات المهمة ، ويبين ما يمكن بيانه في ذلك العلم ، ويرشد إلى أماكن فيما لا يليق بذلك الموضع من المقدمات ، ويرتب القياسات ويعطي علل مالم يعط المصنف .

الأمر الثالث : احتمال اللفظ لمعان تأويلية أو لطافة المعنى عن أن يعبر عنه بلفظ يوضحه ، أو للألفاظ المجازية واستعمال الدلالة الالترامية ، فيحتاج الشارح إلى بيان غرض المصنف وترجيحه . وقد يقع في بعض التصانيف ما لا يخلو البشر عنه من السهو والغلط والحذف لبعض المهمات وتكرار الشيء بعينه بغير ضرورة إلى غير ذلك فيحتاج أن ينبه عليه .

ثم إن أساليب الشرح على ثلاثة أقسام :

الأول : الشرح بـ « قال أقول » كـ (شرح المقاصد) و (شرح الطوالع) للأصفهاني و (شرح العضد) وأما المتن فقد يكتب في بعض النسخ بتمامه وقد لا يكتب لكونه مندرجاً في الشرح بلا امتياز .

الثاني : الشرح بقوله كـ (شرح البخاري) لابن حجر والكرماني ونحوهما ، وفي أمثاله لا يلتزم المتن ، وإنما المقصود ذكر المواضع المشروحة ، ومع ذلك قد يكتب بعض النساخ متنه تماماً إما في الهامش وإما في المسطر فلا ينكر نفعه .

والثالث : الشرح مزجاً ويقال له « شرح ممزوج » تمزج فيه عبارة المتن والشرح ، ثم تمتاز إما بالميم والشين وإما بخط بخط فوق المتن وهو طريقة أكثر الشراح المتأخرين من المحققين وغيرهم ، لكنه ليس بمأمون عن الخلط والغلط .

ثم إن من آداب الشارح وشرطه أن يبذل النصرة فيما قد التزم شرحه بقدر الاستطاعة ، ويدبّ عما قد تكفّل إيضاحه بما يذب به صاحب تلك الصناعة ليكون شارحاً غير ناقض وجارح ، ومفسراً غير معترض ، اللهم إلا إذا عثر على شيء لا يمكن حمله على وجه صحيح ، فحينئذٍ ينبغي أن ينبه عليه بتعريض أو تصريح متمسكاً بذيل العدل والإنصاف متجنباً أعين الغي والاعتساف ، لأن الإنسان محل النسيان ، والقلم ليس بمعصوم من الطغيان ، فكيف بمن جمع المطالب من محالها المتفرقة . وليس كل كتاب ينقل المصنف عنه سالماً من العيب محفوظاً له عن ظهر الغيب حتى يلام في خطئه ، فينبغي أن يتأدب عن تصريح الطعن للسلف مطلقاً ويكفي بمثل « قيل ، وظن ، ووهم ، وأعترض ، وأجيب ، وبعض الشراح ، والمحشي ، أو بعض الشروح ، والحواشي » ونحو ذلك من غير تعيين كما هو دأب الفضلاء من المتأخرين فإنهم تأنقوا في أسلوب التحرير وتأدبوا في الرد والاعتراض على المتقدمين بأمثال ما ذكر تنزيهاً لهم عما يفسد اعتقاد المبتدئين فيهم وتعظيماً لحقهم ، وربما حملوا هفواتهم على الغلط من الناسخين لا من الراسخين . وإن لم يمكن ذلك قالوا : لأنهم لفرط اهتمامهم بالمباحثة والإفادة لم يفرغوا لتكرير النظر والإعادة . وأجابوا عن لمر بعضهم بأن ألفاظ كذا وكذا ألفاظ فلان بعبارته بقولهم : إنا لانعرف كتاباً ليس فيه ذلك ، فإن تصانيف المتأخرين بل المتقدمين

لا تخلو عن مثل ذلك لالعدم الاقتدار على التغيير بل حذر أعن تضييع الزمان فيه ،
وعن مثالبهم بأنهم عَزَوْا إلى أنفسهم ما ليس لهم بأنه إن اتفق فهو من
توارد الخواطر كما في تعاقب الخوافر على الخوافر .

* * *

الترشيح الثالث : في أقسام المصنفين وأحوالهم

اعلم أن المؤلفين المعبرة تصانيفهم فريقان :

الأول : من له في العلم ملكة تامة ، ودربة كافية ، وتجارب وثيقة ،
وحدس صائب ، وفهم ثاقب . فتصانيفهم عن قوة تبصرة ونفاذ فكر
وسداد رأي كالنصير (١) ، والعضد ، والسيد ، والسعد ، والجلال وأمثالهم ،
فإن كلاً منهم يجمع إلى تحرير المعاني تهذيب الألفاظ . وهؤلاء أحسنوا
إلى الناس كما أحسن الله سبحانه وتعالى إليهم . وهذه لا يستغني عنها أحد .

والثاني : من له ذهن ثاقب وعبرة طلمة طالع الكتب فاستخرج
دررها وأحسن نظمها ، وهذه ينتفع به المبتدئون والمتوسطون . ومنهم

(١) في هامش الأصل تعليق نصه : « التمثيل بالنصير وأمثاله ليس عندنا على ما ينبغي ،
لأن غالب تصانيفهم على طريقة المتكلمة والفضلاء ، فالمثل هنا بتصانيف ابن تيمية وابن القيم
والشوكاني وأمثال هؤلاء من محدثي السلف والخلف بما يجب المصير إليه ، لأن توالي هؤلاء
الكرام مما ينفع الإسلام وأهله في الدنيا والآخرة بخلاف تصانيف تلك الطائفة التي قل نفعها
للإنعام ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون ١٢ منه - ح » .

والنصير : هو النصير الطوسي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ . والعضد : هو عضد الدين الأيحي
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ . والسيد : هو السيد الشريف الجرجاني وقد مرت ترجمته ص ١١ والسعد :
هو سعد الدين التفتازاني ومرة ترجمته ص ٥٢ والجلال : هو جلال الدين الدواني وقد مرت
ترجمته ص ٣٧

من جمع وصنف للاستفادة لا للإفادة فلا حجر عليه بل يرغب إليه إذا تأهل ، فإن العلماء قالوا : ينبغي للطالب أن يشتغل بالتخريج والتصنيف فيما فهمه منه إذا احتاج الناس إليه بتوضيح عبارته ، غير مائل عن المصطلح ، مبيناً مشكله ، مظهرأ ملتبسـه كي يكسبه جميل الذكر وتخليده إلى آخر الدهر . فينبغي أن يفرغ قلبه لأجله إذا شرع ، ويصرف إليه كل شغله قبل أن يمنعه مانع عن نيل ذلك الشرف . ثم إذا تم لا يخرج ماصنفه إلى الناس ولا يدعه عن يده إلا بعد تهذيبه وتنقيحه وتحريره وإعادة مطالعته فإنه قد قيل : الإنسان في فسحة من عقله وفي سلامة من أفواه جنسه مالم يضع كتاباً أو لم يقل شعراً . وقد قيل : من صنف كتاباً فقد استشرف للمدح والذم ، فإن أحسن فقد استهدف من الغيبة والحسد ، وإن أساء فقد تعرض للشتم والقذف . قالت الحكماء : من أراد أن يصنف كتاباً أو يقول شعراً فلا يدعوه العجب به وبنفسه إلى أن ينتحله ، ولكن يعرضه على أهله في عرض رسائل أو أشعار ، فإن رأى الأسماع تصغي إليه ورأى من يطلبه انتحله وادّعاه وإلا فليأخذ في غير تلك الصناعة ، قف : ومن الناس من ينكر التصنيف في هذا الزمان مطلقاً ، ولا وجه لإنكاره من أهله ، وإنما يحمله عليه التنافس والحسد الجاري بين أهل الاعصار ، ولله در القائل في نظمه :

قُلْ لِمَنْ لَا يَرَى الْمُعَاصِرَ شَيْئاً
وَيَرَى لِلْأَوَائِلِ التَّقْدِيمَ
إِنَّ ذَاكَ الْقَدِيمَ كَانَ حَدِيثاً
وَسَيَبْقَى هَذَا الْحَدِيثُ قَدِيماً
واعلم أن نتائج الأفكار لا تقف عند حد ، وتصرفات

الأنظار لا تنتهي إلى غاية ، بل لكل عالم ومتعلم منها
 حظ يحرزه في وقته المقدر له ، وليس لأحد أن يزاحمه فيه ، لأن العالم
 المعنوي واسع كالبحر الزاخر ، والفيض الإلهي ليس له انقطاع ولا آخر ،
 والعلوم منح إلهية ومواهب صمدانية ، فغير مستبعد أن يدخر لبعض
 المتأخرين ما لم يدخر لكثير من المتقدمين . فلا تغتر بقول القائل : « ماترك
 الأول للآخر » بل القول الصحيح الظاهر : « كم ترك الأول للآخر »
 فإنما يستجد الشيء ويستردل لحودته ورداءته في ذاته لا لقدمه وحدوثه .
 ويقال : ليس كلمة أضر بالعلم من قولهم : ماترك الأول شيئاً ، لأنه
 يقطع الآمال عن العلم ، ويحمل على التقاعد عن التعلم ، فيقتصر الآخر على ما قدم
 الأول من الظاهر ، وهو خطر عظيم وقول سقيم ، فالأوائل وإن فازوا باستخراج
 الأصول وتمهيدها فالأواخر فازوا بتفريع الأصول وتشبيدها كما قال صلى الله عليه
 وسلم : « أمتي أمة مباركة لا يدري أولها خيراً وآخرها » وقال ابن عبد ربّه في
 (العقد) (١) « اني رأيت آخر كل طبقة واضعي كل حكمة ، ومؤلفي كل
 أدب أهدب لفظاً وأسهل لغة وأحكم مذاهب وأوضح طريقة من الأول
 لأنه ناقض متعقب والأول باد متقدم » انتهى . ورؤي أن خواجه زاده
 كان يقول : « مانظرت في كتاب أحد بعد تصانيف السيد الشريف
 الجرجاني (٢) بنية الاستفادة » وذكر صاحب (الشقائق) (٣) في ترجمة

(١) في هامش الأصل : « هذا الكتاب قد طبع بهذا العهد بمصر في مجلدات » سيد علي
 حسن خان ولد المؤلف سلمه الله .

(٢) في هامش الأصل : « قلت : ومن فاز يوماً من أيام الدهر بتصانيف شيخنا الشوكاني
 ومن هذا حذوه وكان من أهل الورع والانصاف لم يحتج إلى غيره في شيء من علوم الدين إن
 شاء الله تعالى » .

(٣) هو : الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، لأحمد بن مصطفى المعروف
 بطاشكيري زاده المتوفى سنة ٩٦٨ هـ .

شمس الدين الفناري : « أن الطلبة إلى زمانه كانوا يعطلون يوم الجمعة ويوم الثلاثاء فأضاف إليهما يوم الاثنين للاشتغال بكتابة تصانيف العلامة التفتازاني - رحمه الله - وتحصيلها » انتهى .

* * *

الترشيح الرابع : في بيان مقدمة العلم ومقدمة الكتاب

اعلم أن المقدمة - بكسر الدال المشددة وفتحها - تطلق على معان : منها ما يتوقف عليه الشيء ، سواء كان التوقف عقلياً أو عادياً أو جعلياً ، وهي في عرف اللغة صارت اسماً لطائفة متقدمة من الجيش ، وهي في الأصل صفة من التقديم بمعنى التقدم . ولا يبعد أن يكون من التقديم المتعدي لأنها تقدم أنفسها بشجاعتها على أعدائها في الظفر . ثم نقلت إلى ما يتوقف عليه الشيء ، وهذا المعنى يعم جميع المعاني الآتية . ومنها ما يتوقف عليه الفعل ، يؤيد ذلك ما قال السيد السند في (حاشية العضيدي) في مسائل الوجوب في بحث الحكم « المقدمة عند الأصوليين على ثلاثة أقسام : ما يتوقف عليه الفعل عقلاً كترك الأضداد في فعل الواجب وفعل الضد في الحرام ، وتسمى مقدمة عقلية وشرطاً عقلياً . وما يتوقف عليه الفعل عادة كغسل جزء من الرأس لغسل الوجه كله ، وتسمى مقدمة عادية وشرطاً عادياً . وما لا يتوقف عليه الفعل بأحد الوجهين ، لكن الشارع يجعل الفعل موقوفاً عليه وصيره شرطاً له كالطهارة للصلاة وتسمى مقدمة شرعية وشرطاً شرعياً (١) » . انتهى .

(١) بازائها في هامش الأصل التعليق : « وذلك لأنه إن لم يرد السيد السند بالمقدمة ما ذكرنا لا يصح الحصر في الأقسام الثلاثة كما لا يخفى » « ١٢ منه رحمه الله » .

ومنها ما يتوقف عليه صحة الدليل بلا واسطة كما هو المتبادر ،
 فلا ترد الموضوعات والمحمولات . وأما المقدمات البعيدة للدليل فإنما
 هي مقدمات للدليل مقدمة الدليل . ومنها قضية جعلت جزء قياس أو حجة ،
 وهذان المعنيان مختصان بأرباب المنطق ومستعملان في مباحث القياس ،
 صرح بذلك المولوي عبد الحكيم (١) في (حاشية شرح الشمسية)
 وهي على قسمين : قطعية تستعمل في الأدلة القطعية ، وهي سبع :
 الأوليات ، والفطريات ، والمشاهدات ، والمجربات ، والمتواترات ،
 والحدسيات ، والوهميات في المحسوسات ، وظنية تستعمل في الإمارة
 وهي أربع : المسلمات ، والمشهورات . والمقبولات ، ، والمقرونة
 بالقرائن كتزول المطر بوجود السحاب الرطب ، كذا يستفاد من
 (شرح المواقف) .

والمراد بالقياس ما يتناول الاستقراء والتشليل أيضاً ، وإردافه
 بلفظ أو حجة لدفع توهم اختصاص القياس بما يقابلهما . وقيل :
 أو للتنبيه على اختلاف الاصطلاح ، فقيل : إنها مختصة بالحجة ، وقيل :
 يشمل ما جعلت جزءهما . وهذا المعنى مبائن للمعنى السابق . وقيل :
 أخص من الأول كما يستفاد من بعض حواشي (شرح المطالع) .
 ومنها ما يتوقف عليه المباحث الآتية ، فإن كانت تلك المباحث
 الآتية العلم برمته تسمى مقدمة العلم ، وإن كانت بقية الباب أو الفصل
 تسمى مقدمة الباب أو الفصل . وبالحملة تضاف إلى الشيء الموصوف
 كما في (الأطول) . وقد اشتهر بينهم أن مقدمة العلم ما يتوقف عليه
 الشروع في ذلك العلم ، والشروع في العلم لا يتوقف على ما هو جزء منه ولا الداربل على

(١) هو عبد الحكيم بن محمد السالكوتي البنجابي الهندي، مرت ترجمته ص ٤١.

ما يكون خارجاً عنه . ثم الضروري في الشروع الذي هو فعل اختياري توقفه على تصور العام بوجه ما ، وعلى التصديق بفائدة تترتب عليه سواء كان جازماً أو غير جازم مطابقاً أو لا ، لكن يذكر من جملة مقدمة العلم أمور لا يتوقف الشروع عليها ، كرسم العلم وبيان موضوعه والتصديق بالفائدة المرتبة المعتد بها بالنسبة إلى المشقة التي لا بد منها في تحصيل العلم وبيان مرتبته وشرفه ووجه تسميته باسمه إلى غير ذلك .

فقد أشكل ذلك على بعض المتأخرين واستصعبوه ، فمنهم من غير تعريف المقدمة إلى ما يتوقف عليه الشروع مطلقاً ، أو على وجه البصيرة ، أو على وجه زيادة البصيرة ، ومنهم من قال : الأولى أن يفسر مقدمة العلم بما يستعان به في الشروع وهو راجع إلى ماسبق لأن الاستعانة في الشروع إنما تكون على أحد الوجوه المذكورة ، ومنهم من قال : لا يذكر في مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع ، وإنما يذكر في مقدمة الكتاب ، وفرق بينهما بأن مقدمة العلم ما يتوقف عليه مسائله ، ومقدمة الكتاب طائفة من الألفاظ قدمت أمام المقصود لئلا تنها على ما ينفع في تحصيل المقصود سواء كان مما يتوقف المقصود عليه فيكون مقدمة العلم أو لا ، فيكون من معاني مقدمة الكتاب من غير أن يكون مقدمة العلم . وأيد ذلك القول بأنه يغنيك معرفة مقدمة الكتاب عن مظنة أن قولهم : المقدمة في بيان حد العلم ، والغرض منه وموضوعه من قبيل جعل الشيء ظرفاً لنفسه وعن تكلفات في دفعه . فالنسبة بين المقدمتين هي المباشرة الكلية ، والنسبة بين ألفاظ مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب عموم من وجه ، لأنه اعتبر في مقدمة الكتاب التقدم ولم يعتبر التوقف ، واعتبر في مقدمة العلم التوقف ولم يعتبر التقدم ، وكذا بين مقدمة العلم ومعاني مقدمة الكتاب عموم

من وجه . وقال صاحب (الأطول) : (١) « والحق أنه لا حاجة إلى التغيير ، فإن كلاً مما يذكر في المقدمة مما يتوقف عليه شروع في العلم هو إما أصلُ الشروع في العلم ، أو شروع على وجه البصيرة ، أو شروع على وجه زيادة البصيرة . فيصدق على الكل ما يتوقف عليه شروع ، ولحمل الشروع على ما هو في معنى المنكر مساغ أيضاً كما في : ادخل السوق » انتهى .

وهنا أبحاث تركناها مخافة الإطناب ، فمن أراد الاطلاع عليها فعليه بالرجوع إلى شروح (التلخيص) (٢) .

قال الشيخ رفيع الدين الدهلوي (٣) في رسالته في هذا الباب : « المقدمة تطلق على أمور جزءٍ من أجزاء الكتاب عنون بهذا اللفظ ، وجزء كذلك يعنون مثله به ، وإن لم يعنون بذلك اللفظ ، وما يستحق أن يقدم سواء قدم وعنون بها أو لا . وهذا يسمى بمقدمة العلم والأول بل الأولان بمقدمة الكتاب ، فيفسر مقدمة الكتاب بما يفسر به الكتاب من الألفاظ والمعاني والنقوش ، وإن كان الثالث مجازياً في مثل : « اشتريت الكتاب » . و « هذا كتاب فلان » ولا يلتفت إليه في مثل : « صنف الكتاب » و « قرأته » و « هذا كتاب جيد متين » و « متن وشرح

(١) انظر التعريف به في ص ٥٢

(٢) تلخيص المفتاح في العلوم والبيان : كتاب لخص فيه جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني المتوفى سنة ٧٣٩ هـ القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي في علوم البلاغة ، وللتلخيص شروح كثيرة عليها حواش عديدة . انظر الكشف ١ / ٤٧٣

(٣) في هامش الأصل : « هو أستاذ سيدي الوالد - ح » .

وهو رفيع الدين بن ولي الله بن عبد الرحيم العمري الدهلوي المتوفى سنة ١٢٣٣ هـ = ١٨١٧ م

وحاشية » وتفسر مقدمة العلم بما يفسر به العلم من الإدراك والمدركات ،
فيتحقق بينهما نسب مختلفة كالمبتاين صدقاً ، أو الكلية والجزئية ،
أو العموم والخصوص المطلق . كما إذا اشتمل مقدمة الكتاب على غير
مقدمة العلم أيضاً ، والعموم من وجه إذا لم يقدم مقدمة العلم وقدم
شيء من غيرها .

هذا هو الكلام على العرف المشهور ، والذي يقتضيه النظر الصحيح
أن يسمى بمقدمة الكتاب ماله دخل في خصوص الكتاب ، وبمقدمة العلم
ماله دخل في العلم مطلقاً . ويحتمل أن إذا لم يكن مدخل في خصوص
الكتاب إلا لماله دخل في العلم . وتحقيقهما باعتبار هذا النظر أن يقال :
قد تبين في العلم الأعلى أن العلم التام بالأشياء ذوات الأسباب إنما
يحصل بمعرفة عللها التامة ، وهي مجموع العلة الفاعلية ، والغائية ،
والمادية ، والصورية ، وسائر ما يتوقف عليه حصول الشيء من الشروط
والآلات والمعدات القريبة ونحو ذلك فيما يوجد فيه جميعها ، وبعضها
فيما يوجد فيه بعضها . فنقول : إن المتقدمين لما أفرزوا من نتائج أفكارهم
الأحكام المتعلقة لشيء واحد وحدة ما من جهة واحدة علوماً متفرزة
وشحنوا بها كتبهم وأرادوا بقاءها على مر الأعصار وعلومها تلامذتهم
قرناً بعد قرن حتى وصلت إلينا ، فاستحسنوا تقديم بعض مبادئها
عليها ليكون تسهلاً لطالبيها وتبصرة لشارعيها . وقد علمت وجه
الضبط فاعلم أن ههنا أمرين ، أحدهما : العلم بما هو هو ، وذلك
عبارة عن مسائل مخصوصة ومطالب معينة . وثانيهما : الكتاب ، وهو
عبارة عن ألفاظ مقررة ومعان مرتبة . وربما كان كتاب واحد في
علوم متعددة ، أو كتب متعددة في علم واحد . ورب علم لم يدون

في كتاب ، أو كتاب لم يشتمل على علم بل على مسائل متفرقة وأحاديث ملهية من نظم أو نثر . وأيضاً هما يختلفان في أمور كثيرة : كالمنفعة ، والمضرة ، والجودة ، والرداءة ، والضعف ، والقوة وغيرها . ونسبة الكتاب بمعانيه إلى العلم كنسبة العلم إلى الواقع بالمطابقة واللامطابقة ، فلكل منهما مبادئ متغايرة . فالأحق أن يجعل لكل منهما مقدمة مغايرة لمقدمة الآخر ، ويجعل مقدمة العلم من مقاصد الكتاب . ولكن من الناس من يجمعهما ، ومنهم من يكتفي بأحدهما ، ومنهم من يذكر مقدمة الكتاب في الديباجة ، ومقدمة العلم في جزء من الكتاب يصدر بالمقدمة ويذكر في كل ما يهيمه ويتفق له . ولكن مقدمة العلم ومقدمة الكتاب في الأغلب داخلتان في الكتاب ، وذلك لعدم إفرازهما بعناية النظر .

ونحن نذكر مبادئ كليهما مع نوع ضبط فنقول : من المبادئ الفاعل ، أما فاعل العلم حقيقة فأول من أخرجته من القوة إلى الفعل ودّونه وفصله كأرسطاطاليس لحكمة المشائين والمنطق ، وينوب منابه المهرة الذين هم أهل استنباط وتحقيق لقواعده . وأما فاعل الكتاب حقيقة فمصنفه ، وينوب منابه من عليه الاعتماد في روايته وتوجيهه وإصلاحه . ومنها الغاية وهي بيان الحاجة الماسة إلى تدوينه وتصنيفه . أما العلوم فلها غاية عامة هي تكمل النفس في القوة العلمية بمعرفتها ، وغاية خاصة تذكر في كل فن فن . وأما الكتب فلها أيضاً غاية عامة وهي تسكين وهج القلب بإيراد ما يختلج فيه وإرادة الترويح والإبقاء كما قيل :

كل علم ليس في القرطاس ضاع .

وغاية خاصة من توضيح مجمل ، أو تلخيص مطول ، أو تعميم انتفاع ، أو كتم عن رعا ع ، أو إبانة حق ، أو إزالة شك ، أو إرضاء عظيم ، أو تبكيت لثيم إلى غير ذلك .

ثم إن الغاية في الأفعال الاختيارية تتم بأمرين :

معرفة المطلوب حذراً من طلب المجهول المطلق . ومعرفة فائدته فراراً عن العَبَثِ . فوضعوا للأول معرفة الاسم ووجه التسمية للكتاب والرسم أيضاً للعلم .

والثاني : بيان الفائدة والمضرة ترغيباً في تحصيله ومعالجة عن إفساده ؛ ومنها المادة والصورة ، وعلمهما بالحقيقة إنما يكون بعد إتمام تحصيل العلم والكتاب ، لأن الصورة جزء آخر للمعلول ، والمادة مقارنة لها ، بل حصولهما هو عين حصول المعلول وذلك منافٍ لغرض المقدمة ، فأقاموا مقامها شيئين آخرين : أما مقام المادة فللعلم بيان موضوعه الذي تنتهي إليه موضوعات مسائله كأنها شعب وتفصيلات ولواحق عارضة له ، وبيان حيثية البحث الذي تنتهي إليه محمولات المسائل كذلك . والكتاب بيان لغة ألفاظه أنها عربية أو فارسية وهي كثيراً ما تكون قليلة الحدودى . وبيان العلم الذي هو فيه فإن التحرير والتقريب إنما يقع فيه على صور شتى ووجوه مختلفة . وأما مقام الصورة فللعلم بيان أبوابه والإشارة إلى كليات أصوله وفروعه ، وللكتاب بيان ترتيبه وتفصيل أجزائه من المقالات والأبواب والفصول وغيرها وفهرستها .

ومنها الشروط ، فبعضها عامة لكل علم فى المعلم والمتعلم وزمان

التعليم والتصنيف. وقد حرر فيه رسائل تسمى آداب المتعلمين وآداب المصنفين .
وبعضها خاصة ، فلكل طائفة من العلوم معلومات مالم تعلم لم يعلم
ولم يصح الجزم به مالم تستعمل وتسمى بالحدود . والعلوم المتعارفة
والمصادر والأصول الموضوعات . ولبعض الكتب رموز واصطلاحات
مالم تعلم أشكل فهم الكتاب. ومنها الآلات ، فإن الفاعل القريب لاكتساب
العلوم هي الأفكار ولها طرق ووجوه يسهل التحصيل بها يسمى الأنحاء
التعليمية وهي : التقسيم والتحليل والتحديد والبرهان. وللكتب شروح وحواش
يسهل فهمها بأعمالها ، ومنها المعدات القرية فيبين مرتبة العلم لتأخر
عما يجب وتقدم على ما يجب . وكذلك مرتبة الكتاب وبيان الكتب
التي منها مأخذ الكتاب ، والعلوم التي يحصل منها استعداد العلم المطلوب .
فهذا وجه لضبطها . وسائر المصنفين يكتفون ببعضها لما مر ، ولأن
منها ما يكفي مؤنة غيرها ، ولكن توسعة للأمر قد بحث على استيفائها
والعلم عند الله تعالى » انتهى كلامه — رحمه الله — .



الترشيح الخامس : في التحصيل

قال الشيخ العلامة رفيع الدين الدهلوي (١) في (التكميل) :
« غلب في تحصيل المجهولات التعلم على التفكير ، ولم يكن له قانون
فدون والذي العارف الواصل والتحرير الكامل الشيخ ولي الله ابن الشيخ
عبد الرحيم العمري لمزاولة الكتب تعليما ضوابط ، فأضفت إليه
ما وفقني الله سبحانه وهي هذه :

(١) سبق التعريف به في ص ١٩٩

فتح : فن التحصيل موضوعه العلوم المدونة من حيث تستفاد
وتفاد . وغايته الخوض فيها على بصيرة ، والنجاة عن سوء الفهم
لقاصدها ، وتمييز كلبابها عن ذبابها ، وكسب الاقتدار والمهارة فيها ،
وتفريق كامل الكتاب والمعلم من ناقصهما ، فليرسم بأحدهما وتكمل
الناس في العلوم بدونه لا ينفي فائدته كمجتهد في الأمة وأساطين الحكمة
ومدققي الهنود والافرنج من المنطق ونظرة في خمسة ، فإن التعلم
بالتقرير ممن ينكر عليه مناظرة ، وممن يدعن له تدريس (١) وتعلم (٢) ،
وبالتحرير تصنيف (٣) ومطالعة (٤) . بسط المناظرة : توجه الخصمين
في مطلب لإظهار الحق ، والتعرض للبيان أو المبين الحجة أو المعروف
فمن الأول :

١ - حل المصطلح والمغلق .

٢ - تعيين المحذوف والمرجع والمحتمل لاشتراك وتجوز
وتخصيص وتقييد .

٣ - دفع الإخلال لتعقيد وتبادر خلاف .

٤ - دفع الاستدراك .

٥ - سبب العدول عن ظاهر ومشهور .

٦ - تنبيه عن الإضرار بزيادة وتركها .

(١) في هامش الأصل : « أي من المعلم » .

(٢) في هامش الأصل : « أي من المتعلم » .

(٣) في هامش الأصل : « من المعلم » .

(٤) في هامش الأصل : « من الناظر المتعلم » .

- ٧ - وعلى تعارض الكلامين صريحاً أو التزاماً .
 - ٨ - وعلى تداخل الشقوق والأقسام .
 - ٩ - طلب حكم مسكوت عنه منها .
 - ١٠ - خلو المدعى عن الفائدة .
 - ١١ - استثبات الدعاوي خفية .
 - ١٢ - وظاهراً .
 - ويجب بالبيان .
 - ١ و ٢ - إفهام القرينة .
 - ٣ - وفائدة اللفظ .
 - ٤ - والترجيح .
 - ٥ - ودفع المضير .
 - ٦ - والتوفيق .
 - ٧ - والتمييز ولو في الحملة أو بالحقائق دون المصداق .
 - ٨ - والدرج .
 - ٩ - ووجه النفع .
 - ١٠ - والاطلاع .
 - ١١ و ١٢ - أو يصلح في الكل ثم الاستبدال أو النقل .
- من الثاني :

- ١ - تحقيق المذهب .
- ٢ - تصحيح النقل .
- ٣ - عدم الاعتداد به .
- ٤ - تغيير معناه .
- ٥ - منع المقدمات كلاً أو بعضاً ، كالصغرى والكبرى ،
والملازمة والتنافي ، والوضع والرفع .
- ٦ - السند إن ادعى البديهة ، فالمساوي يفيدهما نفيًا وإثباتًا .
والأخص المعترض إثباتًا ، والأعم المستدل نفيًا .
- ٧ - فساد التأليف لفقد شرطه وعدم تكرار وسط . ونفي
حصر ويرددان على الشقين كثيراً .
- ٨ - مناسبة الأوسط لضد الأكبر والمقدم لضد التالي .
- ٩ - النقض بالتخلف عن المدعى .
- ١٠ - وباستلزامه محالاً .
- ١١ - المصادرة على المطلوب جزئية .
- ١٢ - وتوقفاً ولو باختلاف اللفظ .
- ١٣ - القول بالموجب لعمومه أي الدليل عن الدعوى .
- ١٤ - لقصورٍ عنها لخصوصه .
- ١٥ - المعارضة عليها .
- ١٦ - وعلى مقدماتها .

١٧ - إبطال المبني ، وهو غير القدح في دليله ، وذلك في المقدمات القرينة ، وأنفع منه لهدمه أساساً ، ولكن في طرفي المناظرة لثلا يشوش بالانتقال .

١٨ - تساوي الدليل والدعوى قبولاً ورداً للاشتراك في أصل .

١٩ - استثبات التفاريح عليها بعد الاعتراف بتقديرأ .

٢٠ - مخالفة النص أو إمام الفن .

ويجاب :

١ - بالاعلام .

٢ - والعرض .

٣ - والتوثيق .

٤ - والترحيح بقرب وشهادة حاذق .

٥ - والاستدلال .

٦ و ٧ - التطبيق على القواعد .

٨ - ونفي المناسبة .

٩ - والفرق بين الصورتين .

١٠ و ١١ - المتقدمتين .

١٢ - وابداء وسط يرفع التوقف .

١٣ - وتوجيه التقريب .

١٤ و ١٥ - تبديل المنصب .

- ١٦ و ١٧ - وأييد المبنى بعد تحريره .
- ١٨ - وقطع التفريع .
- ١٩ - وتصحيح الفروع برفع الاستبعاد أو الإنكار .
- ٢٠ - والتأويل راجحاً والجرح مرجوحاً أو مرجوعاً عنه لإعمال غيره . وعند العجز الانتقال أو الإذعان .
- والثالث أي المعرف لا يحتمل النقص والمعارضة .
- ومنوع الأحكام الضمنية دعاوي يجب إثباتها :
- ١ - كالدور مصرحاً ومضمراً .
- ٢ - فمنها للحمّل .
- ٣ - والتصوري للبديهة والسور .
- ٤ - والجلاء مطلقاً .
- ٥ - والمنع .
- ٦ - والجمع وافياً .
- ٧ - والتناول .
- ٨ - والاندراج للإطباق .
- ٩ - ووجه الشبه بالمبائن قاصراً .
- ١٠ - والذاتية حداً لفقد أحكامها .
- وكله في الخفاء وبعد الظهور مجادلة لايسامح فيها ، وقلما يلتزم اثبات شيء .

التدريس : تفهيم الكتاب باللسان ، وطريقه للقاصر (١) الترجمة فقط فيتبدل الذهنان . وللقالى (٢) ذكر ماأمكن حفظاً ومراجعة فيعسر اليسر بالتعجيل ويطول زمان التحصيل . وللمستعجل الاكتفاء بصدور الكتب بالدقة فيحوج إلى شغل ثانٍ للاستيفاء والاقتصار على العدة في العلماء ، وللحاذق من كل علم مبسوط ، وفي البداية تعليم متن سهل لمعرفة الاصطلاحات وأصول القواعد وشرح مستوف لفوائد القيود والأدلة والأبحاث والاختلافات المشهورة وحاشية للملكة التدقيق جرحاً وتعديلاً وترجيحاً ، والاعتیاد بوصل الخارج وجمع المنتشر فإن احتیج زيد .

ومن المختصر مايكفى (٣) . وضوابطه :

- ١ - ضبط المشكل بنوع الحركة والسكون والإعجام والإهمال والتقديم والتأخير .
- ٢ - شرح الغريب لغةً واصطلاحاً .
- ٣ - كشف المغلق صيغة وتركيباً .
- ٤ - تصوير المسألة بتمثيل (٤) وتشكيل (٥) .
- ٥ - تقريب الأدلة بتصريح المطويات والوصل بالأصل .

(١) في الهامش : « أي المدرس القاصر » .

(٢) القالي : العاقل بعد جهل ، يريد : من بلغ درجة العقل والفهم .

(٣) بازائها في الهامش : « أي المدرس القاصر » .

(٤) في هامش الأصل : « في القواعد » .

(٥) في هامش الأصل : « فيما يتعلق بالشكل كالمهندسة والهيئة وغيرهما » .

٦ - تحقيق القواعد بفوائد القيود ، وسد الانكسار بلا فضول ولا إغلاق .

٧ - تنقيح التعريفات بهما وبالاستنباط المشترك والمميز من التقسيمات .

٨ - وجه الحصر والترتيب في الأقسام والأبواب .

٩ - تفريق المتبسين من التوجيهات والتعليلات والأقوال .

١٠ - تطبيق المختلفين من كلامي واحد ومتحدي مذهب .

١١ - التنبيه على الاستثناءات والإيرادات الظاهرة الورود ودفعها .

١٢ - تفتيش الحوالة عن محلها .

١٣ - بيان المبهم من وجوه النظر والأولى والصواب والسؤال المقدر .

١٤ - الترجيح بين التوجيهات وإبداء الأسلم والأقرب منها وما على كل .

١٥ - سبب تغيير الأسلوب المعروف .

١٦ - تعيين السؤال والجواب بنوعه ومنشئه ومورده .

١٧ - حسن التقرير بإيضاح موجز .

١٨ - الترجمة بلغة الطالبيين .

١٩ - إعمال فكره في حل ما يمكن منه .

- ٢٠ - حفظ اللسان عن سوء الخلق .
- ٢١ - حفظ وضع المعترض والمجيب .
- ٢٢ - تلخيص المشتت .
- ٢٣ - توزيع الفروع والعلل على ملفوف (١) أو ملحوظ (٢).
- ٢٤ - التيقظ عند ترتيب الأسئلة والأجوبة لأصل الاثبات والنفي .
- ٢٥ - الحذر عما يوجب سوء الفهم ويستوي فيه المنقول والمعقول البرهاني والخطابي ، إلا أن الاعتبار في الأول بتحقيق العبارات والربط أكثر ، وفي الثاني بالوصل إلى البديهيات أصولاً والمسلمات فروعاً ، وفي الثالث بالمناسبات الظنية .
- فلا يزال ينبه عليها بما يتحمل حتى يتخذه ملكة بفكره ، ثم يعرض مطالعته على مطالعته وعلى الحواشي ويفهمه الغلط والحذر عنه ثم يمتحنه بتصنيف شرح أو حاشية يؤدي (٣) فيه حقه ويستحق الوثوق برأيه .

* * *

التلمذ : فهم الكتاب بالاستماع — وبعد (٤) الصحة والمعاش ، ولو بالقناعة، والشوق والجد ولو بالتحريص ، والفهم والحفظ ولو بالجهد ، والمداومة وحسن الظن مع الاستاذ ولو في الفن ، والكتاب الواضح الصحيح ، والأستاذ الماهر الشفيق ولو بالطمع — حقه :

- (١) في الهامش : « في الف والنشر » .
- (٢) في الهامش : « أي مقدر في الذهن غير مذكور » .
- (٣) في الهامش : « أي المدرس » .
- (٤) في الهامش : « ظرف متعلق بالمبتدأ الذي يأتي وهو قوله : حقه » .

- ١ - صحة القراءة .
- ٢ - وتمييز الجمل .
- ٣ - والاستماع بتفريغ القلب .
- ٤ - والتثبت في الفهم .
- ٥ - واستكشاف ماخفي .
- ٦ - وعرض الشبهة بالأدب .
- ٧ - وجمع سابق البحث ولاحقه في الذهن .
- ٨ - وتقدم النظر ليكون أوقع وعلى بصيرة، وفي البداية بحضور المعلم أنفع .
- ٩ - والمعاودة ليستقر وبالتقرير أجود .
- ١٠ - والتحفظ للإحضار حيث ينبغي ، ومع الكتابة أحسن .
- ١١ - والامثال لما يراه أصلح .
- ١٢ - والاجتناب عما يتقبض به الخاطر .
- ١٣ - وعن التعرض لبعيد المناسبة .
- ١٤ - وعن الضجر من الحوالة فيما تعسر جداً فإنه :
سُتَبْدِي لَكَ الْإِتَامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا
وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودِ
- ١٥ - ولطالب التحقيق سلخ الألفاظ المتخيلة عن صورة للشيء يطابقها جميع صفاته ويلائمها جميع فروعها المتفقة عليها .

* * *

التصنيف : تأليف الكلام لتحريره نثراً ونظماً ، والمراد ما في (١)
العلوم ، فما لم يتعلق بغيره صريحاً فمتن ، أو تعلق متصلاً فشرح مدمج ،
أو مفصلاً ، «قال أقول» ونحوها ، أو على الطفرة فتعليق وحاشية ،
ومن كلٍ وجيزٌ ووسيطٌ وبسيط . وله أغراض سياقه بحسبها .

- ١ - اختراع جديد (٢) .
- ٢ - ضبط قديم .
- ٣ - ترويح خامل .
- ٤ - جمع متفرق .
- ٥ - تجريد عن زائد أو فاسد لفظاً أو معنى .
- ٦ - تنميم بلاحق ، كاستثناءات وقیود وأمثلة وأدلة ومساثل
وماخذ .
- ٧ - إبانة حق بدءاً أو نصراً أو ذبا .
- ٨ - إزاحة باطل بكشف شبهة أو ضلالة .
- ٩ - اشتراك في تفرد .
- ١٠ - اصلاح ترتيب .
- ١١ - تسهيل مغلق بحل أو بسط .
- ١٢ - انتزاع أصل من منتشر .

(١) في هامش الأصل : « أي الكلام الذي في العلوم » .

(٢) في هامش الأصل : « أي الأول من الأغراض » .

١٣ - تفريع شعب لمجمل .

١٤ - تحقيق مقام أو كتاب أو فن بجمع ماله وعليه .

١٥ - تبديل نثر بنظم .

١٦ - ولغة بلغة أخرى ، ودوّن له والذي - رحمه الله تعالى -
قوانين الترجمة .

١٧ - وتركب كثيراً (١)

فبعد إتقان اللغة والفن وسليقة الإيجاز والإطناب يستعان فيه بما مر ؛
ففي الشروح والخواشي الحل بضوابط التدريس ، وفي إعانة الحق
بالمنطق ، وفي الرد بأسئلة المناظرة ، وفي التوجيه بأجوبتها مع النحو
والبلاغة والأصول . وفي بعض بسليقة البيان . وفي طائفة بالتبعية
والتبحر وأمثالها مع مزيد التحفظ في النقل والتقدو وحسن التقرير إيجازاً وبسطاً
بحسب المحل وحفظ الوضع من المذهب والمنصب ، فإن من صنف
استهدف . ويكون لخصوص الكتاب من المقدمات مثل ما في مقدمة
العلم مع الزمان والمكان والرموز فليجمعها في واحدة أو ليقدم في الديباجة
على مقدمة العلم .

* * *

المطالعة : النظر في الكتاب بفهم المراد والحلل ، وبعد اقتناء اللغة
والاصطلاح ، وملكة الترجمة تتمم بأنظار ثلاثة تداخلت أو تعاقبت :

(١) في هامش الأصل : « أي الأغراض في كثير من الأوقات » .

الأول : للإحاطة بالمعاني الثانوية وتمييز المذكور عن المتروك وبعض الحمل عن بعض والطرفين عن القيود .

والثاني : لمعرفة فوائدها والمعاني الأولية وجديد التصرف وربط الأدلة والأبحاث فيما بينها استقامة واعوجاجاً بما في التدريس .

والثالث : للنقد بالهدم والتشييد والنقد والترصيف . ويفهم المعنى :

١ - بعبارة الكلام من لفظه بلا شبهة قصداً .

٢ - وإشارته كذلك ضمناً .

٣ - وعمومه لبيان الفردية .

٤ - والإدراج فيه لمبينها بعد خفاء لكمال أو نقص أو ثبوت الركن وفقد اللوازم العرفية ونحوها .

٥ - وتقديره لمحدوف يشهد له العرف بلا روية .

٦ - وإيمائه لترجيح أحد محتمايه بقاطع ، أو ظني كشهادة كلام ثان له ، أو عدم اجتماع الأوصاف في غيره وكونه أهم المقاصد ، أو أدنى مصداق أو فائدة لولاه لبطل ولغي ، أو قربه معنى أو مزيد نفعه أو نحوه .

٧ - وإشعاره من سياقه كالتقديم والتأخير والعدول وجواب الوهم والانطباق والحذف حيث يذكر ، والإدارة على الوصف والتعقيب بأن في التنزيل شبهها .

٨ - ومقامه كالتيسير والتشديد والفخامة والحقارة والتدقيق والمساحة والاهتمام والتبعية .

- ٩ - ونجوزه لتعذر الحقيقة وقيام القرينة .
- ١٠ - وكنايته لعدم وفاء الصريح بالغرض وإن صح .
- ١١ - وتعارفه من زيادة لفظ وبيانية لإضافة ، والتكثير بالواحد والاعتبار لتكرار وعزمه وتعمم خاص وعكسه وإخراج المتكلم من الكلام .
- ١٢ - وبالتزامه بالالتفات إلى ما لا ينفك ذهنًا لعلاقة ذاتية ، كالملكة لعدمها ، وأحد المتضايقين للآخر ، أو عادة طبيعية كالنور للكواكب والحرارة للنار ، أو عرفية كالسخاوة لحاتم والشجاعة لرستم (١) .
- ١٣ - ومنافاته لوجوب ارتفاع مقابلة .
- ١٤ - واقتضائه لما يتوقف عليه صدقه عقلاً أو شرعاً أو عادة (٢) وهما بَيِّنَانِ بالمعنى الأعم .
- ١٥ - واستلزامه لما يترتب عليه ولا يعرف إلا بممارسة وفكر من غير البين .
- ١٦ - وفحواه فيما عليّته مناطة وحصوله في الفرع بالعرف واللغة .
- ١٧ - والقياس عليه في مثله بالنظر .
- ١٨ - واعتباره لاجتماع مباد في الدهن أورثت بسماعه (٣) ما لا يتقدح لغيره .

(١) رستم : بطل أسطوري عند الفرس .

(٢) فوقها عبارة : « يعني الكلام » .

(٣) في الهامش : « أي الكلام » .

- ١٩ - ومفهومه المخالف بشروطه حيث يتعين فائدة .
- ٢٠ - وتأليفه اقترانيا من مقدمتين في أثنايه مشتركين في جزء ،
واستثنائياً من شرطيه أو فرع لأصل مع اعتراف أو انكار لأحد طرفيهما .
- ٢١ - والاقتصار عليه عن الأبين والأرفق في معرض البيان .
ويخل به - أي بفهم المعنى - الجهل .
- ١ - بالموضوع له .
- ٢ - والوضع .
- ٣ - وخواص التراكيب .
- ٤ - والمرجح .
- ٥ - والصارف .
- ٦ - والقرينة .
- ٧ - ثم توجه المفاصد .
- ٨ - والحذف .
- ٩ - والخلاط .
- ١٠ - والانتشار .

فبعد كسب السليقة بالتلمذ يستعان بالفحص عن معادنها والشروح
والخواشي وكتب الفن وإمعان الفكر ، وأعظم نفعها في الكتاب
والسنة .

هذا مايسر لي بفضل الله وله المنة ، ومن ارتقى إلى الكمال فليزد

فيه ماشاء ، فإن العلوم تتزايد بتلاحق الأفكار . والله سبحانه دائم الجود مفيض الأسرار والحمد لله . انتهى كلامه وهو الباب الثاني من كتابه على التمام والكمال .

وقال الشيخ العلامة عليم الله بن عبد الرزاق (١) في (شرح رسالة المطالعة) ماعبارته :

« واعلم أن المطالعة علم يعرف به مراد المحرر بتحريره وغايته الفوز بمراده حقاً والسلامة عن الخطأ والتخطئة باطلاً . وموضوعه المحرر من حيث هو . فإذا أردت الشروع في المطالعة ، وهو صرف الفكر في مبحث ليتجلى معناه فانظر وتأمل في المبحث مبتدئاً من أوله منتهياً إلى آخره نظراً إجمالياً . لكن ينبغي أن يكون ذلك النظر على وجه ينتقش في ذهنك جملة المعنى المراد منه ، فإن انتقش في النظر الأول فذاك ، وإلا فذلك إما لحفاء في اللغة ، أو لغلط ، أو لسهو ، أو لنسيان من الناسخ بحذف أو زيادة أو قلب أو تصحيف . أو لتعقيد . أو لقصور فيك فراجع في الأول إلى كتب اللغة أو إلى من عنده علمها ، وفي الثاني والثالث والرابع إلى نسخة أصح منها ، وأما في الأخيرين فانظر نظراً ثانياً أو ثالثاً فصاعداً حتى ينتقش المراد . ثم بعد الانتقاش لاحظ الأمور التصورية من كل قضية منه أولاً فأولاً على الترتيب بدقة النظر في تلك الملاحظة . واستبصر في كل من تلك الأمور هل يرد على واحد منها أمر من الأمور القادحة فيها أم لا ، والمراد بالورود ههنا التوجه الذي هو أعم منه . وبعد ظهور ذلك الأمر من القوادح استبصر ثانياً هل يمكن دفع ذلك الأمر منها أم لا . وبعد ظهور الدافع ثالثاً هل يمكن دفع مايدفع ذلك الدافع

(١) لم نهتد إلى التعريف به أو بكتابه .

أم لا . وهكذا إلى حيث يتوطن الذهن ، وآية التوطن الاختبار بثنية النظر وتثليثه فصاعداً على حسب المقام . وبعد الفراغ من تلك الملاحظة لاحظ الأمور التصديقية أيضاً بدقة النظر ، واستبصر في كل منها هل يتوجه على واحد منها شيء من الأشياء التي يقدر فيها أم لا . وبعد ظهور شيء من القوادح استبصر ثانياً هل يسوغ ويمكن التقصي عنها أم لا . وبعد ظهور التقصي عنها ثالثاً هل يمكن التقصي عن ذلك التقصي أم لا . وهكذا إلى حيث يحصل التوطن وآيته وهنا آيته هناك . وبعد الفراغ عن تينك الملاحظتين لاحظ الأمور القادحة الموردة التي أوردها عليها (١) مورد سواء كانت محررة في شرح أو حاشية أولاً . والغرض من هذه الملاحظة أن يظهر لك هل هي متوجهة كما هو في زعم المورد أم لا . فإن ظهرت غير متوجهة أصلاً فلا تلتفت إليها إلا أن يكون المورد عظيم الشأن معتقد الكل أو الأكثر ، فهناك القصور فيك لافيه ، فتوقف حينئذ واختبر نظرك بتكريره مرة بعد أخرى ، ثم بالمطابقة مع الأقران ، ثم بالعرض على المشايخ والأستاذين . فإن أراحوا شبهتك فذاك وإلا فالتسليم والإحالة إلى وقت فتحه تعالى ، وإلا فاستبصر في دفعها هل هو ممكن أو لا . وبعد ظهور الدافع يمكن دفع ما يدفعه أم لا ، وهكذا إلى حصول التوطن . فإذا نظرت في المبحث من أوله إلى آخره على هذا الوجه المذكور فلا يخلو حالك عن أحد هذه الأمور الثلاثة .

إما أن لا تكون أنت واجداً ومصيباً لشيء من القوادح أصلاً ، فعدم

(١) في هامش الأصل التعليق : « الضمير إما لمطلق الأمور تصورية كانت أو تصديقية أولاً أخيراً فقط وهو الظاهر وترك التعرض لها هناك اكتفاء بها وهنا ولم يعكس مع أن الأغلب الاكتفاء بالسابق عن اللاحق لأن التصديقية مقاصد وأكثر بحثاً وإيراداً بالنسبة إلى الأخرى »

الوجدان والإصابة إما لقصور ذهنك عن إدراكه أو لعدمه لكمال من حرره في التحرير بحيث لا يتطرق إليه قدح ولا نقض أصلاً، أو لوقوع تحريره هذا كاملاً .

وإما أن تكون أنت واجداً لشيء من الأشياء الواردة القادحة المدفوعة التي دفعها الناس أو أمكن دفعها .

وإما أن تكون أنت واجداً لشيء من الأشياء الواردة الغير المدفوعة .

ولا قصور في شيء من هذه الأحوال التي هي الأمور الثلاثة المذكورة إلا في الحالة الأولى ، فإن القصور فيها محتمل كما تقدم . وإذا كانت ناشئة من القصور وظهر لك أن الحالة الأولى منشؤها قصور ذهنك عن دركه فلا تفتر جذك وجهدك في النظر والمطالعة بل استمر واثبت على ذلك ، فإن الممارسة لشيء والملازمة له تورث الكمال في ذلك الشيء . فإذا فرغت عن النظر في المبحث الأول بالطريقة المهدية إليها الهادية إلى الحق فانظر في المبحث الثاني من أوله إلى آخره على الوجه الذي أريناك ، فإن ظهر عليك أن القصور في نفسك باقٍ بعدُ بأن لم تجد مدعاه أو شيئاً من القوادح فلا تفتر جذك وجهدك في النظر والمطالعة بل اثبت فانظر في المبحث الثالث على ذلك الوجه ، وهكذا إلى أن يتم الكتاب . فإن حصل لك الكمال فذلك وإلا فإعادته إلى كتاب آخر فأخر إلى أن يحصل لك الكمال ، وعد نفسك محلاً قابلاً لفيضان الكمالات عليها ، ولا تياس من فضل الله فإنك أيها العاقل لست من الذين قد محاهم المخاطبون عن دفاترهم ، وفضل الله على انخلق أوسع من خواطرهم . وإذا وقع جذك وجهدك في المطالعة على هذا النهج والطريق المذكور سنة أو أكثر إلى سنتين لا أظنك أن لا تترقى بل أجزم أن تترقى في المطالعة إلى وجه تقدر

على تمييز المقبول من الأحكام عن المردود منها؛ فإذا صرت مقتدرًا كامل القدرة على ذلك الطريق بحيث لا يحوم حولك قصور ولا خطأ ولا فتور فارتق إلى حيث خلقت نوعاً أو شخصاً له من المراتب العالية من الكمالات النفسية التي هي معرفة الله تعالى ذاتاً وصفة حيث قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ أي ليعرفون كما فسر بعضهم .

قف : اعلم أن الشارح والمُحْشِي إذا زاد على الأصل شيئاً فالزائد لا يخلو إما أن يكون بحثاً أو اعتراضاً أو تفصيلاً لما أجمله أو تكميلاً لما ناقصه وأهمله ، والتكميل إن كان مأخوذاً من كلام سابق أو لاحقٍ فإبراز وإلا فاعتراض ، فعلى الأولين إما تفسير لما أبهمه ، فإن كان بكلمة « أي » أو بالبيان أو بالعطف فتفسير باللفظ ، وإن كان بكلمة « يعني » أو مايرادفه فتفسير بالمعنى الظاهر . وصيغ الاعتراض مشهورة ، ولبعضها محل لا يشارك فيه الآخر فيرد ، و«ما اشتق منه» لما لا مدفع له بزعم المعترض ويتوجه ، و«المشتق منه» أعم منه ، ونحو «إن قلت» مما هو بصيغة المعلوم شرطاً لما تحقق له الجواب مع قوة في البحث ، ونحو «إن قيل له» مع ضعف فيه و«قد يقال» ونحوه لما فيه ضعف شديد ونحوه «لقائل» لما فيه ضعف ضعيف و«فيه بحث» ونحوه لما فيه قوة سواء تحقق الجواب أولاً ، وصيغة المجهول ماضياً كان أو مضارعاً ، و«لا يبعد» و«يمكن» كلها صيغ التمريض يدل على ضعف مدخولها بحثاً كان أو جواباً و«أقول» و«قلت» لما هو خاصة القائل . وقد اشتهر من الأستاذين أن «لا يبعد أن» (شرح الكافية) للشيخ الأجل الكامل في الكل الشيخ عبد الرحمن الجامي (١) قدس سره من خواصه . وكذا

(١) هو بدر الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي ، مفسر ، له مشاركة في العربية ، ألف كتباً كثيرة منها شرح الكافية لابن الحاجب وسمى شرحه الفوائد الضيائية ،

٨١٧ - ٨٩٨ هـ = ١٤١٤ - ١٤٩٢ م .

« قد يقالات » (شرح المواقف) للسيد (١) سند الكل في الكل له خاصة .
واختيار صيغ التدريس تواضع منهما رفع الله تعالى قدرهما .

وإذا قيل « حاصله » أو « محصله » أو « تحريره » أو « تنقيحه » أو
نحو ذلك فذاك إشارة إلى قصور في الأصل واشتماله على حشو وإيهام .
وتراهم يقولون في مقام إقامة شيء مقام آخر مرة « نزل منزلته » وأخرى
« أنيب منابه » وأخرى « أقيم مقامه » فالأول في إقامة الأعلى مقام الأدنى ،
والثاني بالعكس ، والثالث في المساواة . وإذا رأيت واحداً منها مكان
الآخر فهناك نكتة ، وإنما اختاروا في الأول التفعيل وفي الأخيرين
الأفعال ، لأن تنزيل الأعلى مكان الأدنى يحوج إلى العلاج والتدريج .

وربما يختم البحث بنحو « تأمل » فهو إشارة إلى دقة المقام مرة وإلى
خدشة فيه أخرى سواء كان « فيه » أو بدونها ، إلا في مصنفات العلامة
مولانا جلال الدين الدواني (٢) نور الله مرقدته فإنه « فيه » إشارة إلى الثاني ، وبدونها
إلى الأول (٣) . وهذا اصطلاح جديد له على ما نقله عنه بعض تلامذته مختص
بها غير متجاوز عنها « انتهى ملخصاً » (٤) .

* * *

أدب البحث : هو علم يوصل به إلى كيفية الاحتراز عن الخطأ في

(١) هو السيد الشريف الجرجاني ، سبقت ترجمته في ص ١١ ، وكتاب المواقف الذي
شرحه السيد الجرجاني في علم الكلام هو لعبد الدين عبد الرحمن بن أحمد الايجي المتوفى سنة
٧٥٦ هـ .

(٢) انظره فيما تقدم ص ٣٧

(٣) يعني بالثاني : حاصل الكلام أو محصله . وبالأول : الكلام الملخص .

(٤) في هامش الأصل تعليق : « هذه جملة كافية مغنية عما عداها من الرسائل المتداولة
بين المحصلين والمتحصلين ، وفيها يمكن أن يعلم جميع ما يعلم من غيرها فليتأمل فإنها نفيسة
ونفع محض قليلة الحجم كثيرة المعنى » .

المناظرة . وموضوعه المناظرة ، إذ يبحث فيه عن أحوالها وكيفيةها ، وأوردنا ههنا ما هو المطلب الأعلى والاهتمام بشأنه هو المقصد الأقصى فنقول :

لا بد أن يعلم أولاً أن المعلل مادام في تقرير الأقوال والمذاهب ، وتحرير المباحث لا يتجه عليه ، ولا يطلب منه شيء سوى تصحيح النقل وتصريح أن فلاناً قال كذا في كذا إن طوّل به ، فإذا شرع في إقامة الدليل على مادعاه يتجه عليه طريق المناظرة

* * *

قف : اعلم أن كلام المناظرين إما أن يقع في التعريفات أو في المسائل ، فإن وقع في التعريفات فللمسائل طلب الشرائط وإيراد النقض (١) بوجود أحدهما بدون الآخر ولا يرد عليه المنع لأنه طلب الدليل ، والدليل على التصديق إلا أن يدعي الخصم حكماً صريحاً بأن يقول هذا مفهومه لغة أو عرفاً أو اصطلاحاً أو ضمناً . فللمسائل أن يمنع وللمعلل — أي المجيب — أن يجيب. والجواب عن التعريف الاسمي سهلٌ حاصله يرجع إلى الاصطلاح وإلى أن يقول المعلل : « إن مرادي بهذا اللفظ هذا المعنى » وعن التعريف الحقيقي ، أعني تعريف الماهيات الموجودة في الخارج ، صعب إذ لا مدخل فيه للاصطلاح ، بل يجب فيه العلم بالذاتيات والعوارض . والتفرقة بينهما بأن يفرق بين الجنس والعرض العام والفصل والخاصة ، وهذا متعسر جداً في التعريف بل متعذر ، وكذا لا نرد عليه

(١) في الهامش : « فيه نظر لأن النقض إنما يرد على الدليل كالمنع إلا أن يكون المراد بالنقض غير معناه المتبادر » « إسحاق العبدى رح » .

المناقضة لأنها هي طلب الدليل الدال على نقيض المدعي ، والدليل متف هنا وإن وقع في المسائل ، فإذا شرع المعلن في إقامة الدليل فالحصم ان منع مقدمة معينة من مقدماته أو كليهما على التعيين فذاك يسمى مناقضة ونقضاً تفصيلاً فلا يحتاج فيه إلى شاهد . وإن ذكر شيئاً مما يتقوى به المنع يسمى مسنداً ، فإن لم يذكره لم يجز الاعتراض عليه إلا إذا ادعى مساواته المنع لأن السند ملزوم لثبوت المنع ، وانتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لكن على تقدير المساواة يمكن انتفاؤه ، وأكثر ما يستند إليه يذكر مساوياً فلذا شاع الكلام عليه . وإن منع مقدمة غير معينة بأن يقول : ليس هذا الدليل بجميع مقدماته صحيحاً ، بمعنى أن فيها خللاً ، فذلك يسمى نقضاً إجمالياً ولا يسمع إلا أن يذكر الشاهد على الخلل . وإن لم يمنع شيئاً من المقدمات لإجمالاً ولا تفصيلاً بل قابل بدليل دال على نقيض مدعاه يسمى معارضة ويصير السائل معللاً وبالعكس .

واعلم أن السؤال المتعلق بالافهام يسمى الاستفسار ، وهو طلب بيان معنى اللفظ في الأغلب ؛ وإنما يسمع إذا كان في اللفظ إجمال أو غرابة ، وكذلك كل ما يمكن فيه الاستبهام حسن فيه الاستفهام ، وإلا فهو للحاج وتعت ، ولفائدة المناظرة مفوت إذ يأتي في كل لفظ تفسير فيتسلسل . والجواب عن الاستفهام ببيان ظهوره في مقصوده إما بالنقل عن أهل اللغة أو بالعرف العام أو الخاص أو بالقرائن المضمومة ، وإن عجز عن ذلك كله فالتفسير بما يصح لغة ، وإلا يكون من جنس اللعب فيخرج عما وضعت له المناظرة من إظهار الحق . وهذا الاستفهام يرد على تقرير المدعي وعلى جميع المقدمات وعلى جميع الأدلة فلا سؤال أعم منه .

* * *

تنبیه : من الواجب على المعلل أن لا يستعجل بالاجواب بل يطلب منه توجيه المنع وتحقيقه ، إذ ربما لا يتمكن المانع توجيهه أو يظهر فسادہ أو يتذكر جوابه ، فإذا أجيب فعلى المانع أن لا يستعجل بل يطلب توجيه الجواب وتفصيله ، إذ ربما لا يقدر عليه أو يكون غلطاً .

ومما يجب على المتناظرين أن يتكلما في كل علم بما هو حدّه ووظيفته ، فلا يتكلما في اليقيني بوظائف الظني وبالعكس .

* * *

الباب الرابع

في فوائد منشورة من ابواب العلم

وفيه مناظر وفتوحات

المنظر الأول

في العلوم الإسلامية

اعلم أن العلوم الواقعة في العمران لهذا العهد التي يخوض فيها البشر ويتداولونها فيما بينهم تحصيلاً وتعليماً هي على صنفين : صنف طبيعي للإنسان يهتدي إليه بفكره . وصنف نقلي يأخذه عن وضعه .

والأول : هي العلوم الحكيمة الفلسفية ، وهي التي يمكن أن يقف عليها الإنسان بطبيعة فكره ، ويهتدي بمداركه البشرية إلى موضوعاتها ومسائلها وأنحاء براهينها ووجوه تعليلها ، حتى يقفه نظره وبحته على الصواب من الخطأ فيها من حيث هو إنسان ذو فكر .

والثاني : هي العلوم النقلية الوضعية ، وهي كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي ، ولا مجال فيها للعقل إلا في إلحاق الفروع من مسائلها بالأصول ، لأن الجزئيات الحادثة المتعاقبة لاتندرج تحت النقل الكلي بمجرد وضعه ، فتحتاج إلى الإلحاق بوجه قياسي . إلا أن هذا القياس يتفرع عن الخبر بثبوت الحكم في الأصل وهو نقلي ، فرجع هذا القياس إلى النقل لتفرعه عنه .

وأصل هذه العلوم النقلية كلها هي الشرعيات من الكتاب والسنة التي هي مشروعة لنا من الله ورسوله ، وما يتعلق بذلك من العلوم التي نهىها للإفادة. ثم يستتبع ذلك علوم اللسان العربي الذي هو لسان الملة وبه نزل القرآن .

وأصناف هذه العلوم النقلية كثيرة، لأن المكلف يجب عليه أن يعرف أحكام الله تعالى المفروضة عليه وعلى أبناء جنسه وهي مأخوذة من الكتاب والسنة بالنص أو بالاجماع أو بالإلحاق . فلا بد من النظر في الكتاب ببيان ألفاظه أولاً ، وهذا هو علم التفسير ، ثم بإسناد نقله وروايته إلى النبي صلى الله عليه وسلم الذي جاء به من عند الله واختلاف روايات القراء في قراءته ، وهذا هو علم القراءات . ثم بإسناد السنة إلى صاحبها والكلام في الرواة الناقلين لها ومعرفة أحوالهم وعدالتهم ليقع الوثوق بأخبارهم بعلم ما يجب العمل بمقتضاه من ذلك ، وهذه هي علوم الحديث . ثم لابد في استنباط هذه الأحكام من أصولها من وجه قانوني يفيد العلم بكيفية هذا الاستنباط ، وهذا هو أصول الفقه . وبعد هذا تحصل الثمرة بمعرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين ، وهذا هو الفقه . ثم إن التكاليف منها بدني ومنها قلبي وهو المختص بالإيمان وما يجب أن يعتقد وما لا يعتقد ، وهذه هي العقائد الإيمانية في الذات والصفات وأمر الحشر والنعيم والعذاب والقدر ، والحجاج عن هذه بالأدلة العقلية هو علم الكلام . ثم النظر في القرآن والحديث لابد أن تتقدمه العلوم اللسانية لأنه متوقف عليها ، وهي أصناف ، فمنها : علم اللغة ، وعلم النحو ، وعلم البيان ، وعلم الأدب ، حسبما نتكلم عليها كلها .

وهذه العلوم النقلية كلها مختصة بالملة الإسلامية وأهلها ، وإن كانت

كل ملّةٍ على الحملة لابد فيها من مثل ذلك ، فهي مشاركة لها في الجنس البعيد من حيث إنها علوم الشريعة المنزلة من عند الله تعالى على صاحب الشريعة المبلغ لها . وأما على الخصوص فمباينة لجميع الملل ، لأنها ناسخة لها ، وكل ما قبلها من علوم الملل فمهجورة والنظر فيها محظور ، فقد نهى الشرع عن النظر في الكتب المنزلة غير القرآن قال - صلى الله عليه وسلم - : « لاتصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد » ورأى النبي - صلى الله عليه وسلم - في يد عمر - رضي الله عنه - ورقة من التوراة فغضب حتى تبّين الغضب في وجهه ثم قال : « ألم آتكم بها بيضاء نقية » ، والله او كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي .

ثم إن هذه العلوم الشرعية النقلية قد نفقت أسواقها في هذه الملة بما لا مزيد عليه ، وانتهت فيها مدارك الناظرين إلى الغاية التي لا فوقها ، وهذبت الاصطلاحات ، ورتبت الفنون فجاءت من وراء الغاية في الحسن والتنميق .

وكان لكل فن رجال يرجع إليهم فيه ، وأوضاع يستفاد منها التعليم . واختص المشرق من ذلك والمغرب بما هو مشهور منها . وقد كسدت لهذا العهد أسواق العالم بالمغرب لتناقص العمران فيه وانقطاع سند العلم والتعليم . وما أدري ما فعل الله بالمشرق ، والظن به نفاق العلم فيه ، واتصال التعليم في العلوم وفي سائر الصنائع الضرورية والكمالية لكثرة عمرانه والحضارة ووجود الإعانة لطالب العلم بالخرابة من الأوقات التي اتسعت بها أرزاقهم . والله سبحانه وتعالى هو الذغال لما يريده ويبيده التوفيق والإعانة

* * *

المنظر الثاني

في أن حملة العلم في الإسلام أكثرهم العجم (١)

« وذلك من الغريب الواقع ، لأن علماء الملة الإسلامية في العلوم الشرعية والعقاية أكثرهم العجم إلا في القليل النادر ، وإن كان منهم العربي في نسبته فهو عجمي في لغته ومرباه ومشيعته ، مع أن الملة عربية وصاحب شريعته عربي . والسبب في ذلك أن الملة في أولها لم يكن فيها علم ولا صناعة تقتضى أحوال السذاجة والبداوة ، وإنما أحكام الشريعة التي هي أوامر الله ونواهيه كان الرجال ينقلونها في صدورهم وقد عرفوا مأخذها من الكتاب والسنة بما تلقوه من صاحب الشرع وأصحابه . والقوم يومئذ عرب لم يعرفوا أمر التعليم والتأليف والتدوين ، ولا دفعوا إليه ولا دعتهم إليه حاجة . وجرى الأمر على ذلك زمن الصحابة والتابعين ، وكانوا يسمون المختصين بحمل ذلك ونقله « القُرَّاء » أي الذين يقرؤون الكتاب ، وائسوا أميين لأن الأمية يومئذ صفة عامة في الصحابة بما كانوا عرباً ، فقليل لحملة القرآن يومئذ « قُرَّاء » إشارة إلى هذا ، فهم قراء لكتاب الله والسنة المأثورة عن رسول الله ، لأنهم لم يعرفوا الأحكام الشرعية إلا منه ومن الحديث الذي هو في غالب موارد تفسيره وشرحه . قال صلى الله عليه وسلم : « تركتُ فيكم أمرين أن تَصْلُحُوا ما تَمْسُكْتُم بهما كتاب الله وسنِّي » .

فلما بعد النقل من لدُنْ دولة الرشيد فما بعد احتيج إلى وضع التفاسير القرآنية ، وتقعيد الحديث مخافة ضياعه . ثم احتيج إلى معرفة الأسانيد وتعديل الناقلين للتدبير بين الصحيح من الأسانيد وما دونه . ثم كثر استخراج أحكام الوقائع من الكتاب والسنة . وفسد مع ذلك اللسان ، فاحتيج

(١) هذا الفصل من مقدمة ابن خلدون انظره في صفحة ١٣٦٧ - ١٣٧٠ ، تحقيق

علي عبد الواحد واني .

إلى وضع القوانين النحوية ، وصارت العلوم الشرعية كلها ملكات في الاستنباطات ، والاستخراج ، والتنظير ، والقياس . واحتاجت إلى علوم أخرى وهي وسائل لها من معرفة قوانين العربية ، وقوانين ذلك الاستنباط والقياس ، والذّب عن العقائد الإيمانية بالأدلة لكثرة البدع والإلحاد . فصارت هذه العلوم كلها علوماً ذات ماكات محتاجة إلى التعليم . فاندرجت في جملة الصنائع . وقد كنا قدّمنا أن الصنائع من متحل الحضرة وأن العرب أبعد الناس عنها ، فصارت العلوم لذلك حضرية وبعد عنها العرب وعن سوقها . والحضر لذلك العهد هم العجم أو من في معنائهم من الموالي وأهل الخواضر الذين هم يومئذ تبع للعجم في الحضارة وأحوالها من الصنائع والحرف ، لأنهم أقوم على ذلك للحضارة الراسخة فيهم منذ دولة الفرس . فكان صاحب صناعة النحو سيبويه والفارسي من بعده والزجاج من بعدهما ، وكلهم عجم في أنسابهم ، وإنما ربوا في اللسان العربي ، فاكتمبوه بالمربى ومخالطة العرب وصيروه قوانين وفناً لمن بعدهم . وكذا حماة الحديث الذين حفظوه عن أهل الإسلام أكثرهم عجم أو مستعجمون باللغة والمربى . وكان علماء أصول الفقه كلهم عجماً كما يعرف . وكذا حماة علم الكلام . وكذا أكثر المفسرين . ولم يقيم بحفظ العلم وتدوينه إلا الأعاجم . وظهر مصداق قوله — صلى الله عليه وسلم — : « لو تعلّق العلم بأكتاف السماء لناله قومٌ من أهل فارس » .

وأما العرب الذين أدرّكوا هذه الحضارة وسوقها وخرجوا إليها عن البداوة فشغلّتهم الرياسة في الدولة العباسية ، وما دفعوا إليه من القيام بالملك عن القيام بالعلم والنظر فيه ، فإنهم كانوا أهل الدولة وحاميتها

وأولي سياستها ، مع ما يلحقهم من الأنفة عن انتحال العلم حينئذ بما صار من جملة الصنائع . والرؤساء أبدأ يستنكفون عن الصنائع والمهن وما يجر إليها ، ودفعوا ذلك إلى من قام به من العجم والمولدين . وما زالوا يرون لهم حق القيام به ، فإنه دينهم وعلومهم ولا يحتقرون حملتها كل الاحتقار . حتى إذا خرج الأمر من العرب جملة وصار للعجم ، صارت العلوم الشرعية غريبة النسبة عند أهل الملك بما هم عليه من البعد عن نسبتها وامتنع حملتها بما يرون أنهم بعداء عنهم . شغلين بما لا يغني ولا يجدي عنهم في الملك والسياسة . وهذا الذي قررناه هو السبب في أن حملة الشريعة أو عامتهم من العجم .

وأما العلوم العقلية أيضاً فلم تظهر في الملة إلا بعد أن تميز حملة العلم ومؤلفوه ، واستقر العلم كله صناعة . فاختصت بالعجم وتركتها للعرب . وانصرفوا عن انتحالها ، فلم يحملها إلا العربون من العجم ، شأن الصنائع كما قلناه أولاً . فلم يزل ذلك في الأمصار مادامت الحضارة في العجم وبلادهم من العراق وخراسان وما وراء النهر . فلما خربت تلك الأمصار وذهبت منها الحضارة التي هي سرُّ الله في حصول العلم والصنائع ذهب العلم من العجم جملة لما شملهم من البداوة ، واختص العلم بالأمصار الموفورة الحضارة ، ولا أوفر اليوم في الحضارة من مصر فهي أم العالم ، وإيوان الإسلام ، وينبوع العلم والصنائع . وبقي بعض الحضارة فيما وراء النهر لما هناك من الحضارة بالدولة التي فيها ، فلهم بذلك حصّة من العلوم والصنائع لا تنكر . وقد دلنا على ذلك كلام بعض علماءهم في تأليف وصلت إلينا من هذه البلاد وهو « سعد الدين التفتازاني (١) » وأما غيره

(١) انظره فيما تقدم ص ٥٢

من العجم فلم نرَ لهم من بعد الإمام ابن الخطيب (١) ونصير الدين الطوسي (٢) كلاماً يعول على نهايته في الإصابة . فاعتبر ذلك وتأمله تر عجباً في أحوال الخليقة . والله يخلق ما يشاء لإله إلا هو وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وحسبنا الله ونعم الوكيل والحمد لله» (٣) .

* * *

المنظر الثالث

في علوم اللسان العربي

أركانها أربعة : وهي اللغة ، والنحو ، والبيان ، والأدب . ومعرفتها ضرورية على أهل الشريعة ، إذ مأخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنة ، وهي بلغة العرب ، ونقلتها من الصحابة والتابعين عرب . وشرح مشكلاتها من لغاتهم . فلا بد من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة . وتتفاوت في التأكيد بتفاوت مراتبها في التوفية بمقصود الكلام حسبما يتبين في الكلام عليها فناً فناً .

والذي يتحصل أن الأهم المقدم منها هو النحو ، إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة ، فيعرف الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر ، ولولاه لجهل أصل الإفادة . وكان من حق علم اللغة التقدم ، لولا أن أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها لم تتغير ، بخلاف الإعراب الدال

(١) هو الإمام فخر الدين الرازي وقد سبقت ترجمته صفحة ٢٦ .

(٢) هو نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي ، فيلسوف ، كان رأساً في العلوم العقلية ، علامة بالأرصاد والرياضيات ، وكان معظماً عند هولاكو ، له كتب كثيرة ، ٥٩٧ -

٦٧٢ هـ = ١٢٠١ - ١٢٧٤ م

(٣) آخر كلام ابن خلدون .

على الإسناد والمسند والمسند إليه ، فإنه تغير بالجملة ولم يبق له أثر .
فلذلك كان علم النحو أهم من اللغة ، إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة ،
وليست كذلك اللغة . والله سبحانه وتعالى أعلم ، وبه التوفيق . وقد
قدمنا أن العلم من جملة الصنائع لكنه أشرفها فلا نعيد الكلام على ذلك
حذراً من الإطالة .

* * *

المنظر الرابع

« في أن الرحلة في طاب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعلم (١) »

والسبب في ذلك أن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما ينتحلون
به من المذاهب والفضائل ، تارة علماً وتعليماً وإلقاء . وتارة محاكاة
وتلقيناً بالمباشرة . إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاماً
وأقوى رسوخاً ، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها .
والاصطلاحات أيضاً في تعليم العلوم مغلطة على المتعلم ، حتى لقد
يظن كثير منهم أنها جزء من العلم ، ولا يدفع عنه ذلك إلا مباشرته لاختلاف
الطرق فيها من المعلمين . فلقاء أهل العلوم وتعدد المشايخ يفيد تمييز
الاصطلاحات بما يراه من اختلاف طرقهم فيها ، فيجرد العلم عنها
ويعلم أنها أنحاء تعليم وطرق توصيل ، وتنهض قواه إلى الرسوخ
والاستحكام في الملكات ، ويصحح معارفه ويميزها عن سواها مع تقوية
ملكته بالمباشرة والتلقين وكثرتهما من المشيخة عند تعددهم وتنوعهم .
وهذا لمن يسر الله تعالى عليه طرق العلم والهداية . فالرحلة لا بد منها في
طلب العلم لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال .

(١) انظر الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٣٦٥ .

والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم» (١) ويرشده إلى طريق سوي
ودين قويم .

* * *

المنظر الخامس

في أن العلماء من بين البشر أبعد عن السياسة ومذاهبها (٢)

«والسبب في ذلك أنهم معتادون النظر الفكري، والغوص على المعاني
وانتزاعها من المحسوسات وتجريدها في الذهن أموراً كلية عامة ليحكم
عليها بأمر العموم لا بخصوص مادة، ولا شخص، ولا جيل، ولا أمة، ولا
صنف من الناس. ويطبقون من بعد ذلك الكني على الخارجيات، وأيضاً
يقيسون الأمور على أشباهها وأمثالها بما اعتادوه من القياس الفقهي.
فلا تزال أحكامهم وأنظارتهم كلها في الذهن. ولا تصير إلى المطابقة إلا
بعد الفراغ من البحث والنظر. ولا تصير بالجملة إلى مطابقة، وإنما
يتفرع ما في الخارج عما في الذهن من ذلك، كالأحكام الشرعية فإنها
فروع عما في المحفوظ من أدلة الكتاب والسنة، فتُطْلَبُ مطابقة ما في
الخارج لها، عكس الأنظار في العلوم العقلية التي تطلب في صحتها مطابقتها
لما في الخارج. فهم متعودون في سائر أنظارتهم الأمور الذهنية والأنظار
الفكرية لا يعرفون سواها، والسياسة يحتاج صاحبها إلى مراعاة ما في
الخارج وما يلحقها من الأحوال وبتبعها، فإنها خفية. ولعل أن يكون
فيها ما يمنع من إلحاقها بشبه أو مثال، وينافي الكلي الذي يحاول تطبيقه عليها.
ولا يقاس شيء من أحوال العمران على الآخر، إذ كما اشتبهها في أمر
واحد فلعلهما اختلفا في أمور، فتكون العلماء، لأجل ما تعودوه من تعميم
الأحكام وقياس الأمور بعضها على بعض، إذا نظروا في السياسة أفرغوا

(١) آخر كلام ابن خلدون .

(٢) الفصل في المقدمة صفحة ، ١٣٦٥ - ١٣٦٧ .

ذلك في قالب أنظارهم ونوع استدلالاتهم فيقعون في الغلط كثيراً ولا يؤمن عليهم. ويأحق بهم أهل الذكاء والكيس من أهل العمران، لأنهم ينزعون بثقوب أذهانهم إلى مثل شأن الفقهاء من الغوص على المعاني والقياس والمحاكاة. فيقعون في الغلط. والعامي السليم الطبع المتوسط الكيس لقصور فكره عن ذلك وعدم اعتياده إياه يقتصر لكل مادة على حكمها، وفي كل صنف من الأحوال والأشخاص على ما اختص به، ولا يعدي الحكم بقياس ولا تعميم، ولا يفارق في أكثر نظره المواد المحسوسة، ولا يجاوزها في ذهنه كالسباح لا يفارق البر عند الموج قال الشاعر:

فَلَا تُوْغِلَنَّ إِذَا مَا سَبَّحْتَ فَإِنَّ السَّلَامَةَ فِي السَّاحِلِ
فيكون مأموناً من النظر في سياسته، مستقيم النظر في معاملة أبناء جنسه، فيحسن معاشه وتندفع آفاته ومضاره باستقامة نظره. وفوق كل ذي علم عليم.

ومن هنا يتبين أن صناعة المنطق غير مأمونة الغلط لكثرة ما فيها من الانتزاع وبُعْدِها عن المحسوس، فإنها تنظر في المعقولات الثواني. ولعل المواد فيها ما يمانع تلك الأحكام وينافئها عند مراعاة التطبيق اليقيني. وأما النظر في المعقولات الأول وهي التي تجريدها قريب فليس كذلك لأنها خيالية، وصور المحسوسات حافظة مؤذنة بتصديق انطباقه. والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق» (١).

* * *

المنظر السادس

في موانع العلوم وعوائقها

وفيه فتوحات :

(١) آخر كلام ابن خلدون.

فتح: اعلم أنه على كل خير مانع ، وعلى العلم موانع منها: الوثوق بالمستقبل. والوثوق بالذكاء. والانتقال من علم إلى علم قبل أن يحصل منه قدرأ يعتد به. أو من كتاب إلى كتاب قبل ختمه.

ومنها: طلب المال ، أو الجاه ، أو الركون إلى اللذات البهيمية .

ومنها: ضيق الحال وعدم المعونة على الاشتغال .

ومنها: أفعال الدنيا وتقليد الأعمال .

ومنها: كثرة التأليف في العلوم وكثرة الاختصارات فإنها مخلة عائقة .

فتح: أما الوثوق بالمستقبل فلا ينبغي للعاقل ، لأن كل يوم آت بمشاغله فلا يؤخر شغل يومه إلى غد .

فتح: وأما الوثوق بالذكاء فهو من الحماسة، وكثير من الأذكياء فاته العلم بهذا السبب.

فتح: وأما الانتقال من علم إلى علم قبل أن يستحكم الأول فهو سبب الحرمان عن الكل فلا يجوز ، وكذا الانتقال من كتاب إلى كتاب كذلك.

فتح: وأما طلب المال أو الجاه أو الركون إلى اللذات البهيمية فالعلم أعز من أن ينال مع غيره أو على سبيل التبعية، ولذلك ترى كثيراً من الناس لا ينالون من العلم قدرأ صالحاً يعتد به لاشتغالهم عنه بطلب المنصب والمدرسة، وهم يطلبونه دائماً ليلاً ونهاراً سرّاً وجهاراً ولا يفكرون، وكان ذكرهم وفكرهم تحصيل المال والجاه، مع أنها لهم في اللذات

الفانية وعدم ركونهم إلى السعادة الباقية، ومناصبهم في الحقيقة مناصب أجنبية لأنها شاغلة عن الشغل والتحصيل على القانون المعترف في طريقه.

فتح: وأما ضيق الحال وعدم المعونة على الاشتغال فمن أعظم الموانع وأشدّها، لأن صاحبه مهووم ومشغول القلب أبداً.

فتح: وأما إقبال الدنيا وتقلد الأعمال فلا شك أنه يمنع صاحبه عن التعليم والتعلم.

فتح: وأما كثرة المصنفات في العلوم واختلاف الاصطلاحات في التعليم فهي عائقة عن التحصيل، لأنه لا يفي عمر الطالب بما كتب في صناعة واحدة إذا تجرد لها، لأن ما صنفوه في الفقه مثلاً من المتون والشروح لو التزمه طالب لا يتيسر له، مع أنه يحتاج إلى تمييز طرق المتقدمين والمتأخرين، وهي كلها متكررة والمعنى واحد. والمتعلم طالب والعمر ينقضي في واحد منها، ولو اقتصروا على المسائل المذهبية فقط لكان الأمر دون ذلك، ولكنه داء لا يرتفع. ومثله علم العربية أيضاً في مثل (كتاب سيبويه) وما كتب عليه وطرق البصريين والكوفيين والأندلسيين، وطرق المتأخرين مثل ابن الحاجب وابن مالك (١) وجميع ما كتب في ذلك كيف يطالب به المتعلم وينقضي عمره دونه ولا يطمع الذي هو آلة من آلات

(١) ابن الحاجب هو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية له فيها مصنفات كثيرة منها الكافية في النحو والشافية في الصرف. ٥٧٠ - ٦٤٦ هـ = ١١٧٤ - ١٢٤٩ م.

وابن مالك هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي، أحد الأئمة في علوم العربية، أندلسي المولد دمشق الوفاة له كتب كثيرة في علوم العربية واشتهر بالفيتة وكافيته: ٦٠٠ - ٦٧٢ هـ = ١٢٧٤ - ١٢٠٣ م.

ووسيلة فكيف تكون في المقصود الذي هو الثمرة، ولكن الله يهدي من يشاء وهو أعلم بالمهتدين.

فتح: وأما كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم فإنها مخلة بالتعليم، فقد (١) ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم، يولعون بها ويدونون منها برنامجاً مختصراً في كل علم يشتمل على حصر مسائله وأدلتها باختصار في الألفاظ وحشو التلليل منها بالمعاني الكثيرة من ذلك الفن، وصار ذلك مخلاً بالبلاغة وعسيراً على الفهم. وربما عمدوا إلى الكتب الأمهات المطولة في الفنون للتفسير والبيان فاختصروها تقريباً للحفظ، كما فعله ابن الحاجب في الفقه وأصول الفقه وابن مالك في العربية والخونجي (٢) في المنطق وأمثالهم، وهو فساد في التعليم وفيه إخلال بالتحصيل، وذلك لأن فيه تخليطاً على المبتدئ بإلقاء الغايات من العلم عليه وهو لم يستعد لقبولها بعد، وهو من سوء التعليم. ثم فيه مع ذلك شغل كبير على المتعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة للفهم بتراحم المعاني عليها وصعوبة استخراج المسائل من بينها، لأن ألفاظ المختصرات تجدها لأجل ذلك صعبة عويصة فينقطع في فهمها حظ صالح من الوقت. ثم بعد ذلك فالملكة الحاصلة من التعليم في تلك المختصرات إذا تم على سداده ولم تعقبه آفة فهي ملكة قاصرة عن الملكات التي تحصل من الموضوعات البسيطة المطولة بكثرة ما يقع في تلك من التكرار والإحالة المفيدتين لحصول الملكة التامة. وإذا اقتصر على التكرار قصرت الملكة لقلته، كشأن هذه

(١) من هنا كلام ابن خلدون صفحة ١٣٥٢.

(٢) هو محمد بن نامور بن عبد الملك الخونجي، أفضل الدين، عالم بالحكمة والمنطق

وله فيهما مصنفات، توفي في القاهرة: ٥٩٠ - ٦٤٦ هـ = ١١٩٤ - ١٢٤٨ م.

الموضوعات المختصرة، فمقصودوا إلى تحصيل الحفظ على المتعلمين فأركبهم صعباً يقطعهم عن تحصيل الملكات النافعة وتمكنها» (١). ومن ذلك القبيل كتاب (التهذيب في المنطق) لسعد الدين التفتازاني و (المُسَلِّم) و (المُسَلِّم) لمحب الله البهاري و (الفصول الأَكْبَرِي) في الصرف و (الفوائد الصمدية) في النحو. ومن يهد الله فلا مضل له. ومن يضلل فلا هادي له والله سبحانه أعلم.

* * *

المنظر السابع

في أن الحفظ غير الملكة العلمية

اعلم أن من كان عنايته بالحفظ أكثر من عنايته إلى تحصيل الملكة لا يحصل على طائل من ملكة التصرف في العلم. ولذلك ترى من حصل الحفظ لا يحسن شيئاً من الفن ، وتجد ملكته قاصرة في علمه إن فاوض أو ناظر كأكثر فقهاء المغرب وطلبة علمه من أهل بخارى، وبغداد، وكابل، وقندهار، ومن إليها من المدن والأمصار. ومن ظن أنه المقصود من الملكة العلمية فقد أخطأ، وإنما المقصود هو ملكة الاستخراج والاستنباط وسرعة الانتقال من الدوال إلى المدلولات، ومن اللازم إلى الملزوم وبالعكس، فإن انضم إليها ملكة الاستحضار فنعيم المطلوب. وهذا لا يتم بمجرد الحفظ بل الحفظ من أسباب الاستحضار، وهو راجع إلى جودة قوة الحافظة وضعفها، وذلك من أحوال الأمزجة الخلقية وإن كان مما يقبل العلاج .

* * *

(١) آخر كلام ابن خلدون .

المنظر الثامن

في شرائط تحصيل العلم وأسبابه

وفيه فتوحات أيضاً.

فتح : اعلم أن شرائط التحصيل كثيرة، لكنها مجتمعة فيما نقل عن سقراط وهو قوله: «ينبغي أن يكون الطالب شاباً، فارغ القلب، غير ملتفت إلى الدنيا، صحيح المزاج، محباً للعلم بحيث لا يختار على العلم شيئاً من الأشياء، صدوقاً، منصفاً بالطبع، متديناً، أميناً، عالماً بالموظائف الشرعية والأعمال الدينية، غير مخل بواجب فيها، ويحرم على نفسه ما يحرم في ملة نبيه، ويوافق الجمهور في الرسوم والعادات، ولا يكون فظاً سيئ الخلق، ويرحم من دونه في المرتبة، ولا يكون أكولاً، ولا متهتكاً، ولا خاشعاً من الموت، ولا جامعاً للمال إلا بقدر الحاجة، فإن الاشتغال بطلب أسباب المعيشة مانع عن التعلم» انتهى.

فتح : ومن الشروط تركية الطالب عن الأخلاق الردية، وهي متقدمة على غيرها كتقدم الطهارة، فكما أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب كذلك العلم لا يدخل القلب إذا وجد فيه كلاب باطنية. وكانت الأوائل يختبرون المتعلم أولاً فإن وجدوا فيه خلقاً ردياً منعه لثلاث يصير آلة الفساد، وإن وجدوه مهذباً علموه، ولا يطلقونه قبل الاستكمال خوفاً على فساد دينه ودين غيره.

فتح : ومنها الإخلاص في مقاساة هذا المسالك، وقطع الطمع عن قبول أحد. فيجب أن ينوي في تعلمه أن يعمل بعلمه لله تعالى، وأن يعلم الجاهل، ويوقظ الغافل، ويرشد الغوي، فإنه قال عليه

السلام : « من تعلّم العلمَ لأربعٍ دخل النارَ : لِيَبْأَهِيَ بِهِ الْعِلْمَاءُ ،
وَلِيَمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءُ ، وَيَقْبَلَ بِهِ وَجْهَ النَّاسِ إِلَيْهِ ، وَلِيَأْخُذَ بِهِ الْأَمْوَالُ » .

فتح : ومن الشروط تقليل العوائق حتى الأهل والأولاد والوطن ،
فإنها صارفة وشاغلة ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قُلُوبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾
ومهما توزعت الفكرة قصرت عن درك الحقائق . وقد قيل :
« العلم لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كُلُّكَ » فإذا أعطيته كُلُّكَ فأنت
على خطر من الوصول إلى بعضه .

فتح : ومنها ترك الكسل وإيثار السهر في الليالي ، ومن جملة
أسباب الكسل فيه ذكر الموت والخوف منه ، لكنه ينبغي أن يكون
من جملة أسباب التحصيل ، إذ لا عَمَلَ يحصل به الاستعداد للموت
أفضل من العلم والعمل به ، والخوف منه لا ينبغي أن يتسلط على الطالب
بحيث يشغله عن الاستعداد . وقوله عليه الصلاة والسلام : « أَكْثَرُوا
ذَكَرَ هَادِمِ اللَّذَاتِ » . يدل على أنه ينبغي أن يكون ذكره سبباً للانقطاع
عن اللذات الفانية دون الباقية .

فتح : ومن الشروط العزم والثبات على التعلم إلى آخر العمر ،
كما قيل : « الطَّالِبُ مِنَ الْمَهْدِ إِلَى اللَّحْدِ » . وقال سبحانه وتعالى لحبيبه
صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ وقال : ﴿ وَفَوْقَ
كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمٌ ﴾ والحيلة في صرف الأوقات إلى التحصيل
أنه إذا مَلَ من علمٍ اشتغل بآخر ، كما قال ابن عباس رضي الله عنه
إذا مَلَ من الكلام مع المتعلمين : « هَاتُوا دَوَائِنَ الشُّعْرَاءِ » .

فتح : ومنها اختيار معلم ناصح نقي الحسب ، كبير السن ،

لا يلبس الدنيا بحيث تشغله عن دينه ، ويسافر في طلب الأستاذ إلى أقصى البلاد إن لم يكن ببلده الذي يسكن فيه ، ويقال : « أول ما يذكر من المرء أستاذه ، فإن كان جليلاً جَلَّ قدره ، فإذا وجده يلقي إليه زمام أمره ويدعن لنصحه إذعان المريض للطبيب ، ولا يستبد بنفسه اتكالاً على ذهنه ، ولا يتكبر عليه وعلى العلم ولا يستنكف ، لأنه قد ورد في الحديث : « من لم يتحمل ذُلَّ التعلم ساعة بقي في ذُلَّ الجهل أبداً » .

ومن الآداب احترام المعلم وإجلاله فمن تأذى منه أستاذه يُحرّم بركة العلم ، ولا ينتفع به إلا قليلاً . وينبغي أن يقدم حقَّ معلمه على حق أبويه وسائر المسلمين ، ومن توقيره توقير أولاده ومتعلقاته ، ومن تعظيم العلم تعظيم الكتب والشركاء .

فتح : ومن الشروط أن يأتي على ماقرأه مستوعباً لمسائله من مبادئه إلى نهايته بفهم واستثبات بالحجج ، وأن يقصد فيه الكتب الجيدة ، وأن لا يعتقد في علم أنه حصل منه على مقدار لا يمكن الزيادة عليه ، وذلك طيش يوجب الحرمان .

فتح : ومنها أن لا يدع فناً من فنون العلم إلا وينظر فيه نظراً مطّلع على غايته ومقصده وطريقته . وبعد المطالعة في الجميع أو الأكثر إجمالاً إن مال طبعه إلى فن عليه أن يقصده ولا يتكلف غيره ، فليس كل الناس يصلحون للتعلم ، ولا كل من يصلح لتعلم علم يصلح لسائر العلوم ، بل كُلُّ ميسر لما خلق له . وإن كان ميله إلى الفنون على السواء مع موافقة الأسباب ومساعدة الأيام طلب التبحر فيها ، فإن العلوم كلها متعانة مرتبطة بعضها ببعض ، لكن عليه أن لا يرغب

في الآخر قبل أن يستحكم الأول ، لئلا يصير مذبذباً فيحرم من الكل . ولا يكن ممن يميل إلى البعض ويعادي الباقي ، لأن ذلك جهل عظيم . وإياه أن يستهين بشيء من العلوم تقليداً لما سمعه من الجهلة ، بل يجب أن يأخذ من كل حظاً ويشكر من هداه إلى فهمه . ولا يكن ممن يذم العلم ويعدوه لجهله ، مثل ذمهم المنطق الذي هو أصل كل علم وتقويم كل ذهن ، ومثل ذمهم العلوم الحكيمة على الإطلاق من غير معرفة القدر المذموم والممدوح منها ، ومثل ذم علم النجوم مع أن بعضاً منه فرض كفاية والبعض مباح ، ومثل ذم مقالات الصوفية لاشتباهاها عندهم . والعلم وإن كان مذموماً في نفسه كما زعموا فلا يخلو تحصيله من فائدة أقلها ردُّ القائلين به .

قف : اعلم أن النظر والمطالعة في علوم الفلسفة يحل بشرطين :

أحدهما : أن لا يكون خالي الذهن عن العقائد الإسلامية ، بل يكون قوياً في ذهنه راسخاً على الشريعة الشريفة .

والثاني : أن لا يتجاوز مسائلهم المخالفة للشريعة ، وإن تجاوز فإنما يطالعها للرد لاغير . هذا لمن ساعده الذهن والسن والوقت وسامحه الدهر عما يفضيه إلى الحرمان ، وإلا فعليه أن يقتصر على الأهم وهو قدر ما يحتاج إليه فيما يتقرب به إلى الله تعالى وما لا بد منه في المبدل والمعاد والمعاملات والعبادات والأخلاق والعادات .

فتح : ومن الشروط المعتمدة في التحصيل المذاكرة مع الأقران ومناظرتهم ، كما قيل : « العلم غرس وماؤه درس » لكن طلباً للشواب وإظهاراً للصواب ، وقيل : « مطارحة ساعة خير من تكرار شهر ».

ولكن مع منصف سليم الطبع . وينبغي للطالب أن يكون متأملاً في دقائق العلوم ويعتاد ذلك ، فإنما تدرك به خصوصاً قبل الكلام فإنه كالسهم فلا بد من تقويمه بالتأمل أولاً .

فتح : ومنها الجِد والهمة ، فإن الإنسان يطير بهما إلى شواهد الكمالات ، وأن لا يؤخَّرَ شغل يومٍ إلى غدٍ فإن لكل يوم مشاغل . ولا بد أن تكون معه محبرة في كل وقت حتى يكتب ما يسمع من الفوائد ويستنبطه من الزوائد ، فإنَّ العلم صيد والكتابة قيد . وينبغي أن يحفظ ما كتبه من العلم ، إذ العلم ماثبت في الخواطر لا ما أودع في الدفاتر ، بل الغرض منه المراجعة إليها عند النسيان للاعتماد عليها .

فتح : ومن الشروط مراعاة مراتب العلوم في القرب والبعد من المقصد ، فلكل منها مرتبة ترتيباً ضرورياً بحسب الرعاية في التحصيل ، إذ البعض طريق إلى البعض . ولكل علم حَدٌّ لا يتعداه ، فعليه أن يعرفه فلا يتجاوز ذلك الحد ، مثلاً : لا يقصد إقامة البراهين في النحو ولا يطلب ، وأيضاً لا يقصر عن حده كأن يقنع بالجدل في الهيئة . وأن يعرف أيضاً أن ملاك الأمر في المعاني هو الذوق ، وإقامة البرهان عليه خارج عن الطوق . ومن طلب البرهان عليه أتعب نفسه كما قال السكاكي : « قبل أن تمنح هذه الفنون حقها فلتنبهك على أصل ليكون على ذكر منك ، وهو أنه ليس من الواجب في صناعة ، وإن كان المرجع في أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل ، أن يكون الدخيل فيها كالناشيء عليها في استفادة الذوق عنها ، فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى محكمات وضعية واعتبارات إلفية ، فلا بأس على الدخيل في صناعة

علم المعاني أن يقلد صاحبها في بعض فتاواه ، إن فاته الذوق هناك .
إلى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق » انتهى .

فتح: ومنها العلوم الآلية لا يوسع فيها الأنظار ، وذلك أن العلوم المتداولة على صنفين : علوم مقصودة بالذات ، كالشرعيات والحكميات . وعلوم هي آلة ووسيلة لهذه العلوم ، كالعربية والمنطق . فأما المقاصد فلا حرج في توسعة الكلام فيها وتفريع المسائل واستكشاف الأدلة ، فإن ذلك يزيد طالبها تمكناً في ملكته . وأما العلوم الآلية فلا ينبغي أن ينظر فيها إلا من حيث هي آلة للغير ولا يوسع فيها الكلام ، لأن ذلك يخرج بها عن المقصود ، وصار الاشتغال بها لغواً مع ما فيه من صعوبة الحصول على ملكتها بطولها وكثرة فروعها ، وربما يكون ذلك عائقاً عن تحصيل العلوم المقصودة بالذات لطول وسائلها ، فيكون الاشتغال بهذه العلوم الآلية تضييعاً للعمر وشغلاً بما لا ينبغي . وهذا كما فعله المتأخرون في النحو والمنطق وأصول الفقه ، لأنهم أوسعوا دائرة الكلام فيها نقلاً واستدلالاً ، وأكثروا من التفاريع والمسائل بما أخرجها عن كونها آلة وصيرها مقصودة بذاتها ، فيكون لأجل ذلك لغواً ومضراً بالمتعلمين لاهتمامهم بالمقصود أكثر من هذه الآلات ، فإذا أفنى العمر فيها فمتى يظفر بالمقاصد ؟ ! . فيجب عليه أن لا يستبحر فيها ولا يستكثر من مسائلها .

* * *

المنظر التاسع

في شروط الإفادة ونشر العلم وفيه فوائد

فائدة (١) : اعلم أن الإفادة من أفضل العبادات ، فلا بد له من النية

(١) وضع المؤلف حرف « ف » بدلا من كلمة « فائدة » رامزاً به إليها فأثبتناها كاملة

حيث جاءت .

ليكون ذلك ابتغاء لمرضاة الله تعالى وإرشاد عباده. ولا يريد بذلك زيادة وحرمة ، ولا يطلب على إفادته أجراً اقتداء بصاحب الشرع عليه الصلاة والسلام . ثم ينبغي له مراعاة أمور منها : أن يكون مشفقاً ناصحاً بصاحبه . وأن ينبهه على غاية العلوم ، ويزجره عن الأخلاق الردية ، ويمنعه أن يتشوق إلى رتبة فوق استحقاقه . وأن يتصدى للاشتغال فوق طاقته . وأن لا يزجر إذا تعلم للرئاسة والمباهاة ، إذ ربما يتنبه بالآخرة لحقائق الأمور . بل ينبغي أن يرغب في نوع من العلم يستفاد به الرئاسة بالأطماع فيها حتى يستدرجه إلى الحق .

اعلم : أن الله سبحانه وتعالى جعل الرئاسة وحسن الذكر حفظاً للشرع والعلم مثل الحبّ الملقى حول الشبكة ، وكالشهوة الداعية إلى التنازل ، ولهذا قيل : « لولا الرئاسة لبطل العلم » . وأن يزجر عما يجب الزجر عنه بالتعريض لا بالتصريح .

فائدة : ومنها أن يبدأ بالأهم للمتعلم في الحال إما في معاشه أو في معاده ، ويعين له ما يليق بطبعه من العلوم ، ويراعي الترتيب الأحسن حسبما يقتضيه رتبته على قدر الاستعداد . فمن بلغ رشده في العلم ينبغي أن يثبت إليه حقائق العلوم ، وإلا فحفظ العلم وإمساكه عن لا يكون أهلاً له أولى به ، فإن بث المعارف إلى غير أهلها مذموم ، وفي الحديث : « لَا تَطْرَحُوا الدُّرَرَ فِي أَفْوَاهِ الْكِلَابِ » . وكذا ينبغي أن يجتنب إسماع العوام كلمات الصوفية التي يعجزون عن تطبيقها بالشرع ، فإنه يؤدي إلى انحلال قيد الشرع عنهم فيفتح عليهم باب الإلحاد والزندقة . فينبغي أن يُرشد إلى علم العبادات الظاهرة ، وإن عرض لهم شبهة يعالج بكلام إقناعي ، ولا يفتح عليه باب الحقائق فإن ذلك فساد النظام . وإن وجد ذكياً ثابتاً على قواعد الشرع جاز له

أن يفتح عليه باب المعارف بعد امتحانات متوالية لثلا يترزل عن جادة الشرع .

فائدة : اعلم أنه يجب على الطالب أن لا ينكر ما لا يفهم من مقالاتهم الخفية وأحوالهم الغريبة ، إذ كل "ميسر" لما خلق له . قال الشيخ (١) في (الإشارات) : « كل ما قرع سمعك من الغرائب فذره في بقعة الإمكان ما لم يدرك عنه قائم البرهان » . انتهى . وإنما الغرض من تدوين تلك المقالات التذكيرة لمن يعرف الأسرار ، والتنبيه على من لا يعرفها بأن لنا علماً يحل عن الأذهان فهمه حتى يرغب في تحصيله كما في الحديث : « إلا من العلم كهينة المكنون لا يعرفها إلا العلماء بالله تعالى فإذا نطقوا لا ينكره إلا أهل العزة » . وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : « حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاءين ، أما أحدهما فبثته وأما الآخر فلو بثته لقطع هذا البلعوم ، وغرضهم عدم إمكان التعبير عنه وخوف مقايسة السامعين الأحوال الإلهية بأحوال الممكنات فيضلوا بسوء الظن في قائلها فيقابلوه بالانكار » انتهى .

قلت : المراد بالدعاء الآخر أخبار دولة بني أمية — كما صرح به أهل الحديث — ومن قال بخلافه لم يأت بما يشفي الغليل ، فإن شئت الاطلاع على تمام الكلام في ذلك فارجع إلى القسطلاني (٢) ولا تغتر

(١) ابن سينا ، الحسين بن عبد الله بن سينا ، أبو علي ، الفيلسوف الرئيس ، صاحب التصانيف في الطب والمنطق والطبيعات والإلهيات . ولد في إحدى قرى بخارى ومات في همدان ، والإشارات هو أحد كتبه الكثيرة : ٣٧٠ - ٤٢٨ هـ = ٩٨٠ - ١٠٣٧ م .

(٢) هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني المصري ، من علماء الحديث له فيه مصنفات كثيرة أشهرها «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» عشرة أجزاء : ٨٥١ - ٩٢٣ هـ = ١٤٤٨ - ١٥١٧ م .

بأقوال هؤلاء الذين ليسوا من علم السنة المطهرة في وِرْدٍ ولا صَدْرٍ .

فائدة : ومنها أنه ينبغي أن لا يخالف قوله فعله ، إذ لو كذب مقاله بحاله ينفر الناس عنه وعن الاسترشاد به ، وأكثر المقلدين ينظرون إلى حال القائل . وأما المحقق الذي لا ينظر إلى القائل فهو نادر ، فليكن عنايته بتزكية أعماله أكثر منه بتحسين علمه ، إذ لا بد للعالم من الورع ليكون علمه أنفع وفوائده أكثر . وأن يكظم غيظه عند التعليم وأن لا يخلطه بهزل فيفسد قلبه ، ولا يضحك فيه ولا يلعب ، ولا يبالي إذا لم يقبل قوله ، ولا بأس بأن يمتحن فهم المتعلم ، وأن لا يجادل في العلم ، ولا يماري في الحق فإنه يفتح باب الضلال . وأن لا يدخل علماً في علم لافي تعليم ولا في مناظرة ، فإن ذلك مشوش ، وكثيراً ما غلط جالينوس بهذا السبب . وأن يحث الصغار على التعليم سيما الحفظ ، وأن يذكر لهم ما يحتمله فهمهم . وإن كان الطلاب مبتدئين لا يلقي عليهم المشكلات . وإن كانوا متتهين لا يتكلم في الواضحات . ولا يجيب متعنتاً في سؤاله ولا ما يلقي عليه من الأغلوطات . وأن ينظر في حال الطالب إن كان له زيادة فهم بحيث يقدر على حل المشكلات وكشف العضلات يهتم بتعليمه أشد الاهتمام ، وإلا فيعلمه بقدر ما يعرف الفرائض والسنن ، ثم يأمره بالاشتغال بالاكْتِسَابِ ونوافل الطاعات لكن يصبر في امتحان ذهنه مقدار ثلاث سنين . وإن سئل عما يشك فيه يقول لأدري ، فإن لأدري نصف العلم .

* * *

المنظر العاشر

فيما ينبغي أن يكون عليه أهل العلم

قال الفقيه أبو الليث (١) : « يراد من العلماء عشرة أشياء : الخشية ، والنصيحة ، والشفقة ، والاحتمال ، والصبر ، والحلم ، والتواضع ، والعفة عن أموال الناس ، والدوام على النظر في الكتب ، وقلة الحجاب ، وأن لا ينازع أحداً ، ولا يخاصمه .

وعليه أن يشتغل بمصالح نفسه لا بقهر عدوه ، قيل : من أراد أن يرغب أنف عدوه فليحصل العلم ؛ وأن لا يترفه في المطعم والملبس ، وأن لا يتجمل في الأثاث والمسكن بل يؤثر الاقتصاد في جميع الأمور ، ويتشبه بالسلف الصالح . وكلما ازداد إلى جانب القلة ميله ازداد قربه من الله سبحانه وتعالى ، لأن التزين بالمباح وإن لم يكن حراماً لكن الخوض فيه يوجب الأُنس به حتى يشق تركه ، فالخزم اجتناب ذلك ، لأن من خاض في الدنيا لا يسلم منها البتة مع أنها مزرعة الآخرة ففيها الخير النافع والسم الناقع ، ففي تمييز الأول من الثاني أحوال منها معرفة رتبة المال ، فنعم المال الصالح منه للصالح إذا جعله خادماً لا مخدوماً ، وهو مطلوب لتقوية البدن بالمطاعم والملابس ، والتقوية لكسب العلوم والمعارف التي هي المقصد الأقصى . ومنها مراعاة جهة الدخل ، فمن قدر على كسب الحلال الطيب فليترك المشتبه ، وإن لم يقدر يأخذ منه قدر الحاجة ، وإن قدر عليه لكن بالتعب واستغراق الوقت فعلى العامل العامي أن يختار التعب . وإن كان من الأهل فإن كان مافاته من العلم والحال أكثر من الثواب الحاصل في طلب الحلال ، فله أن يختار الحلال الغير الطيب كمن غص بلقمة يسيغها بالخمير ، لكن يخفيه من الجاهل مهما أمكن كيلا يحرك سلسلة الضلال . ومنها المقدار المأخوذ منه وهو قدر

(١) هو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي ، الملقب بإمام الهدى ، فقيه من أئمة الحنفية ، زاهد متصوف له تصانيف نفيسة . توفي سنة ٣٧٣ هـ = ٩٨٣ م .

الحاجة في المسكن والمطعم والملبس والمنكح ، إن جاوز من الأدنى لايحوز
التجاوز عن الوسط . ومنها الخرج والإنفاق ، فالمحمود منه الصدقة
والإنفاق على العيال . وقد اختلف في أن الأخذ والإنفاق على الوجه
المشروع أولى أم تركه رأساً مع الاتفاق . على أن الاقبال على الدنيا بالكلية
مذموم ، فالمقبلون على الآخرة والصارفون للدنيا في محله فهم الأفضلون
من التارك بالكلية ومنهم عامة الأنبياء عليهم السلام . ومنها أن تكون
نيته صالحة في الأخذ والإنفاق فينوي بالأخذ أن يستعين به على العبادة
ويأكل ليتقوى به على العبادة .

* * *

المنظر الحادي عشر

في التعلم وفيه فوائد أيضاً :

فائدة : اعلم أن تكميل النفوس البشرية في قواها النظرية والعملية
إنما يتم بالعلم بحقائق الأشياء وما هو إليه كالوسيلة ، وبه يكون القصد
إلى الفضائل والاجتناب عن الرذائل ، إذ كان هو الوسيلة إلى السعادة
الأبدية . ولا شيء أشنع وأقبح من الإنسان مع ما فضله الله سبحانه وتعالى
به من النطق وقبول تعلم الآداب والعلوم من أن يهمل نفسه ويعريها من
الفضائل . وقد حث الشارع عليه السلام على اكتسابه حيث قال : « طَلَبُ
الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » . وقال : « اطلبوا العِلْمَ ولو بالصين » .
وقيل : اطلبوه من المهد إلى اللحد .

فائدة : اعلم أن الإنسان مطبوع على التعلم لأن فكره هو سبب
امتيازه عن سائر الحيوانات ، ولما كان فكره راغباً بالطبع في تحصيل
ماليس عنده من الإدراكات لزمه الرجوع إلى من سبقه بعلم فيلقن

ماعنده . ثم إن فكره يتوجه إلى واحد من الحقائق ، وينظر مايعرض له لذاته واحداً بعد واحد ويتمرن عليه حتى يصير إلحاق العوارض بتلك الحقائق ملكة له ، فيكون علمه حينئذ بما يعرض لتلك الحقيقة علماً مخصوصاً ، ويتشوق نفوس أهل القرن الناشئ إلى تحصيله فيفزعون إلى أهله .

فائدة : وكل تعليم وتعلم ذهني إنما يكون بعلم سابق في معلوم ، ما من عالم كمن ليس بعالم . وقد يكون بالطبع مستفاداً من وقائع الزمان بتردد الأذهان ، ويسمى علماً تجريبياً . وقد يكون بالبحث وإعمال الفكر ، ويسمى علماً قياسياً . والعلم محصور في التصور والتصديق ، والتصور يطلب بالأقوال الشارحة ، والتصديق يكون عن مقدمات في صور القياسات للتأنيج ، فقد يحصل به اليقين وقد لا يحصل به الاقناع ؛ وقدموا في التعليم ما هو أقرب تناولاً ليكون سلباً لغيره . وجرت سنة القدماء في التعليم مشافهة دون كتاب ، لئلا يصل العلم إلى غير مستحقة ولكثرة المشتغلين بها . فلما ضعفت الهمم أخذوا في تدوين العلوم وصنفوا ببعضها فاستعملوا الرمز واختصروا من الدلالات على الالتزام فمن عرف مقاصدهم حصل على أغراضهم .

فائدة : اعلم أن جميع المعلومات إنما تعرف بالدلالة عليها بأحد الأمور الثلاثة : الإشارة ، والخط ، واللفظ . فالإشارة تتوقف على المشاهدة . واللفظ يتوقف على حضور المخاطب وسماعه . وأما الخط فلا يتوقف على شيء فهو أعمها نفعاً وأشرفها ، وهو خاصة النوع الإنساني . فعلى المتعلم أن يجوده ولو بنوع منه . ولا شك أنه بالخط والقراءة ظهرت خاصة النوع الإنساني من القوة إلى الفعل ، وامتاز عن سائر الحيوانات ،

وضطت الأموال ، وحفظت العلوم والكمال ، وانتقلت الأخبار من زمان إلى زمان ، فجلت غرائز القوابل على قبول الكتابة والقراءة . لكن السعي لتحصيل الملكة هو موقف على الأخذ والتعلم والتمرن والتدرب .

فائدة : اعلم أن العلم والنظر وجودهما بالقوة في الإنسان . فيفيد صاحبها عقلاً ، لأن النفس الناطقة وخروجها من القوة إلى الفعل إنما هو بتجدد العلوم والإدراكات من المحسوسات أولاً ، ثم ما يكتسب بالقوة النظرية إلى أن يصير إدراكاً بالفعل وعقلاً محضاً فيكون ذاتاً روحانية ويستكمل حينئذ وجودها . فثبت أن كل نوع من العلوم والنظر يفيدها عقلاً مزيداً ، وكذا الملكات الصناعية تفيد عقلاً . والكتابة من بين الصنائع أكثر إفادة لذلك ، لأنها تشتمل على علوم وأنظار ، إذ فيها انتقال من صور الحروف الخطية إلى الكلمات اللفظية ومنها إلى المعاني ، فهو ينتقل من دليل إلى دليل ، وتعود النفس ذلك دائماً فيتحصل لها ملكة الانتقال من الأدلة إلى المدلول وهو معنى النظر الفعلي الذي يكتسب به العلوم المجهولة فيحصل بذلك زيادة عقل ومزيد فطنة . وهذا هو ثمرة التعلم في الدنيا .

فائدة : ثم إن المقصود من العلم والتعليم والتعلم معرفة الله سبحانه ، وهي غاية الغايات ورأس أنواع السعادات ، ويعبر عنها بعلم اليقين الذي يخصه الصوفية أولو الكرامات وهو الكمال المطاوب من العلم الثابت بالأدلة . وإياك أيها المتعلم أن يكون شغلك من العلم أن تجعله صنعة غلبت على قلبك حتى قضيت نحبك بتكراره عند التزع ، كما يحكى أن أبا طاهر الزيادي كان يكرر مسألة ضمان الدرك حالة نزعه . بل ينبغي لك أن تتخذ سبيلاً إلى النجاة .

ذكر إحراق الكتب وإعدامها : ومن أجل ذلك نقل عن بعض المشايخ أنهم أحرقوا كتبهم ، منهم العارف بالله سبحانه وتعالى أحمد ابن أبي الحواري فإنه كما ذكره أبو نعيم (١) في «الحلية» لما فرغ من التعلم جلس للناس ، فخطر بقلبه يوماً خاطر من قبل الحق ، فحمل كتبه إلى شط الفرات ، فجلس يبكي ساعة ثم قال : نعم الدليل كنت لي على ربي ، ولكن لما ظفرت بالمدلول علمت أن الاشتغال بالدليل محال . فغسل كتبه ، وذكر ابن الملقن (٢) في ترجمته من (طبقات الأولياء) مانصه «وقد روي نحو هذا عن سفيان الثوري أنه أوصى بدفن كتبه ، وكان ندم على أشياء كتبها عن الضعفاء» (٣). وقال ابن عساكر في الكنى من التاريخ (٤) : « إن أبا عمرو بن العلاء كان أعلم الناس بالقرآن والعربية ، وكانت دفاتره ملاء بيت إلى السقف ثم تنسك وأحرقها » .

فائدة : ذكرها البقاعي (٥) في (حاشيته على شرح الألفية)

-
- (١) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ، حافظ ، مؤرخ ، من الثقات ، له كتب كثيرة من أشهرها (حلية الأولياء ، وطبقات الأصفياء) مطبوع في عشرة أجزاء : ٣٦٦ - ٤٣٠ هـ = ٩٤٨ - ١٠٣٩ م .
- (٢) هو سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن ، من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال ، قاهري ، له تأليف تناهز ثلثمائة مصنف : ٧٢٣ - ٨٠٤ هـ = ١٣٢٣ - ١٤٠١ م .
- (٣) انظر طبقات الأولياء ، تحقيق نور الدين شريعة صفحة ٣٢ .
- (٤) هو ثقة الدين علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي ، مؤرخ عالم رحالة ، كان محدث الديار الشامية ، مولده ووفاته بدمشق ، له تصانيف كثيرة أشهرها (تاريخ مدينة دمشق) يقع في حوالي ثمانين مجلدة : ٤٩٩ - ٥٧١ هـ = ١١٠٥ - ١١٧٦ م .
- (٥) هو برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن بن علي بن أبي بكر البقاعي ، من البقاع في سورية ، استوطن دمشق وتوفي بها ، مؤرخ أديب ، له في ذلك كتب كثيرة : ٨٠٩ - ٨٨٥ هـ = ١٤٠٦ - ١٤٨٠ م .

للزين العراقي ، وهي أنه قال : «سألت شيخنا- يعنى ابن حجر العسقلاني-
عما فعل داود الطائي وأمثاله عن إعدام كتبهم ماسببه ؟ فقال : لم
يكونوا يرون أنه يجوز لأحد روايتها لابلإجازة ولابالوجادة ، بل يرون
أنه إذا رواها أحد بالوجادة يضعف . فرأوا أن مفسدة إتلافها أخف
من مفسدة تضعيف بسببهم » انتهى .

أقول : وجوابه بالنظر إلى فن الحديث لايقع جواباً عن إعدام
ابن ابي الخواري وأمثاله ، لأن الأول بسبب ضعف الإسناد ؛ والثاني
بسبب الزهد والتبتل إلى الله سبحانه . ولعل الجواب عن إعدامهم أنه
إن أخرجه عن ملكه بالهبة والبيع ونحوه لاتنحسم مادة العلاقة القلبية
بالكلية ، ولا يأمن من أن يخطر بباله الرجوع إليه ، ويختلج في صدره
النظر والمطالعة في وقت ما ، وذلك مشغلة بما سوى الله سبحانه وتعالى .

فائدة : في طريق النظر والتصفية :

اعلم أن السعادة الابدية لاتتم إلا بالعلم والعمل ، ولايعتد بواحد
منهما بدون الآخر ، وأن كلا منهما ثمرة الآخر ، مثلاً . : إذا تمهر الرجل
في العلم لا مندوحة له عن العمل بموجبه ، إذ لو قصر فيه لم يكن
في علمه كمال . وإذا باشر الرجل العمل وجاهد فيه وارتاض حسبما
بينوه من الشرائط تنصب على قلبه العلوم النظرية بكمالها . فهاتان
طريقتان الأولى منهما : طريقة الاستدلال ، والثانية : طريقة المشاهدة .
وقدينتهي كل من الطريقتين إلى الأخرى ، فيكون صاحبه مجمعاً للبحرين .
فسالك طريق الحق نوعان :

أحدهما : يتبدى من طريق العلم إلى العرفان ، وهو يشبه أن يكون
طريقة الخليل عليه الصلاة والسلام حيث ابتدأ من الاستدلال .

والثاني : يتبدى من الغيب ثم ينكشف له عالم الشهادة ، وهو طريق الحبيب صلى الله عليه وسلم حيث ابتداء بشرح الصدر وكشف له سبحات وجهه صلى الله عليه وسلم .

* * *

مناظرة أهل الطريقين

اعلم أن السالكين اختلفوا في تفضيل الطريقين .

قال أرباب النظر : الأفضل : طريق النظر ، لأن طريق التصفية صعب والواصل قليل ، على أنه قد يفسد المزاج ويختلط العقل في أثناء المجاهدة .

وقال أهل التصفية : العلوم الحاصلة بالنظر لاتصفو عن شوب الوهم ومخالطة الخيال غالباً ، ولهذا كثيراً ما يقيسون الغائب على الشاهد فيضلون ، وأيضاً لايتخلصون في المناظرة عن اتباع الهوى . بخلاف التصوف فإنه تصفية للروح وتطهير للقلب عن الوهم والخيال ، فلا يبقى إلا الانتظار للفيض من العلوم الإلهية . وأما صعوبة المسلك وبعده فلا يقدح في صحة العلم مع أنه يسير على من يسره الله سبحانه وتعالى عليه. وأما اختلال المزاج، فإن وقع فيقبل العلاج. ومثلوا بطائفتين تنازعتا في المباهاة والافتخار بصنعة النقش والتصوير، حتى أدى الافتخار إلى الاختبار، فعين لكل منهما جدار بينهما حجاب، فتكلف أحدهما في صنعته واشتغل الآخر بالتصقيل، فلما ارتفع الحجاب ظهر تلاًؤ الجدار مع جميع نقوش المقابل ، وقالوا : هذه أمثال العلوم النظرية والكشفية ، فالأول يحصل من طريق الحواس بالكد والعناء ، والثاني يحصل من اللوح المحفوظ والملا الأعلى .

واعترض عليهم بأننا لانسلم مطلق الحصول ، لأن كل علم مسائله كثيرة ، وحصولها عبارة عن المكة الراسخة فيه ، وهي لاتتم إلا بالتعلم والتدرب كما سبق . ولعل المكاشف لا يدعي حصول العلوم النظرية بطريق الكشف لأنه لا يصدق إلا أن يقول بحصول الغاية والغرض منها .

* * *

المحاكمة بين الفريقين

وقد يقال : إنه قد سبق أن العلوم مع كثرتها منحصرة فيما يتعلق بالأعيان ، وهو العلوم الحقيقية ، وتسمى حكيمية إن جرى الباحث على مقتضى عقله ، وشرعية إن بحث على قانون الإسلام ، وفيما يتعلق بالأذهان والعبارة ، وهي العلوم الآلية المعنوية كالمنطق ونحوه ، وفيما يتعلق بالعبارة والكتابة ، وهي العلوم الآلية اللفظية أو الخطية ، وتسمى بالعربية . ثم إن ما عدا الأول من الأقسام الأربعة لاسبيل إلى تحصيلها إلا الكسب بالنظر . أما الأول فقد يحصل بالتصفية أيضاً .

ثم إن الناس منهم الشيوخ البالغون إلى عشر السنين فاللائق بشأنهم طريق التصفية والانتظار لما منحه الله سبحانه وتعالى من المعارف ، إذ الوقت لا يساعد في حقهم تقديم طريق النظر . ومنهم الشبان الأغبياء فحكمهم حكم الشيوخ . ومنهم الشبان الأذكياء المستعدون لفهم الحقائق فلا يخلو إما أن لا يرشدتهم ماهر في العلوم النظرية فعليهم ما على الشيوخ ، وإما أن يساعدهم التقدير في وجود عالم ماهر مع أنه أعزّ من الكبريت الأحمر ، فعليه تقديم طريقة النظر ثم الاقبال بشارشه إلى قرع باب الملكوت ليكون فائزاً بنعمة باقية لاتنفى أبداً .

* * *

البَابُ الْخَامِسُ

في لواحق الفوائد وفيه مطالب

مطلب لزوم العلوم العربية

اعلم أن مباحث العلوم إنما هي في المعاني الذهنية والخيالية من بين العلوم الشرعية التي أكثرها مباحث الألفاظ وموادها ، وبين العلوم العقلية وهي في الذهن . واللغات إنما هي ترجمان عما في الضمائر من المعاني ، ولا بد في افتتاحها من ألفاظها بمعرفة دلالتها اللفظية والخطية عليها . وإذا كانت الملكة في الدلالة راسخة بحيث تتبادر المعاني إلى الذهن من الألفاظ زال الحجاب بين المعاني والفهم ، ولم يبق إلا معاناة ما في المعاني من المباحث .

هذا شأن المعاني مع الألفاظ والخط بالنسبة إلى كل لغة . ثم إن الملة الإسلامية لما اتسع ملكها ، ودرست علوم الأولين بنبوتها وكتابها ، صيروا علومهم الشرعية صناعة بعد أن كانت نقلا ، فحدثت فيها الملكات وتشوقوا إلى علوم الأمم فنقلوها بالترجمة إلى علومهم ، وبقيت تلك الدفاتر التي بلغتهم الأعجمية نسياً منسياً ، وأصبحت العلوم كلها بلغة العرب ، واحتاج القائمون بالعلوم إلى معرفة الدلالات اللفظية والخطية في لسانهم دون ما سواه من الألسن

لدروسها وذهاب العناية بها . وقد ثبت أن اللغة ملكة في اللسان ، والخط صناعة ملكتها في اليد ، فإذا تقدمت اللسان ملكة العجمة صار مقصراً في اللغة العربية ، لأن الملكة إذا تقدمت في صناعة (١) أخرى ، إلا أن تكون ملكة العجمة السابقة لم تستحكم كما في أصاغر أبناء العجم ، وكذا شأن من سبق له أن تعلم الخط الأعجمي قبل العربي . ولذلك ترى بعض علماء الأعجام في دروسهم يعدلون عن نقل المعنى من الكتب إلى قراءتها ظاهراً ، يخفون بذلك عن أنفسهم مؤونة بعض الحجب ، وصاحب الملكة في العبارة والخط مستغن عن ذلك .

* * *

مطلب

العلوم العقلية وأصنافها (٢)

أما العلوم العقلية التي هي طبيعية للانسان من حيث إنه ذو فكر فهي غير مختصة بجملة ، بل يوجد النظر فيها لأهل الملل كلهم ويستوون في مداركها ومباحثها ، وهي موجودة في النوع الإنساني منذ كان عمران الخليفة . وتسمى هذه العلوم علوم الفلسفة والحكمة وهي مشتملة على أربعة علوم .

الأول : علم المنطق وهو علم يعصم الذهن عن الخطأ في اقتناص المطالب المجهولة من الأمور الحاصلة المعلومة . وفائدته تمييز الخطأ من الصواب فيما يلتمسه الناظر في الموجودات وعوارضها ليقف على تحقيق الحق في الكائنات بمنتهى فكره .

(١) في هامش الأصل : « لا يعقل أن يجيد صاحبها ملكة في صناعة » .

(٢) انظر الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٢١٩ - ١٢٢٥ .

ثم النظر بعد ذلك عندهم. إما في المحسوسات من الأجسام العنصرية
والمكونة عنها من المعدن ، والنبات ، والحيوان ، والأجسام الفلكية ،
والحركات الطبيعية ، والنفس التي تنبعث عنها الحركات وغير ذلك ،
ويسمى هذا الفن بالعلم الطبيعي وهو الثاني منها ، . وإما أن يكون
النظر في الأمور التي وراء الطبيعة من الروحانيات ويسمونه العلم الإلهي
وهو الثالث منها .

والعلم الرابع : وهو الناظر في المقادير ، ويشتمل على أربعة علوم
وتسمى التعاليم :

أولها : علم الهندسة وهو النظر في المقادير على الإطلاق : إما
المنفصلة من حيث كونها معدودة ؛ أو المتصلة . وهي إما ذو بعد واحد
وهو الخط ؛ أو ذو بعدين وهو السطح ؛ أو ذو أبعاد ثلاثة وهو الجسم
التعليمي . ينظر في هذه المقادير وما يعرض عليها إما من حيث ذاتها
أو من حيث نسبة بعضها إلى بعض .

وثانيها : علم الارتماطقي ، وهو معرفة ما يعرض للكم المنفصل
الذي هو العدد ، ويؤخذ له من الخواص والعوارض اللاحقة .

وثالثها : علم الموسيقى وهو معرفة نسب الأصوات والنغم بعضها
من بعض وتقديرها بالعدد ، وثمرته معرفة تلاحين الغناء .

ورابعها : علم الهيئة ، وهو تعيين الأشكال للأفلاك، وحصر
أوضاعها وتعددتها لكل كوكب من السّيارة ، والقيام على معرفة ذلك
من قبل الحركات السماوية المشاهدة الموجودة لكل واحد منها، ومن
رجوعها واستقامتها وإقبالها وإدبارها .

فهذه أصول العاوم الفلسفية وهي سبعة :

١ - المنطق : وهو المقدم منها وبعده التعاليم .

٢ - فالأرتماطيتي أولاً .

٣ - ثم الهندسة .

٤ - ثم الهيئة .

٥ - ثم الموسيقى .

٦ - ثم الطبيعيات .

٧ - ثم الإلهيات .

ولكل واحد منها فروع تتفرع عنه ، فمن فروع الطبيعيات :
الطب . ومن فروع علم العدد : علم الحساب والفرائض والمعاملات .
ومن فروع الهيئة : الأزياج ، وهي قوانين لحسابات حركات الكواكب
وتعديلها للوقوف على مواضعها متى قصد ذلك . ومن فروع النظر في
النجوم علم الأحكام النجومية .

واعلم أن أكثر من عني بها في الأجيال الذين عرفنا أخبارهم الأمتان
العظيمتان في الدولة قبل الإسلام وهما : فارس والروم . فكانت أسواق
العلوم نافقة لديهم - على مابلغنا - لما كان العمران موفوراً فيهم ،
والدولة والسلطان قبل الإسلام وعصره لهم . فكان لهذه العلوم بحور
زاخرة في آفاقهم وأمصارهم .

وكان للكلدانيين ومن قبلهم من السريانيين ومن عاصرهم
من القبط عناية بالسحر والنجامة وما يتبعها من الطلاسم .
وأخذ ذلك عنهم الأمم من فارس ويونان ، فاخص بها القبط وطمى

بحرهما فيهم ، كما وقع في المتلو من خبر هاروت وماروت وشأن السحرة .
وما نقله أهل العلم من شأن البراني بصعيد مصر .

ثم تابعت الملل بخطر ذلك وتحريمه ، فدرست علومه وبطلت كأن
لم تكن ، إلا بقايا يتناقلها منتحلو هذه الصنائع ، والله أعلم بصحتها ، مع أن
سيوخ الشرح قائمة على ظهورها مانعة من اختبارها .

وأما الفرس فكان شأن هذه العلوم العقلية عندهم عظيماً ونطاقها
متسعاً ، لما كانت عليه دولتهم من الضخامة واتصال الملك . ولقد يقال :
إن هذه العلوم إنما وصلت إلى يونان منهم حين قتل الإسكندر دَاراً
وغلب على مملكة الكينية ، فاستولى على كتبهم وعلومهم مالا يأخذه
الحصر .

ولما فتحت أرض فارس ووجدوا فيها كتباً كثيرة كتب سعد بن
أبي وقاص إلى عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — ليستأذنه في شأنها
وتلقينها للمسلمين ، فكتب إليه عمر — رضي الله عنه — أن اطرحوها
في الماء ، فإن يكن ما فيها هدى فقد هدانا الله بأهدى منه ، وإن يكن ضلالاً
فقد كفانا الله ؛ فطرحوها في الماء أو في النار ، وذهب علوم الفرس
فيها عن أن تصل إلينا .

وأما الروم فكانت الدولة منهم ليونان أولاً ، وكان لهذه العلوم
بينهم مجال رحب ، وحماها مشاهير من رجالهم مثل أساطين الحكمة
وغيرهم . واختص فيها المشاؤون منهم أصحاب الرواق بطريقة حسنة
في التعليم ، يقرؤون في رواق يظلمهم من الشمس والبرد — على مازعموا —
واتصل فيها سند تعليمهم — على ما يزعمون — من لدن لقمان الحكيم

في تلميذه بقراط ، ثم إلى تلميذه أفلاطون ، ثم إلى تلميذه أرسطو ، ثم إلى تلميذه الإسكندر الأفروديسي وتامسطيوس (١) وغيرهم . وكان أرسطو معلماً للإسكندر ملكهم الذي غلب الفرس على ملكهم ، وانتزع الملك من أيديهم . وكان أرسطو في هذه العلوم قدماً وأبعدهم فيها صيتاً ، وكان يسمى المعلم الأول ، فطار له في العالم ذكر . ولما انقرض أمر اليونان وصار الأمر للقيصرية وأخذوا بدين النصرانية ، هجروا تلك العلوم كما تقتضيه الملل والشرائع فيها ، وبقيت في صحتها ودواوينها مخلدة باقية في خزائنها . ثم ملكوا الشام ، وكتب هذه العلوم باقية فيهم . ثم جاء الله بالإسلام وكان لأهله الظهور الذي لا كفاء له ، وابتزوا الروم ملكهم فيما ابتزوه للأمم . وابتدأ أمرهم بالسذاجة والغفلة من الصنائع . حتى إذا تبجح السلطان والدولة ، وأخذوا من الحضارة بالحظ الذي لم يكن لغيرهم من الأمم ، وتفننوا في الصنائع والعلوم ، تشوقوا إلى الاطلاع على هذه العلوم الحكمية بما سمعوا من الأساقفة والأقيسة المعاهدين بعض ذكر منها ، وبما تسمو إليه أفكار الإنسان فيها ، فبعث أبو جعفر المنصور إلى ملك الروم أن يبعث إليه بكتب التعاليم مترجمة ، فبعث إليه بكتاب أوقليدس ، وبعض كتب الطبيعيات ، فقرأها المسلمون ، واطلعوا على ما فيها ، وازدادوا حرصاً على الظفر بما بقي منها . وجاء

(١) الإسكندر الأفروديسي وهو من شراح أرسطو وليس من تلاميذه المباشرين كما قد توهمه عبارة ابن خلدون لأنه يفصله عن أرسطو نحو ستة قرون فقد نشأ في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث بعد الميلاد ، أما أرسطو فقد ولد سنة ٣٨٤ وتوفي سنة ٣٢٢ قبل الميلاد .

وأما تامسطيوس فقد ولد بين سنة ٣١٠ و ٣٢٠ بعد الميلاد ، وتوفي بالقسطنطينية سنة ٣٩٥ م ، وهو من أشهر شراح أرسطو .

المأمون بعد ذلك ، وكانت له في العلم رغبة بما كان ينتحله فانبعث لهذه العلوم حرصاً . وأوفد الرسل على ملوك الروم في استخراج علوم اليونانيين وانتساخها بالخط العربي ، وبعث المترجمين لذلك ، فأوعى منه واستوعب ، وعكف عليها النظار من أهل الإسلام ، وحذقوا في فنونها وانتهت إلى الغاية أنظارهم فيها ، وخالفوا كثيراً من آراء المعلم الأول ، واختصوه بالرد والقبول ، لوقوف الشهرة عنده ، ودوتوا في ذلك الدواوين ، وأربوا على من تقدمهم في هذه العلوم . وكان من أكابرهم في الملة أبو نصر الفارابي ، وأبو علي بن سينا بالمشرق ، والقاضي أبو الوليد بن رشد ، والوزير أبو بكر بن الصائغ بالأندلس ، إلى آخرين بلغوا الغاية في هذه العلوم . واختص هؤلاء بالشهرة والذكر ، واقتصر كثيرون على انتحال التعاليم وما ينضاف إليها من علوم النجامة والسحر والطلسمات ، ووقفت الشهرة في هذا المنتحل على مسَلَمَة بن أحمد المجريطي من أهل الأندلس وتلميذه ، ودخل على الملة من هذه العلوم وأهلها داخلة واستهوت الكثير من الناس بما جنحوا إليها وقلدوا آراءها . والذنب في ذلك لمن ارتكبه ، ولو شاء الله ما فعلوه .

ثم إن المغرب والأندلس لما ركبت ريح العمران بهما وتناقصت العلوم بتناقضه اضمحل ذلك منها إلا قليلاً من رسومه تجدها في تفاريق من الناس ، وتحت رقبة من علماء السنة . ويبلغنا عن أهل المشرق أن بضائع هذه العلوم لم تزل عندهم موفورة ، وخصوصاً في عراق العجم وما بعده فيما وراء النهر ، وأنهم على ثبج من العلوم العقلية لتوفر عمرائهم واستحكام الحضارة فيهم . ولقد وقفت بمصر على تأليف متعددة لرجل من علماء هراة من بلاد خراسان يشهر بسعد الدين التفتازاني ، منها في

علم الكلام، وأصول الفقه، والبيان، تشهد بأن له ملكة راسخة في هذه العلوم. وفي أثنائها ما يدل له على أن له اطلاعاً على العلوم الحكسية، وقدماً عالية في سائر الفنون العقلية. والله يؤيد بنصره من يشاء، كذلك بلغنا لهذا العهد أن هذه العلوم الفلسفية ببلاد الإفرنجية من أرض رومة وما إليها من العدو الشمالية نافقة الأسواق، وأن رسومها هناك متجددة، ومجالس تعليمها متعددة، ودواوينها جامعة متوفرة، وطلبتها متكثرة. والله أعلم بما هنالك وهو يخلق ما يشاء ويختار» (١) انتهى.

قلت :

ثم انْقَضَتْ تِلْكَ السَّنُونَ وَأَهْلُهَا
فَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّهُمْ أَحْسَامُ

ولم يبق اليوم في المشرق ولا في المغرب، بل ولا في الجهات الأربع وما بها من المدن والأمصار والقرى من العلم إلا اسمه، ومن الدين إلا رسمه وأباد الزمان أهله كأن لم يَغْنَوْا بالأمس، فقد ذهب العلم برمته، وجاء الجهل بأسره، وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

* * *

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ص ١٢٢٥

مطاب

في أن اللغة ملكة صناعية (١)

«اعلم أن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة ، إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني. وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها. وليس ذلك بالنظر إلى المفردات ، وإنما هو بالنظر إلى التراكيب . فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال ، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع ، وهذا هو معنى البلاغة . والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال ، لأن الفعل يقع أولاً ، وتعود منه للذات صفة ، ثم تتكرر فتكون حالاً ، ومعنى الحال أنها صفة غير راسخة ، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة أي صفة راسخة .

فالتكلم من العرب حين كانت ملكة اللغة العريضة موجودة فيهم يسمع كلام أهل جيله وأسايلهم في مخاطباتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها فيلقنها أولاً ، ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك ، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة ومن كل متكلم ، واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة ، ويكون كأحدهم .

هكذا تصيرت الألسن واللغات من جيل إلى جيل ، وتعلمها العجم والأطفال . وهذا هو معنى ما تقول العامة من أن اللغة للعرب بالطبع أي بالملكة الأولى التي أخذت عنهم ، ولم يأخذوها عن غيرهم . ثم إنه

(١) الفصل في مقدمة ابن خلدون ص ١٣٨٨ - ١٣٩٠ .

فسدت هذه الملكة لمضر بمخالطتهم الأعاجم ، وسبب فسادها أن الناشئ من الجليل صار يسمع في العبارة عن المقاصد كصفات أخرى غير الكيفيات التي كانت للعرب ، فيعبر بها عن مقصوده لكثرة المخالطين للعرب من غيرهم ، ويسمع كصفات العرب أيضاً ، فاختلط عليه الأمر وأخذ من هذه وهذه ، فاستحدث ملكة وكانت ناقصة عن الأولى . وهذا معنى فساد اللسان العربي . ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصريحها لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ؛ ثم من اكتنفهم من ثقيف . وهذيل ، وخزاعة ، وبني كنانة ، وغطفان ، وبني أسد ، وبني تميم . وأما من بعد عنهم من ربيعة ، ولخم ، وجندام ، وغسان ، وإياد ، وقضاعة ، وعرب اليمن ، المجاورين لأمم الفرس والروم والحبشة ، فلم تكن لغتهم تامة الملكة بمخالطة الأعاجم . وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصحة والفساد عند أهل الصناعة العربية . والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق» (١) .

* * *

(١) آخر كلام ابن خلدون .

مطلب

في أن لغة العرب لهذا الهمد لغة مستقلة مغايرة لغة مضر وحمير (١)

«وذلك أنا نجدها في بيان المقاصد والوفاء بالدلالة على سنن اللسان المَضْرِي ، ولم يفقد منها إلا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول ، فاعتاضوا منها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد . إلا أن البيان والبلاغة في اللسان المضري أكثر وأعرف ، لأن الألفاظ بأعيانها دالة على المعاني بأعيانها ، ويبقى ما تقتضيه الأحوال ويسمى « بساط الحال » محتاجاً إلى ما يدل عليه . وكل معنى لا بد وأن تكتنفه أحوال تخصه ، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود لأنها صفاته ، وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يدل عليها بألفاظ تخصها بالوضع . وأما في اللسان العربي فإنما يدل عليها بأحوال وكميافيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير أو حذف أو حركة إعراب . وقد يُدل عليها بالحروف غير المستقلة ، ولذلك تفاوتت طبقات الكلام في اللسان العربي بحسب تفاوت الدلالة على تلك الكميافيات ، فكان الكلام العربي لذلك أوجز وأقل ألفاظاً وعبارة من جميع الألسن ، وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم . « أوتيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ واختُصِرَ لي الكلامُ اختصاراً » واعتبر ذلك بما يحكى عن عيسى بن عمر (٢) وقد

(١) الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٣٩٠ - ١٣٩٤ .

(٢) هو أبو سليمان ، عيسى بن عمر الثقفي ، من أئمة اللغة من أهل البصرة ، وهو شيخ الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه وابن العلاء ، له تصانيف في اللغة والنحو شاعت كلها ، توفي سنة ١٤٩ هـ = ٧٦٦ م

قال له بعض النحاة : إني أجِد في كلام العرب تكراراً في قولهم :
زيد قائم ، وإن زيداً قائم ، وإن زيداً لقائم ، والمعنى واحد . فقال له :
إن معانيها مختلفة ، فالأول : لإفادة الخالي الذهن من قيام زيد ، والثاني :
لمن سمعه فتردد فيه . والثالث : لمن عرف بالإصرار على انكاره فاختلعت
الدلالة باختلاف الأحوال .

وما زالت هذه البلاغة والبيان ديدن العرب ومذهبهم لهذا العهد ،
ولا تلتفتن في ذلك إلى خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة
مداركهم عن التحقيق ، حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت ،
وأن اللسان العربي فسد ، اعتباراً بما وقع أواخر الكلم من فساد الإعراب
الذي يتدارسون قوانينه . وهي مقالة دسها التشيع في طباعهم ، وألقاها
القصور في أفئدتهم ، وإلا فنحن نجد اليوم الكثير من ألفاظ العرب لم
تزل في موضوعاتها الأولى ، والتعبير عن المقاصد والتفاوت فيه بتفاوت
الإبانة موجود في كلامهم لهذا العهد ، وأساليب اللسان وفنونه من النظم
والثرثرة موجودة في مخاطبتهم ، وفهم الخطيب المصقع في محافلهم ومجامعهم ،
والشاعر المفلق على أساليب لغتهم ، والذوق الصحيح والطبع السليم شاهدان
بذلك ، ولم يفقد من أحوال اللسان المدون إلا حركات الإعراب
في أواخر الكلم فقط الذي لزم في لسان مضر طريقة واحدة ومهيبة معروفاً
وهو الإعراب وهو بعض من أحكام اللسان ، وإنما وقعت العناية بلسان
مضر لما فسد بمخالطتهم الأعاجم حين استولوا على ممالك العراق والشام
ومصر والمغرب ، وصارت ملكته على غير الصورة التي كانت أولاً
فانقلب لغة أخرى . وكان القرآن متزلاً به والحديث النبوي منقولاً
بلغته وهما أصلاً الدين والملة ، فخشي تناسيهما وانغلاق الأفهام عنهما

بفقدان اللسان الذي تنزلا به ، فاحتيج إلى تدوين أحكامه ووضع مقاييسه واستنباط قوانينه ، وصار علماً ذا فصول وأبواب ومقدمات ومسائل سماه أهله بعلم النحو، وصناعة العربية . فأصبح فناً محفوظاً ، وعلماً مكتوباً ، وساماً إلى فهم كتاب الله وسنة رسوله وافياً . ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللسان العربي لهذا العهد واستقرينا أحكامه نعتاض عن الحركات الإعرابية في دلالتها بأمور أخرى موجودة فيه ، فتكون لها قوانين تخصها ، ولعلها تكون في أواخره على غير المنهاج الأول في لغة مضر .

فليست اللغات وملكاتهما متجاناً ، ولقد كان اللسان المضرى مع اللسان الحميري بهذه المثابة ؛ وتغيرت عند مضر كثير من موضوعات اللسان الحميري وتصاريف كلماته ، تشهد بذلك الانتقال الموجودة لدينا ؛ خلافاً لمن يحمله القصور على أنهما لغة واحدة ، ويلتمس إجراء اللغة الحميرية على مقاييس اللغة المضرية وقوانينها ، كما يزعم بعضهم في اشتقاق « القَيْل » في اللسان الحميري أنه من « القول » وكثير من أشباه هذا ، وليس ذلك بصحيح . ولغة حمير لغة أخرى مغايرة للغة مضر في الكثير من أوضاعها وتصاريفها وحركات إعرابها كما هي لغة العرب لعهدنا مع لغة مضر . إلا أن العناية بلسان مضر من أجل الشريعة — كما قلناه — حمل ذلك على الاستنباط والاستقراء ، وليس عندنا لهذا العهد ما يحملنا على مثل ذلك ويدعونا إليه .

ومما وقع في لغة هذا الجيل العربي لهذا العهد حيث كانوا من الأقطار شأنهم في النطق بالقاف ، فإنهم لا ينطقون بها من مخرج القاف عند أهل الأمصار ، كما هو مذکور في كتب العربية أنه من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى ، وما ينطقون بها أيضاً من مخرج الكاف ، وإن كان أسفل

من موضع القاف وما يليه من الحنك الأعلى كما هي ، بل يحيثون بهامتوسطة بين الكاف والقاف ، وهو موجود للجيل أجمع حيث كانوا من غرب أو شرق ؛ حتى صار ذلك علامة عندهم من بين الأمم والأجيال ومختصاً بهم لا يشار كهم فيها غيرهم . حتى إن من يريد التعرب والانتساب إلى الجيل والدخول فيه يحاكيهم في النطق بها ، وعندهم أنه إنما يتميز العربي الصريح من الدخيل في العروبية والحضري بالنطق بهذه القاف ، ويظهر بذلك أنها لغة مضر بعينها . فإن هذا الجيل الباقيين معظمهم ورؤسائهم شرقاً وغرباً في ولد منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان من سُلَيْم بن منصور ، ومن بني عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور . وهم لهذا العهد أكثر الأمم في المعمور وأغلبهم ، وهم من أعقاب مضر ، وسائر الجيل منهم في النطق بهذه القاف أسوة . وهذه اللغة لم يبتدعها هذا الجيل بل هي متوارثة فيهم متعاقبة . ويظهر من ذلك أنها لغة مضر الأولين ولعلها لغة النبي - صلى الله عليه وسلم - بعينها وقد ادعى ذلك فقهاء أهل البيت وزعموا أن من قرأ في أم الكتاب ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ بغير القاف التي لهذا الجيل فقد لحن وأفسد صلاته . ولم أدر من أين جاء هذا : فإن لغة أهل الأمصار أيضاً لم يستحدثوها ، وإنما تناقلوها من لدن سلفهم وكان أكثرهم من مضر لما نزلوا الأمصار من لدن الفتح ، وأهل الجيل أيضاً لم يستحدثوها إلا أنهم أبعد من مخالطة الأعاجم من أهل الأمصار . فهذا يرجح فيما يوجد من اللغة لديهم أنه من لغة سلفهم ، هذا مع اتفاق أهل الجيل كلهم شرقاً وغرباً في النطق بها ، وأنها الخاصة التي يتميز بها العربي من الهجين والحضري . فتفهم ذلك والله الهادي المبين « (١) يهدي من يشاء إلى طريق مستقيم .

* * *

(١) آخر كلام ابن خلدون .

مطلب

في أن لغة أهل الحضّر والأمصار لغة قائمة بنفسها مخالفة للغة مضر (١)

«اعلم أن عرف التخاطب في الأمصار وبين الحضّر ليس بلغة مضر القديمة ولا بلغة أهل الجليل ، بل هي لغة أخرى قائمة بنفسها بعيدة عن لغة مضر وعن لغة هذا الجليل العربي الذي لعهدنا ، وهي عن لغة مضر أبعد . فأما أنها لغة قائمة بنفسها فهو ظاهر يشهد له ما فيها من التغاير الذي يعدّ عند صناعة أهل النحو لحناً ، وهي مع ذلك تختلف باختلاف الأمصار في اصطلاحاتهم . فلغة أهل المشرق مباينة بعض الشيء للغة أهل المغرب وكذا أهل الأندلس معهما ، وكل منهم متوصل بلغته إلى تأدية مقصوده والإبانة عما في نفسه ، وهذا معنى اللسان واللغة . وفقدان الإعراب ليس بضائر لهم كما قلناه في لغة العرب لهذا العهد . وأما أنها أبعد عن اللسان الأول من لغة هذا الجليل ، فلأن البعد عن اللسان إنما هو بمخالطة العجمة ، فمن خالط العجم أكثر كانت لغته عن ذلك اللسان الأصلي أبعد ، لأن الملكة إنما تحصل بالتعليم كما قلناه ، وهذه ملكة ممتزجة من الملكة الأولى التي كانت للعرب ومن الملكة الثانية التي للعجم ، فعلى مقدار ما يسمعون من العجمة ويربون عليه يعدون عن الملكة الأولى . واعتبر ذلك في أمصار إفريقية والمغرب والأندلس والمشرق ، أما إفريقية والمغرب فخالطت العرب فيها البرابرة من العجم بوفور عمرائها بهم ، ولم يكذب يخلو عنهم مصر ولا جليل ، فغلبت العجمة فيها على اللسان العربي

(١) الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٣٩٤ - ١٣٩٥ .

الذي كان لهم، وصارت لغة أخرى ممتزجة. والعجمة فيها أغلب لما ذكرناه،
فهى عن اللسان الأول أبعد . وكذا المشرق لما غلب العرب على أمه من
فارس والترك فخالطوهم، وتداولت بينهم لغاتهم في الأكرّة والفلاحين
والسبي الذين اتخذوهم خَوَلاً ودَايَاتٍ وَأَظَاراً ومراضع ، ففسدت
لغتهم بفساد الملكة حتى انقلبت لغة أخرى . وكذا أهل الأندلس مع
عجم الجلائقة والإفرنجة ، وصار أهل الأمصار كلهم من هذه الأقاليم
أهل لغة أخرى مخصوصة بهم تخالف لغة مضر ، ويخالف أيضاً بعضها
بعضاً كما نذكره وكأنها لغة أخرى لاستحكام ملكتها في أجيالهم . والله
يخلق ما يشاء ويقدر» (١) .

* * *

(١) آخر كلام ابن خلدون .

مطلب

في تعليم اللسان المضري (١)

«اعلم أن ملكة اللسان المضري لهذا العهد قد ذهبت وفسدت ،
ولغة أهل الجليل كلهم مغايرة للغة مضر التي نزل بها القرآن ، وإنما
هي لغة أخرى من امتزاج العجمة بها كما قدمناه. إلا أن اللغات لما
كانت ملكات - كما مر - كان تعلمها ممكناً شأن سائر الملكات ، ووجه
التعليم لمن يبتغي هذه الملكة ويروم تحصيلها أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم
القديم الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث وكلام السلف ،
ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم ، وكلمات المولدين
أيضاً في سائر فنونهم ، حتى يتنزل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم
والمنثور منزلة من نشأ بينهم ولقن العبارة عن المقاصد منهم ، ثم يتصرف
بعد ذلك في التعبير عما في ضميره على حسب عبارتهم وتأليف
كلماتهم وما وعاه وحفظه من أساليبهم وترتيب ألفاظهم ، فتحصل
له هذه الملكة بهذا الحفظ والاستعمال ، ويزداد بكثرة رسوخاً وقوة ،
ويحتاج مع ذلك إلى سلامة الطبع والتفهم الحسن لمنازع العرب وأساليبهم
في التراكيب ، ومراعاة التطبيق بينها وبين مقتضيات الأحوال والذوق.
يشهد بذلك ، وهو ينشأ ما بين هذه الملكة والطبع السليم فيهما - كما
نذكر - وعلى قدر المحفوظ وكثرة الاستعمال تكون جودة المقول
المصنوع نظماً ونثراً . ومن حصل على هذه الملكات فقد حصل على
لغة مضر ، وهو الناقد البصير بالبلاغة فيها . وهكذا ينبغي أن يكون
تعلمها. والله يهدي من يشاء بفضلِهِ وكرمه» العميم .



(١) الفصل من مقدمة ابن خلدون صفحة ١٣٩٥ - ١٣٩٦ .

مطلب

في أن ملكة هذا اللسان غير صناعة العَرَبِيَّة ومستغنية عنها في التعليم (١)
« والسبب في ذلك أن صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة
ومقاييسها خاصة . فهو علم بكيفية لا نفس كيفية ، فليست نفس الملكة ،
ولأنما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع عاملاً ، ولا يحكمها عملاً ،
مثل أن يقول بصير بالخياطة غير محكم للمكتها في التعبير عن بعض
أنواعها : « الخياطة هي أن يدخل الخيط في خِرْتِ الإبرة ثم يغرزها
في لِفْقَتِي الثوب مجتمعين ، ويخرجها من الجانب الآخر بمقدار كذا ،
ثم يردها إلى حيث ابتدأت ، ويخرجها قدام منفذها الأول بمطرح ما بين
الثقبين الأولين ، ثم يتمادى على ذلك إلى آخر العمل » ويعطي صورة
الحبك والتنبيت (٢) والتفتيح وسائر أنواع الخياطة وأعمالها ؛ وهو
إذا طوّل أن يعمل ذلك بيده لا يحكم منه شيئاً . وكذا لو سئل عالم
بالنجارة عن تفصيل الخشب فيقول : « هو أن تضع المنشار على رأس
الخشبة وتمسك بطرفه وآخر قبالتك ممسك بطرفه الآخر وتتعاقبانه بينكما ،
وأطرافه المضرسة المحددة تقطع مامرت عليه ذاهبة وجائية إلى أن ينتهي
إلى آخر الخشبة » وهو لو طوّل بهذا العمل أو شيء منه لم يحكمه .
وهكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة في نفسها . فإن العلم

(١) انظر الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٣٩٦ - ١٣٩٩ .

(٢) فوقها بين السطرين عبارة : « يعني تنجيد » .

بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل وليس هو نفس العمل .
ولذلك تجد كثيراً من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين
علماً بتلك القوانين إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته
أو شكوى ظلامة أو قصد من قصوده أخطأ فيها عن الصواب وأكثر
من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على أساليب
اللسان العربي . وكذا تجد كثيراً ممن يحسن هذه الملكة ويجيد الفنين
من المنظوم والمنثور، وهو لا يحسن إعراب الفاعل من المفعول . ولا
المرفوع من المجرور، ولا شيئاً من قوانين صناعة العربية .

فمن هذا تعلم أن تلك الملكة هي غير صناعة العربية، وأنها مستغنية عنها
بالجملة. وقد نجد بعض المهرة في صناعة الإعراب بصيراً بأحوال هذه الملكة،
وهو قليل واتفاقي وأكثر ما يقع للمخالطين (لكتاب سيبويه) ، فإنه لم
يقتصر على قوانين الإعراب فقط ، بل ملأ كتابه من أمثال العرب
وشواهد أشعارهم وعباراتهم ، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه
الملكة . فتجد العاكف عليه والمحصل له قد حصل على حظ من كلام
العرب واندرج في محفوظه في أماكنه ومفاصل حاجاته ، وتنبه به
لشأن الملكة فاستوفى تعليمها ، فكان أبلغ في الإفادة . ومن هؤلاء المخالطين
(لكتاب سيبويه) من يغفل عن التفطن لهذا فيحصل على علم اللسان صناعة
ولا يحصل عليه ملكة . وأما المخالطون لكتب المتأخرين العارية عن ذلك
إلا من القوانين النحوية مجردة عن أشعار العرب وكلامهم فقلما
يشعرون لذلك بأمر هذه الملكة أو يتنبهون لأشائها . فتجدهم يحسبون
أنهم قد حصلوا على رتبة في لسان العرب وهم أبعد الناس عنه .

وأهل صناعة العربية بالأندلس ومعلموها أقرب إلى تحصيل هذه الملكة
وتعليمها من سواهم، لقيامهم فيها على شواهد العرب وأمثالهم والتفقه في

الكثير من التراكيب في مجالس تعليمهم ؛ فيسبق إلى المبتدئ كثير من الملكة أثناء التعليم ، فتقطع النفس لها وتستعد إلى تحصيلها وقبولها . وأما من سواهم من أهل المغرب وإفريقية وغيرهم فأَجْرُوا صناعة العربية مجرى العلوم بحثاً ، وقطعوا النظر عن التفقه في تراكيب كلام العرب إلا إن أعربوا شاهداً أو رجحوا مذهباً من جهة الاقتضاء الذهني لا من جهة محامل اللسان وتراكيبه . فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل ، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته ؛ وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه، وغفلتهم عن المران في ذلك للمتعليم؛ فهو أحسن مانفيدة الملكة في اللسان ، وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعليم ؛ لكنهم أَجْرُواها على غير ما قصد بها ، وأصاروها علماً بحثاً ، وبعدوا عن ثمرتها .

وتعلم مما قررناه في هذا المقام أن حصول ملكة اللسان العربي إنما هو بكثرة الحفظ من كلام العرب ، حتى يرتسم في خياله المنوال الذي نسجوا عليه تراكيبهم فينسج هو عليه، ويتنزل بذلك منزلة من نشأ معهم وخالط عباراتهم في كلامهم، حتى حصلت له الملكة المستقرة في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم . والله مقدر الأمور كلها ، والله اعلم بالغيب «(١) والشهادة .

* * *

(١) آخر كلام ابن خلدون .

مَطْلَب

في تفسير الذوق في مصطلح أهل البيان

وتحقيق معناه وبيان أنه لا يحصل غالباً للمستعربين من العجم (١)

«اعلم أن لفظة الذوق يتداولها المعتنون بفنون البيان ، ومعناها حصول ملكة البلاغة للسان . والبلاغة مطابقة الكلام للمعنى من جميع وجوهه بخواص تقع للتراكيب في إفادة ذلك . فالمتكلم بلسان العرب والبلغ فيه يتحرى الهيئة المفيدة لذلك على أساليب العرب وأنحاء مخاطبتهم ، وينظم الكلام على ذلك الوجه جهده . فإذا اتصلت مقاماته بمخالطة كلام العرب حصلت له الملكة في نظم الكلام على ذلك الوجه ، وسهل عليه أمر التركيب ، حتى لا يكاد ينحو فيه غير منحى البلاغة التي للعرب . وإن سمع تركيباً غير جارٍ على ذلك المنحى مَجَّهٌ وَنَبَأَ عَنْهُ سَمْعُهُ بأدنى فكر ، بل وبغير فكر ، إلا بما استفاده من حصول هذه الملكة . فإن الملكات إذا استقرت ورسخت في محالها ظهرت كأنها طبيعة وَجِبِلَّةٌ لذلك المحل . ولذلك يظن كثير من المغفلين ممن لم يعرف شأن الملكات أن الصواب للعرب في لغتهم إعراباً وبلاغة أمر طبيعي ويقول : كانت العرب تنطق بالطبع ، وليس كذلك ، وإنما هي ملكة لسانية في نظم الكلام تمكنت ورسخت فظهرت في بادئ الرأي أنها جِبِلَّةٌ وطبع . وهذه الملكة — كما تقدم — إنما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع ، والتفطن لخواص تراكيبه ، وليست

(١) انظر الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٣٩٩ - ١٤٠٢ .

تحصل بمعرفة القوانين العلمية في ذلك التي استنبطها أهل صناعة اللسان ، فإن هذه القوانين إنما تفيد علماً بذلك اللسان ولا تفيد حصول الملكة بالفعل في محلها ، وقد مر ذلك . وإذا تقرر ذلك فملكمة البلاغة في اللسان تهدي البليغ إلى وجود النظم وحسن التركيب الموافق لتراكيب العرب في لغتهم ونظم كلامهم ، ولو رام صاحب هذه الملكة حصيداً عن هذه السبيل المعينة والتراكيب المخصوصة لما قدر عليه ولا وافقه عليه لسانه ، لأنه لا يعتاده ولا تهديه إليه ملكته الراسخة عنده . وإذا عرض عليه الكلام حائداً عن أسلوب العرب وبلاغتهم في نظم كلامهم أعرض عنه ومجه وعلم أنه ليس من كلام العرب الذين مارس كلامهم ، وربما يعجز عن الاحتجاج لذلك كما تصنع أهل القوانين النحوية والبيانة ، فإن ذلك استدلال بما حصل من القوانين المفادة بالاستقراء . وهذا أمر وجداني حاصل بممارسة كلام العرب حتى يصير كواحد منهم . ومثاله : لو فرضنا صبياً من صبيانهم نشأ ورُبِّي في جيلهم ، فإنه يتعلم لغتهم ويحكم شأن الإعراب والبلاغة فيها حتى يستولي على غايتها ؛ وليس من العلم القانوني في شيء ، وإنما هو بحصول هذه الملكة في لسانه ونطقه . وكذلك تحصل هذه الملكة لمن بعد ذلك الجيل بحفظ كلامهم وأشعارهم وخطبهم ، والمداومة على ذلك بحيث تحصل الملكة ويصير كواحد ممن نشأ في جيلهم ورُبِّي بين أجيالهم ، والقوانين بمعزل عن هذا ، واستعير لهذه الملكة عندما ترسخ وتستقر اسم الذوق الذي اصطلاح عليه أهل صناعة البيان ، وإنما هو موضوع لإدراك الطعوم . لكن لما كان محل هذه الملكة في اللسان من حيث النطق بالكلام ، كما هو محل لإدراك الطعوم ، استعير لها اسمه . وأيضاً فهو وجداني اللسان ، كما أن الطعوم محسوسة له ؛ فقليل له ذوق .

وإذا تبين لك ذلك علمت منه أن الأعاجم الداخلين في اللسان العربي الطارئین عليه المضطرين إلى النطق به لمخالطة أهله، كالفرس والروم والترك بالمشرق، وكالبربر بالمغرب، فإنه لا يحصل لهم هذا الذوق لقصور حفظهم في هذه الملكة التي قررنا أمرها. لأن قصاراهم بعد طائفة من العمر وسبق ملكة أخرى إلى اللسان، وهي لغاتهم، أن يعتنوا بما يتداوله أهل مصر بينهم في المحاوراة من مفرد ومركب لما يضطرون إليه من ذلك. وهذه الملكة قد ذهبت لأهل الأمصار وبعثوا عنها كما تقدم، وإنما لهم في ذلك ملكة أخرى وليست هي ملكة اللسان المطلوبة. ومن عرف تلك الملكة من القوانين المسطرة في الكتب فليس من تحصيل الملكة في شيء، إنما حصل أحكامها كما عرفت. وإنما تحصل هذه الملكة بالممارسة والاعتیاد والتكرار لكلام العرب. فإن عرض لك ما تسمعه من أن سيبويه والفارسي والزنجشري وأمثالهم من فرسان الكلام كانوا أعجماً مع حصول هذه الملكة لهم، فاعلم أن أولئك القوم الذين تسمع عنهم إنما كانوا عجماً في نسبهم فقط، أما المربى والنشأة فكانت بين أهل هذه الملكة من العرب ومن تعلمها منهم. فاستولوا بذلك من الكلام على غاية لا وراء لها. وكأنهم في أول نشأتهم من العرب الذين نشئوا في أجيالهم حتى أدركوا كنه اللغة وصاروا من أهلها، فهم وإن كانوا عجماً في النسب فليسوا بأعجام في اللغة والكلام، لأنهم أدركوا اللغة في عنفوانها واللغة في شبابها، ولم تذهب آثار الملكة منهم ولا من أهل الأمصار. ثم عكفوا على الممارسة والمدارس لكلام العرب حتى استولوا على غايته. واليوم الواحد من العجم إذا خالط أهل اللسان العربي بالأمصار، فأول ما يجد تلك الملكة المقصودة من اللسان العربي ممتحية الآثار، ويجد ملكتهم الخاصة بهم ملكة أخرى مخالفة لملكة اللسان العربي. ثم إذا فرضنا أنه أقبل على الممارسة لكلام العرب

وأشعارهم بالمدارس والحفظ يستفيد تحصيلها فقلّ أن يحصل له ؛ لما قدمناه من أن الملكة إذا سبقتها ملكة أخرى في المحل فلا تحصل إلا ناقصة مخدوشة . وإن فرضنا عجباً في النسب سَلِمَ من مخالطة اللسان العجبي بالكلية ، وذهب إلى تعلم هذه الملكة بالمدارس فربما يحصل له ذلك . لكنه من الدور بحيث لا يخفى عليك بما تقرر . وربما يدعي كثير ممن ينظر في هذه القوانين البيانية حصول هذا الذوق له بها ، وهو غلط أو مغالطة . وإنما حصلت له الملكة أن حصلت في تلك القوانين البيانية وليست من ملكة العبارة في شيء . والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم» (١) .

* * *

(١) آخر كلام ابن خلدون .

مطلب

في أن أهل الأمصار على الإطلاق قاصرون في تحصيل
هذه الملكة اللسانية التي تستفاد بالتعليم (١)

«ومن كان منهم أبعد عن اللسان العربي كان حصولها له أصعب
وأعسر . والسبب في ذلك ما يسبق إلى المتعلم من حصول ملكة منافية
للملكة المطلوبة، بما سبق إليه من اللسان الحضري الذي أفادته العجمة، حتى
نزل بها اللسان عن ملكته الأولى إلى ملكة أخرى هي لغة الحضري لهذا
العهد . ولهذا نجد المعلمين يذهبون إلى المسابقة بتعليم اللسان للولدان ،
وتعتقد النحاة أن هذه المسابقة بصناعتهم ، وليس كذلك ، وإنما هي
بتعليم هذه الملكة بمخالطة اللسان وكلام العرب . نعم صناعة النحو
أقرب إلى مخالطة ذلك . وما كان من لغات أهل الأمصار أعرق في
العجمة وأبعد عن لسان مضر قصر بصاحبه عن تعلم اللغة المضرية وحصول
ملكته لتمكن المنافاة .

واعتبر ذلك في أهل الأمصار ، فأهل إفريقية والمغرب لما كانوا
أعرق في العجمة وأبعد عن اللسان الأول، كان لهم قصور تام في تحصيل
ملكته بالتعليم . ولقد نقل ابن الرقيق (٢) أن بعض كُتّاب القيروان

(١) الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٤٠٢ - ١٤٠٥ .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن القاسم المعروف بالرقيق أو ابن الرقيق، مؤرخ أديب،
من أهل القيروان ، له مؤلفات في التاريخ ، توفي بعد سنة ٤١٧ هـ = ١٠٢٦ م .

كتب إلى صاحب له : « يا أخي ومن لا عدمت فقدته ، أعلمني أبو سعيد كلاماً أنك كنت ذكرت أنك تكون مع الذين تأتي ، وعاقنا اليوم فلم يتهمياً لنا الخروج . وأما أهل المنزل الكلاب من أمر الشين فقد كذبوا هذا باطلاً ، ليس من هذا حرفاً واحداً ، وكتابي إليك ، وأنا مشتاق إليك إن شاء الله تعالى » .

وهكذا كانت ماكتهم في اللسان المضري شبيه بما ذكرنا . وكذلك أشعارهم كانت بعيدة عن الملكة نازلة عن الطبقة ؛ ولم تزل كذلك لهذا العهد . ولهذا ما كان بإفريقية من مشاهير الشعراء إلا ابن رشيق (١) وابن شرف (٢) ، وأكثر ما يكون فيها الشعراء طارئین عليها . ولم تزل طبقتهم في البلاغة حتى الآن مائلة إلى القصور .

وأهل الأندلس أقرب منهم إلى تحصيل هذه الملكة بكثرة معاناتهم وامتلائهم من المحفوظات اللغوية نظماً ونثراً . وكان فيهم ابن حيان (٣) المؤرخ إمام أهل الصناعة في هذه الملكة ورافع الراية لهم فيها ، وابن

(١) هو الحسن بن رشيق القيرواني صاحب كتاب (العمدة في صناعة الشعر ونقده) أديب نقاد باحث ، نظم الشعر وله ديوان ، ألف كتباً في النقد واللغة والرجال : ٣٩٠ - ٤٦٣ هـ = ١٠٠٠ - ١٠٧١ م .

(٢) هو محمد بن سعيد بن أحمد بن شرف الجذامي القيرواني ، أبو عبد الله ، كاتب مترسل وشاعر أديب ، ولد في القيروان وتوفي في إشبيلية ، له ديوان شعر وكتب أخرى : ٣٩٠ - ٤٦٠ هـ = ١٠٠٠ - ١٠٦٨ م .

(٣) هو حيان بن خلف بن حسين بن حيان الأموي بالولاء ، من أهل قرطبة ، مؤرخ باحث ، له مؤلفات في التاريخ والرجال ، منها (المقتبس في تاريخ أهل الأندلس) : ٣٧٧ - ٤٦٩ هـ = ٩٨٧ - ١٠٧٦ م .

عبد ربه (١) ، والقسطلي (٢) ، وأمثالهم من شعراء ملوك الطوائف ، لما زخرت فيها بحار اللسان والأدب ، وتداول ذلك فيهم مئين من السنين ، حتى كان الانقضااض والجلاء أيام تغلب النصرانية ، وشغلوا عن تعلم ذلك . وتناقص العمران فتناقص لذلك شأن الصنائع كلها ، فقصرت الملكة فيهم عن شأنها حتى بلغت الحضيض . وكان من آخرهم صالح ابن شريف ، ومالك بن المرحل (٣) من تلاميذ الطبقة الإشبيلية بسببته ، وكتباب دولة ابن الأحمر في أولها . وألقت الأندلس أفلاذ كبدها من أهل تلك الملكة بالجلاء إلى العدو من إشبيلية إلى سببته ، ومن شرق الأندلس إلى إفريقية . ولم يلبثوا إلى أن انقرضوا وانقطع سند تعليمهم في هذه الصناعة ، لعسر قبول العدو لها وصعوبتها عليهم بعوج ألسنتهم ورسوخهم في العجمة البربرية ، وهي منافية لما قلناه . ثم عادت الملكة من بعد ذلك إلى الأندلس كما كانت ، ونجم بها ابن بشرين ، وابن جابر (٤) ، وابن الجياب ، وطبقتهم ، ثم

(١) هو أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حدير بن سالم ، من أهل قرطبة ، الأديب الإمام صاحب (العقد الفريد) وله ديوان شعر : ٢٤٦ - ٣٢٨ هـ = ٨٦٠ - ٩٤٠ م
(٢) هو ابن دراج ، أحمد بن محمد بن القاضي بن دراج القسطلي الأندلسي ، شاعر كاتب ، له ديوان شعر : ٣٤٧ - ٤٢١ هـ = ٩٥٨ - ١٠٣٠ م .

(٣) هو مالك بن عبد الرحمن بن علي المعروف بابن المرحل ، من أهل مالقة ، أديب من الشعراء له ديوان شعر ، وله مؤلفات أخرى : ٦٠٤ - ٦٩٩ هـ = ١٢٠٧ - ١٣٠٠ م

(٤) هو محمد بن جابر بن محمد بن قاسم ... الوادي آشي الأصل التونسي ، فقيه محدث نحوي لغوي مقرئ ، من أخذ عنهم لسان الدين بن الخطيب ، له مؤلفات كثيرة وديوان شعر : ٦٧٣ - ٧٤٩ هـ = ١٢٧٤ - ١٣٤٨ م .

إبراهيم الساحلي الطريحي وطبقته . وقفاهم ابن الخطيب (١) من بعدهم الهالك لهذا العهد شهيداً بسعاية أعدائه ، وكان له في اللسان ملكة لا تدرك . واتبع أثره تلميذه بعده .

وبالجمل فشان هذه الملكة بالأندلس أكثر ، وتعليمها أيسر وأسهل ، بما هم عليه لهذا العهد — كما قد مناه — من معاناة علوم اللسان ومحافظتهم عليها ، وعلى علوم الأدب وسند تعليمها . ولأن أهل اللسان العجمي الذين تفسد ملكتهم إنما هم طارئون عليهم ، وليست عجمتهم أصلاً للغة أهل الأندلس والبربر في هذه العدوة وهم أهلها ولسانهم لسانها ؛ إلا في الأمصار فقط ، وهم فيها منغمسون في بحر عجمتهم وورطانهم البربرية ، فيصعب عليهم تحصيل الملكة اللسانية بالتعليم بخلاف أهل الأندلس .

واعتبر ذلك بحال أهل المشرق لعهد الدولة الأموية والعباسية ، فكان شأنهم شأن أهل الأندلس في تمام هذه الملكة وإجادتها ، لبعدهم لذلك العهد عن الأعاجم ومخالطتهم إلا في القليل . فكان أمر هذه الملكة في ذلك العهد أقوم ، وكان فحول الشعراء والكتاب أوفر لتوفر العرب وأبنائهم بالمشرق . وانظر ما اشتمل عليه كتاب (الأغاني) من نظمهم ونثرهم ، فإن ذلك الكتاب هو كتاب العرب وديوانهم ،

(١) هو لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الآمل ، الغرناطي الأندلسي ، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب ، وزير مؤرخ أديب كبير ، له مؤلفات كثيرة جداً : ٧١٣ - ٧٧٦ هـ = ١٣١٣ - ١٣٧٤ م .

وفيه لغتهم ، وأخبارهم ، وأيامهم ، وملتهم العربية ، وسيرتهم ،
وآثار خلفائهم وملوكهم ، وأشعارهم ، وغناؤهم ، مسائر مغانيهم
له ، فلا كتاب أوعب منه لأحوال العرب . وبقي أمر هذه المملكة
مستحكماً في المشرق في الدولتين ، وربنا كانت فيهم أبلغ ممن سواهم
من كان في الجاهلية — كما هو المعلوم — حتى تلاشى أمر العرب ،
و درست لغتهم ، وفسد كلامهم ، و انتقض أمرهم ودولتهم ، وصار
الأمر للأعاجم والملك في أيديهم والتغلب لهم ، وذلك في دولة الديلم
والسلجوقية . وخالطوا أهل الأمصار والخواضر حتى بعدوا عن اللسان
العربي وملكته ، وصار متعلمها منهم مقصراً عن تحصيلها . وعلى ذلك
تجد لسانهم لهذا العهد في فني المنظوم والمنثور وإن كانوا مكثرين منه .
والله يخلق ما يشاء ويختار ، والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق لا رب
سواه «(١) .

* * *

(١) آخر كلام ابن خلدون .

البَابُ السَّادِسُ

(١) فِي انْقِسَامِ الْكَلَامِ إِلَى فَنِّي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ

وَفِيهِ مَطَالِبُ

مَطْلَب :

« اعلم أن لسان العرب و كلامهم على فنين :

فن الشعر المنظوم ؛ وهو الكلام الموزون المقفى ، ومعناه الذي تكون أوزانه كلها على روي واحد وهو القافية .

وفن النثر : وهو الكلام غير الموزون .

وكل واحد من الفنين يشتمل على فنون ومذاهب في الكلام . فأما الشعر فممنه المدح والمجاء والرثاء . وأما النثر فممنه السجع الذي يؤتى به قطعاً ، ويلتزم في كل كلمتين منه قافية واحدة يسمى سجعاً . وممنه المرسل وهو الذي يطلق فيه الكلام إطلاقاً ولا يقطع أجزاء ، بل يرسل لإرسالاً من غير تقييد بقافية ولا غيرها ، ويستعمل في الخطب والدعاء وترغيب الجمهور وترهيبهم .

وأما القرآن فهو وإن كان من المنشور إلا أنه خارج عن الوصفين وليس يسمى مرسلًا مطلقاً ولا مسجعاً ، بل تفصيل آيات ينتهي إلى مقاطع يشهد الذوق بانتهاء الكلام عندها ، ثم يعاد الكلام في الآية

(١) انظر الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٤٠٥ - ١٤٠٨ .

الأخرى بعدها ، ويثني من غير التزام حرف يكون سجعاً ولا قافية ، وهو معنى قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَنْزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً مَثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ وقال : ﴿ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ ﴾ ويسمى آخر الآيات منها فواصل ؛ إذ ليست أسجاعاً ، ولا التزم فيها ما يلتزم في السجع ، ولا هي أيضاً قوافٍ . وأطلق اسم المثاني على آيات القرآن كلها على العموم لما ذكرناه ، واختصت بأمر القرآن للغلبة فيها كالنجم للثريا ، ولهذا سميت « السبع المثاني » وانظر هذا مع ما قاله المفسرون في تعليل تسميتها بالمثاني يشهد لك الحق برجحان ما قلناه .

واعلم أن لكل واحد من هذه الفنون أساليب تختص به عند أهله لا تصلح للفن الآخر ولا تستعمل فيه ، مثل النسيب المختص بالشعر ، والحمد والدعاء المختص بالخطب ، والدعاء المختص بالمخاطبات ، وأمثال ذلك . وقد استعمل المتأخرون أساليب الشعر وموازينه في المنشور من كثرة الأسجاع والتزام التقفية ، وتقديم النسيب بين يدي الأغراض ، وصار هذا المنشور إذا تأملته من باب الشعر وفنه ولم يفرقا إلا في الوزن .. واستمر المتأخرون من الكتاب على هذه الطريقة ، واستعملوها في المخاطبات السلطانية ، وقصروا الاستعمال في المنشور كله على هذا الفن الذي ارتضوه ، وخلطوا الأساليب فيه ، وهجروا المرسل وتناسوه ، وخصوصاً أهل المشرق ، وصارت المخاطبات السلطانية لهذا العهد عند الكتاب الغفلة جارية على هذا الأسلوب الذي أشرنا إليه ، وهو غير صواب من جهة البلاغة ، لما يلاحظ في تطبيق الكلام على مقتضى الحال من أحوال المخاطب والمخاطب . وهذا

الفن المنشور المقتضى أدخل المتأخرون فيه أساليب الشعر . فوجب أن تنزه المخاطبات السلطانية عنه ، إذ أساليب الشعر تناسبها اللوزعية ، وخطط الجدل بالهزل ، والإطناب في الأوصاف ، وضرب الأمثال ، وكثرة التشبيهات والاستعارات ، حيث لا تدعو ضرورة إلى ذلك في الخطاب . والتزام التقفية أيضاً من اللوزعية والترزين ، وجلال الملك والسلطان ، وخطاب الجمهور عن الملوك بالترغيب والترهيب ينافي ذلك ويبيانه . والمحمود في المخاطبات السلطانية الترسل ، وهو إطلاق الكلام وإرساله من غير تسجيع إلا في الأقل النادر، وحيث ترسله الملكة لإرسالاً من غير تكلف له ، ثم إعطاء الكلام حقه في مطابقتها لمقتضى الحال ؛ فإن المقامات مختلفة ، ولكل مقام أسلوب يخصه من إطناب أو إيجاز أو حذف أو إثبات أو تصريح أو إشارة أو كناية أو استعارة . وأما إجراء المخاطبات السلطانية على هذا النحو الذي هو على أساليب الشعر فمذموم . وما حمّل عليه أهل العصر إلا استيلاء العجمة على ألسنتهم ، وقصورهم لذلك عن إعطاء الكلام حقه في مطابقتها لمقتضى الحال . فعجزوا عن الكلام المرسل لبعده أمدّه في البلاغة وانفساح خطوبه . وولعوا بهذا المسجع ، يلفقون به ما نقصهم من تطبيق الكلام على المقصود ومقتضى الحال فيه ، ويجبرونه بذلك القدر من الترزين بالأسجاع والألقاب البديعية ، ويغفلون عما سوى ذلك . وأكثر من أخذ بهذا الفن وبالغ فيه في سائر أنحاء كلامهم كتاب المشرق وشعراؤه لهذا العهد ، حتى إنهم ليُخلّثون بالإعراب في الكلمات والتصريف إذا دخلت لهم في تجنيس أو مطابقة لا يجتمعان معها ، فيرجحون ذلك الصنف من التجنيس ، ويدعون الإعراب ، ويفسدون بنية الكلمة عساها تصادف التجنيس : فتأمل ذلك بما قدمناه لك تقف على صحة ما ذكرناه . والله الموفق للصواب بمنه وكرمه» (١) .

* * *

(١) آخر كلام ابن خلدون .

مَطْلَب

في أنه لا تنفق الإجابة في في المنثور والمنظوم معاً إلا للأقل (١)

«والسبب في ذلك أنه كما بيناه ملكة في اللسان؛ فإذا تسبقت إلى محله ملكة أخرى قصرت بالمحل عن تمام الملكة اللاحقة ، لأن تمام الملكات وحصولها للطبائع التي على الفطرة الأولى أسهل وأيسر . وإذا تقدمتها ملكة أخرى كانت منازعة لها في المادة القابلة ، وعائقة عن سرعة القبول ، فوَقعت المنافسة وتعذر التمام في الملكة . وهذا موجود في الملكات الصناعية كلها على الإطلاق ، وقد برهننا عليه في موضعه بنحو من هذا البرهان . فاعتبر مثله في اللغات ، فإنها ملكات اللسان ، وهي بمنزلة الصناعة . وانظر من تقدم له شيء من العجمة كيف يكون قاصراً في اللسان العربي أبداً ، فالأعجمي الذي سبقت له اللغة الفارسية لا يستولي على ملكة اللسان العربي ، ولا يزال قاصراً فيه ولو تعلمه وعلمه . وكذا البربري والرومي والإفرنجي قل أن تجد أحداً منهم مُحْكِماً لملكاة اللسان العربي ، وما ذلك إلا لما سبق إلى ألسنتهم من ملكاة اللسان الآخر . حتى إن طالب العلم من أهل هذه الألسن إذا طلبه بين أهل اللسان العربي جاء مقصراً في معارفه عن الغاية والتحصيل ، وما أتى إلا من قبل اللسان . وقد تقدم لك من قبل أن الألسن واللغات شبيهة بالصنائع . وأن الصنائع وملكاتها لا تزدهم ، وأن من سبقت له إجابة في صناعة فقل أن يجيد أخرى أو يستولي فيها على الغاية . ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ .

* * *

(١) الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٤٠٨ - ١٤٠٩ .

مطلب

في صناعة الشعر ووجه تعلمه (١)

« هذا الفن من فنون كلام العرب، وهو المسمى بالشعر عندهم .
ويوجد في سائر اللغات . إلا أنا الآن إنما نتكلم في الشعر الذي للعرب .
فإن أمكن أن تجد فيه أهل الألسن الأخرى مقصودهم من كلامهم ،
وإلا فلكل لسان أحكام في البلاغة تخصه .

وهو في لسان العرب غريب النزعة عزيز المنحى ؛ إذ هو كلام
مفصل قطعاً قطعاً متساوية في الوزن ، متحدة في الحرف الأخير
من كل قطعة . وتسمى كل قطعة من هذه القطعات عندهم بيتاً ؛
ويسمى الحرف الأخير الذي تتفق فيه رويأ وقافية ؛ ويسمى جملة
الكلام إلى آخره قصيدة وكلمة . وينفرد كل بيت منه بإفادته في
تراكيبه ، حتى كأنه كلام وحده مستقل عما قبله وما بعده . وإذا
أفرد كان تاماً في بابيه في مدح أو تشبيب أو رثاء ، فيحرص الشاعر
على إعطاء ذلك في البيت ما يستقل في إفادته ، ثم يستأنف في البيت الآخر
كلاماً آخر كذلك ، ويستطرد للخروج من فن إلى فن ومن مقصود
إلى مقصود بأن يوطىء المقصود الأول ومعانيه إلى أن تناسب المقصود
الثاني ، ويبعد الكلام عن التنافر . كما يستطرد من التشبيب إلى المدح ،
ومن وصف البداء والطلول إلى وصف الركاب أو الخيل أو الطيف ،

(١) الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٤٠٩ - ١٤١٩ .

ومن وصف الممدوح إلى وصف قومه وعساكره ، ومن التفجع والعزاء في الرثاء إلى التأثر ، وأمثال ذلك .

ويراعي فيه اتفاق القصيدة كلها في الوزن الواحد حذراً من أن يتساهل الطبع في الخروج من وزن إلى وزن يقاربه ، فقد يخفى ذلك من أجل المقاربة على كثير من الناس . ولهذا الموازين شروط وأحكام تضمنها علم العروض . وليس كل وزن يتفق في الطبع استعملته العرب في هذا الفن ، وإنما هي أوزان مخصوصة تسميها أهل تلك الصناعة البحور ؛ وقد حصروها في خمسة عشر بحراً ، بمعنى أنهم لم يجدوا للعرب في غيرها من الموازين الطبيعية نظاماً .

واعلم أن فنَّ الشعر من بين الكلام كان شريفاً عند العرب ، ولذلك جعلوه ديوان علومهم وأخبارهم وشاهد صوابهم وخطئهم ، وأصلاً يرجعون إليه في الكثير من علومهم وحكمتهم . وكانت ملكته مستحكمة فيهم ، شأن الملكات كلها . والملكات اللسانية كلها إنما تكتسب بالصناعة والارتياض في كلامهم حتى يحصل شبه في تلك الملكة .

والشعر من بين فنون الكلام صعب المأخذ على من يريد اكتساب ملكته بالصناعة من المتأخرين لاستقلال كل بيت منه بأنه كلام تام في مقصوده ، ويصلح أن ينفرد دون ماسواه . فيحتاج من أجل ذلك إلى نوع تلطف في تلك الملكة ، حتى يفرغ الكلام الشعري في قوالبه التي عرفت له في ذلك المنحى من شعر العرب ، ويبرزه مستقلاً بنفسه . ثم يأتي بيت آخر كذلك ، ثم بيت ، ويستكمل الفنون الوافية بمقصوده . ثم يناسب بين البيوت في موالاة بعضها مع بعض بحسب اختلاف الفنون التي في القصيدة . ولصعوبة منحاه وغبابة فنه كان محكاً للقرائح في استجادة أساليبه ، وشحذ الأفكار في تنزيل الكلام في قوالبه . ولا يكفي فيه ملكة الكلام العربي على الإطلاق ، بل يحتاج بخصوصه إلى تلطف

ومحاولة في رعاية الأساليب التي اختصته العرب بها واستعمالها .
ولنذكر هنا سلوك الأسلوب عند أهل هذه الصناعة وما يريدون بها
في إطلاعهم .

فاعلم أنها عبارة عندهم عن المنوال الذي ينسج فيه التراكيب ،
أو القالب الذي يفرغ فيه . ولا يرجع إلى الكلام باعتبار إفادته أصل
المعنى الذي هو وظيفة الإعراب ، ولا باعتبار إفادته كمال
المعنى من خواص التراكيب الذي هو وظيفة البلاغة والبيان ، ولا
باعتبار الوزن كما استعمله العرب فيه الذي هو وظيفة العروض .
فهذه العلوم الثلاثة خارجة عن هذه الصناعة الشعرية ، وإنما يرجع إلى
صورة ذهنية للتراكيب المنتظمة كلية باعتبار انطباقها على تركيب
خاص . وتلك الصورة ينتزعها الذهن من أعيان التراكيب وأشخاصها ، ويصيرها
في الخيال كالقالب أو المنوال ، ثم ينتقي التراكيب الصحيحة عند العرب
باعتبار الإعراب والبيان فيرصها فيه رصاً كما يفعله البناء في
القالب أو النساج في المنوال ، حتى يتسع القالب بحصول التراكيب
الوافية بمقصود الكلام ؛ ويقع على الصورة الصحيحة باعتبار ملكة
اللسان العربي فيه . فإن لكل فن من الكلام أساليب تختص به ، وتوجد
فيه على أنحاء مختلفة . فسؤال الطلول في الشعر يكون بخطاب الطلول
كقوله :

يادارَ مَيَّةَ بالعلَّيَاءِ فالسَّندِ (١)

ويكون باستدعاء الصَّحْبِ للوقوف والسؤال كقوله :

قفا نَسْأَلِ الدَّارَ الَّتِي خَفَّ أَهْلُهَا (٢)

(١) للنايعة الذبياني وتمامه

اقوت وطال عليها سالف الأمد

(٢) لدعل الخزاعي ، وتمامه .

مى عهدها بالصوم والصلوات

- أو باستبكاء الصَّحْبِ عَلَى الطَّلَالِ كقوله :
- قَفَا نَبْكَ مَنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
- أو بالاستفهام عن الجواب لمخاطب غير معين كقوله :
- أَلَمْ تَسْأَلْ فَنُخْبِرَكَ الرَّسُومُ
- ومثل تحية الطلول بالأمر لمخاطب غير معين بتحياتها كقوله :
- حَيِّ الدَّيَّارِ بِجَانِبِ الْعَزَلِ
- أو بالدعاء لها بالسقيا كقوله :
- أَسْقَى طَلُولَهُمْ أَجَشُّ هَزِيمٍ
وَعَسَدَتْ عَائِيهِمْ نُضْرَةٌ وَنَعِيمُ
- أو سؤاله السقيا لها من البرق كقوله :
- يَابَرْقُ طَالِعُ مَنْزِلًا بِالْأَبْرِقِ
وَاحْدُ السَّحَابِ لَهَا حِدَاءُ الْإَيْنُقِ
- أو مثل التمتع في الجَزَعِ باستدعاء البكاء كقوله :
- كَذَا فَلَئِنْجَلَّ الْخَطْبُ وَلِيَقْدَحِ الْأَمْرُ
فَلَئِنْ لَعَيْنَ لَمْ يَفْضُ مَاؤُهَا عُدْرُ
- أو باستعظام الحادث كقوله :
- أَرَأَيْتَ مَنْ حُسِلُوا عَلَى الْأَعْوَادِ (١)
- أو بالتسجيل على الأكوان بالمصيبة لفقده كقوله :

(٣) للشريف الرضي وتماه :

أرأيت كيف خبا ضياء النادي

مَنَابِتُ العُشْبِ لَا حَامٍ وَلَا رَاعٍ
مَضَى الرَّدَى بِطَوِيلِ الرُّمَحِ وَالبَاعِ

أو بالإنكار على من لم يثجع له من الحمادات كقول الخارجية :

أَيَا شَجَرَ الخَابُورِ مَالِكٌ مُورِقاً
كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ

أو بتهنة قريبة بالراحة من ثِقَلِ وطأته كقوله :

أَلْقَى الرَّمَاخَ رِبِيعَةً بِنُ نِزَارٍ
أَوْدَى الرَّدَى بِقَرِيعِكَ المِغْوَارِ

وأمثال ذلك كثير في سائر فنون الكلام ومذاهبه ، وتنتظم التراكيب فيه بالحمل وغير الحمل ، إنشائية وخبرية ، اسمية وفعلية ، متفقة وغير متفقة ، مفصولة وموصولة ، على ما هو شأن التراكيب في الكلام العربي في مكان كل كلمة من الأخرى ؛ يعرفك به ما تستفيده بالارتياض في أشعار العرب من القالب الكلي المجرد في الذهن من التراكيب المعينة التي ينطبق ذلك القالب على جميعها . فإن مؤلف الكلام هو كالبَّناء أو النَّسَّاج ، والصورة الذهنية المنطبقة كالقالب الذي يَبْتَنِي فيه أو المنوال الذي يَنْسِجُ عليه ؛ فإن خرج عن القالب في بنائه ، أو على المنوال في نسجه كان فاسداً . ولا تقولن إن معرفة قوانين البلاغة كافية في ذلك ؛ لأننا نقول : قوانين البلاغة إنما هي قواعد علمية قياسية تفيد جواز استعمال التراكيب على هيئاتها الخاصة بالقياس ، وهو قياس علمي صحيح مطرد ، كما هو قياس القوانين الإعرابية . وهذه الأساليب التي نحن نقررها ليست من القياس في شيء ، إنما هي هيئة ترسخ في النفس من

تتبع التراكيب في شعر العرب ، لحرمانها على اللسان حتى تستحكم صورتها ،
فيستفيد بها العمل على مثالها والاحتذاء بها في كل تركيب من الشعر ،
كما قدمنا ذلك في الكلام بإطلاق . وأن القوانين العلمية من العربية والبيان
لا يفيد تعليمه بوجه ، وليس كل ما يصح في قياس كلام العرب
وقوانينه العلمية استعماله ، وإنما المستعمل عندهم من ذلك أنحاء معروفة
يطلع عليها الحافظون لكلامهم تدرج صورتها تحت تلك القوانين
القياسية . فإذا نظر في شعر العرب على هذا النحو وبهذه الأساليب
الذهنية التي تصير كالقوالب كان نظراً في المستعمل من تراكيبيهم
لا فيما يقتضيه القياس .

ولهذا قلنا إن المحصل لهذه القوالب في الذهن إنما هو
حفظ أشعار العرب وكلامهم . وهذه القوالب كما تكون في
المنظوم تكون في المنثور ؛ فإن العرب استعمالوا كلامهم في كلا الفنين ،
وجاءوا به مفصلاً في النوعين ، ففي الشعر بالقطع الموزونة ، والقوافي
المقيدة ، واستقلال الكلام في كل قطعة . وفي المنثور يعتبرون الموازنة
والتشابه بين القطع غالباً ، وقد يقيدونه بالأسجاع ، وقد يرسلونه .
وكل واحد من هذه معروفة في لسان العرب . والمستعمل منها عندهم
هو الذي يبنى مؤلف الكلام عليه تأليفه ، ولا يعرفه إلا من حفظ
كلامهم ، حتى يتجرد في ذهنه من القوالب المعينة الشخصية قالب كلي
مطلق يخذو حذوه في التأليف ، كما يخذو البناء على القالب ، والنساج
على المنوال . فلهذا كان فن تأليف الكلام منفرداً عن نظر النحوي
والبياني والعروضي . نعم إن مراعاة قوانين هذه العلوم شرط فيه لا
يتم بدونها ، فإذا تحصلت هذه الصفات كلها في الكلام اختص بنوع
من النظر لطيف في هذه القوالب التي يسمونها أساليب ، ولا يفيد
إلا حفظ كلام العرب نظماً ونثراً .

وإذا تقرر معنى الأسلوب ما هو فلنذكر بعده حدًّا أو رسماً للشعر به نفهم حقيقة على صعوبة هذا الغرض، فإننا لم نقف عليه لأحد من المتقدمين فيمارأيناه. وقول العروضيين في حده : « إنه الكلام الموزون المقفى » ليس بحدٍّ لهذا الشعر الذي نحن بصدده ولا رسم له ، وصناعتهم إنما تنظر في الشعر باعتبار ما فيه من الإعراب والبلاغة والوزن والقوالب الخاصة . فلا جرم أن حدَّهم ذلك لا يصلح له عندنا ، فلا بد من تعريف يعطينا حقيقة من هذه الحيشة فنقول :

الشعر هو الكلام البليغ المبني على الاستعارة والأوصاف ، المفصل بأجزاء متفقة في الوزن والروي ، مستقل كل جزء منها في غرضه ومقصده عما قبله وبعده ، الجاري على أساليب العرب المخصوصة به فقولنا : « الكلام البليغ » جنس . وقولنا : « المبني على الاستعارة والأوصاف » فصل عما يخلو من هذه فإنه في الغالب ليس بشعر . وقولنا : « المفصل بأجزاء متفقة الوزن والروي » فصل له عن الكلام المنشور الذي ليس بشعر عند الكل . وقولنا : « مستقل كل جزء منها في غرضه ومقصده عما قبله وبعده » بيان للحقيقة ، لأن الشعر لا تكون أبياته إلا كذلك ولم يفصل به شيء . وقولنا : « الجاري على الأساليب المخصوصة به » فصل له عما لم يجز منه على أساليب العرب المعروفة ، فإنه حيثئذ لا يكون شعراً ، إنما هو كلام منظوم ، لأن الشعر له أساليب تخصه لا تكون للمنثور ، وكذا أساليب المنشور لا تكون للشعر ، فما كان من الكلام منظوماً وليس على تلك الأساليب فلا يكون شعراً . وبهذا الاعتبار كان الكثير من أهل هذه الصناعة الأدبية يرون أن نظم المُتَنَبِّيِّ والمَعَرِّيِّ ليس هو من الشعر في شيء ، لأنهما لم يجريا على أساليب العرب من الأمم ، عند من يرى أن

الشعر يوجد للعرب وغيرهم؛ ومن يرى أنه لا يوجد لغيرهم فلا يحتاج إلى ذلك ويقول : مكانه الجاري على الأساليب المخصوصة .

وإذ قد فرغنا من الكلام على حقيقة الشعر ، فلنرجع إلى الكلام في كيفية عمله . فنقول :

اعلم أن لعمل الشعر وإحكام صناعته شروطاً .

أولها : الحفظ من جنسه ، أي من جنس شعر العرب ، حتى تنشأ في النفس ملكة ينسج على منوالها ، ويتخير المحفوظ من الحرّ النقي الكثير الأساليب . وهذا المحفوظ المختار أقل ما يكفي فيه شعر شاعر من الفحول الإسلاميين مثل ابن أبي ربيعة ، وكثير ، وذو الرمة ، وجريز ، وأبي نواس ، وحبيب (١) ، والبحري ، والرضي ، وأبي فراس ، وأكثره شعر (كتاب الأغاني) لأنه جمع شعر أهل الطبقة الإسلامية كله ، والمختار من شعر الجاهلية . ومن كان خالياً من المحفوظ فنظمه قاصر رديء ، ولا يعطيه الرونق والحلاوة إلا كثرة المحفوظ . فمن قل حفظه أو عدم لم يكن له شعر وإنما هو نظم ساقط ، واجتتاب الشعر أولى ممن لم يكن له محفوظ . ثم بعد الامتلاء من الحفظ وشحنه القريحة للنسج على المنوال يقبل على النظم ، وبالإكثار منه تستحكم ملكته وترسخ .

وربما يقال : إن من شرطه نسيان ذلك المحفوظ لتسمحي رسومه الحرفية الظاهرة ، إذ هي صادة عن استعمالها بعينها ؛ فإذا نسيها وقد تكيّفت النفس بها انتقش الأسلوب فيها كأنه منوال يأخذ بالنسج عليه

(١) ابن أوس ، وهو أبو تمام الطائي .

بأمثالها من كلمات أخرى ضرورة . ثم لابد له من الخلوة واستجادة المكان المنظور فيه من المياه والأزهار . وكذا المسموع لاستشارة القريحة باستجماعها وتنشيطها بملاذ السرور . ثم مع هذا كله ، فشرطه أن يكون على جمام ونشاط ، فذلك أجمع له وأنشط للقريحة أن تأتي بمثل ذلك المنوال الذي في حفظه . قالوا : وخير الأوقات لذلك أوقات البكر عند الهبوب من النوم ، وفراغ المعدة ونشاط الفكر ، وفي هؤلاء الحمام .

وربما قالوا : إن من بواعثه العشق والانتشاء ، ذكر ذلك ابن رشيق (١) في كتاب (العمدة) وهو الكتاب الذي انفرد بهذه الصناعة وإعطاء حقها ، ولم يكتب فيها أحد قبله ولا بعده مثله .

قالوا : فإن استصعب عليه بعد هذا كله فليتركه إلى وقت آخر ، ولا يكره نفسه عليه . وليكن بناء البيت على القافية من أول صوغه ونسجه بعضها ، وبيني الكلام عليها إلى آخره ، لأنه إن غفل عن بناء البيت على القافية صعب عليه وضعها في محلها ، فربما تجيء نافرة قلقة . وإذا سمح الخاطر بالبيت ولم يناسب الذي عنده فليتركه إلى موضعه الأليق به . فإن كل بيت مستقل بنفسه ، ولم تبق إلا المناسبة ، فليخير فيها كما يشاء ، وليراجع شعره بعد الخلاص منه بالتنقيح والنقد . ولا يضمن به على الترك إذا لم يبلغ الإجابة ، فإن الإنسان مفتون بشعره ، إذ هو بنات فكره واختراع قريحته . ولا يستعمل فيه من الكلام إلا الأفصح من التراكيب ، والخالص من الضرورات اللسانية فليهجرها ، فإنها تنزل بالكلام عن طبقة البلاغة . وقد حظر أئمة اللسان عن المولّد وارتكاب الضرورة ، إذ هو في سعة

(١) سبق تعريفه في ص ٢٨٢ .

منها بالعدول عنها إلى الطريقة المثلث من الملكة . ويجتنب أيضاً المعقد من التراكيب جهده؛ وإنما يقصد منها ما كانت معانيه تسابق ألفاظه إلى الفهم . وكذلك كثرة المعاني في البيت الواحد فإن فيه نوع تعقيد على الفهم ، وإنما المختار منه ما كانت ألفاظه طبقاً على معانيه أو أوفى ، فإن كانت المعاني كثيرة كان حشواً ، واستعمل الدهن بالغوص عليها، فمنع الذوق عن استيفاء مدرّكه من البلاغة . ولا يكون الشعر سهلاً إلا إذا كانت معانيه تسابق ألفاظه إلى الدهن . ولهذا كان شيوخنا رحمهم الله يعيرون شعر أبي إسحق بن خفاجة شاعر شرق الأندلس لكثرة معانيه وازدحامها في البيت الواحد ، كما كانوا يعيرون شعر المتنبي والمعري بعدم النسيج على الأساليب العربية — كما مر — فكان شعرهما كلاماً منظوماً نازلاً عن طبقة الشعر؛ والحاكم بذلك هو الذوق . وليجتنب الشاعر أيضاً الحوشي من الألفاظ والمقعر، وكذلك السوقي المبتذل بالتداول بالاستعمال، فإنه ينزل بالكلام عن طبقة البلاغة أيضاً فيصير مبتذلاً ، ويقرب من عدم الإفادة ، ويبعد عن رتبة البلاغة إذ هما طرفان. ولهذا كان الشعر في الربّانيات والنبويات قليل الإجادة في الغالب ولا يحذق فيه إلا الفحول وفي القليل على العشر ، لأن معانيها متداولة بين الجمهور فتصير مبتذلة لذلك .

وإذا تعذر الشعر بعد هذا كله فليراوضه ويعاوده فإن القريحة مثل الضرع بدّر بالامتراء (١) ، ويجف بالترك والإهمال .

(١) في هامش الأصل: « مرى الناقة يمرها : مسح ضرعها . وأمرت هي : در لبها ، هي المرية بالضم والكسر ، ومرى الشيء : استخرجه كامتراه » « القاموس » .

وبالجملة فهذه الصناعة وتعلمها مستوفى في كتاب (العمدة) لابن رشيق،
وقد ذكرنا منها ما حضرنا بحسب الجهد ، ومن أراد استيفاء ذلك فعليه
بذلك الكتاب ففيه البغية من ذلك، وهذه نبذة كافية والله المعين « (١) .



(١) آخر كلام ابن خلدون .

مَطْلَب

في أن صناعة النظم والنثر إنما هي في الألفاظ لا في المعاني (١) :

«اعلم أن صناعة الكلام نظماً ونثراً إنما هي في الألفاظ لا في المعاني، وإنما المعاني تبع لها وهي أصل . فالصانع الذي يحاول ملكة الكلام في النظم والنثر إنما يحاولها في الألفاظ بحفظ أمثالها من كلام العرب ، ليكثر استعماله وجريه على لسانه، حتى تستقر له الملكة في لسان مضر، ويتخلص من العجمة التي ربي عليها في جيله ، ويفرض نفسه مثل وليد ينشأ في جيل العرب ، ويلقن لغتهم كما يلقنها الصبي حتى يصير كأنه واحد منهم في لسانهم . وذلك أنا قدمنا أن للسان ملكة من الملكات في النطق يحاول تحصيلها بتكرارها على اللسان حتى تحصل . والذي في اللسان والنطق إنما هو الألفاظ ، وأما المعاني فهي في الضمائر . وأيضاً فالمعاني موجودة عند كل واحد، وفي طلوع كل فكر منها ما يشاء ويرضى ، فلا تحتاج إلى صناعة . وتأليف الكلام للعبارة عنها هو المحتاج للصناعة كما قلناه . وهو بمثابة القوالب للمعاني . فكما أن الأواني التي يغترف بها الماء من البحر آتية الذهب ، والفضة ، والصدف ، والزجاج ، والخزف ، والماء واحد في نفسه ، وتختلف الجودة في الأواني المملوءة بالماء باختلاف جنسها لا باختلاف الماء؛ كذلك جودة اللغة وبلاغتها في

(١) الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٤٢٢ - ١٤٢٣ .

الاستعمال تختلف باختلاف طبقات الكلام في تأليفه باعتبار تطبيقه على المقاصد ، والمعاني واحدة في نفسها ، وإنما الجاهل بتأليف الكلام وأساليبه على مقتضى ملكة اللسان إذا حاول العبارة عن مقصوده لم يحسن بمثابة المقعد الذي يروم النهوض ولا يستطيعه لفقدان القدرة عليه . والله يعلمكم ما لم تكونوا تعلمون «(١)» .

* * *

(١) آخر كلام ابن خلدون .

مَطْلَب

في أن حصول هذه الملكة بكثرة الحفظ وجودتها بجودة المحفوظ (١):

«قد قدمنا أنه لا بد من كثرة الحفظ لمن يروم تعلم اللسان العربي، وعلى قدر جودة المحفوظ وطبقته في جنسه وكثرته من قلته تكون جودة الملكة الحاصلة عنه للحافظ . فمن كان محفوظه شعر حبيب (٢) أو العتاني، أو ابن المعتز ، أو ابن هانئ ، أو الشريف الرضي ، أو رسائل ابن المقفع ، أو سهل بن هارون ، أو ابن الزيات ، أو البديع (٣) أو الصابئ ، تكون ملكته أجود وأعلى مقاماً ورتبة في البلاغة ممن يحفظ شعر ابن سهل (٤) من المتأخرين ، أو ابن النبيه ، أو ترسلُ اليسانى (٥)، أو العماد الأصفهاني، لتزول طبقة هؤلاء عن أولئك ، يظهر ذلك للبصير الناقد صاحب الذوق. وعلى مقدار جودة المحفوظ أو المسموع تكون جودة الاستعمال من بعده ، ثم إجادة الملكة من بعدهما . فبارتقاء المحفوظ في طبقته من الكلام ترتقي الملكة الحاصلة ، لأن الطبع إنما ينسج على منوالها، وتنمو قوى الملكة بتغذيتها. وذلك أن النفس وإن كانت في جبلتها واحدة بالنوع فهي تختلف في البشر بالقوة والضعف في الإدراكات ، واختلافها إنما هو

(١) الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٤٢٣ .

(٢) أبو تمام .

(٣) بديع الزمان الهمذاني .

(٤) أي إبراهيم بن سهل الشاعر المتوفى سنة ٦٤٩ هـ .

(٥) أي القاضي الفاضل .

باختلاف مايرد عليها من الإدراكات والملكات والألوان التي تكيفها من خارج ، فبهذه يتم وجودها ، وتخرج من القوة إلى الفعل صورتها . والملكات التي تحصل لها إنما تحصل على التدرج كما ذكرنا . فالملكة الشعرية تنشأ بحفظ الشعر ؛ وملكة الكتابة بحفظ الأسجاع والرسيل . والعلمية بمخالطة العلوم والإدراكات والأبحاث والأنظار . والفقهية بمخالطة الفقه ، وتنظير المسائل وتفريعها ، وتخرج الفروع على الأصول . والتصوفية الربانية بالعبادات والأذكار ، وتعطيل الحواس الظاهرة بالخلوة ، والانفراد عن الخلق ما استطاع ، حتى تحصل له ملكة الرجوع إلى حسه الباطن وروحه ، وينقلب ربانياً ، وكذا سائرهما . وللنفس في كل واحد منها لون تتكيف به ، وعلى حسب مانشآت الملكة عليه من جودة أو رداءة تكون تلك الملكة في نفسها . فملكة البلاغة العالية الطبقة في جنسها إنما تحصل بحفظ العالي في طبقته من الكلام . ولهذا كان الفقهاء وأهل العلوم كلهم قاصرين في البلاغة ، وما ذلك إلا لما يسبق إلى محفوظهم ويمتلىء به من القوانين العلمية والعبارات الفقهية الخارجة عن أسلوب البلاغة والنازلة عن الطبقة ؛ لأن العبارات عن القوانين والعلوم لاحظ لها في البلاغة . فإذا سبق ذلك المحفوظ إلى الفكر ، وكثر وتلونت به النفس جاءت الملكة الناشئة عنه في غاية القصور ، وانحرفت عباراته عن أساليب العرب في كلامهم . وهكذا نجد شعر الفقهاء والنحاة والمتكلمين والنظار وغيرهم ممن لم يمتلىء من حفظ النقي الحر من كلام العرب .

أخبرني صاحبنا الفاضل أبو القاسم بن رضوان كاتب العلامة بالدولة المريئية قال : « ذاكرت يوماً صاحبنا أبا العباس بن شعيب كاتب السلطان أبي الحسن ،

وكان المقدم في البَصَر باللسان لعهدده ، فأنشده مطلع قصيدة ابن النحوي ولم أنسبها له ، وهو هذا :

لَمْ أَدْرِ حِينَ وَقَفْتُ بِالْأُطْلَالِ

مَا الْفَرْقُ بَيْنَ جَدِيدِهَا وَبَالِي

فقال لي على البديهة : هذا شعر فقيه. فقلت له : من أين لك ذلك؟ قال : من قوله : « ما الفرق » إذ هي من عبارات الفقهاء وليست من أساليب كلام العرب . فقلت له : لله أبوك ! إنه ابن النحوي وأما الكتاب والشعراء فليسوا كذلك لتخيرهم في محفوظهم ومخالطتهم كلام العرب وأساليبهم في الترسل وانتقائهم له الجيد من الكلام .

ذاكرت يوماً صاحبنا (١) أبا عبد الله بن الخطيب وزير الملوك بالأندلس من بني الأحمر ، وكان الصدر المقدم في الشعر والكتابة ، فقلت له : أجد استصعاباً عليّ في نظم الشعر متى رُمّته مع بصري به ، وحفظي للجيد من الكلام من القرآن والحديث ، وفنون من كلام العرب ، وإن كان محفوظي قليلاً . وإنما أُتيتُ والله أعلم من قبل ما حصل في حفظي من الأشعار العلمية والقوانين التأليفية ، فإني حفظت قصيدتي الشاطبي الكبرى والصغرى في القراءات ، وتدارست كتابي ابن الحاجب في الفقه والأصول ، و (جمل الخونجي) في المنطق ، وبعض كتاب (التسهيل) وكثيراً من قوانين التعليم في المجالس ، فامتلاً محفوظي من ذلك ، وخذش وجه الملكة التي استعددت لها بالمحفوظ الجيد من القرآن والحديث وكلام العرب ، فعاق القريحة عن بلوغها . فنظر إليّ ساعة معجباً ثم قال : لله أنت ! وهل يقول هذا إلا مثلك ؟ !

ويظهر لك من هذا المطلب وما تقرّر فيه سرٌّ آخر ، وهو إعطاء السبب في أن كلام الإسلاميين من العرب أعلى طبقة في البلاغة وأذواقها

(١) أي صاحب ابن خلدون .

من كلام الجاهلية في مثورهم ومنظومهم . فإننا نجد شعر حسان بن ثابت ، وعمر بن أبي ربيعة ، والخطيئة ، وجريير ، والفرزدق ، ونُصَيْب ، وغيلان ذي الرمة ، والأحوص ، وبشار ، ثم كلام السلف من العرب في الدولة الأموية وصدرًا من الدولة العباسية ، في خطبهم وترسيلهم ومحاوراتهم للملوك ، أرفع طبقة في البلاغة من شعر النابغة ، وعنترة ، وابن كلثوم ، وزهير ، وعلقمة بن عبدة ، وطرفة بن العبد ، ومن كلام الجاهلية في مثورهم ومحاوراتهم . والطبع السليم والذوق الصحيح شاهدان بذلك للناقد البصير بالبلاغة . والسبب في ذلك أن هؤلاء الذين أدركوا الإسلام سمعوا الطبقة العالية من الكلام في القرآن والحديث اللذين عجز البشر عن الإتيان بمثلتهما ، لكونها ولجت في قلوبهم ونشأت على أساليبها نفوسهم ، فنهضت طباعهم ، وارتقت ملكاتهم في البلاغة على ملكات من قبلهم من أهل الجاهلية ممن لم يسمع هذه الطبقة ولا نشأ عليها ؛ فكان كلامهم في نظمهم ونثرهم أحسن ديباجة وأصفى رونقاً من أولئك ، وأرصف مبنى وأعدل تثقيفاً بما استفادوه من الكلام العالي الطبقة . وتأمل ذلك يشهد لك به ذوقك إن كنت من أهل الذوق والتبصر بالبلاغة .

ولقد سألت (١) يوماً شيخنا الشريف أبا القاسم قاضي غرناطة لعهدنا—وكان شيخ هذه الصناعة، أخذ بسبته عن جماعة من مشيختها من تلاميذ الشلوبيين، واستبحر في علم اللسان وجاء من وراء الغاية فيه—فسألته يوماً : ما بال العرب الإسلاميين أعلى طبقة في البلاغة من الجاهليين ، ولم يكن يستنكر ذلك بذوقه ؟ فسكت طويلاً ثم قال لي : « والله ما أدري » ! فقلت :

(١) الكلام لابن خلدون .

أعرض عليك شيئاً ظهر لي في ذلك ، ولعله السبب فيه . وذكرت له هذا الذي كتبت ، فسكت معجباً. ثم قال لي : « يافقيه ، هذا كلامٌ مِنْ حقه أن يكتب بالذهب » وكان من بعدها يؤثر محلي ، ويُصَيِّخُ في مجالس التعليم إلى قولي ، ويشهد لي بالنباهة في العلوم . والله خلق الإنسان وعلمه البيان » (١) .



(١) انتهى كلام ابن خلدون في صفحة ١٤٢٦ .

مَطْلَب

في ترفع أهل المراثب عن انتحال الشعر (١) :

اعلم أن الشعر كان ديواناً للعرب ، فيه علومهم وأخبارهم وحكمهم . وكان رؤساء العرب منافسين فيه ، وكانوا يقفون بسوق عكاظ لإنشاده وعَرَضُ كلِّ واحد منهم ديباجته على فحول الشأن وأهل البصر لتمييز حَوَلِهِ (٢) ، حتى انتهوا إلى المناغاة (٣) في تعليق أشعارهم بأركان البيت الحرام موضع حجهم وبيت إبراهيم ، كما فعل امرؤ القيس بن حُجْر ، والنابغة الذبياني ، وزهير بن أبي سلمى ، وعنترة بن شداد ، وطرفة بن العبد ، وعلقمة بن عبدة ، والأعشى ، وغيرهم من أصحاب المعلقة السبع . فإنه إنما كان يتوصل إلى تعليق الشعر بها من كان له قدرة على ذلك بقومه وعصبته ومكانه في مضر ، على ما قيل في سبب تسميتها بالمعلقة . ثم انصرف العرب عن ذلك أول الإسلام بما شغلهم من أمر الدين والنبوة والوحي ، وما أدهشهم من أسلوب القرآن ونظمه ، فأخرسوا عن ذلك ، وسكتوا عن الخوض في النظم والنثر زماناً . ثم استقر ذلك وأونس الرشد من الملة ، ولم ينزل الوحي في تحريم الشعر وحظره ، وسمعه النبي صلى الله عليه وسلم وأثاب عليه ، فرجعوا

(١) الفصل في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٤٣٢ - ١٤٣٤ .

(٢) في هامش الأصل : « الحول : الحذق وجودة النظر والقدرة على التصرف » « قاموس » .

(٣) في هامش الأصل : « المناغاة : المباراة والمعارضة » .

حيثُذ إلى ديدنهم منه ، وكان لعمر بن أبي ربيعة كبير قريش لذلك العهد مقامات فيه عالية ، وطبقة مرتفعة ، وكان كثيراً ما يعرض شعره على ابن عباس فيقف لاستماعه معجباً به . ثم جاء من بعد ذلك المُلْك والدولة العزيزة ، وتقرب إليهم العرب بأشعارهم يمتدحونهم بها ، ويحيزهم الخلفاء بأعظم الجوائز على نسبة الجوده في أشعارهم ومكانهم من قومهم ، ويحرصون على استهداء أشعارهم يطلعون منها على الآثار والأخبار واللغة وشرف اللسان ، والعرب يطالبون ولدهم بحفظها . ولم يزل هذا الشأن أيام بني أمية وصدرآ من دولة بني العباس . وانظر ما نقله صاحب (العقد) (١) في مسامرة الرشيد للأصمعي في باب الشعر والشعراء تجد ما كان عليه الرشيد من المعرفة بذلك ، والرسوخ فيه ، والعناية بانتحاله ، والتبصر بجيد الكلام ورديته ، وكثرة محفوظه منه . ثم جاء خَلْفٌ من بعدهم لم يكن اللسان لسانهم من أجل العجمة وتقصيرها باللسان وإنما تعلموه صناعة . ثم مدحوا بأشعارهم أمراء العجم الذين ليس اللسان لهم ، طالبين معروفهم فقط لاسوى ذلك من الأغراض ، كما فعله حبيب ، والبحري ، والمتني ، وابن هاني ، ومن بعدهم إلى هلم جرا . فصار غرض الشعر في الغالب إنما هو الكذب والاستجداء لذهاب المنافع التي كانت فيه للأولين ، كما ذكرنا آنفاً ، وأنف منه لذلك أهل الهمم والمراتب من المتأخرين ، وتغير الحال وأصبح تعاطيه هجنة في الرئاسة ومذمة لأهل المناصب الكبيرة . والله مقلب الليل والنهار « (٢) .



(١) ابن عبد ربه في العقد الفريد .

(٢) انتهى كلام ابن خلدون .

مطلب (١) :

« اعلم أن الشعر لا يختص باللسان العربي فقط ، بل هو موجود في كل لغة ، سواء كانت عربية أو عجمية . وقد كان في الفرس شعراء ، وفي يونان كذلك ، وذكر منهم أرسطو في كتاب (المنطق) أميروس الشاعر وأثنى عليه . وكان في حِمِير أيضاً شعراء متقدمون . ولما فسد لسان مضر ولغتهم دونت مقاييسها وقوانين إعرابها ، وفسدت اللغات من بعد بحسب ماخالطها ومازجها من العجمة ، فكانت لجيل العرب بأنفسهم لغة خالفت لغة سلفهم من مضر في الإعراب جملة ، وفي كثير من الموضوعات اللغوية وبناء الكلمات . وكذلك الحضرة أهل الأمصار نشأت فيهم لغة أخرى خالفت لسان مضر في الإعراب وأكثر الأوضاع والتصاريف ، وخالفت أيضاً لغة الجيل من العرب لهذا العهد . واختلفت هي في نفسها بحسب اصطلاحات أهل الآفاق ، فلأهل المشرق وأمصاره لغة غير لغة أهل المغرب وأمصاره ، وتخالفهما أيضاً لغة أهل الأندلس وأمصاره .

ثم لما كان الشعر موجوداً بالطبع في أهل كل لسان ، لأن الموازين على نسبة واحدة في أعداد المتحركات والسواكن وتقابُلها موجودة في طباع البشر ، فلم يهجر الشعر بفقدان لغة واحدة وهي لغة مضر الذين كانوا فحولهم وفرسان ميدانه ، حسبما اشتهر بين أهل الخليفة . بل كل جيل وأهل كل لغة من العرب المستعجمين والحضر أهل الأمصار يتعاطون

(١) ذكر ابن خلدون هذا الفصل في مقدمته صفحة ١٤٣٤ تحت عنوان : « فصل في أشعار العرب وأهل الأمصار لهذا العهد » .

منه ما يطاوعهم في انتحاله ووصف بنائه على مهتبع كلامهم . فأما
للعرب أهل هذا الجيل المستعجمون عن لغة سلفهم من مضر فيقرضون
الشعر لهذا العهد في سائر الأعاريض على ما كان عليه سلفهم المستعربون ،
ويتأتون منه بالمطولات مشتماة على مذاهب الشعر وأغراضه من النسيب ،
 والمدح ، والرثاء ، والهجاء ، ويستطردون في الخروج من فن إلى فن في
الكلام . وربما هجموا على المقصود لأول كلامهم . وأكثر ابتدائهم
في قصائدهم باسم الشاعر ثم بعد ذلك ينسبون . فأهل أمصار المغرب من
العرب يسمون هذه القصائد بالأصمعيات نسبة إلى الأصمعي راوية
العرب في أشعارهم . وأهل المشرق من العرب يسمون هذا النوع من
الشعر بالبدوي ، وربما يلحنون فيه أحياناً بسيطة لاعلى طريقة الصناعة
الموسيقية ، ثم يغنون به ويسمون الغناء به باسم الحوراني نسبة إلى حوران
من أطراف العراق والشام ، وهي من منازل العرب البادية ، ومساكنهم إلى هذا العهد .
ولهم فن آخر كثير التداول في نظمهم يحيئون به معصباً على
أربعة أجزاء يخالف آخرها الثلاثة في رويته ويلتزمون القافية الرابعة في
كل بيت إلى آخر القصيدة شبيهاً بالمربع والخمسة الذي أحدثه المتأخرون
من المولدين . ول هؤلاء العرب في هذا الشعر بلاغة فائقة ، وفيهم الفحول
والمأخرون . والكثير من المنتحلين للعلوم لهذا العهد ، وخصوصاً علم
اللسان ، يستنكر هذه الفنون التي لهم إذا سمعها ، وبميج نظمهم إذا أنشده ،
ويعتقد أن ذوقه إنما نبا عنها لاستهجانها وفقدان الإعراب منها . وهذا
إنما أوتي من فقدان الملكة في لغتهم ، فلو حصلت له ملكة من ملكاتهم
لشهد له طبعه وذوقه ببلاغتها إن كان سايحاً من الآفات في فطرته
ونظره ، وإلا فالإعراب لمدخل له في البلاغة ، إنما البلاغة مطابقة
الكلام للمقصود ولما يقتضى الحال من الوجود فيه ، سواء كان الرفع

دالاً على الفاعل والنصب دالاً على المفعول أو بالعكس ، وإنما يدل على ذلك قرآن الكلام كما هو لغتهم هذه فالدلالة بحسب ما يصطلح عليه أهل الملكة . فإذا عرف اصطلاح في ملكة واشتهر صحت الدلالة ، وإذا طابقت تلك الدلالة المقصود ومقتضى الحال صحت البلاغة ، ولا عبرة بقوانين النحاة في ذلك . وأساليب الشعر وفنونه موجودة في أشعارهم هذه ماعدا حركات الإعراب في أواخر الكلام ، فإن غالب كلماتهم موقوفة الآخر ، ويتميز عندهم الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر بقرائن الكلام لا بحركات الإعراب» (١) .

«(٢) وأما أهل الأندلس فاما كثر الشعر في قطرههم وتهذبت مناحيه وفنونه ، وبلغ التنميق فيه الغاية ، استحدث المتأخرون منهم فناً منه سموه بالموشح ينظمونه أسماطاً أسماطاً ، وأغصاناً أغصاناً ، يكثرون منها ومن أعاريضها المختلفة ، ويسمون المتعدد منها بيتاً واحداً ، ويلتزمون عند قوافي تلك الأغصان وأوزانها متتالياً فيما بعد إلى آخر القطعة ، وأكثر ماتتبي عندهم إلى سبعة أبيات ، ويشتمل كل بيت على أغصان ، عددها بحسب الأغراض والمذاهب .

وينسبون فيها ويمدحون كما يفعل في القصائد ، وتجاروا في ذلك إلى الغاية ، واستظرفه الناس جملة ، الخاصة والكافة لسهولة تناوله ، وقرب طريقه . وكان المخترع لها بجزيرة الاندلس مقدم بن معافي القبري من شعراء الأمير عبد الله بن محمد المرواني ، وأخذ ذلك عنه أبو عبد الله أحمد بن عبد ربه صاحب كتاب (العقد) ولم يظهر لهما مع المتأخرين ذكر ، وكسدت موشحاتهما ، فكان أول من برع في هذا الشأن عبادة القرزّاز شاعر المعتصم بن صمادح صاحب المريّة .

(١) انتهى هذا الكلام في صفحة ١٤٣٧ .

(٢) جاء هذا الكلام في مقدمة ابن خلدون صفحة ١٤٤٧ تحت عنوان : « الموشحات والأزجال للأندلس » .

وقد ذكر الأعلام البطليوسي أنه سمع أبا بكر بن زهر يقول: كل
الوشاحين عيال على عبادة القزاز . وزعموا أنه لم يسبق عبادة وشّاح
من معاصريه الذين كانوا في زمن الطوائف وجاء مُصَلِّياً خلفه منهم
ابن أرفع رأسه شاعر المأمون بن ذي النون صاحب طليطلة . ثم
جاءت الحلبة التي كانت في دولة الملتّمين فظهرت لهم البدائع . وسابق
فرسان حلبتهم الأعمى التّطيلي ، ثم يحيى بن بقي . وذكر غير واحد
من المشايخ أن أهل هذا الشأن بالآندلس يذكرون أن جماعة من الوشّاحين
اجتمعوا في مجلس بإشبيلية ، وكان كل واحد منهم اصطنع موشحة
وتأنق فيها ، فتقدم الأعمى التّطيلي للإنشاد ، فلما افتتح موشحته
المشهورة بقوله :

صَاحِكُ عَنْ جُمَانِ سَافِرُ عَنْ بَدْرِ
ضَاقَ عَنْهُ الزَّمَانُ وَحَوَاهُ صَدْرِي

خرق ابن بقي موشحته وتبعه الباؤون . وذكر الأعلام البطليوسي
أنه سمع ابن زهر يقول ما حسدت قط وشّاحاً على قول إلا ابن بقي
حين وقع له

أَمَا تَرَى أَحْمَدَ فِي مَجْدِهِ الْعَالِي لَا يُلْحَقُ
أُطْلَعَهُ الْغَرْبُ فَأَرِنَا مِثْلَهُ يَا مَشْرِقَ

وكان في عصرهما من الموشحين المطبوعين أبو بكر الأبيض .

وكان في عصرهما أيضاً الحكيم أبو بكر بن باجة صاحب
التلاحين المعروفة . واشتهر بعد هؤلاء في صدر دولة الموحّدين محمد
ابن أبي الفضل بن شرف ، وأبو إسحاق الدويني . قال ابن سعيد :
وسابق الحلبة التي أدركت هؤلاء أبو بكر بن زهر ، وقد شرقت

موشحاته وغرّبت . واشتهر بعده ابن حَبَّون ، واشتهر معهما يومئذ
بغرناطة المهر بن الغرّس . وبعد هذا ابن حزمون بمرسية ، وأبو الحسن
سهل بن مالك بغرناطة . واشتهر بإشبيلية أبو الحسن بن الفضل . واشتهر
بين أهل العُدوّة ابن خلف الجزائري . ومن محاسن الموشحات للمتأخرين
موشحة ابن سهل شاعر إشبيلية وسبته من بعدها .

وأما المشاركة فالتكلف ظاهر على ما عانوه من الموشحات . ومن
أحسن ما وقع لهم في ذلك موشحة ابن سناء الملك المصري اشتهرت
شرقاً وغرباً .

ولما شاع فن التوشيح في أهل الأندلس ، وأخذ به الجمهور لسلاسته
وتنميق كلامه وترصيع أجزائه ، نسجت العامة من أهل الأمصار على
منواله ، ونظموا في طريقته بلغتهم الحضريّة من غير أن يلتزموا فيها إعراباً ،
واستحدثوه فنّاً سموه بالزجل ، والتزموا النظم فيه على مناحيهم إلى هذا
العهد ، فجاءوا فيه بالغرائب ، واتسع فيه للبلاغة مجال بحسب لغتهم المستعجمة .
وأول من أبدع في هذه الطريقة الزجلية أبو بكر
ابن قزّمان ، وإن كانت قيلت قبله بالأندلس ، لكن لم يظهر حُلّالها
ولا انسبكت معانيها واشتهرت رشاقتها إلا في زمانه . وكان لعهد
الملثمين . وهو إمام الزجالين على الإطلاق . قال ابن سعيد : ورأيت
أزجاله مَرَوِيّة ببغداد أكثر مما رأيتها بجواضر المغرب . قال : وسمعت
أبا الحسن بن جَحْدَر الإشبيلي إمام الزجالين في عصرنا يقول : ما
وقع لأحد من أئمة هذا الشأن مثل ما وقع لابن قزّمان شيخ الصناعة .
وكان ابن قزمان مع أنه قرطبي الدار كثيراً ما يتردد إلى إشبيلية ويبيت
بنهرها . وكان في عصرهم بشرق الأندلس محلف الأسود ، وله

محاسن من الزجل . وجاءت بعدهم حلبة كان سابقها مدغيس وقعت له العجائب في هذه الطريقة . وظهر بعد هؤلاء بإشيلية ابن جحدَر الذي فضل على الزَّجَّالين في فتح مَيورقةَ بالزجل . قال ابن سعيد : «لقيته ولقيت تلميذه المعمع صاحب الزجل المشهور» . ثم جاء من بعدهم أبو الحسن سهل بن مالك إمام الأدب . ثم من بعدهم لهذه العصور صاحبنا الوزير أبو عبد الله بن الخطيب إمام النظم والنثر في الملة الإسلامية من غير مُدَافِع . وكان لعصره بالأندلس محمد بن عبد العظيم من أهل وادي آش ، وكان إماماً في هذه الطريقة . وهذه الطريقة الزجلية لهذا العهد هي فن العامة بالأندلس من الشعر وفيها نظمهم ، حتى إنهم لينظمون بها في سائر البحور الخمسة عشر ، لكن بلغتهم العامة ويسمونه الشعر الزجلي . وكان من المجيدين لهذه الطريقة الأديب أبو عبد الله الألوسي . ثم استحدث أهل الأمصار بالمغرب فناً آخر من الشعر في أعاريض مزدوجة كالموشح ، نظموا فيه بلغتهم الحضرية أيضاً وسموه عروض البلد . وكان أول من استحدثه فيهم رجل من أهل الأندلس نزل بفاس يعرف بابن عُمَيْر ، فنظم قطعة على طريقة الموشح ولم يخرج فيها عن مذاهب الإعراب ، فاستحسنه أهل فاس وولعوا به ، ونظموا على طريقته ، وتركوا الإعراب الذي ليس من شأنهم ، وكثر سماعه بينهم ، واستفحل فيه كثير منهم ، ونوعوه أصنافاً إلى المزدوج ، والكارى ، والملعبة ، والغزل . واختلفت أسماؤها باختلاف ازدواجها وملاحظاتهم فيها . وكان منهم الشيخ علي بن المؤذن سلمان ، وبزروهون من ضواحي مكناسة رجل يعرف بالكفيف أبدع في مذاهب هذا الفن وأتى فيه بكل غريبة من الإبداع .

وأما أهل تونس فاستحدثوا في الملعبة أيضاً على لغتهم الحضرية ،
إلا أن أكثره رديء .

وكان لعامة بغداد أيضاً فن من الشعر يسمونه « الموالياً » ، وتحتة
فنون كثيرة يسمون منها « القُوما » و « كان وكان » . ومنه مفرد ومنه في بيتين
ويسمونه « دوبيت » على الاختلافات المعتبرة عندهم في كل واحد
منها ، وغالبها مزدوجة من أربعة أغصان . وتبعهم في ذلك أهل مصر
القاهرة ، وأتوا فيها بالغرائب ، وتبحروا فيها في أساليب البلاغة
بمقتضى لغتهم الحضرية فجاؤا بالعجائب .

واعلم أن الأذواق في معرفة البلاغة كلها إنما تحصل لمن خالط
تلك اللغة ، وكثر استعماله لها ، ومخاطبته بين أجيالها ، حتى يحصل
ملكته كما قلناه في اللغة العربية ، فلا الأندلسي بالبلاغة التي في شعر
أهل المغرب ، ولا المغربي بالبلاغة التي في شعر أهل الأندلس والمشرق ،
ولا المشرق بالبلاغة التي في شعر أهل الأندلس والمغرب ، لأن اللسان
الحضري وتراكيبه مختلفة فيهم ، وكل واحد منهم مدرك لبلاغة
لغته ، وذائق محاسن الشعر من أهل جلده » (١) . ومن آياته خلقُ
السموات والأرض واختلافُ ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآياتٍ للعالمين ﴿

* * *

(١) آخر ما نقله المؤلف من مقدمة ابن خلدون انظره صفحة ١٤٧ . وقد جاء في هامش الأصل تنبيه
على ذلك نصه : « إلى هنا انتهى ما نقله المؤلف السيد العلامة من كتاب عنوان العبر وديوان
المتن وأخبار من غير حذف ولا إسقاط ، مطلب فليعلم » « ممتاز الدولة مير عبد الحى كان » .

مطلب

في بيان المردف والمستزاد والمزدوجة

قال السيد العلامة غلام علي آزاد (١) رحمه الله تعالى : « الرديف : عبارة عن كلمة مستقلة فصاعداً ، تتكرر بعد الروي ، والشعر المشتمل عليه يسمى « مُرْدَفًا » من الترديف ، وهو يزيد الأشعار جمالاً ، ويلبس بنات الأفكار خلخالاً ، وبه يتنوع الشعر الفارسي على أنواع لا تحصى ، وأقسام لا تتناهى . ولا رديف في شعر العرب ، وإن تكلف أحد بالتدريف ، لا تظهر له جلوة مثل ما تظهر في شعر الفرس ، فهو في الفارسية بزة العروس وفي العربية رجلُ الطاووس . ولا منشأ له الا خصوصية اللسان ، ومن يعرف اللسانين يشاهد أن الرديف في الفارسية طبعي وفي العربية غير طبعي . وبيانه أن الرديف يجيء في الفارسية عفواً بلا تجشم ، بل لا يحسن إغزالهم بلا رديف أو وصل بالروي . ويجيء في العربية بالتجشم ، حيث يحتاج إلى فرض رديف يصح معناه في جميع أبيات القصيدة ، بل ربما يعوق الرديف الذهن عن التطرق إلى المعاني العالية . بخلاف الفارسية فإن الرديف فيها يبعث الذهن على المعاني العالية ، ويهديه إلى الجواهر الغالية . وقد سبق أن سبب ذلك

(١) هو السيد غلام علي آزاد ابن السيد نوح الحسيني الواسطي البكرامي الهندي ، أديب لغوي شاعر عروضي بلاغي مؤرخ . له ديوان شعر ومؤلفات كثيرة ١١١٦ - ١٢٠٠ هـ = ١٧٠٤ - ١٧٨٥ م .

ليس إلا خصوصية اللسان ، ولهذا ما وجدتُ في كلام العرب العرباء شعراً مردفاً، وإنما وجدته في كلام الأعاجم على سبيل الشذوذ ، كما نظم الزمخشري قصيدة مُردِّفةً في مدح علاء الدولة والي خوارزم مطالعها :

الْفَضْلُ حَصْدَهُ عِلَاءُ الدَّوْلَةِ
وَالْمَجْدُ أَذْلَهُ عِلَاءُ الدَّوْلَةِ

وكما نظم الشيخ عبد العزيز اللباني قصيدة مردفة مطلعها :

بُشْرَاكَ يَسَامَنُ بِهِ يَسْتَبْشِرُ السَّعِيدُ
وَمَنْ بِهِ كُلَّ مَيِّتٍ يَنْشُرُ الْعِيدُ

والآية المكررة في سورة الرحمن من القرآن المجيد وهي : ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ فيها رائحة من الرديف .

ولا يخفى أن التكرير نوع من التفنن في الكلام ، وضرب من طلاقة ألسنة الأقلام . ورأيت في الرديف فائدة ، وهي أن حروف الرّويّ التي قوافيها قليلة كالثناء المثلثة ، والحاء المعجمة ، والذال المعجمة ، والزاي ، والضاد المعجمة ، والطاء المهملة ، والظاء المعجمة ، والغين المعجمة ، والكاف إذا وقعت رَويّاً يضطر فيها الإنسان إلى إيراد اللغات الحوشية والألفاظ الغير المأنوسة . وبالرديف يتخلص عن هذا الاضطراب ، ويتسع عليه مضيق القوافي والرّويّ المنوّن بلا إشباع ، والمتحرك بلا وصل لا يكون إلا في الشعر المردّف لوقوع الرّويّ في وسط الكلام ، وهو في الشعر المردّف من وجه وسط للحوق الرديف به ، فلا يُشْبع بل ينتقل فيه الإشباع من الرّويّ إلى الحرف الواقع في آخر الرديف ،

ومن وجه آخر لكون مدار القافية عليه فيشبع . فالرّويّ المنون بلا
إشباع كما في قولي :

رَشَاءُ الأُبَيْرِقِ قَاتِلُ اللهِ
إن المحبَّ لَغَافِلٌ والله

والرّويّ المشبع كقولي أيضاً :

جَوْرُ الحَبِيبَةِ فِي مَنِي مَرْضِي
ذَبَحُ المَتِّيمِ هَهْنَا مَرْضِي

والرّويّ المتحرك بلا وصل كقولي أيضاً :

قَدَرُ القُلُوبِ مِنَ الصَّفَاءِ يَلُوحُ
ثَمَنُ الجَوَاهِرِ بِالْجَلَاءِ يَسْلُوحُ .

واعلم أن المستزاد من مستخرجات العجم ، ثم تناوله العرب ،
وهو كلام موزون يستزاد فيه بعد كل مصراع من البيت جزءان
من بحر المستزاد عليه بشرط الالتئام أو بعد كل بيت إلا البيت المصراع
فإنه يستزاد فيه جزءان بعد الشطر الأول أيضاً ، كما تراعى فيه القافية .
والقسم الأول أوفق بالدُّبَيْتِ . والقسم الثاني أوفق بالقصيدة . ولا
يخفى على الناقد أن تمكين القافية في زيادة المستزاد قلما يوجد مثله في
غيرها ، فالزيادة فيه كأنها برة في ساق الغادة ، نعم للذين أحسنوا
الحسنى وزيادة ، على أنها تجلب المعاني الرائقة وتجذب الخيالات الفائقة ،
بخلاف الرديف فإنه يطرد المعاني ويقتل الغواني .

ثم الالتئام بين الزيادة وبين المستزاد عليه تدركه القرينة السليمة ،

ولا يوجد الالتئام في كل وزن من أوزان العروض ، بل عدة أوزان من الفارسية . أما بالعربية فلا يوجد إلا في ثلاثة أوزان .

أحدها : « المتقارب » ، والزيادة فيه إما « فَعُولُنْ فَعُولُ » سالماً ومقبوضاً ، أو « فَعُولُنْ فَعَلْ » سالماً ومخدوفاً ، أو « فَعُولُ فَعُولُ » مقبوضين . أو « فَعُولُ فَعَلْ » مقبوضاً ومخدوفاً .

وثانيها « ركض الخيل » والزيادة فيه إما « فَعَلُنْ فَعَلْنِ » بتحريك العين فيهما ، أو بسكونها فيهما ، أو بتحريك العين في أحدهما وسكونها في الآخر . وكلا البحرين من الدائرة الخامسة من العروض .

وثالثها : « الدُّبَيْت » وهو في الأصل من مستخرجات العجم استخرجوه من « بحر النهرج » لا من « بحر الكامل » كما زعمه بعضهم . والنهرج عند الفرس ثمانية « مَفَاعِيلُنْ » يتركب الدُّبَيْت منه ومن بعض فروعه بعد الزحافات .

واختراع الحسن القطان من أهل خراسان لضبط أوزانه شجرتين ، إحداهما . شجرة الأخرَب ، مشتملة على أربعة وعشرين وزناً ، ووجه تسميتها أن جزأها الأول « مَفْعُولُ » بضم اللام من « مفاعِلن » بالخرَب وهو حذف الميم والنون من « مفاعِلن » وأخراهما : شجرة الأخرَم أيضاً مشتملة على أربعة وعشرين وزناً ، ووجه تسميتها أن جزأها الأول « مفعولن » من « مفاعِلن » بالخرَم ، وهو حذف الميم فقط من « مفاعِلن » ويجوز الجمع بين بعض هذه الأفاعيل وبين بعض آخر في « دُبَيْت » واحد لا يخل به الوزن ، وأوصل بعضهم أوزانه بضرب بعضها في بعض إلى عشرة آلاف .

ثم الزيادة في مستزاد « الدوييت » على قسمين ، القسم الأول :
 ما فيه أول الجزأين أخرب وهو « مفعول » من « مفاعيلن » كما مر ،
 والثاني منهما إما « فعول » فيكون الجزعان « مفعول فعول » أو « فعَلْ »
 فيكون الجزعان « مفعول فعل » . والقسم الثاني : ما فيه أول الجزأين
 أخرم وهو « مفعول » من « مفاعيلن » كما سبق ، والثاني منهما إما
 « فاع » فيكون الجزعان « مفعولن فاع » أو « فع » فيكون الجزعان
 « مفعولن فع » والزحافات التي تقع في « مفاعيلن » وتتولد منه الأجزاء
 اللواتي في القسمين من الزيادة مذكورة في كتب العروض الفارسية
 في شرح الرباعي . ويجوز الجمع بين هذه الأفاعيل في الزيادات كما
 يجوز في الأبيات الأصلية . وعرف صاحب (مناظر الإنشاء) (١)
 المستزاد بأن تستزاد بعد كل مصراع فقرة من النثر ، وتبعته في (سبحة
 المرجان) (٢) ثم احتاج في خاطري أن النظم والنثر متضادان كيف
 يصح الاجتماع بينهما ، فاستخرجت الوزن للزيادة وعرفت المستزاد
 بالتعريف الذي تقدم .

وللمستزاد أحكام منها: أن لا يجوز قطع الكلمة بين المصارع
 وبين الزيادات في أي محل كان ، فلا بد من أن يختم كل من المصراع
 والزيادة على تمام الكلمة لا على بعضها ، لأن كلاً من المصراع الأصلي
 والزيادة قطعة على حدة لا اتصال بينهما إلا في المعنى .

ففي القسم الأول أربع قطع ، وفي القسم الثاني ثلاث قطع .

(١) كتاب بالفارسية لمحمود بن محمد الكهلاني المعروف بخواجه جهان ، انظر
 للكشف ١٨٣٣ .

(٢) لملي آزاد المقدم ذكره وهو صاحب هذا البحث .

ومنها أن يأتي في العروض والجزء الثاني من زيادتها « فعول » في وزن « الدوبيت » كما يجوز في « المتقارب » المستزاد وغير المستزاد. وعلى هذا القياس « فاع » من غير أن يجعل الحرف الأخير منهما من المصراع الثاني كما يجعل منه أحياناً في غير المستزاد . وهذا الأمر يفهم من الحكم الأول أيضاً ، لكن بينته لزيادة التوضيح . ومنها : أن يجيء في رأس الزيادات ورأس الأعجاز همزة الوصل بالقطع من غير مضايقة ، لما مر من أن كلاهما قطعة على حدة .

ولما كان المستزاد من مخترعات شعراء العجم لزم لشعراء العرب أن يعملوا على ما قرره شعراء العجم من قواعدهم ، والأحسن أن تنسب القصيدة إلى الرويتين ، روي المصراع الأصلي وروي الزيادة . ويقال مثلاً للقصيدة الأولى من تغزلات هذا الديوان الألفية الهمزية. أما ترتيب الديوان على ترتيب حروف الهجاء فمداره على روي الزيادة .

ولقد أكثر شعراء العرب النظم في وزن « الدوبيت » لعذوبته وسلاسته ، لكن ما نظم أحد منهم قصيدة في هذا البحر فضلاً أن ينظم المستزاد فيه . ورأيت في (ديوان الشيخ صفي الدين الحلي) موشحاً في وزن « الدوبيت » مشتملاً على الزيادة ، لكنه قسم آخر من الشعر ما هو على طريقة اخترتها . ولا شك في أن المستزاد طريقه صعب لما فيه من رعاية القافيتين وتحمل الداهيتين ، فأجريت الكميت في ميدان الدوبيت ، ونظمت فيه قصائد المستزاد ، وأسست أساساً جديداً على نهج السداد .

أما المستزاد في « المتقارب » و « ركض الخيل » فاستخرجته أنا

ولم يسبق إليه ذهن قبلي فهو أول بناء أسسته بالعربية . ثم شعراء الفرس نظموا المستزاد في « الدوييت » وغيره قليلاً قليلاً ، لكن ما رتب أحد منهم ديواناً فيه ، فديواني أول ديوان رتب في المستزاد وأول صيد نشب في حباله الصياد » انتهى كلامه .

وقال - رحمه الله - في أول كتابه (مظهر البركات) : « إن المزدوجة من أقسام الموزونات حق للسان الفارسي ، فإنها فيه طبيعية تأتي عفواً بلا تكلف ، وضعها شعراء الفرس لنظم القصص والأخبار وسموها « المثنوي » أما اللسان العربي فهي فيه غير طبيعية لا تأتي إلا بالتجشم . كما أن القصيدة في اللسان الهندي غير طبيعية ليس وجودها فيه أصلاً ، يعرف هذه المراتب من له معرفة تامة بهذه الألسنة . ولهذا ما نظم المزدوجة من شعراء العرب إلا أشخاص معدودة منهم الشيخ أبو يعلى محمد بن الهبارية العباسي نظم (الصادح والباغم) في « الرجز » أولها :

الحَمْدُ لله الذي حَبَّاني
بالأَصْغَرَيْنِ القَلْبِ واللسانِ
وإنما فَصْنِيْلَةُ الإنسانِ
وفخرُهُ بالعَقْلِ والتَّيَّانِ

ومنهم الشيخ بهاء الدين العاملي نظم مزدوجة في « الوافر » سماها (رياض الأرواح) منها :

أَلَا يا خَائِضاً بَحْرَ الأَمَانِي
هَذَاكَ اللهُ مِنْ هَذَا التَّوَانِي

ونظم مزدوجة أخرى في «الرَّمَل» سماها (سوانح سفر الحجاز)
منها :

باندِي ضَاعَ عُمُري وانقَضَى
قُمْ لِاسْتِدْرَاكِ وَقْتٍ قَدْ مَضَى
وما رأيت شاعراً عربياً نظم المزدوجة في « الخفيف » ، ونظمها فيه
شعراء الفرس كثيراً ، وهو أوفق بالمزدوجة في اللسان العربي أيضاً .
فاختلج في خاطري أن أنظم المزدوجة العربية في « الخفيف » فنظمت
هذه المزدوجة وسميتها (مظهر البركات) .

ولشعراء الفرس « الرديف » وقد نظمت ديواناً مردفاً رَوِيَهُ
على ترتيب حروف الهجاء ، لامتحان الطبيعة واختبار القريحة . ورأيت
أن « الرديف » في المزدوجة العربية طبيعي يروق المسامع بخلاف
القصائد العربية . بل « الرديف » في المزدوجة ربما يعين الطبع على
أداء المقاصد ، ويخرجه عن مضيق القافية ، ويبين أن هذا من خصائص
المزدوجة .

ولشعراء الفرس « الحاجب » وهو عبارة عن الرديف بين القافيتين ،
ويسمى الشعر المشتغل عليه « محجوباً » ورأيت أن « الحاجب » أيضاً
طبيعي في المزدوجة العربية تقبله الطباع بلا إكراه .

واعلم أن شعراء الفرس والهند دأبهم أن يختاروا لأنفسهم أسماء
ويذكروها في أواخر منظوماتهم ليعلم بها من نظمها ويسمى شعراء
الفرس هذا الاسم « التخلص » والسري في ذلك أن الاسم الأصلي للشاعر
ربما لا تسعه الأوزان فيختارون اسماً مختصراً يسعه الوزن .

* * *

مطلب :

في طبقات الشعراء

اعلم أن البلغاء طبقاتهم العلية

١ - الجاهلية الأولون

٢ - ثم المخضرمون (١)

٣ - ثم الإسلاميون

٤ - ثم المولدون

٥ - ثم المحدثون

٦ - والعصريون

فهذه الطبقات الست ثلاث منها حازوا قصب السبق في حلبة
الرهان ، معرفة كلامهم فرض كفاية في الإسلام ، لأنه يستدل به
على الكلام العربي الذي تستنبط منه أحكام الحلال والحرام . وألحق
به بعضهم ما بعده كإثبات لطائف المعاني دون الألفاظ المحكمة المباني ،

(١) في هامش الأصل : « المخضرم : بفتح الراء من لم يختن ، والماضي نصف عمره
في الجاهلية ونصفه في الإسلام أو من أدركهما أو شاعر أدركهما كليد ، وأسود أبوه أبيض .
كذا في القاموس ، وذكر له معاني أخرى غير ذلك » « سيد ذو الغفار أحمد تقوي هوبالي سلمه
الله تعالى » .

ومن حقه لم يكن منه على ثقة ، وإن في الشعر دقائق لم يكشف عنها الغطاء ، منها : أن أهل المعاني قالوا : إن التعقيد المعنوي واللفظي ينافي النصيحة ، فقال بعض المتأخرين : إن الألفاظ كلها غير فصيحة لما فيها من التعقيد المعنوي ، وليس كما قال لأن أبا دلال العسكري (١) قال في (كتاب الصناعتين) : « إنها فصيحة وإن التعقيد إنما يكره إذا لم يتصد ، فإن قصد فهو فصيح » . ومما يؤيده أن الإسنوي (٢) قال في كتابه (طراز المحافل) : « إن من السنة أن يلتقي الإلغاز على من مجلسه لتشحيذ الأذهان ، لما رواه البخاري عن ابن عمر من حديث النخلة : قال أبو دلال : ومنه نوع بديع سميته شبه الإلغاز وهو أن يوصف شيء بصفات تساق على نهج الغز وليس المقصود الإلغاز » انتهى .

وإن معجزة كل نبي على وفق زمانه وقومه . ولما كان أشرف الخلق العرب ، وأعظم ماعندهم الشجاعة والنصاحة والكرم ، كان أعظم معجزات نبينا - صلى الله عليه وسلم - القرآن المعجز بنصاحته وبلاغته . ولما كان خاتم الرسل ولا نبي بعده جعل له معجزة باقية إلى القيامة لاتزال تتلى ، وجديدة على كثرة الترداد لاتخلق ولا تبلى .



وبلغاء العرب في الشعر والخطب على ست طبقات .

١ - الجاهلية الأولى من قوم عاد وقحطان .

(١) هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري ، عالم بالأدب وله شعر ، له مصنفات كثيرة ، توفي بعد سنة ٣٩٥ هـ = ١٠٠٥ م .

(٢) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي ، جمال الدين ، فقيه أصولي من علماء العربية وله في ذلك مؤلفات كثيرة : ٧٠٤ - ٧٧٢ هـ = ١٣٠٥ - ١٣٧٠ م .

٢ - والمخضرمون : وهم من أدرك الجاهلية والإسلام .

٣ - والإسلاميون .

٤ - والمولدون .

٥ - والمحدثون .

٦ - والمتأخرون ومن ألحق بهم من العصرين .

والثلاث الأول هم ما هم في البلاغة والجزالة ، ومعرفة شعرهم رواية ودراية عند فقهاء الإسلام فرض كفاية ، لأنه به تثبت قواعد العربية التي بها يعلم الكتاب والسنة ، المتوقف على معرفتهما الأحكام التي يتميز بها الحلال والحرام ، وكلامهم وإن جاز فيه الخطأ في المعاني لا يجوز فيه الخطأ في الألفاظ وتركيب المعاني . إذا عرفت هذا فاعلم أن الطبقات الثلاث الأول جمعوا أشعارهم في كتب كثيرة غير الدواوين (كالحماسة) و (المفضليات) و (أشعار هذيل) وغيرها من الكتب المفيدة . ثم أورد الشهاب الخفاجي (١) بعد ذكر هذا من نثرهم ونظمهم جملة صالحة في كتابه (ربحانة الألباء) وذكر كلام المولدين وبعض شعراء الجاهلية ثم قال : « إن المتأخرين وأن تأخر زمانهم عن المتقدمين فقد زاحمهم بالتركيب ، وكادوا أن يرقوا إلى أعلى الرتب ، لاسيما شعراء المغرب ، فقد أتوا بمعان بديعة ، وارتقوا إلى مرتبة رفيعة ، كيزيد بن خالد الإشبيلي ، في وصف السُّنن معان لم يسبق إليها . ومن شعرائهم ابن خناجة ، وقال الأدباء : بُدئ الشعر

(١) هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري ، قاضي القضاة وصاحب

التصانيف في الأدب واللفظ : ٩٧٧ - ١٠٦٩ هـ = ١٥٦٩ - ١٦٥٩ م .

بملك وختم بملك . والأول : امرؤ القيس ، فإنه أول من هلك
الشعر وهذبه ونسج نسيه ورتبه . والثاني : ابن المعتز ، فإنه ممن
أوتي جوامع الكلم نظماً ونثراً وإنشاءً وشعراً . والعامّة تقول : كلام
الملوك ملوك الكلام ، وقيل أبو فراس ، والأول أقرب إلى القياس .
ولما بلغ عبد الملك أن الحجاج لا يرعي الشعراء نقم ذلك عليه وكتب
إليه :

« بسم الله الرحمن الرحيم من عبد الله عبد الملك إلى الحجاج بن
يوسف ، أما بعد : فقد بلغني عنك أمر كذب فراستي فيك ، وأخلف
ظني بك ، من إعراضك عن الشعر والشعراء ، فكأنك لا تعرف
فضيلة الشعر والشعراء ومواقع سهامهم ، أو ما علمت بأخا ثقيف أن
بقاء الشعر بقاء الذكر ونماء الفخر ، وأن الشعر طراز الملك ،
وحلي الدولة ، وعنوان النعم ، وتمام المجد ، ودلائل الكرم ، وأنهم
يحضون على الأفعال الحميدة وينهون عن الأخلاق الذميمة ، وأنهم
سنوا سبل المكارم لطلابها ، ودأوا العناية على أبوابها ، وأن الإحسان
إليهم كرم والإعراض عنهم لؤم وندم ، فاستدرك فرط تفريطك ،
وامح بصوابك وحي أغاليطك والسلام » .

وبهذا علمت وقع الشعراء عند الملوك ، وأنه سبيل إلى المكارم
مسلوك ، وأن الشعراء قافلة تحمل الذكر الجميل ، وأن بضائعهم
نافقة عند الكرام كاسدة عند اللئام . والسلطان سوق تجلب لها الرغائب
وتجبي لها محامد تمتلئ بها الحقائق . انتهى المقصود منه بالتلخيص .



مَطْلَب

في مدح المنظوم من الكلام والحمائل المنسوبة بعَوَاتِق الأَقْلَام

روى الترمذي عن جابر بن سمرة قال : « جالست النبي - صلى الله عليه وسلم - أكثر من مئة مرة ، وكان أصحابه يتناشدون الشعر ويتذاكرون أشياء من أمر الجاهلية وهو ساكت وربما يتبسم معهم » .

وروي عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يضع لحسان بن ثابت منبراً في المسجد يقوم عليه قائماً يفاخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وروى مسلم عن عائشة قالت : « سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : هجاهم حسان فشفي واستشفى » .

وقال السيوطي في (الخصائص الكبرى) : « أخرج البيهقي من طريق يعلى بن الأشدق قال : سمعت النابغة نابعة بني جعدة يقول : أنشدت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هذا الشعر فأعجبه فقال : « أجدت لا يفضض الله فاك » . فلقد رأيته ولقد أتى عليه نيف ومئة سنة وما ذهب له سن . ثم أخرج البيهقي من وجه آخر عن النابغة . وأخرج ابن أبي أسامة من وجه آخر عنه وفيه : فكان من أحسن الناس ثغراً فكان إذا سقط له سن نبت له . وأخرج ابن السكّن من وجه آخر عنه وفيه : فرأيت أسنان النابغة أبيض من البرد لدعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وقال الشيخ محمد حياة السندي المدني في (رسالة الأحاديث
المسلسلة) عن نابعة بني جعدة الشاعر : « لقيت النبي - صلى الله عليه
 وآله وسلم - وأنشدته قصيدتي التي أقول فيها :

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ السَّبْعَ مَجْدًا وَسُودًا

وإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

فقال: أين يا أبا ليلى ؟ قلت : إلى الجنة يارسول الله . قال : إلى
الجنة إن شاء الله تعالى .

وقال كعب بن زهير رضي الله عنه :

جَاءَ السَّخِينَةَ كِي تَغَالِبَ رَبِّهَا

وَلِيغْلِبَنَّ مَغَالِبَ الْغُلَّابِ

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لقد مدحك الله يا كعب في قولك
هذا ، وفي رواية أن الله لم ينس ذلك لك .

وعقد البيهقي في (الدلائل) باباً مستقلاً في الشعر وقال : « باب
اختيار - صلى الله عليه وسلم - الشعر » . وذكر حديثاً طويلاً عن جابر
رضي الله عنه ، وحاصل الحديث أنه « جاء رجل إلى رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - وقال : يارسول الله ، يريد أبي أن يأخذ مالي .
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ائت بأبيك عندي . فلما جاء
أبوه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يقول ابنك أنت تأخذ ماله .
قال : سألته يارسول الله لا مصرف لماله إلا عمامته وقراباته أما أصرفه
على نفسي وعيالي ؟ فنزل جبريل - عليه السلام - وقال : يارسول الله . قال

هذا الشيخ في نفسه شعراً ما وصل إلى أذنه . فسأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : هل قلت في نفسك شعراً ؟ فاعترف الشيخ وقال : لا يزال يزيدنا الله تعالى بك بصيرة و يقينا ، وعرض سبعة أبيات نظمها في نفسه وهي :

غَدَوْتُكَ مَوْلُوداً وَصُنْتُكَ يافعاً
تَعْلُ بما أَجْنِي عَلَيْكَ وَتَسْهَلُ

إِذَا لَيْلَةٌ ضَاقَتْ بِكَ السُّتُمُ لَمْ أَبْتَ
لِسُقْمِكَ إِلَّا سَاهراً أَتَمَّامِلُ

تَخَافُ الرَّدَى نَمْسِي عَلَيْكَ وَإِنِّهَا
لَتَعْلَمُ أَنَّ المَوْتَ حَتْمٌ مُوَكَّلُ

كَأَنِّي أَنَا المَطْرُوقُ دُونَكَ بالذِي
طَرَقْتَ بِهِ دُونِي فَعَيَّيْتُ تَهْمِلُ

فَلَمَّا بَلَغْتَ السَّنَّ والغَايَةَ الَّتِي
أَتَيْتُكَ مَرَّاماً فِيهِ كُنْتُ أَوْمِلُ

جَعَلْتُ جَزَائِي غِلْظَةً وَفِظَاطَةً
كَأَنَّكَ أَنْتَ المُنْعِمُ المَتَفَضِّلُ

فَلَيْتَكَ إِذْ لَمْ تَرْعَ حَقَّ أَبَوَيَّ
فَعَلْتَ كَمَا الجَارُ المُجَاوِرُ يَقْعَلُ

قال جابر : فبكى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ثم أخذ

تلييب ابنه وقال له : اذهب فأنت ومالك لأبيك » انتهى . وقد ثبت .
تصرف الأب في مال الابن قدر الضرورة بهذا الحديث .

قال الشيخ بهاء الدين العاملي في بعض مؤلفاته : « روي عن قيس
ابن عاصم قال : وفدت مع جماعة من بني تميم على النبي - صلى الله عليه
وسلم - فدخلت عليه وعنده الصلصال بن الدلمس ، فقلت : يا نبي
الله ، عظنا موعظة ننتفع بها فإننا قوم نغير في البرية . فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « يا قيس إن مع العز ذلاً » ، وإن مع الحياة موتاً ،
وإن مع الدنيا آخرة ، وإن لكل شيء رقيباً ، وعلى كل شيء حسيباً ،
وإن لكل أجل كتاباً ، وإنه لا بد لك يا قيس من قرين يدفن معك وهو
حي ، وتدفن معه وهو ميت ، فإن كان كريماً أكرمك وإن كان
لئيماً أسلمك ، ثم لا تحشر إلا معه ، ولا تسأل إلا عنه ، فلا تجعله إلا
صالحاً ، فإنه إن صلح أنست به وإن فسد لا تستوحش إلا منه وهو فعلك » .
فقال : يا نبي الله ، أحب أن يكون هذا الكلام في أبيات من الشعر نفخر به
على من يلينا من العرب وندخره . فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - من
يأتيه بحسبان فاستبان لي القول قبل شيء حسان ، فقلت : يا رسول الله
قد حضرني أبيات أحسبها توافق ما تريد فقلت :

تَخَيَّرْ خَلِيْطًا مِنْ فَعَالِكَ إِنَّمَا
قَمَرَيْنُ الْفَتَى فِي الْقَمْبَرِ مَا كَانَ يَفْعَلُ
وَلَا بَدَّ بَعْدَ الْمَوْتِ مِنْ أَنْ تُعِدَّه
لِيَوْمٍ يَنَادِي الْمَرْءُ فِيهِ فَيُسْتَبَلُ
فَإِنْ تَكُ مُشْغُولًا بِشَيْءٍ فَلَا تَكُنْ
بِغَيْرِ الَّذِي يَرْضَى بِهِ اللَّهُ تَشْغَلُ

فَلَنْ يَصْحَبَ الْإِنْسَانَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ
وَمِنْ قَبْلِهِ إِلَّا الَّذِي كَانَ يَعْشَلُ

أقول : روى البخاري عن أبي بن كعب : قال : قال رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - : « إن من الشعر حكمة » . ولا يخفى على
حكماء الكلام ، والماهرين بسرائر الأقلام أن بعض الشعر وهو الذي
كان محموداً شرعاً مندرج في مفهوم الحكمة ، لأن مفهوم الشعر
أخص من وجه من مفهوم الحكمة ، والمقصود من هذا الكلام بيان
فضيلة الشعر . فينبغي أن يقع الشعر مخبراً عنه ، ويكون مقدماً في الذكر .
وحق العبارة أن يقال : بعض الشعر حكمة ، ولكن قال النبي صلى
الله عليه وسلم : « إن من الشعر حكمة » فأبقى التقدم اللفظي على أصله
للاهتمام بشأن الشعر وإفادة الحصر وقلب الأسلوب المعنوي ، وجعل
الحكمة مخبراً عنه للمبالغة في مدح الشعر ، أي ماهية الحكمة بعض
الشعر ، فلزم أن يكون أفراد الحكمة بأسرها بعض الشعر ومندرجة
تحتة ، فإن اندراج الماهية مستلزم لاندراج جميع الأفراد . وقصد
- صلى الله عليه وسلم - من إفادة الحصر بتقديم الخبر وإيراد الكلام على
أسلوب التأكيد مبالغة ، فيكون معنى الكلام الأقدس : إنما الحكمة
بعض الشعر . والله لطف ما أودعه صاحب جوامع الكلم - صلى الله عليه
وسلم - كلامه وهو أن المبالغة لها مناسبة بالشعر ، فراعى - صلى الله
عليه وسلم - هذه المناسبة الشعرية في كلام أوردته في مدح الشعر ، وأفاد
سنداً كاملاً لجواز المبالغة إذا اقتضت مصلحة دينية . ومثله قوله
- صلى الله عليه وسلم - : « إن من البيان لسحراً » قال الطيبي (١) في

(١) هو شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي ، من علماء الحديث والتفسير
والبيان ، من كتبه في ذلك (التبيان في المعاني والبيان) توفي سنة ٥٧٤٣ = ١٣٤٢ م .

(تنبيهه) : « من : للتبويض ، والكلام فيه تشبيه ، وحقه أن يقال : إن بعض البيان كالسحر ، فتألب وجعل الخبر مبتدأ مبالغه في جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً ، ووجه التشبيه يتغير بتغير إرادة المدح والذم » انتهى .

يعني أن السحر له وجهان : المدح والذم ، ووجه تشبيه البيان به ههنا الأول . قال المحقق الشريف (١) في (حواشي الكشف) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ فإن قيل : لافائدة في الإخبار بأن من يقول كذا وكذا من الناس ، أجب بأن فائدته التنبيه على أن الصفات المذكورة تنافي الإنسانية ، فينبغي أن يجهل كون المتصف بها من الناس ويتعجب منه . ورد بأن مثل هذا التركيب قد يأتي في مواضع لا يتأتى فيها مثل هذا الاعتبار ، ولا يقصد منها إلا الإخبار بأن من هذا الجنس طائفة متصفة بكذا كقوله تعالى : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ ﴾ فالأولى أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ على معنى ، وبعض الناس أو بعض منهم من اتصف بما ذكر ، فيكون مناط الفائدة تلك الأوصاف . ولا استبعاد في وقوع الظرف بتأويل معناد مبتدأ » انتهى . كلامه .

وروى ابن ماجة : « الكلمة الحكمة ضالة المؤمن حيثما وجدها فهو أحق بها » . وقال صاحب (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجة) قوله : ضالة المؤمن ، أي مطلوبة له أشد ما يتصور من الطلب ، فاللائق بحال المؤمن أن يطلبها كما يطلب المرء ضالته . فهذا الكلام

(١) الجرجاني سبقت ترجمته في ص ١١ .

بطريق الإرشاد والتعليم لا الإخبار ، إذ كم من مؤمن ليس له طلب أصلاً . أو بطريق الإخبار بحمل المؤمن على الكامل قوله : « حيثما وجدها » أي ينبغي أن يكون نظر المؤمن إلى المقول لا القائل . وهذا كما قيل : انظر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال . انتهى .

و«الكلمة الحكمة» شاملة للنظم والنثر لعموم اللفظ ، ويؤيد الأول قوله—صلى الله عليه وسلم—«إن من الشعر حكمة» ومن العجائب أن الكلمة تطلق على القصيدة كما قال الجوهري وغيره . وإذا تمهد هذا فأقول : لو قطع النظر عن المبالغة في الحديث ، وأخذ أصل المعنى أعني : بعض الشعر حكمة ، يحصل من انضمامه بالحديث الثاني الشكل الأول من الأشكال المنطقية ، أعني : بعض الشعر كلمة والكلمة الحكمة ضالة المؤمن ، فبعض الشعر ضالة المؤمن . وإنما زدتُ لفظ « الكلمة » في الصغرى ، لأن الشعر حكمة قولية .

وقد ثبت بهذه النتيجة الصحيحة طلب النتائج من الشعراء التي تكون موافقة بالشرعية الغراء، والدليل القاطع والبرهان الساطع على إثبات النتيجة مارواه مسلم عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال : « ردت رسول الله—صلى الله عليه وسلم—يوماً فقال : هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت شيء ؟ قلت : نعم . قال : هيه . فأنشدته بيتاً ، فقال : هيه . ثم أنشدته بيتاً ، فقال : هيه . حتى أنشدته مئة بيت . ويستفاد من هذا الحديث طلب الشعر المحمود الذي هو نتيجة الشكل ، واستحباب الزيادة في الطلب ، واستحباب الإنشاد ، واستحباب الطلب حيثما وجد ، فإن أمية بن أبي الصلت مات كافراً ، وقد قال — صلى الله عليه وسلم—فيه : « آمن لسانه وكفر قلبه » . وتحقق من ههنا أن من طلب

الشعر المحمود أتى بالعمل المستحب ، ومن أنكر تركه ، كيف لا
وقد روى الترمذي عن أنس رضي الله عنه « أن النبي - صلى الله عليه
وسلم - دخل مكة في عمرة القضاء وابن رواحة يمشي بين يديه وهو يقول :

خَلَوْا بَنِي الْكُفَّارِ عَنْ سَبِيلِهِ
الْيَوْمَ نَضْرِبُكُمْ عَلَى تَنْزِيلِهِ

ضَرْبًا يُزِيلُ الْهَامَ عَنْ مَقِيلِهِ
ويذهل الخليلَ عَنْ خَلِيلِهِ

فقال له عمر : يا ابن رواحة ، بين يدي رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - وفي حرم الله تقول شعراً ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
« خلّ عنه يا عمر ، فهي أسرع فيهم من نضح النبل » . وروى البخاري
عن سعيد بن المسيّب قال : « مر عمر في المسجد وحسان ينشد ،
فأنكر عليه عمر ، فقال : كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك . ثم
التفت إلى أبي هريرة فقال : أنشدك بالله أسمعت رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - يقول : أجب عني ، اللهم أيدّه بروح القدس ؟ قال : نعم .
وفيه منع الإنكار عن الشعر وجواز الإنشاد في المسجد ، قال القسطلاني :
« هذه المقالة منه - صلى الله عليه وسلم - دالة على أن للشعر حقاً يتأهل
صاحبه لأن يؤيد في النطق به بجبرائيل عليه السلام ، وما هذا شأنه يجوز
قوله في المسجد قطعاً .

وروي عن ابن سيرين أنه أنشد شعراً فقال له بعض جلسائه :
مثلك ينشد الشعر يا أبا بكر ؟ فقال : ويلك بالكع ، وهل الشعر
إلا كلام لا يخالف سائر الكلام إلا في القوافي ، فحسّنه حسن
وقبيحه قبيح .

وروى الدارقطني عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : ذكر
عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الشعر ، فقال رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - : « هو كلام حسنه حسن وقيحه قبيح » .

والمقصد أن الشعر ليس في نفسه مذموماً ، بل الحُسْن والقبح
راجعان إلى المفهوم ، فالمفهوم إذا كان قبيحاً فالمتشور والمنظوم من
القول سواء . ومعنى القبيح أن يكون فيه فحش أو أذى لمسلم أو كذب ،
والكذب الممنوع في الشعر ما كان مضرّاً بأمر ديني ، لا الكذب الذي
أتى به لتحسين الشعر فقط فإنه مأذون فيه وإن استغرق الحدّ وتجاوز
المعتاد ، ألا ترى قصيدة كعب بن زهير - رضي الله عنه - فإنه تغزّل فيها
بسعاد ، وأتى من الإغراقات والاستعارات والتشبيهات بكل بديع ،
لاسيما تشبيه الرضاب بالشراب في قوله :

تَجَلَّوْا عَوَارِضَ ذَا ظَلَمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ
كَأَنَّهَا مَنَهْلٌ بِالرَّاحِ مَعْلُولٌ

والنبي - صلى الله عليه وسلم - سمعه وما أنكر ، بل صارت هذه
القصيدة أحسن الوسائل إلى الشفاعة ، وأوثق الذرائع إلى الإغماض
عن الشناعة ، وفازت بحسن القبول من جنابه ، وجازى قائلها بعطية
من جلبابه . والله در أبي إسحاق الغزي حيث قال :

جُحُودٌ فَضِيلَةٌ الشَّعْرَاءِ غَيٌّ
وَتَمْنُخِيمٌ الْمَدِيحِ مِنَ الرَّشَادِ

مَحَتْ بَانَتْ سَعَادُ ذُنُوبَ كَعْبٍ
وَأَعْلَتْ كَعْبَهُ فِي كُلِّ نَادِي

وَمَا افْتَقَرَ النَّبِيُّ إِلَى قَصِيدٍ
مُشَبَّهَةٍ بَيِّنٍ مِنْ سَعَادٍ
وَلَكِنْ مَنْ إِسْدَاءِ الْيَادِي
وَكَانَ إِلَى الْمَكَارِمِ خَيْرَ هَادٍ

وقد قالوا : فضل هذه القصيدة على القصائد الأخر الموشحة بمدحه-صلى الله عليه وسلم- كفضل الصحابة على التابعين ومن بعدهم هذا وقد شبه واصفه-صلى الله عليه وسلم- عنقه المقدس بجيد دمية وما أنكره أحد من السلف والخلف .

وقال القفال والصيدلاني قولاً صدقاً وهو أن الشعر كذبه ليس بكذب لأن قصد الكاذب تحقيق قوله ، وقصد الشاعر تحسين كلامه فقط .

وبما حررناه ثبت جواز التخيلات الكلامية ، والتوسع في المضامير الأقليمية . وتحقق أن الإنكار من الشعر المحمود هو بترك المستحب ، وأن لا تسمع لومة لأثم في ما عمل به رسول الله-صلى الله عليه وسلم- وكبار الصحابة والتابعون وأهل العلم وموضع القدوة رضي الله عنهم ۝

وقد ورد النهي عن سب الشعراء ، روى البخاري عن عروة بن الزبير قال : « ذهبت أسبُّ حسناً عند عائشة ، فقالت : لا تسبه ، فإنه كان ينافح عن النبي-صلى الله عليه وسلم- » . ولا شك أن من أنشأ أو أنشد الشعر المحمود فهو تلو نالمنافحين حيث يريح المؤمنين بالحكم اليمانية ، ويدافع عنهم ما يُملُّهم من العوارض النفسانية . ويعضده ماروي عن ابن عباس أنه كان إذا فرغ من درس التفسير والحديث يقول لتلامذته : « أحضوا » ، ويأمرهم بالأخذ في منح الكلام خوفاً

عليهم من الملل . والإحماض أصله من الحمض وهو ما ملح ومّر من النبات ، ومقابلته الخلّة وهو ما كان حلوّاً ، تقول العرب : « الخلّة خبز الإبل والحمض فاكهتها » . لأنها إذا ملّت من الخلّة مالت إلى الحمض . ومنه قولهم للرجل إذا جاء متهدداً : « أنت مخمل فتحمض » .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَالشَّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ : فهو في الشعراء المشركين . ويستفاد من الآية أن علة الذمّ الهيمان في كل واد من الكذب والباطل ، وبهذا الاعتبار الشعر مذموم ، وكل ما ورد من ذمه في القرآن والحديث فهو راجع إلى هذا الاعتبار . وهو ممدوح باعتبار اشتماله على الحكم ، ولذا ميز الله سبحانه الشعراء المؤمنين عن هؤلاء المشركين بالاستثناء ، وأرشد النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى ذلك بقوله : « إن من الشعر حكمة » وأما قوله تعالى ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ﴾ فهو رد على الكفار القائلين بأنه - صلى الله عليه وسلم - شاعر . ولا يخفى أن القرآن ليس من جنس الشعر ، ولا يقول به من له أدنى تمييز ، لأن الشعر يكون مقفى موزوناً ، وليس القرآن كذلك . ويمكن أن يكون قولهم مبنياً على أن الشاعر يراعي الوزن والقافية في الكلام ، فالذي يكون قادراً على الشعر سهّل له أن ينشئ الكلام بلا مراعاة الوزن والقافية ، فما يأتي به هو ناشئ عن سليقته ، لا كما يدعي أنه منزّل من السماء ، فرد الله سبحانه عليهم وقال : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ ﴾ لأن أكثره خيالات لا حقيقة لها ، وتغزلات بالنساء والأمارد ، وافتخارات باطلة ، ومدائح من لا يستحق . إلى غير ذلك . والقرآن ليس على هذا الأسلوب ، ثم أيّده بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ﴾ أي لا يليق بشأنه ، لأن الشعر قلما يخلو عن الأمور المذكورة . وقد امتحتموه - صلى الله عليه عليه

وسلم — نحواً من أربعين سنة فما وجدتم من أقواله وأفعاله وأحواله ما يناسب شيئاً منها . ولا يخفى أن في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ إشعاراً بأن النبي — صلى الله عليه وسلم — كان قادراً على الشعر ولم يقله بناء على أنه ما كان ينبغي له ، فإنه سبحانه نفى الانبغاء دون القدرة عليه ؛ ثم أيده بقوله تعالى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ أي كتاب سماوي ظاهر أنه ليس من كلام البشر لما فيه من الإعجاز .

وقد تبين من هذا أن في الآية تنزيه النبي — صلى الله عليه وسلم — عن أن يُملي القرآن بسليقته كما هو شأن الشعراء حيث يُملون الكلام الموزون بسلاتهم ، وإذا أمعنت النظر لا تجد فيه ذمّاً للشعر ، بل تجد مدحاً عظيماً . وليت شعري أي شيء يستدعي إلى ذم الشعر مطلقاً ، فإن الحُسن والقبح راجعان إلى المعنى كما تقدم ، وإذا كان المعنى حسناً فالمنظوم أزيد حسناً وجمالاً من المنشور ، وأنفع للمتكلم في ما قصده من إيقاع المعاني في نفس المخاطب ، وللمخاطب في التوجه إليه بالرغبة . ولقد أجاد البوصيري حيث قال :

فَالدَّرُ يَزْدَادُ حُسْنًا وَهُوَ مُنْتَظِمٌ
وَلَيْسَ يَنْقُصُ قَدْرًا غَيْرَ مُنْتَظِمٍ

وكان النبي — صلى الله عليه وسلم — يتمثل بقول طرفة وهو :

وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودِ

ويقول : أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

وروي أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال لعائشة رضي الله عنها :

« أهديتم الفتاة إلى بعلها ؟ قالت : نعم . قال : فبعثتم معها من يغني ؟ قالت : ولم نفعل ؟ قال : أو ما علمتم أن الأنصار قوم يعجبهم الغزل ، ألا بعثتم معها من يقول :

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ
فحيونا فحيونا
ولولا الخنطة السمر لم نخجل بواديكم

وقد ورد في الصحيح أنه قال — صلى الله عليه وسلم — يوم الخندق :

بسم الله وبه هدينا ولو عبدنا غيره شقينا
اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فأنزلن سكينتنا علينا وثبت الأقدام إن لاقينا
إن الأولى قد بغوا علينا إذا أرادوا فتنة أبينا

ويرفع صوته : أيينا أيينا ، بالوحدة ، وفي رواية : أتينا ، بالمشاة
الفوقية .

واختلف العلماء في صدور الشعر منه — صلى الله عليه وسلم —
ونقل المبتون أشياء منها قوله — صلى الله عليه وسلم — حين كان بيني
مسجده — صلى الله عليه وسلم — :

هذا الحمال لا حمال خيبر هذا أبر ربنا وأظهر

وكان الزهري يقول : لم يقل — صلى الله عليه وسلم — شيئاً من الشعر
إلا قد قيل قبله إلا هذا . وقد ألف السيد محمد البرزنجي المدني (١) رسالة

(١) هو محمد شريف البرزنجي المدني الشافعي ، كان حياً سنة ١١٣٤ هـ = ١٧٢٢ م .

في إثبات الكتابة والقراءة والشعر له — صلى الله عليه وسلم — يقول فيها :
« لا شك أن الشعر إذا كان حكمة أخبر عنه — صلى الله عليه وسلم — :
« إن من الشعر لحكمة ». كمال ، ولا ينبغي أن يخلو — صلى الله عليه —
وسلم — عن كمال ما ، لأنه النسخة الكاملة الجامعة لجميع صفات
الكلمات الإنسانية بل والملكية ، وإيقاع النفس والتهمة بالنظر إلى القرآن
إنما يرد بالنسبة إلى ما قبل نزول الوحي وثبوت النبوة ، أما بعده فلا كما
قيل في الكتابة والقراءة . وكل ما صدر عنه من النطق بالشعر فإنما هو بعد
النبوة ، ولم يقتل أحد قط أنه — صلى الله عليه وسلم — ينظم الشعر أو يرويه
أو يجالس الشعراء قبلها . وأما بعد النبوة فقد نطق به ورواه واستنشدته
الصحابية وأنشدت القصائد بحضرته وأصاح من كلامهم كما أصلح من
قصيدة كعب بن زهير رضي الله عنه قوله :

من سيوف الهند

وأبد له بسيف الله

فلا إخلال بنبوته ولا تهمة في معجزته بل هو معجزة أخرى وكمال
آخر فلا مانع من تجويزه « انتهى كلامه . وتمام البيت الذي أصلحه
— صلى الله عليه وسلم — هكذا :

إِنَّ الرَّسُولَ لَنُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ
مُهَنْدٌ مِنْ سِيُوفِ اللَّهِ مَسْلُوفٌ

أقول : لعل وجه إصلاحه — صلى الله عليه وسلم — أن لا يقع

لفظ مستدرِك في الكلام ، فإن المهند على ما قال الجوهري (١) : « السيف المطبوع من حديد الهند »

هذا ما سنح لي في فضيلة الشعر المحمود وشرف هذا الكوكب المسعود .

ثم أول من قدر جواهر المنطق بالميزان ، ونظم الآلي الخاصة بخزينة الإنسان صفى الله آدم عليه السلام ، فالشعر المتولد منه آدمُ الأشعار ، والجد الأعلى لتائج الأفكار . وأسند ابن الأثير وغيره من الجم الغفير إلى آدم عليه السلام ، وأنكر جمع كثير من المحققين . وقال آخرون : رثى آدم هايل بالسريانية فلما وصل إلى يعرب بن قحطان ترجمها بالعربية . واختلف في قضية هايل أين وقعت ، فمنهم من ذهب إلى أنها وقعت بالهند على جبل نود الذي نزل عليه آدم عليه السلام من السماء ، وقيل بمكة . ثم الروايات تعاضدت في أن آدم نزل بالهند من السماء وتوطن بعد ذلك بهذه الغبراء ، وقد فصلته في رسالتي (شمامة العنبر فيما ورد في الهند من سيد البشر) وقد توارث أولاد آدم الشاعرية منهم من سكن الهند . ولما أظلت ألوية الإسلام على هذا السواد ، وألقى الإسلاميون رحالهم في هذه البلاد ، وتكلموا بلسانها وترنموا بألحانها ، وسمعوا كلام مصاقعها وعرفوا بيان سواجعها ، وقفوا على أنهم بذلوا غاية الجهد في إبداع المعاني وصرفوا همهم إلى أقصى حدود الطاقة البشرية في تأسيس المباني .

ثم اعلم أن الجوّالان في سوح الأدب حق للأئمة الفصحاء من العرب ،

(١) في الصحاح .

فإنهم صعدوا في قمم أطواده ، وبلغوا قصارى أنجاده . ولعمري إن
أزهار الفصاحة باسمه بنسائهم ، وأرجاء البلاغة فائحة بشمائهم ،
جزاهم الله عنا أوفى الأجزية وذكرهم في مجامع القدس بأحسن الأثنية .

ولما ألتف الإسلام بين الأمم ، ووقعت مغالطة العرب والعجم ،
وجلس الخلفاء في بغداد ، وأمتتهم الخلائق من شواسع البلاد اكتسب
العجم فن الفصاحة من العرب العرباء ، وتجاوبوا على سننهم في هذه
الدوحة العليا ، لا سيما من كان قريباً من دار الخلافة ، وجاراً متصلاً
بمركز الشراخه كما تشهد به (يتيمة الدهر) للثعالبي و (دمية القصر)
للباخرزي وغيرهما .

وأما الهند ففتحت في عهد الوليد بن عبد الملك على يد محمد بن قاسم
الثقفي سنة اثنتين وتسعين الهجرية ، وبلغت راياته المظلة على الفوج من
حدود السند إلى أقصى قنوج سنة خمس وتسعين . وبعد ما عاد عاد ولاية
الهند إلى أمكتهم ، وبقي الحكام من الخلفاء المروانية والعباسية ببلاد السند .
وفي عهد العباسية كان أبو حفص ربيع بن صبيح السعدي البصري
من أتباع التابعين وأعيان المحدثين بالسند وهو أول من صنف في الإسلام ،
قال صاحب (المغني) : « مات بأرض السند سنة ستين ومئة . وقصد
السلطان محمود الغزنوي أواخر المئة الرابعة غزو الهند ، وأتى مراراً وغلب
وأخذ الغنائم ، وانتزع السند من الحكام الذين كانوا من القادر بالله بن
المقتدر العباسي . ولكن السلطان محمود ما أقام بمملكة الهند ، وكان
أولاده متصرفين من غزني إلى لاهور ، حتى استولى السلطان معز
الدين سام الغوري على غزني وأتى لاهور وقبض على خسرو ملك ختم
الملوك الغزنوية ، وضبط الهند وجعل دهلي دار الملك سنة تسع وثمانين

وخمسة ، ومن هذا التاريخ إلى الآن ممالك الهند في يد السلاطين الإسلامية .

ولما انتشر الإسلام في هذه البلاد ، وطلعت شموسه على الأغوار والأنجاد ظهر جمع من الأدباء الإسلامية ، ونثروا على بسط الأزمنة لآلئ من السحب الأقليمية، وليست كتب القوم حاضرة عندي في حال التحرير حتى أجلو عرائس تراجمهم على منصة التقرير . انتهى المراد من (تسليّة الفؤاد) (١)

ومن أدباء الهند القاضي عبد المقتدر بن ركن الدين الشريحي الكندي الدهلوي المتوفى سنة إحدى وتسعين وسبعمئة، له قصيدة لامية مشهورة مطلعها :

يا سَائِقَ الظَّعْنِ فِي الْأَسْحَارِ وَالْأُصْلِ
سَلَّمَ عَلَى دَارِ سَلَمَى وَابِكِ نَمَّ سَلِّ

ومنهم الشيخ أحمد التهانيسري ، وله رحمه الله تعالى قصيدة دالية مطلعها :

أَطَارَ لُبِّي حَنِينُ الطَّائِرِ الْغَرْدِ
وَهَاجَ لَوْعَةَ قَلْبِي التَّائِهِ الْكَمِدِ

ومنهم السيد غلام علي بن السيد نوح البلكرامي المتخلص بآزاد ، له سبعة دواوين ، والقصيدة في وصف أعضاء المعشوقة من الرأس إلى

(١) كتاب مؤلفه غلام علي الآتي ذكره بعد قليل، انظر ما كتب عنه الدكتور جميل أحمد في كتابه (حركة التأليف باللغة العربية في الاقليم الشمالي الهندي) ص ١٣٠ وما بعدها .

القدم سماها (مرآة الجمال) وشرحها شرحاً لطيفاً ، منها ديوان مردف ،
وديوان مستزاد ، وديوان مرجع ، والترجيع نوع من الشعر أنشأه في
نهاية الرقة ، ولم ينظم الترجيع العربي قبله أحد من الشعراء ، وسمى
الدواوين السبعة (بالسبعة السيارة) ، ونظم الدفاتر السبعة المسماة بـ (مظهر
البركات) مزدوجة في بحر الخفيف في غاية السلاسة والعدوبة ، ولم ينظم
أحد قبله مزدوجة عربية في هذا البحر ، ولم يتفق لأحد من شعراء العرب
والمقلدين لهم من شعراء العجم مزدوجة على هذه الكيفية . ونظم الدفتر
السابع في سنة ١١٩٣ هـ ومات رحمه الله في سنة ١٢٠٠ الهجرية ،
وله تصانيف كثيرة في العربية والفارسية كما سيأتي تفصيلها في ترجمته
إن شاء الله تعالى .

وجملة أشعاره المنظومة في المذكورات أحد عشر ألفاً ، وما سُمع
قط من أهل الهند من يكون له ديوان عربي أو شعر عربي على هذه الحالة ،
وهو حسَّانُ الهند . مدح النبي — صلى الله عليه وسلم — في دواوينه
وقصائده ، وأوجد في مدحه معاني كثيرة نادرة لم يتيسر مثلها لأحد من
الشعراء المقلقين ، وأبدع فيها مخالصة لم يبلغ مداها فرد من القصحاء
المتشدقين . وله في التغزل طور خاص قلما يوجد في كلام غيره يعرفه
أصحاب الفن .

ومنهم الشيخ (١) الأجل مسند الوقت الشاه ولي الله المحدث الدهلوي ،
وله قصائد حسنة وكلمات غراء في مدحه صلى الله عليه وسلم .

(١) انظر عن هؤلاء الأعلام ما كتبه الدكتور جميل أحمد في كتابه (حركة التأليف
باللغة العربية في الاقليم الشمالي الهندي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) ففيه ما يغني .

ومنهم الشيخ عبد العزيز . والشيخ رفيع الدين . والشيخ محمد إسماعيل
الدهلويون رحمهم الله تعالى ، ولهم منشور ومنظوم لطيف بليغ .

ومنهم الشيخ الأديب أوحـد الدين البكرامي رحمه الله، رأيت له
نثراً فصيحاً ونظماً بليغاً وتقاريط كثيرة على كتب عديدة .

ومنهم الشيخ الكامل فضل حق الخير آبادي ، وكم له من قصائد
وأشعار عارض بها الحريري والبديع وأتى فيها بكل لفظ لطيف ومعنى
بديع ، لولا أنه أكثر فيها من التجنيس والاشتقاق والألفاظ الحوشية
بلا خلاف .

ومنهم السמידع الفاضل المولوي علي عباس الجرياكوثي حماه الله
تعالى. له (ديوان الشعر) ومكاتيب وتقاريط .

ومنهم الشيخ الفاضل فيض الحسن السهارنبوري سلمه الله تعالى ،
وله قصائد بليغة وأشعار لطيفة لم يتفق مثلها لمعاصريه ، ولهذين الأخيرين
كتابة إلينا ونظم في مدح كتبنا قد طبع بعضها .

ومنهم أخي من أبي وأمي السيد السند أحمد حسن القنوجي المتخلص
بالعرشي ، وبعض قصائده يربو على كلام الأساتذة لا سيما الفارسية
منها .

وأما هذا الفقير فليس من هذا العلم في ورْدٍ ولا صدر ، ولا نخل
بواديه ولا سِدْر ، وهذا الذي نراه من آثاره الباقية في العربية والفارسية
وما ذكره في (الإتحاف) له فإنما هو طُلٌّ من وابل هؤلاء الأدباء ،
وفيض من ساحل أولئك الكملاء النبلاء ، فإنه قد صرف برهة من الزمان

في تتبع قالمهم وقيلهم ، واتبع آثارهم في ذلك ومشى على سبيلهم ،
ولنعم ما قيل :

فَهَذَا الشَّدَا آثَارُ رَفِيقَتِهِ مَعِي
وَلَسْتُ بِوَرْدٍ إِنَّمَا أَنَا تَرْبُهُ

(١) ثم اعلم أن المقصود من علم الأدب عند أهل اللسان ثمرته، وهي
الإجادة في فني المنظوم والمنثور على أساليب العرب العرباء ومناحي
الأدباء القدماء ، فيجمعون لذلك من حفظ كلام العرب ما عساه
تحصل به الملكة: من شعرٍ عالي الطبقة ، وسجع متساوٍ في الإجادة ، ومسائل
من اللغة والنحو مبثوثة أثناء ذلك متفرقة ، يستقري منها الناظر في
الغالب معظم قوانين العربية ، مع ذكر بعض من أيام العرب يفهم به
ما يقع في أشعارهم منها ، وكذلك ذكر المهم من الأنساب الشهيرة
والأخبار العامة . والمقصود بذلك كله أن لا يخفى على الناظر فيه شيء
من كلام العرب وأساليبهم ومناحي بلاغتهم إذا تصفحه ،
لأنه لا تحصل الملكة من حفظه إلا بعد فهمه فيحتاج إلى تقديم جميع
ما يتوقف عليه فهمه .

ثم إنهم إذا حَدَّثُوا هذا الفن قالوا : هو (٢) حفظ أشعار العرب
وأخبارها ، والأخذ من كل علم بطرف. يريدون من علوم اللسان ،
أو العلوم الشرعية من حيث متونها فقط ، وهي القرآن والحديث ،
إذ لا مدخل لغير ذلك من العلوم في كلامهم إلا ما ذهب إليه المتأخرون
عند كلفهم بصناعة البديع من التورية في أشعارهم وترسلهم

(١) من هنا الكلام لابن خلدون انظره ص ١٣٨٧ - ١٣٨٨ .

(٢) تحتها بين السطرين في الأصل كلمة : « أي علم الأدب » .

بالاصطلاحات العلمية ، فاحتاج صاحب هذا الفن حيثنذ إلى معرفتها ليكون قائماً على فهمها . وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين وهي : (أدب الكاتب) لابن قتيبة ، وكتاب (الكامل) للمبرد ، وكتاب (البيان والتبيين) للجاحظ ، وكتاب (النوادر) لأبي علي القالي البغدادي . وما سوى هذه الأربعة فتبّع لها وفروع عنها ، وكتب المحدثين في ذلك كثيرة .

وكان الغناء في الصدر الأول من أجزاء هذا الفن لما هو تابع للشعر ، إذ الغناء إنما هو تلحينه . وكان الكتاب والنضلاء من الخواص في الدولة العباسية يأخذون أنفسهم به حرصاً على تحصيل أساليب الشعر وفنونه ، فلم يكن انتحاله قادحاً في العدالة والمروءة . وقد ألف القاضي أبو الفرج الأصبهاني وهو ما هو ، كتابه في (الأغاني) جمع فيه أخبار العرب وأشعارهم وأنسابهم وأيامهم ودولهم ، وجعل مبناه على الغناء في المثة صوت التي اختارها المغنون للرشد ، فاستوعب فيه ذلك أتم استيعاب وأوفاه . ولعمري إنه ديوان العرب ، وجامع أشات المحاسن التي سلفت لهم في كل فن من فنون الشعر والتاريخ والغناء وسائر الأحوال ، ولا يعدل به كتاب في ذلك فيما نعلمه ، وهو الغاية التي يسمو إليها الأديب ويقف عندها وأننى له بها « والله الهادي للصواب .

هذا آخر ما نقلناه من كتاب (عنوان العبر وديوان المبتدأ والخبر) وقد نقله أيضاً صاحب (كشف الظنون) لكن بالتلخيص المخل والاختصار الممل فلم أعتمد عليه . وأخذت من حيث أخذ مع زيادات زدناها في

مواضع شتى من كتب أخرى حرصاً على الجمع وطمعاً في تمام الفائدة ؛
ولا غرو إن كان قد وقع بعض تكرار في غير موضع من هذه المطالب
بوجوه تظهر عليك عند التأمل فيما لديك وبالله التوفيق .

• • •

مطلب

في تعيين العلم الذي هو فرض عَيْنٍ على كل مكلف
أعني الذي ينضم منه قوله صلى الله عليه وسلم
« طلب العلم فريضة على كل مسلم »

اعلم أن للعلماء اختلافاً عظيماً في تعيين ذلك العلم ، وهو أكثر
من عشرين قولاً . وحاصله أن كل فريق نزل الوجوب على العلم الذي
هو بصدده .

قال المفسرون والمحدثون : هو علم الكتاب والسنة ، إذ بهما يتوصل
إلى سائر العلوم ، وهو الحق الذي لا محيد عنه ولا مصير إلا إليه ، وعليه
جمهور المحققين من السلف والخلف بلا خلاف بينهم .

وقال الفقهاء : هو العلم بالحلal والحرام ويسمى بعلم الفقه ،
وهذا يندرج في الأول كما هو الظاهر .

وقال المتكلمون : هو العلم الذي يدرك به التوحيد الذي هو أساس
الشريعة ويسمى بعلم الكلام ، وهذا أيضاً داخل في الأول لأن مسائل
التوحيد مبينة فيهما بياناً شافياً وليس وراء بيان الله ورسوله بيان . وأما
الكلام الذي اختص به المتكلمون وخططوا فيه المنطق والفلسفة فليس هو
من هذا الباب .

وقال الصوفية : هو علم القلب ومعرفة الخواطر ، لأن النية التي
هي شرط الأعمال لا تصح إلا بها ، وهذا شعبة من شعب السنة المطهرة ،
فإن العالم بها عالم به على الوجه الأتم الأكمل .

وقال أهل الحق : هو علم المكاشفة ، ولا وجه للتخصيص به ،
ولم يدل عليه نص ولا برهان :

وقيل : إنه العلم الذي يشتمل عليه قواه صلى الله عليه وسلم :
« بني الإسلام على خمس » الحديث لأنه الفرض على عامة المسلمين ،
وهو اختيار الشيخ أبي طالب الكلي (١) . وزاد عليه بعضهم أن وجوب
المباني الخمسة إنما هو بقدر الحاجة ، مثلاً : من بلغ ضحوة النهار
يجب عليه أن يعرف الله سبحانه وتعالى بصفاته استدلالاً ، وأن يتكلم
كلمتي الشهادة مع فهم معناه ، وإن عاش إلى وقت الظهر يجب
عليه أن يتكلم أحكام الطهارة والصلاة ، وإن عاش إلى رمضان يجب أن
يتكلم أحكام الصوم ، وإن ملك مالاً يجب أن يتعلم كيفية الزكاة ،
وإن حصل له استطاعة الحج يجب أن يتعلم أحكام الحج ومناسكه .

هذه هي المذاهب المشهورة في هذا الباب . والأول أولها ، فإن
هذه كلها تدخل فيه ولا تخرج عنه حتى يحتاج إليه .

وزاد في (كشف اصطلاحات الفنون) قال بعضهم : هو علم العبد
بحاله ومقامه من الله تعالى .

وقيل : بل هو العلم بالإخلاص وآفات النفوس .

وقيل : بل هو علم الباطن .

وقال المتصوفة : هو علم التصوف .

(١) هو محمد بن علي بن عطية الحارثي ، فقيه واعظ زاهد ، له كتب في التصوف
توفي سنة ٣٨٦ هـ = ٩٩٦ م .

وقيل : هو العلم بما اشتمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « بني الإسلام على خمس » الحديث وتقدم .

والذي ينبغي أن يقطع ما هو مراد به : هو علم بما كلف الله تعالى به عباده من الأحكام الاعتقادية والعملية . كذا في (الإحياء) للغزالي ، وأطال في بيان ذلك . وقال في (السراجية) (١) : طلب العلم فريضة بقدر ما يحتاج إليه لأمر لا بد منه من أحكام الوضوء والصلاة وسائر الشرائع ولأموار معاشه وما وراء ذلك ليس بفرض فإن تعلسها فهو الأفضل وإن تركها فلا إثم عليه » انتهى .

وهذا بيان علم فرض العين . وأما فرض الكفاية فتد ذكر في (منتخب الإحياء) أن علم الطب في تصحيح الأبدان من فروض الكفاية . لكن في (السراجية) : يستحب أن يتعلم الرجل من الطب قدر ما يتمتع به عما يضر بدنه ، وكذا من فروض الكفاية علم الحساب في الوصايا والموارث ، وكذا النلاحة والحياكة والحجامة والسياسة . أما التعمق في الطب فليس بواجب وإن كان فيه زيادة قوة على قدر الكفاية .

فهذه العلوم كالتروع ، فإن الأصل هو العلم بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإجماع الأئمة ، وآثار الصحابة ، والتعلم بعلم اللغة التي هي آلة لتحصيل العلم بالشرعيات ، وكذا العلم بالناسخ والمنسوخ ، والعام والخاص مما في علم الفقه ، وعلم القراءة

(١) هي المشهورة أيضاً بـ (التاتارخانية في الفتاوى) للامام الفقيه عالم بن علاء الحنفي المتوفى سنة ٢٨٦ هـ = ٨٩٩ م . والتاتارخانية كتاب عظيم في مجلدات وقيل ان مؤلفها سماها (زاد المسافر) أيضاً .

ومخارج الحروف ، والعلم بالأخبار وتفاصيلها ، والآثار وأسامي رجالها ورواتها ، ومعرفة المسند والمرسل والقوي والضعيف منها ، كلها من فروض الكفاية ، وكذا معرفة الأحكام لقطع الخصومات وسياسة الولاة . وهذه العلوم إنما تتعلق بالآخرة لأنها سبب استقامة الدنيا وفي استقامتها استقامتها ؛ فكان هذا علم الدنيا بواسطة صلاح الدنيا ، بخلاف علم الأصول من التوحيد وصفات الباري ؛ وهكذا علم الفتوى من فروض الكفاية . أما العلم بالعبادات والطاعات ومعرفة الحلال والحرام فإنه أصل فوق العلم بالغرامات والحدود والحيل . وأما علم المعاملة فهو على المؤمن المتقي كالزهد ، والتقوى ، والرضاء ، والشكر ، والخوف والمنة لله تعالى في جميع أحواله ، والإحسان ، وحسن الظن ، وحسن الخلق ، والإخلاص ، فهذه علوم نافعة أيضاً . وأما علم المكاشفة فلا يحصل بالتعليم والتعلم ، وإنما يحصل بالمجاهدة التي جعلها الله تعالى مقدمة للهداية . قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءَهُدُوا فِينَا لِنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ وأما علم الكلام فالسلف لم يشتغلوا به حتى إن من اشتغل به نسب إلى البدعة والاشتغال بما لا يعنيه .

هذا كله خلاصة ما في (التاتارخانية) (١) وألحق الغزالي الفقه والفقهاء بعلم الدنيا وعلمائها قال : ولعمري إنه متعلق أيضاً بالدين ولكن لا بنفسه بل بواسطة الدنيا فإن الدنيا مزرعة الآخرة ثم سوى بين الفقه والطب إذ الطب أيضاً يتعلق بالدنيا وهو صحة الجسد لكن قال : إن الفقه أشرف منه من ثلاثة أوجه ثم ذكرها وأطال في بيان علم المكاشفة

(١) هي السراجية المتقدمة قبل قليل .

وعلم المعاملة ثم ذكر الفلسفة وقال : إنها ليست علماً برأسها ، بل هي أربعة أجزاء . أما الهندسة والحساب فهما مباحان ، وأما المنطق والطبيعات فبعضها مخالف للشرع والدين الحق فهو جهل وليس بعلم ، وبعضها ليس كذلك ، وأطال الكلام في تفصيله . وقال في خزانة الرواية في (السراجية) : تعلمُ الكلام والمناظرة فيه قدر ما يحتاج إليه غير منهي . قال الشيخ شهاب الدين السهروردي (١) في (أعلام الهدى) : إن عدم الاشتغال بعلم الكلام إنما هو في زمان قرب العهد بالرسول — صلى الله عليه وسلم — وأصحابه الذين كانوا مستغنيين عن ذلك بسبب بركة صحبة النبي — صلى الله عليه وسلم — ونزول الوحي وقلة الوقائع والذنن بين المسلمين . وصرح به السيد الشريف (٢) والعلامة التفتازاني (٣) وغيرهما من المحققين المشهورين بالعدالة أن الاشتغال بالكلام في زماننا من فرائض الكفاية . وقال التفتازاني : «إنما المنع لتناصر النظر والمتعصب في الدين » انتهى .

وهذا ذكر العلوم المحموده ، وأما العلم المباح فمنه العلم بالأشعار التي لا سخف فيها ، وتواريخ الأخبار وما يجري مجراها . وأما المذمومة ففي (التاتارخانية) : وأما علم السحر والنيرونجات والطلّسّمات وعلم النجوم ونحوها فهي علوم غير محموده . وأما علم الفلسفة والهندسة فبعيد عن علم الآخرة . استخرج ذلك الذين استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة .

(١) هو أبو حفص عمر بن محمد السهروردي المتوفى سنة ٦٣٢ هـ = ١٢٣٤م ، واسم كتابه كاملاً (أعلام الهدى وعقيدة أرباب التقى) .

(٢) انظره فيما سبق ص ١١ .

(٣) سبقت ترجمته في ص ٥٢ .

وفي (فتح المبين شرح الأربعين) للحليبي وغيره صرحوا بجواز تعلم الفلسفة وفروعها من الإلهي والطبيعي والرياضي ليرد على أهلها ويدفع شرهم عن الشريعة فيكون من باب إعداد العدة .

وفي (السراجية) : تَعَلَّمُ النجوم قدر ما تُعرف به مواقيت الصلاة والقبلة لا بأس به . وفي (التتارخانية) : وما سواه حرام .

وفي (الخلاصة والزيادة) : حرام .

وفي (المدارك) في تفسير قوله تعالى : ﴿فَنَنْظُرْ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ فَقَالَ إِنِّي سَمِيعٌ﴾ قالوا : علم النجوم كان حقاً ثم نسخ الاشتغال بمعرفته . انتهى .

وفي (البيضاوي) : أي فرأى مواقعها واتصالاتها ، أو في علمها ، أو في كتابها ولا منع منه . انتهى .

وفي (التفسير الكبير) في هذا المقام : إن قيل النظر في علم النجوم غير جائز ، فكيف أقدم عليه إبراهيم عليه السلام قلنا : لا نسلم أن النظر في علم النجوم والاستدلال بمعانيها حرام ، وذلك لأن من اعتقد أن الله تعالى خص كل واحد من هذه الكواكب بقوة وخاصة لأجلها يظهر منه أثر مخصوص ، فهذا العلم على هذا الوجه ليس بباطل . انتهى .

فعلم من هذا أن حرمة تعلم علم النجوم تختلف فيها . وأما أخبار المنجمين فقد ذكر في (المدارك) في تفسير ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلِيمُ السَّاعَةِ﴾ الآية : وأما المنجم الذي يخبر بوقت الغيث أو الموت فإنه يقول بالقياس ، والنظر في الطالع وما يدرك بالدليل لا يكون غيباً على أنه مجرد الظن والظن غير العلم .

وفي (الكشف): مقالات المنجمة على طريقتين من الناس من يكذبهم واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ وبقوله عليه السلام: « من أتى كاهناً أو عريفاً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد » ومنهم من قال بالتفصيل ، فإن المنجم لا يخلو من أن يقول : إن هذه الكواكب مخلوقات أو غير مخلوقات ، الثاني كفر صريح ، وأما الأول فإما أن يقول : إنها فاعلات مختارات بنفسها فذلك أيضاً كفر صريح ، وإن قال : إنها مخلوقات مسخرات أدلة على بعض الأشياء ولها أثر بخلق الله تعالى فيها كالنور والنار ونحوهما ، وأنهم استخرجوا ذلك بالحساب ، فذلك لا يكون غيباً لأن الغيب ما لا يدل عليه بالحساب . وأما الآية والحديث فهما محمولان على علم الغيب وهذا ليس بغيب . وأما المنطق فقد ذكر ابن حجر المكي (١) في (شرح الأربعين) للنووي أن من آلات العلم الشرعي من فقه وحديث وتفسير المنطق الذي بأيدي الناس اليوم فإنه علم مفيد لا محذور فيه بوجه ، إنما المحذور فيما كان يخلط به شيء من الفلسفيات المنابذة للشرائع ، ولأنه كالعلوم العربية في أنه من مواد أصول الفقه ، ولأن الحكم الشرعي لا بد من تصوره والتصديق بأحواله إثباتاً ونقياً ، والمنطق هو المرصد لبيان أحكام التصور والتصديق ، فوجب كونه علماً شرعياً إذ هو ماصدر عن الشرع أو توقف عليه العلم الصادر عن الشرع توقف وجود كعلم الكلام أو توقف كمال كعلم العربية والمنطق ، ولذا قال الغزالي: « لاثقة بفقه من لا يتمنطق » أي من لا قواعد المنطق مركوزة بالطبع فيه كالمجتهدين في العصر الأول أو بالتعلم . ومن أثنى على المنطق الفخر الرازي ، والآمدي ، وابن الحاجب ، وشراح

(١) هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الانصاري المكي ، شهاب

الدين ، أبو العباس المتوفى سنة ٩٧٤ هـ = ١٥٦٧ م .

كتابه ، وغيرهم من الأئمة . والقول بتحريمه محمول على ما كان
 مخلوطاً بالفلسفة . انتهى كلام (كشف اصطلاحات الفنون) مع
 تصرف فيه ببعض الزيادة وسيأتي حكم علم المنطق وما هو الحق فيه
 تحت « علم الميزان » من باب الميم في القسم الثاني من هذا الكتاب .
 وكذا حكم علم الكلام ذكرته في كتابي (قصد السبيل إلى ذم الكلام
 والتأويل) . وللسيد الإمام المجتهد محمد بن إبراهيم الوزير اليماني — رحمه
 الله — كتب ورسل مستقلة في هذا الباب منها كتابه المسمى (بالروض
 باسم في الذب عن سنة أبي القاسم) فإن شئت الزيادة فعليك بها .
 وأما ما ذكره صاحب (كشف الاصطلاحات) في هذا المقام من
 حكم العلوم كما تقدم آنفاً فما هو إلا أقوال أهل العلم المحضه وآراءهم
 الساذجة التي لا إثارة عليها من علم ، وهذه الحكايات والمقالات
 مثلها كثير الوجود في كتب الفقهاء ، ولكن من لا يتبع إلا ما قرره
 الدليل لا يقبل ذلك أبد الآبدين ، ولا يتوجه إلى تلك الأقوال الحالية
 عن الاستناد إلى الكتاب العزيز والسنة المطهرة التي لا علم غيرهما ، أو
 ما كان له دخل في فهمهما وكان كالألآت لهما . وقد ذكرنا في هذا
 الكتاب تحت بعض العلوم حكمه فارجع إليه يتضح لك ما هو الحق في
 المسألة . وليس هذا الكتاب مما ينبغي فيه ذكر المسائل والأدلة عليها على
 وجه التفصيل ، فإنها مدونة في دواوين الإسلام وكتب الأئمة ، وقد
 قضوا منها الوطر وميزوا فيها الحق عن الباطل والخطأ من الصواب .
 انظر مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني وتلميذه الإمام الرباني الحافظ
 ابن القيم (كإغاثة اللهفان عن مكائد الشيطان) وغيره ، ومؤلفات
 السيد ابن الوزير ، والعلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني ، وتصانيف

قاضي القضاة المجتهد المطلق محمد بن علي الشوكاني، وأمثال هؤلاء، واعتن بها اعتناء لا يفتر طبعك منها ، واشدد يدك عليها شداً بالغاً مبلغ النهاية تفر بسعادة الدارين وخيري الكونين إن شاء الله تعالى . وسيتضح عليك عند مطالعتها أن أي علم أحق بالحصول والاكتساب ، وأشدّها دخلاً في الانقاذ من المهلكات في الدنيا والآخرة . وإن لم ينصرك الدهر على الاطلاع عليها فاجهد في تحصيل مختصرات هؤلاء البررة الخيرة (كأدب الطلب) و (القول المفيد) و (ارشاد النقاد) ونحوها فإن قصرت يدك عن هذه أيضاً فارجع إلى الملخصات التي لخصناها من مؤلفات تلك العصابة الكرام وألفناها في تدوين هذا المرام ، وقد طبع أكثرها في هذه الأيام ، وانتشرت في الآفاق من العرب والعجم ، فإنها تشمل على فوائد نفيسة ، وحقائق صحيحة ، وعوائد نافعة ، ومقاصد صالحة ، وحقوق ثابتة بالكتاب والسنة ، وهي تكفي المقلد ، وتغني المجتهد ، وتشفي العليل ، وتروي الغليل ، وتسلي الفؤاد ، وتوصل المرید إلى المراد . وبالله العجب من قوم بسطوا القول في بيان علوم الفرض والكفاية والمحمودة منها والمذمومة ، وجاؤوا في تبينها بزبالة أفكارهم ونخالة أذهانهم من غير حجة نيرة ، وصعدوا في تعيينها تارة إلى السماء ونزلوا أخرى إلى الأرض ، ولم يرفعوا رؤوسهم إلى ماجاء عن سيد العلماء وسند الفضلاء صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك ، ولم يمعنوا أنظارهم فيه وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « العلم ثلاثة : آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة وما كان سوى ذلك فهو فضل » رواه أبو داود وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه . واللام في قوله صلى الله عليه وسلم « العلم » قيل للعهد ،

أي علم الدين ، وقيل للاستغراق كما في قوله تعالى : ﴿ الحمد لله ﴾ وهو الراجح ، والمراد بالآية الكتاب العزيز ، وبالسنة علم الحديث الشريف ، وبالفريضة علم الميراث وهو جزء من علم الكتاب والسنة ، وما سوى هذين الأصلين فضل أي زائد لضرورة فيه كائناً ما كان ، ولا سيما العلوم التي جاءت من كفرة اليونان وليست مبنية على أساس شرعي ولا على عرفان ، بل حدثت هي في الإسلام بعد انقراض القرون الثلاثة المشهود لها بالخير ، فإنها ليس فيها من الخير شيء بل كلها كما قيل : علم لا ينفع وجهل لا يضر . ومن تمسك بأذيال الكتاب الإلهي والحديث النبوي فقد استغنى عن جميع العلوم والفنون ، « وكل الصيد في جوف القفرا » ومن لم يستغن بما جاء عن الله تعالى ورسوله ولم يره كافياً وافياً لأموال الدنيا والآخرة فلا أغناه الله ولا حياته . والمعرض عن هذين العلمين الكريمين والأصلين الشريفين الجامعين للعلوم النافعة في المعاش والمعاد إلى الخوض في الفنون الأجنبية والاشتغال بها ليلاً ونهاراً والاستغراق فيها بأوقاته كلها ليس أهلاً للتخاطب ولا محلاً للالتفات ولا موفقاً للخير ولا موقعاً للنجاة . وفي حديث معاوية رضي الله عنه قال : « إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الأغلوطات » رواه أبو داود ، وهذه الفنون غالبها من هذا القبيل . ونهى أيضاً عن النظر في الكتب السماوية المنزلة على الأنبياء عليهم السلام من قبله ، فكيف بالنظر في هذه الجهالات والخرافات التي سموها علوماً وفنوناً ، وجعلوها من مواسم الفضيلة ، وربطوا بها كمال الشخص وحصروه في اكتسابها الذي لا ينبغي التعبير عنه إلا بإضاعة الأوقات واهلاك النفس الناطقة بإلقائها في الموبقات . أعاذنا الله وإخواننا المسلمين المتبعين عما يكره ولا يرضاه ، وصاننا وإياهم عما يضر في دين الإله إنه قريب مجيب وبالله التوفيق وهو المستعان .



مَطْلَب في طبقات أهل العلم

من كتاب (أدب الطلب) لشيخنا وبركتنا الإمام المجتهد الرباني
محمد بن علي الشوكاني قاضي قضاة القطر اليماني رحمه الله قال رضي
الله عنه :

« أول ما على طالب العلم أن يحسن نيته ، ويصلح طويته ، ويتصور
أن هذا العمل الذي قصد له والأمر الذي أراده هو الشريعة التي شرعها
الله سبحانه لعباده ، وبعث بها رسله ، وأنزل بها كتبه . ويجرد نفسه
عن أن يشوب ذلك بمقصد من مقاصد الدنيا ، أو يخلطه بما يكدره
من الإرادات التي ليست منه . هذا على فرض أن مجرد تشريك العلم
مع غيره له حكم هذه المحسوسات ، وهيئات ذاك ، فإن من أراد
أن يجمع في طلبه بين قصد الدنيا والآخرة فقد أراد الشطط وغلط
أقبح الغلط ، فإن طلب العلم من أشرف أنواع العبادة وأجلها وأعلاها
وقد قال تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ وصح عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل
امرئ ما نوى »

ومن أهم ما يجب على طالب العلم تصوره عند الشروع ، بل في
كل وقت أن يقرر عند نفسه أن هذا العمل هو تحصيل العلم بما شرعه

الله لعباده، والمعرفة لما تعبدهم به في محكم كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم . وإن هذا المطلب هو سبب تحصيله ، وذلك سبب الظفر بما عند الله من خير . ومثل هذا لامدخل فيه لعصبية ولا مجال عنده لحمية ، بل هو شيء تَعَبَّدُهُمُ الله به ليس لواحد أن يدعي أنه غير مُتَعَبِّدٍ به ، فضلاً أن يرتقي إلى درجة تكليف عباد الله بما يصدر عنه من الرأي ، فإن هذا أمر لم يكن إلا لله سبحانه لا لغيره كائناً من كان . ولا ينافي هذا وقوع الخلاف بين أئمة الأصول في إثبات اجتهاد الأنبياء ونفيه ، فإن الخلاف لفظي عند من أنصف وحقق . وأهم ما يحصل لك أن تكون منصفاً غير متعصب في شيء من هذه الشريعة ، فلا تمحق بركتها بالتعصب لعالم من علماء الإسلام بأن تجعل رأيه واجتهاده حجة عليك وعلى سائر العباد ، فإنه وإن فضلك بنوع من العلم وفاق عليك بمدرك من الفهم فهو لم يخرج بذلك عن كونه محكوماً عليه متعبداً بما أنت متعبد به ، بل الواجب عليك أن تعترف له بالسبق وعلو الدرجة اللائقة به في العلم ، معتقداً أن ذلك هو الذي لا يجب عليه غيره ولا يلزمه سواه . وليس لك أن تعتقد أن صوابه صوابك لك أو خطأه خطأ عليك ، بل عليك بالاجتهاد والجد حتى تبلغ إلى ما بلغ إليه من أخذ الأحكام الشرعية من ذلك المعدن الذي لامعدن سواه والموطن الذي هو أول الفكر وآخر العمل ، فإذا وطئت نفسك على الإنصاف وعدم التعصب لمذهب من المذاهب ولا لعالم من العلماء فقد فزت بأعظم فوائد العلم وربحت بأنفس فرائده . ومن عرف الفنون وأهلها معرفة صحيحة لم يبق عنده شك أن اشتغال أهل الحديث بفنهم لا يساويه اشتغال سائر أهل الفنون بفنونهم ولا يقاربه ، بل

لا يعد بالنسبة إليه كثير شيء . وإن إنصاف الرجل لا يتم حتى يأخذ كل فن عن أهله كائناً ما كان . وأما إذا أخذ العلم من غير أهله ، ورجح ما يجده من الكلام لأهل العلم في فنون ليسوا من أهلها ، وأعرض عن كلام أهلها ، فإنه يخبط ويخلط ويأتي من الأقوال والترجيحات بما هو في أبعد درجات الإتقان ، وهو حقيق بذلك ، وفي علماء المذاهب الأربعة من هو أوسع علماً وأعلى قدراً من إمامه الذي ينتمي إليه ويقف عند رأيه ، ويقتدي بما قاله في عبادته ومعاملته ، وفي فتاواه وقضائه ، ويسري ذلك إلى مصنفاته فيرجح فيها ما يرجحه إمامه وإن كان دليله ضعيفاً أو موضوعاً أو لا دليل بيده أصلاً بل مجرد محض الرأي ، ويدفع من الأدلة المخالفة له ما هو أوضح من شمس النهار تارة بالتأويل المتعسف وحيناً بالزور الملفف وبالجملة ، فما صنع هذا لنفسه بذلك التصنيف إلا ما هو خزي له في الدنيا والآخرة ، ووبال عليه في الآجلة والعاجلة .

الثاني : أن للطلبة ثلاث طبقات :

الأولى : من يقصد البلوغ إلى مرتبة في الطلب لعلم الشرع ومقدماته ، وترتفع همته ، فيكون عند تحصيلها إماماً مرجوعاً إليه ، مستفاداً منه ، مأخوذاً بقوله ، مدرساً ، مفتياً ، مصنفاً ، قاضياً .

والثانية : من تقصر همته عن هذه الغاية ، فتكون غاية مقصده ومعظم مطلبه ونهاية رغبته أن يعرف ماطلبه منه الشارع من أحكام التكليف ، والوضع على وجه يستقل فيه بنفسه ولا يحتاج إلى غيره ، من دون أن يتصور البلوغ إلى رتبة أهل الطبقة الأولى .

والثالثة : من يكون نهاية مرادهم أمراً دون أهل الطبقة الثانية ، وهو إصلاح ألسنتهم وتقويم أفهامهم بما يقتلدرون به على فهم معاني ما يحتاجون إليه من الشرع ، وعدم تحريفه وتصحيفه من دون قصد منهم إلى الاستقلال .

وتمَّ طبقة رابعة يقصدون الوصول إلى علم من العلوم أو علمين أو أكثر لغرض من الأغراض الدينية أو الدنيوية من دون تصور الوصول إلى علم الشرع ، فكانت الطبقات أربعاً .

وينبغي لمن كان صادق الرغبة قوي الفهم ، ثاقب النظر ، عزيز النفس ، شهم الطبع ، عالي الهمة ، سامي الغريزة أن لا يرضى لنفسه بالدون ، ولا يقنع بما دون الغاية ، ولا يقعد عن الجهد والاجتهاد المبلغين له إلى أعلى ما يراد وأرفع ما يستفاد ، فإن النفوس الأبية والهمم العلية لا ترضى بدون الغاية في المطالب الدنيوية من جاه أو مال أو رئاسة أو صناعة أو حرفة . وإذا كان هذا شأنهم في الأمور الدنيوية التي هي سريعة الزوال قريبة الاضمحلال فكيف لا يكون ذلك من مطالب المتوجهين إلى ما هو أشرف مطلباً ، وأعلى مكسباً ، وأرفع مراداً ، وأجل خطراً ، وأعظم قدراً ، وأعود نفعاً ، وأتم فائدة ، وهي المطالب الدينية مع كون العلم أعلاها وأولاها بكل فضيلة وأجلها وأكملها في حصول المقصود وهو الخير الأخروي .

أما الطبقة الأولى : فينبغي لمن تصور الوصول إليها أن يشرع بعلم النحو مبتدئاً بالمختصرات كمنظومة الحريري (١) المسماة

(١) القاسم بن علي صاحب المقامات ، توفي سنة ٥١٦ هـ = ١١٢٢ م .

(بالملحة) وشرحها ، فإذا فهم ذلك وأتقنه انتقل إلى (كافية ابن الحاجب)
وشروحها ، و (مغني اللبيب) وشروحه .

هذا باعتبار الديار اليمنية (١) ، فإذا كان ناشئاً في أرض يشتغل
فيها بغير هذه فعلية بما اشتغل به مشايخ تلك الأرض . ولا يستغني طالب
التبحر عن إتيان ما اشتمل عليه (شرح الرضي على الكافية) (٢) من
المباحث اللطيفة والفوائد الشريفة ، وكذلك ما في (المغني) (٣) من
المسائل الغريبة . ويكون اشتغاله بسماع الشروح بعد حفظ هذه المختصرات
حفظاً يملية عن ظهر قلبه ويبيديه من طرف لسانه . وأقل الأحوال أن يحفظ
مختصراً منها هو أكثرها مسائل وأنفعها فوائد ، ولا يفوته النظر في مثل
(ألفية ابن مالك) وشروحها ، و (التسهيل) (٤) وشروحه ،
و (المفصل) للزمخشري ، و (الكتاب) لسيبويه ، فإنه يجد في هذه
الكتب من لطائف المسائل النحوية ودقائق المباحث العربية ما لم يكن قد
وجده في تلك .

(١) في هامش الأصل التعليق : « اعلم أن ما يسميه المؤلف هاهنا إنما هو باعتبار
ما يشتغل به الناس في الديار اليمنية إذا كان طالب العلم فيها ، لأنه يجد شيوخ هذه المصنفات
ولا يجد شيوخ غيرها من مصنفات النحو إلا باعتبار الوجدادة لا باعتبار السماع ، فن كان
في غيرها فليأخذ عن شيوخها في كل فن مقداراً يوافق ما ذكره هاهنا » سيدعلي حسن خان
ولد المؤلف عافاه الله تعالى عن الفتن .

(٢) هو رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي المتوفى سنة ٦٨٦ هـ = ١٢٨٧ م
وضع شرحاً على كافية ابن الحاجب في النحو .

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف النحوي
المتوفى سنة ٧٦١ هـ = ١٣٦٠ م .

(٤) هو (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك صاحب الألفية .

وينبغي للطالب أن يطلع على مختصر من مختصرات المنطق ،
ويأخذه عن شيوخه ، ويفهم معانيه ، ويكفيه في ذلك مثل (إيساغوجي)
أو (تهذيب السعد) وشرح من شروحهما. وليس المراد هنا إلا الاستعانة
بمعرفة مباحث التصورات والتصديقات إجمالاً ، لئلا يعثر على بحث من
مباحث العربية من نحو أو صرف أو بيان قد سلك فيه صاحب الكتاب
مسلكاً على النمط الذي سلكه أهل المنطق فلا يفهمه ، كما يقع كثيراً في
الحدود والرسوم ، فإن أهل العربية يتكلمون في ذلك بكلام المناطق .
فإذا كان الطالب عاطلاً عن علم المنطق بالمرة . لم يفهم تلك المباحث كما
ينبغي .

ثم بعد ثبوت الملكة له في النحو ، وإن لم يكن قد فرغ من سماع ما
سميناه يشرع في الاشتغال بكتب علم الصرف كـ (الشافية) وشروحها
(الزنجانية) و(لامية الأفعال). ولا يكون عالماً بعلم الصرف كما ينبغي إلا أن تكون
(الشافية) وشروحها من محفوظاته ، لانتشار مسائل فن الصرف وطول
ذيل قواعده وتشعب أبوابه . ولا يفوته الاشتغال (بشرح الرضي على
الشافية) بعد أن يشتغل بما هو أخصر منه من شروحها كـ (شرح
الجاربردي) ولطف الله الغياث (١) ، فإن فيه من الفوائد الصرفية ما لا يوجد
في غيره .

ثم ينبغي له بعد ثبوت الملكة له نحواً وصرفاً وإن لم يكن قد فرغ من
سماع كتب الفنين أن يشرع في علم المعاني والبيان ، فيبتدئ بحفظ
مختصر من مختصرات الفن يشتمل على مهمات مسائله كـ (التلخيص) ،
و (شرح السعد المختصر) و ما عليه من الحواشي ، و (شرحه المطول)
وحواشيه ، فإنه إذا حفظ هذا المختصر وحقق الشرحين المذكورين

(١) واسم شرحه هذا : « المناهل الصافية على الشافية » .

وهو امشهما بلغ إلى مكان من الفن مكين فقد أحاطت هذه الجملة بما في مؤلفات المتقدمين من شراح (المفتاح) ونحوه . وإذا ظفر بشيء من مؤلفات عبد القاهر الجرجاني أو السكاكي في هذا الفن فليمعن النظر فيه ، فإنه يقف في تلك المؤلفات على فوائد .

وينبغي له حال الاشتغال بهذا الفن أن يشتغل بفنون مختصرة قريبة المأخذ قليلة المباحث كفن الوضع وفن المناظرة (١) . ويكفيه في الأول (رسالة الوضع) وشرح من شروحها ، وفي الثاني (آداب البحث العضدية) وشرح من شروحها .

ثم ينبغي له أن يكب على مؤلفات اللغة المشتملة على بيان مفرداتها كـ (الصحاح) (٢) و (القاموس) و (شمس العلوم) و (ضياء الخلوم) و (ديوان الأدب) ونحو ذلك من المؤلفات المشتملة على بيان اللغة العربية عموماً أو خصوصاً ، كالمؤلفات المختصة بغريب القرآن والحديث .

ثم يشتغل بعد هذا بعلم المنطق فيحفظ مختصراً منه كـ (التهذيب) أو (الشمسية) ، ثم يأخذ في سماع شروحيهما على أهل الفن . فإن العلم

(١) سوف يعرف المؤلف هذين الفنين في الجزء الثاني من كتابه (أبجد العلوم) .

(٢) بإزائه في هامش الأصل التعليق : « قلت : وأجمع كتب اللغة كتاب تاج العروس شرح القاموس للسيد المرتضى البلجرامي الزبيدي المصري قدحوى على جميع كتب هذا الفن ، كما قيل : كل الصيد في جوف الفرا . وقد طبع بحمد الله في مصر القاهرة ، لكن نصف الكتاب فإن تيسر الكتاب تماماً فن نعم الله تعالى على المتيسر له ويكفي هو وحده عن جميع أسفار هذا العلم » سيد علي حسن خان سلمه الله تعالى .

وقد طبع التاج بكماله في القاهرة وأعيدت طباعته في الكويت منذ عهد قريب .

هذا الفن على الوجه الذي ينبغي يستفيد به الطالب مزيد إدراك وكمال استعداد عند ورود الحجج العقلية عليه . وأقل الأحوال أن يكون على بصيرة عند وقوفه على المباحث التي يوردها المؤلفون في علوم الاجتهاد من المباحث المنطقية ، كما يفعله كثير من المؤلفين في الأصول والبيان والنحو .

ثم يشتغل بفن أصول الفقه بعد أن يحفظ مختصراً من مختصراته المشتملة على مهمات مسائله كـ (مختصر المنتهى) ، أو (جمع الجوامع) أو (الغاية) . ثم يشتغل بسماع شروح هذه المختصرات كـ (شرح العضد على المختصر) و (شرح المحلي على جمع الجوامع) و (شرح ابن الإمام على الغاية) . وينبغي له أن يطول الباع في هذا الفن ، ويطلع على مؤلفات أهل المذاهب المختلفة كـ (التنقيح) و (التوضيح) و (التلويح) و (المنار) و (تحرير ابن الهمام) وليس في هذه المؤلفات مثل (التحرير) وشرحه . ومن أنفع ما يستعان به على بلوغ درجة التحقيق في هذا الفن الإكباب على الحواشي التي ألفها المحققون على (الشرح العضدي) وعلى (شرح الجمع) .

ثم ينبغي له بعد إتقان فن أصول الفقه وإن لم يكن قد فرغ من سماع مطولاته أن يشتغل بفن الكلام المسمى بأصول الدين ، ويأخذ من مؤلفات الأشعرية بنصيب ، ومن مؤلفات المعتزلة (١) بنصيب ، ومن مؤلفات الماتريدية بنصيب ، ومن مؤلفات المتوسطين بين هذه الفرق كالزيدية بنصيب . فإنه إذا فعل هكذا عرف الاعتقادات كما ينبغي . ، وأنصف

(١) في هامش الأصل : « ومن أحسنها (المجتبى) ومن أحسن كتب الأشعرية (المواقف العضدية) وشرحها للشريف و (المقاصد السعدية) وشرحها له » « سيد علي حسن خان سلمه ربه » .

كل فرقة بالترجيح والتجريح على بصيرة ، وقابل كل قول بالقبول أو الرد على حقيقة .

وإني أقول بعد هذا : إنه لا ينبغي لعالم أن يدين بغير ما دان به السلف الصالح من الوقوف على ما تقتضيه أدلة الكتاب والسنة وإمرار الصفات كما جاءت ، وردّ علم التشابه إلى الله سبحانه ، وعدم الاعتداد بشيء من تلك القواعد المدونة في هذا العلم المبنيّة على شفا جُرُف هار من أدلة العقل التي لا تعقل ولا تثبت إلا بمجرد الدعاوي والافتراء على العقل بما يطابق الهوى ، ولا سيما إذا كانت مخالفة لأدلة الشرع الثابتة في الكتاب والسنة ، فإنها حينئذٍ حديث خرافة ولعبة لاعب .

ثم بعد إحراز هذه العلوم يشتغل بعلم التفسير ، فيأخذ عن الشيوخ ما يحتاج مثله إلى الأخذ كـ (الكشاف) (١) ويكب على كتب التفسير على اختلاف أنواعها وتباين مقاديرها ، ويعتمد في تفسير كلام الله سبحانه على ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم عن الصحابة فإنهم أهل اللسان العربي . فما وجدته من تفاسير رسول الله صلى الله عليه وسلم — في الكتب المعتبرة كالأمهات وما يلتحق بها قدمه على غيره ، وأجمع مؤلف في ذلك (الدر المنثور) للسيوطي . وينبغي له أن يطوّل الباع في هذا العلم ويطالع مطولات التفسير كـ (مفاتيح الغيب) للرازي ، ولا يكتفي على تفسير بعض الآيات مسمى لها بآيات الأحكام كما وقع للموزعي وصاحب (الثمرات) . ويقدم على قراءة التفاسير الاطلاع على علوم لها مدخل في التلاوة وسائر العلوم المتعلقة بالكتاب العزيز ، وما

(١) للزعشمري .

أنفع (الإتيان) للسيوطي في مثل هذه الامور . ثم لا يهمل النظر في كتب
القرآت وما يتعلق بها كـ (الشاطبية) وشروحها و (الطيبة) وشروحها .
وأعظم العلوم فائدة وأكثرها نفعاً وأوسعها قدراً وأجلها خطراً علم
السنة المطهرة ، فإنه الذي تكفل ببيان الكتاب العزيز ، ثم استقل بما لا
ينحصر من الأحكام ، فيقبل على سماع الكتب كـ (جامع الأصول)
و (المشارق) و (كنز العمال) و (المنتقى) لجد ابن تيمية - رحمه الله -
و (بلوغ المرام) لابن حجر و (العمدة) . ثم يسمع الأمهات الست (١)
و (مسند أحمد) و (صحيح ابن خزيمة) و (ابن حبان) و (ابن
الجارود) و (سنن الدارقطني) و (البيهقي) وما بلغت إليه قدرته ووجد
في أهل عصره شيوخه .

ثم يشتغل بشروح هذه المؤلفات ، فيسمع منها ما تيسر له ويطالع ما
تيسر له سماعه ، ويستكثر من النظر في المؤلفات في علم الجرح والتعديل ،
بل يتوسع في هذا العلم بكل ممكن . وأنفع ما ينتفع به مثل (النبلاء)
و (تاريخ الإسلام) و (تذكرة الحفاظ) و (الميزان) . وهذا بعد أن يشتغل
بشيء من علم اصطلاح أهل الحديث ، كمؤلفات ابن الصلاح و (الألفية)
للعراقي وشروحها .

وينبغي أن يشتغل بمطالعة الكتب المصنفة في تاريخ الدول وحوادث
العالم في كل سنة ، كما فعله الطبري في تاريخه ، وابن الاثير في (كامله)
فإن للاطلاع على ذلك فائدة جلية .

فإذا أحاط الطالب بما ذكرناه من العلوم فقد صار حينئذٍ في الطبقة

(١) أي كتب الصحاح الستة .

العالية من طبقات المجتهدين ، وكمل له جميع أنواع علوم الدين ، وصار قادراً على استخراج الأحكام من الأدلة متى شاء وكيف شاء . ولكنه ينبغي له أن يطلع على علوم آخر (١) ليكمل له ما قد حازه من الشرف ، ويتم له ما قد ظفر به من بلوغ الغاية ، فمن ذلك علم الفقه ، وأقل الأحوال أن يعرف مختصراً في فقه كل مذهب من المذاهب المشهورة ، فإنه قد يحتاج إليها المجتهد لإفادة المتذهبيين السائلين عن مذاهب أئمتهم . وقد يحتاج إليها لدفع مَنْ يشنّ عليه في اجتهاده ، كما يقع ذلك كثيراً من أهل التعصب والتقصير . فإنه إذا قال له : « قد قال بهذه المقالة العالم الفلاني ، أو عمل عليها أهل المذهب الفلاني » كان ذلك دافعاً لصوّليته كاسراً لسوّريته . وما أنفع الاطلاع على المؤلفات البسيطة في حكاية مذاهب السنف وأهل المذاهب ، وحكاية أدلتهم ، وما دار بين المتناظرين منهم إما تحقيقاً أو فرضاً ، كمؤلفات ابن المنذر ، وابن قدامة ، وابن حزم ، وابن تيمية ، ومن سلك مسالكهم ، فإن تلك المؤلفات هي مطارح أنظار المحققين ومطامح أفكار المجتهدين .

ومما يزيد من أراء هذه الطبقة العلية علوّاً ، ويفيده قوة إدراك ، وصحة فهم ، وسيلان ذهن الاطلاع على أشعار فحول الشعراء ومجيدتهم ، مع ما يحصل له بذلك من الاقتدار على النظم والتصرف في فنونه . فإن من كان بهذه المترلة الرفيعة من العلم إذا كان لا يقتدر على النظم كان ذلك خدشةً في وجه محاسنه ونقصاً في كماله .

(١) في هامش الأصل : « وهي لا تخرج إن شاء الله تعالى عن القسم الثاني من هذا الكتاب وفيه مالا يحتاج إليه طالب علم الدين وإنما يحتاج إليه طالب علوم الدنيا » . « حافظ علي حسين كاتب الحروف عفا الله عنه » .

وهكذا الاستكثار من النظر في بلاغات أهل الإنشاء المشهورين بالإجادة والإحسان ، المتصرفين في رسالاتهم ومكاتباتهم بأفصح لسان وأبين بيان ، لأنه ينبغي أن يكون كلامه على قدر علمه . وهو إذا لم يمارس جيد النظم والنثر كان كلامه ساقطاً عن درجة الاعتبار عند أهل البلاغة ، . والعلم شجرة ثمرتها الألفاظ ، وما أقبح العالم المتبحر في كل فن أن يتلاعب به في النظم والنثر من لا يجاريه في علم من علومه ، ويتضحك منه من له إلمام بمستحسن الكلام ورائق النظام . وأنفع ما ينتفع به في ذلك (منظومة الجزار) (١) وشرحها ، و (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) لابن الأثير . ثم لا بأس على من رسخ قدمه في العلوم الشرعية أن يأخذ بطرف من فنون هي من أعظم ما يصقل الأفكار ويصفي القرائح ، ويزيد القلب سروراً والنفس انشراحاً ، كالعلم الرياضي والطبيعي والهندسة والهيئة والطب .

وبالجملة فالعلم بكل فن خير من الجهل به بكثير ، ولا سيما من رشح نفسه للطبقة العلية والمترلة الرفيعة . ودع عنك ماتسمعه من التشنيعات فإنها شعبة من التقليد ، وأنت بعد العلم بأي علم من العلوم حاكم عليه بما لديك من العلم غير محكوم عليك ، واختر لنفسك ما يحلو . وليس يخشى على من قد ثبت قدمه في علم الشرع من شيء ، وإنما يخشى على من كان غير ثابت القدم في علوم الكتاب والسنة ، فإنه ربما يتزلزل وتخور قوته . فإذا قدمت العلم بما قدمنا لك من العلوم الشرعية فاشتغل بما شئت واستكثر من الفنون

(١) لعلها المعروفة بالمعقود الدرية في الأمراء المصرية وهي ليحيى بن عبد العظيم بن يحيى بن محمد الجزار المتوفى سنة ٦٧٩ هـ = ١٢٨٠ م وهو أديب شاعر له ديوان شعر وكتب أخرى .

ما أردت ، وتبحر في الدقائق ما استطعت ، وحارب من خالفك
وعندك وشنع عليك بقول القائل :

أَتَنَا أَنْ سَهْلًا ذَمَّ جَهْلًا
عُلُومًا لَيْسَ يَعْرِفُهُنَّ سَهْلٌ

عُلُومًا لَوْ دَرَاهَا مَا قَلَّهَا
ولكن الرضا بالجهل سهل

ولاني لأعجب من رجل يدعي الإنصاف والمحبة للعلم ويحري على
لسانه الطعن في علم من العلوم لا يدري به ولا يعرفه ولا يعرف موضوعه
ولا غايته ولا فائدته ولا يتصوره بوجه من الوجوه . ولقد وجدنا لكثير
من العلوم التي ليست من علم الشرع نفعاً عظيماً وفائدةً جلية في دفع
المبطلين والمتعصبين وأهل الرأي البحت ومن لا اشتغال له بالدليل .

وأما الأهلية التي يكون صاحبها مملأً لوضع العلم فيه وتعليمه إياه
فهي شرف المحتد وكرم النجار وظهور الحسب ، أو كون في سلف
الطالب من له تعلق بالعلم والصلاح ومعالم الدين ، أو بمعالي الامور
ورفع الرتب ، فإن هذا أمر يجذب بطبع صاحبه إلى معالي الامور ، ويحول
بينه وبين الرذائل .

وأما من كان سقط المتاع وسفاسف أهل المهن كأهل الحياكة ،
والعصارة ، والقصابة ، ونحو ذلك من المهن الدنية والحريف الوضيعة
فإن نفسه لا تفارق الدناءة ، ولا تجانب السقوط ، ولا تأبى المهانة .
فإذا اشتغل مشغل منهم بطلب العلم ونال منه بعض النيل وقع في

أمر منها العُجْبُ والزهو والخيلاء والتطاول على الناس ، ويعظم به الضرر على أهل العلم فضلاً عن غيرهم ممن هو دونهم .

وأما من كان أهلاً للعلم وفي مكان من الشرف فانه يزداد بالعلم شرفاً إلى شرفه ، ويكتسب به من حسن السمات ، وجميل التواضع ، ورائق الوقار ، وبديع الأخلاق ما يزيد علمه علواً وعرفانه تعظيماً . وبين هاتين الطائفتين طائفة ثالثة ليست من هؤلاء ولا من هؤلاء جعلوا العلم مكسباً من مكاسب الدنيا ، ومعيشة من معاش أهلها ، لاغرض لهم فيه إلا إدراك منصب من مناصب أسلافهم ، ونيل رئاسة من الرئاسة التي كانت لهم . كما يشاهد في غالب البيوت المعمورة بالقضاء أو الإفتاء أو الخطابة أو الكتابة أو ماهو شبيه بهذه الأمور . فهذا ليس من أهل العلم في ورد ولا صدر ، ولا ينبغي أن يكون معدوداً منهم ، ولا فائدة في تعليمه راجعة إلى الدين قط .

والذي ينبغي لطالب العلم أن يطلبه كما ينبغي ، ويتعلمه على الوجه الذي يريده الله منه ، معتقداً أنه أعلى أمور الدين والدنيا راجياً أن ينفع به عباد الله بعد الوصول إلى الفائدة منه .

هذا ما ينبغي لأهل الطبقة الأولى ، وأما أهل الطبقة الثانية ، وهو من يطلب ما يصدق عليه مسمى الاجتهاد ، ويسوغ به العمل بأدلة الشرع ، فهو يكفي بأن يأخذ من كل فن من فنون الاجتهاد بنصيب يعلم به ذلك الفن علماً يستغني به عند الحاجة إليه ، أو يهتدي به إلى المكان الذي فيه ذلك البحث على وجه يفهم به ما يقف عليه منه ، فيشرع بتعلم علم النحو حتى تثبت له فيه الملكة التي يقتدر بها على معرفة أحوال أواخر الكلم

إعراباً وبناء . وأقل ما يحصل له ذلك بحفظ مختصر من المختصرات
المشتملة على مهمات مسائل النحو ، والمتضمنة لتقرير مباحثه على الوجه
المعتبر كـ (الكافية) وشرح من شروحها، وأحسنها بالنسبة إلى الشروح
المختصرة (شرح الجامي) . ثم يحفظ مختصراً في الصرف كـ (الشافعية)
وشرحها للجاربردي . ثم يشتغل بحفظ مختصر من مختصرات علم
المعاني والبيان كـ (التلخيص) للقزويني و (شرح السعد المختصر) . وأنفع
ما ينتفع به الطالب (الغاية) للحسين بن القاسم (١) وشرحها له . ثم
يشتغل بقراءة تفسير من التفسير المختصرة كـ (تفسير البيضاوي) مع
مراجعة ما يمكنه مراجعته من التفسير . ثم يشتغل بسماع مالا بد من
سماعه من كتب الحديث ، وهي الست الأمهات . فإن عجز عن ذلك
اشتغل بسماع ما هو مشتمل على ما فيها من المتن كـ (جامع الأصول) .
ثم لا يدع البحث عن ما هو موجود من أحاديث الأحكام في غيرها
بحسب ما تبلغ إليه طاقته ، ويبحث عن الأحاديث الخارجة عن الصحيح
في المواطن التي هي مظنة للكلام عليها من الشروح والتخریجات .
ويكون مع هذا عنده ممارسة لعلم اللغة على وجه يهتدي به إلى البحث
عن الألفاظ العربية واستخراجها من مواطنها . وعنده من علم اصطلاح
الحديث ، وعلم الجرح والتعديل ما يهتدي به إلى معرفة ما يتكلم به
الحفاظ على أسانيد الأحاديث ومتونها .

وأما أهل الطبقة الثالثة وهم الذين يرغبون إلى اصلاح ألسنتهم
وتقويم أفهامهم بما يقتدرون به على فهم معاني ما يحتاجون إليه من الشرع

(١) هو الحسين بن قاسم بن محمد بن علي اليمني من سادات اليمن، توفي سنة ٥١٠٥هـ = ١٦٤٠م
وكتابه (الغاية) في الأصول وقد وضع عليه أيضاً شرحاً .

وعدم تحريفه وتصحيحه وتغيير إعرابه من دون قصد منهم إلى الاستقلال ، بل يعزمون على التعويل على السؤال عند عروض التعارض والاحتياج إلى الترجيح ، فنبغي له تعلم شيء من علم الإعراب حتى يعرف به إعراب أواخر الكلم . ويكفيه في مثل ذلك حفظ (منظومة الحريري) وقراءة شروحها على أهل الفن ، وتدريبه في إعراب ما يطلع عليه من الكلام المنظوم والمنثور ، ويحفي السؤال عن إعراب ما أشكل عليه ، حتى تثبت له بمجموع ذلك ملكة يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً . ثم يتعلم اصطلاح علم الحديث ويكفيه في مثل ذلك مثل (النخبة) وشرحها . ثم بعدها يكب على سماع المختصرات في الحديث مثل (بلوغ المرام) و (العمدة) و (المنتقى) ، وإن تمكن من سماع (جامع الأصول) أو شيء من مختصراته فعل ، فإذا أشكل عليه معنى حديث نظر في الشروح أو في كتب اللغة . وإن أشكل عليه الراجح من المتعارضات أو التبس عليه هل الحديث مما يجوز العمل به أم لا ؟ سأل علماء هذا الشأن الموثوق بعرفانهم وإنصافهم ، ويعمل على ما يرشدونه إليه استفتاء وعملاً بالدليل لا تقليداً وعملاً بالرأي . ويشغل بسماع تفسير من التفاسير التي لا تحتاج إلى تحقيق وتدقيق كـ (تفسير البغوي) وتفسير السيوطي المسمى (بالدر المنثور) . وإذا أشكل عليه بحث من المباحث أو تعارضت عليه التفاسير ولم يهتد إلى الراجح أو التبس عليه أمر يرجع إلى تصحيح شيء مما يجده في كتب التفسير رجع إلى أهل العلم بذلك الفن سائلاً لهم عن الرواية لا عن الرأي . وقد كان من هذه الطبقة الصحابة والتابعون وتابعوهم ، فإنهم كانوا يسألون أهل العلم منهم عن حكم ما يعرض لهم مما يحتاجون إليه في معاشهم ومعادهم ، فيروون لهم في ذلك ما جاء عن

الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم فيعملون بروايتهم لابرأهم
من دون تقليد ولا التزام رأي كما يعرف ذلك من يعرفه .

وأما الطبقة الرابعة ، الذين يقصدون الوصول إلى علم من العلوم
أو علمين أو أكثر لغرض من الأغراض الدينية أو الدنيوية من دون
تصور الوصول إلى علم الشرع ، وذلك كمن يريد أن يكون شاعراً
أو مُنشئاً أو حاسباً ، فإنه ينبغي له أن يتعلم مايتوصل به إلى ذلك المطلب .
فمن أراد أن يكون شاعراً تعلم من علم النحو والمعاني والبيان مايفهم
به مقاصد أهل هذه العلوم ، ويستكثر من الاطلاع على علم البديع
والإحاطة بأنواعه والبحث عن نكته وأسراره ، وعلم العروض
والقوافي ، ويمارس أشعار العرب ، ويحفظ مايمكنه حفظه منها . ثم
أشعار أهل الطبقة الأولى من أهل الإسلام ، كجبرير والفرزدق وطبقتهما .
ثم مثل أشعار بشار بن برد وأبي نواس ومسلم بن الوليد ، وأعيان
من جاء بعدهم كأبي تمام والبحري والمنتبي ، ثم أشعار المشهورين
بالجودة من أهل العصور المتأخرة ويستعين على فهم مااستصعب عليه
بكتب اللغة ويكتب على الكتب المشتملة على تراجم أهل الأدب ك(يتيمة
الدهر) وذيولها ، و(قلائد العقيان) وماهو على نمطه من مؤلفات أهل
الأدب ك(الريحانة) و(النفحة) .

كما يحتاج إلى مذكرناه من أراد أن يكون شاعراً فيحتاج إليه
أيضاً من أراد أن يكون منشئاً مع احتياجه إلى الاطلاع على مثل (المثل
السائر في أدب الكاتب والشاعر) لابن الأثير و(الكامل) للمبرد و(الأمالي)
للقالبي ، ومجاميع خطب البلغاء ورسائلهم خصوصاً مثل ما هو مدون

من بلاغات الجاحظ والفاضل (١) والعماد وأمثالهم ، فانه ينتفع بذلك
أتم انتفاع .

ومن أراد أن يكون حاسباً اشتغل بعلم الحساب ، ومؤلفاته معروفة .
وهكذا من أراد أن يطلع على علم الفلسفة فانه يحتاج إلى معرفة
العلم الرياضي ، والعلم الطبيعي ، والعلم الالهي ، وهكذا علم الهندسة .
فمن جمع هذه العلوم الأربعة صار فيلسوفاً ، والعلم بالعلوم الفلسفية
لاينافي علم الشرع ، بل يزيد المشرع الذي قد رسخت قدمه في علم
الشرع غبطة بعلم الشرع ومحبة له ، لأنه يعلم أنه لاسبيل للوقوف على
ماحاول الفلاسفة الوقوف عليه إلا من جهة الشرع . وإن كل باب غير
هذا الباب لايتتهي بمن دخل إليه إلى غاية وفائدة .

ومن كان مريداً لعلم الطب فعليه بمطالعة كتب جالينوس ، فإنها أنفع
شيء في هذا الفن باتفاق من جاء بعده من المشتغلين بهذه الصناعة إلا
النادر القليل ، وقد انتقى منها جماعة من المتأخرين ستة عشر كتاباً
وشرحوها شروحاً مفيدة . فان تعذر عليه ذلك فأكمل ماوقفت عليه
من الكتب الجامعة بين المفردات والمركبات والعلاجات كتاب (القانون)
لابن سينا و(كامل الصناعة) المشهور بالملكي لعلي بن العباس . ومن أنفع
المختصرات (الذخيرة) لثابت بن قرة . ومن أنفعها باعتبار خواص
الأدوية المفردة وبعض المركبات (تذكرة الشيخ داود الانطاكي)
ولو كمل بالمعالجات لكان مغنياً عن غيره ، ولكنه انقطع بعد أن شرع
إلى الكلام على معالجات العلل على حروف أبجد ، فوصل إلى حرف

(١) أي القاضي الفاضل البيهقي . انظره فيما سبق ص ٧١ ، والعماد هو العماد الأصمهاني .

الطاء ثم انقطع الكتاب ، ومن أنفعها في هذا الفن (الموجز) وشروحه .
وبالجملة فمن كان قاصداً إلى علم من العلوم كان عليه أن يتوصل
إليه بالمؤلفات المشهورة بنفع من اشتغل بها ، المحررة أحسن تحرير ،
المهذبة أبلغ تهذيب . وقد منا في كل فن مافيه إرشاد إلى أحسن المؤلفات
فيه .

وكثيراً ما يقصد الطالب الذي لم يتدرب بأخلاق المنصفين ويتهذب
بارشاد المحققين الاطلاع على مذهب من المذاهب المشهورة ، ولم تكن
له في غيره رغبة ولا عنده لما سواه نشاط ، فأقرب الطرق إلى إدراك
مقصده ونيل مآربه أن يتدبّر بحفظ مختصر من مختصرات أهل
ذلك المذهب كـ (الكتر) في مذهب الحنفية و (المنهاج) (١) في مذهب
الشافعية . فإذا صار ذلك المختصر محفوظاً له حفظاً متقناً على وجه يستغني
به عن حمل الكتاب شرع في تفهم معانيه وتدبر مسائله على شيخ
من شيوخ ذلك الفن ، حتى يكون جامعاً بين حفظ ذلك المختصر وفهم
معانيه ، مع كونه مكرراً لدرسه متدبراً لمعانيه الوقت بعد الوقت ،
حتى يرسخ حفظه رسوخاً يأمن معه من التفلت . ثم يشتغل بدرس شرح
مختصر من شروحه على شيخ من الشيوخ . ثم يترقى إلى ما هو أكثر
منه فوائده وأكمل مسائل . ثم يكب على مطالعة مؤلفات المحققين من
أهل ذلك الفن ، فيضم ما وجدته من المسائل خارجاً عن ذلك المختصر
الذي قد صار محفوظاً له إليه على وجه يستحضره عند الحاجة إليه .

(١) الكتر : هو كنز الدقائق في فروع الفقه الحنفي للشيخ الإمام أبي البركات عبد الله
ابن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي المتوفى سنة ٧١٠ هـ . والمنهاج : هو منهاج الطالبين
في فروع فقه الشافعية ألفه محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة
٦٧٦ هـ .

ولكنه إذا لم يكن لديه من العلم إلا ما قد صار عنده من فقه ذلك المذهب فلا ريب أنه يكون عامي الفهم ، سيء الإدراك ، عظيم البلادة ، غليظ الطبع . فعليه أن يبتديء بتهذيب فهمه وتنقيح فكره بشيء من مختصرات النحو ومجاميع الأدب حتى تثبت له الفقاهة التصورية ، وأما الفقاهة الحقيقية فلا يتصف بها إلا المجتهد بلا خلاف بين المحققين».

هذا خلاصة كلام الشوكاني - رحمه الله - ، وإن شئت زيادة الاطلاع على مطالب هذه المدلولات فعليك بأصل الكتاب فإن فيه تحت كل قول فوائد جمة لا يسع لذكرها هذا الموضع . وهذا آخر الكلام على هذا المرام وبالله التوفيق وهو المستعان .



مطلب

في مباحث من الأمور العامة التي يكثر استعمالها والاشتباه بإهمالها

فمنها المفهوم ، إن تحقق خارج الذهن أصالةً فموجود عيني ،
وسواه معدوم خارجي . فما فيه بالعرض حال من الحثيات (١) الثلاثة ،
والأمور العامة ، والأعداد ، ولوازم الماهيات ، والنسب المطلقة
كالحللول واللزوم والتضاد ، والخاصة كالفوقية والعِظَم .

أو في الذهن فموجود ظلي ، فما من الأعيان معقول أولي ، ومالا
منها : واقعياً معقول ثانوي من المتأصلة في خصوص الوجود الذهني ،
والمنتزعات كالأحوال والأعدام ، وفرضياً منفي . فما أبى الوجود
لذاته ممتنع ، وما لامخترع ، وغيره ثابت تميز في نفس الأمر بأثر خاص :
ومنها : من الوجود حقيقي لا يرتفع ، وعارض يرتفع منتزع
أو منشأ له ورفع عدم ، والإعدام والمعدومات لاتتمايز في ظرف
الانتفاء .

ومنها رابطي [وله تقسيمات] (٢) :

١ - مفرد ومركب ، فمقابل المفرد مفرد ، والمركب في قوة
مردد مانع الحللو .

(١) في هامش الأصل : « أي الإطلاقية والتقييدية والتعليلية . منه » ومنه : تعني من
وضع المؤلف .

(٢) ما بين معقوفين مضاف في هامش الأصل .

٢ - ومقيد (١) بالجهة ومطلق .

٣ - وبسيط نسبي .

ومتطرف ونفسي [وله تقسيمات أيضاً] (٢) :

١ - صِرْف ، أو مقيد بظرف ، أو مضاف إلى شيء فقط :
أو سابقاً أو لاحقاً أو مطلقاً فيصير قديماً وحادثاً وفانياً ، أو صفة لشيء (٣)
عدولاً أو عدم ملكة .

٢ - وضروري واجب ، وممتنع بالذات وبالغير ، ويتعاكسان
بالتقابل ، ولا ضروريهما ممكن خاص بالذات ، فقط يقابل نظيره (٤)
وينقسم إلى قسميه ولايتعاكس . ولا ضروري (٥) أحدهما ، ممكن عام .
فمعيناً يقابل أحد الأولين (٦) ومطلقاً يشمل الكل .

٣ - وبالقوة أو بالفعل فكل (٧) مستعد قريب للآخر .

٤ - وعام (٨) وخاص يتقابلان تعاكساً والوجود قبل الكثرة (٩)
أو معها أو بعدها .

(١) فوقها بين السطرين في الأصل : « أي الوجود والعدم » .

(٢) ما بين مقوفين مضاف في هامش الأصل .

(٣) فوقها بين السطرين : « أي مجرداً عن قيد الزمان » .

(٤) في هامش الأصل : « أي الضروري الذي واجب بالذات أو ممتنع بالذات » .

(٥) فوقها بين السطرين : « أي الوجود والعدم » .

(٦) على الهامش : « أي الواجب والممتنع بالذات ممكن الوجود يقابل الممتنع ويمكن

العدم يقابل الواجب . منه » .

(٧) فوقها بين السطرين « فلا ضروري أحدهما حال كونه معيناً . منه » .

(٨) فوقها بين السطرين « أي غير متعين بل مطلقاً عن الإضافة إلى الوجود والعدم .

منه » .

(٩) فوقها بين السطرين « من الوجود والعدم . منه » .

- ٥ - ودفعي أو تدريجي منطبقاً أو لا .
- ٦ - والمطلق من العدم يباين الوجود ، ومطلقه يجمعه واعتباره في الأغلب بحال (١) الوجود وقليلًا بحال نفسه .
- ٧ - وأحد الوجودين يباين الآخر (٢) أو يلابسه أو يندرج فيه ، فينارق الأحوال بأن حمّلها اشتقائي وحمّله مواطأة .
- ٨ - وأصلي وظلي .
- ٩ - ومحقق (٣) ومقدر .
- ١٠ - ومنعوت بالطبع وناعت .
- ١١ - ومجرد كاملاً أو ناقصاً ومادي .
- ١٢ - ومشكك (٤) بأنحائه وغيره .

ومنها : الموجود بحسب الخارج ، إن نافي العدم لذاته فواجب ، وإلا فممكّن له ماهية ، ولا تخلو عن ملابس مختص ، فالناعت حال يحتاج شخصه إلى شخص الآخر . والمنعوت محل . فما استغنى عن طبيعة الحال موضوع للعرض ، وما لا فمادة للصورة ، والجوهر ما هيته وجودها العيني ، لا في موضوع ، وظن في الزمان والمكان والجوهر الفرد والخط

(١) في الهامش ؛ « كالعدم المطلق رفع الوجود المطلق ومطلق العدم رفع مطلق الوجود .

منه » .

(٢) فوقها بين السطرين : « أي اعتبار الشيء المطلق هو مطلق الشيء للعدم . منه » .

(٣) فوقها بين السطرين : « أي الوجود المندرج . منه » .

(٤) فوقها بين السطرين : « أي التشكيك » .

والسطح المستقلين ، والجسم والصورة جسميةً ونوعية ، والهيولى والنفس والعقل ، وحقق في الخمسة الأخيرة فما لا يقبل قسمة وإشارة ، إن فعل في الجسم بالآلات واستكمل به نفس وإلا فعقل والقابل لهما محلاً هيولى فعليتها للاستعداد ، وحالاً متماثلاً في الجميع ممتداً لذاته صورة جسمية ومختلفاً نوعية ومركباً (١) جسم إن زاحم في الحيز دائماً فشهادي وإلا فمثالي . والشهادي (٢) بنوعيته بسيط أفلاك وكواكب وعناصر ، ومركب عنصري ناقص بلا مزاج تام به . فما يحفظ البنية فقط معدني ، وما ينمو ويولد فقط نبات ، وما يحس ويتحرك بالإرادة حيوان ، وما يتفكر ويصنع بالآلات إنسان أرضياً وجن نارياً . والنفوس الشاعرة فلكية وحيوانية وناطقة ، والعاطلة عنه نباتية ، والذاعل بلاشعور طبيعية وربما يعمم ، والمثلث عندنا جوهر شاعر ليس بذئ نمو وشهوة وغضب وإن أراد إنعاماً وانتقاماً ، ويقال عليّ روحاني ، ومثالي ، وسماوي ، وهوائي ومن كل (٣) مهيم (٤) ما ومدبر ، ويتشكل في مدرسته ومدرسة غيره بأشكال مختلفة كالجن .

والأعراض انضمامية وجودها في أنفسها هو وجودها لمحالها ، وانتزاعية وجودها خصوص ، نحو وجود محالها في أنفسها ، أو مقيساً إلى غيرها وتبقى زمانا ، وينعت بعض لبعض ، ويتبع الجوهر في التحيز والنقلة^١ وإن أوهم تجدد الأمثال في الأشعة والإظلال والأصوات ،

(١) فوقها بين السطرين : « أي من الحال والمحل . منه » .

(٢) فوقها بين السطرين : « أي بصورته النوعية . منه » .

(٣) في الهامش : « أي من الأقسام الأربعة المذكورة آنفاً . منه » .

(٤) في الهامش : « أي المستغرق في عبادة الله تعالى . منه » .

والغفلة عن الجوهر في الأصباغ خلافه، ووجدوا منها نسبة يدخل غير المحال في قوامها ، وكما يقبل المساواة والزيادة والنقصان لذاته وكيف أسواهما ، فالنسبة إلى الظرف مكاناً « أين » وزماناً « متى » وإلى الأثر بالتدرج إيقاعاً فعل ، وقبولا انفعال ، وإلى داخل أو خارج منتقلا بانتقاله مشتملاً على كله أو بعضه مُلْك ، وغيره وضع ، وإلى نسبة إضافة مشاكلة أو مخالفة . والكم إن اشترك وقسيمه (١) فمتصل ، فالقار مجتمع الأجزاء ذو بعدٍ خط ، وبعدين سطح ، وثلاثة جسم تعليمي ، وغير القارّ زمان وإلا فمتصل عدد. والكيف محسوس سمعاً وبصراً وشمّاً وذوقاً ولمساً ولو بشركة وهم كالأوزان والألحان والحسن والنجاسة والسعة وأضدادها ، ونفساني في البدن كالخياة والصحة ، أو في النفس كالعلم والإرادة . والقارة الراسخة منهما انفعاليات (٢) وملكات ، (٣) وسريعة الزوال انفعالات وحالات. واستعدادي يقوي قوة القبول (٤) وعدمه أو الفعل وظني أن الحركة منه (٥) ، ولا يضر عدم استقراره (٦) كالأصوات ، فلكل ماهي فيه فرد غير قارّ ربما وصل نوعاً بنوع تدريجاً ، ومختص بالكميات كالشكل والزاوية والزوجية والفردية ولعل النقطة منه .

ومنها : الماهية ، من حيث ليست هي إلا هي وذاتياتها، يسلب عنها

(١) فوقها بين السطرين : « من القسمين » .

(٢) فوقها بين السطرين : « من المحسوسات » .

(٣) فوقها بين السطرين : « من النفسانيات » .

(٤) فوقها بين السطرين : « من المحسوسات والنفسانيات » .

(٥) فوقها بين السطرين : « في المحسوسات » .

(٦) فوقها بين السطرين : « في النفسانيات » .

جميع العوارض الوجودية والعدمية واللازمة والمفارقة . ومن حيث ماهي عليه معروضة المتقابلات فتوهم ارتفاع النقيضين واجتماعهما وهي (١) :

١ - إما حقيقية تقوم بلا اعتبار وضع من الناس ، أو اعتبارية صناعية .

٢ - وإما خارجية تقع في الأعيان ، أو ذهنية .

٣ - وإما بسيطة لاجزاء لها بالفعل ، أو مركبة منتهية إلى بسيط بالفعل ، وتركيباً الظرفين ، وإن تلازما بالحقيقة فقد يختلفان بالحدود الاسمية أو الأجزاء المحمولة والغير المحمولة وأجزاؤها (٢)

١ - إما أركان لأصلها فتنتفي بانتفاء أحدها ، أو عرضية لكاملها فلا .

٢ - وإما أولية أو ثانوية .

٣ - وإما تركيبية بالفعل في الواقع فقط ، أو في الحس أيضاً ، أو بالقوة .

٤ - وإما متداخلة تحمل ولاتحمل باعتبارين كما مر ، فهي متخالفة الحقائق قطعاً متحدة العين كاللون والبياض ، ومتمايزة متطابقة كالهوى والصورة والنفس والبدن ، وإذ عَنَوَا في الحقيقتين للعموم والخصوص المطلق بينهما ففي المتحدة هي الجنس والفصل بالحقيقة والمادة والصورة

(١) فوقها بين السطرين : « أقسام التقسيم الأول منها » .

(٢) فوقها بين السطرين : « أقسام التقسيم الأول منها » .

بالعمل ، وفي المتطابقة (١) بالعكس ، أو متباينة متجاوزة متماثلة ، أو متخالفة بالنوع ، أو بالجنس كالعدد والبلقة والحلقة ، والأجزاء المقدارية في الجسم المركب تركيبية وتحليلية ، وفي البسيطة تحليلية فقط . وجاز أن يكون للشيء أجزاء أولية متداخلة وثنائية متباينة ، وأجزاء الاعتبارات جواهر وأعراض حقيقية ، وإضافية سلبية ، وثبوتية إلى العلل الأربع فرداً وجمعاً ، أو إلى العلول ، أو الخارج اللاحق أو المباين ، فقد يتخلف فيها اسم الكل عن جميع الأجزاء لفوات شرط الإطلاق . ولا بد في الكل من جهة وحدة وهي بالحاجة بلا دور إما في التحصيل أو الحصول أو البقاء أو ترتيب الفرض ، وتكون في الحقيقتات بالذات واللوازم ، وفي الاعتباريات بالمفارقات أيضاً ، وتشخص الماهية بنحو تقررها ، ويتقوم هذا النحو ابتداء للمنحصرة في فرد واحد بحقائقها وللنفوس بأبدانها ، ثم بالعكس (٢) ولما يحل بمحله مع الزمان ، وللمحل المنقسم بالوضع المصحح للإشارة معه وأصل الجعل بسيط ، ثم يجيء التركيب ، ففي بادئ النظر من قال بتقدم الثبوت على الوجود أو بزيادته على الماهية في الخارج قال بالمركب ، ومن لا قال بالبسيط ، وفي غامضه لا يتم إلا بإخراج الآيس من اللّيس ، ويتخلل المركب بين أجزائها لا بينها وبين أجزائها لامتناع سلب الذات والذاتيات عن الشيء وتحصيل حاصل قبلي .

ومنها (٣) : الكثرة جهة الانقسام وتفارق العدد باعتبار خصوص

(١) في الهامش : « في المتطابقة جنس وفصل بالعمل ومادة وصورة بالحقيقة . منه » .

(٢) في الهامش : « أي بإبقاء فيتقوم هذا النحو للأبدان والنفوس » .

(٣) فوقها بين السطرين : « الماهية » .

المرتبة مبهماً أو معيناً فيه دونها ، والوحدة جهة عدمه وهي تقوم الكثرة وتعرضها وتقابلها بملاحظة البدلية في محلها ، وهو طبيعة المميز ولو بقيد زمان أو مكان أو نحوهما .

وتساوق الوجود والانقسام إما بتحليل الذهن إلى الحقائق المتطابقة وإما للكلي إلى جزئياته بضم قيود مختلفة إلى مشترك محصلة أو عارضة ليتكثر أجناساً أو أنواعاً أو أصنافاً أو أشخاصاً ، وإما للكل إلى أجزائه بفك أو بعرض حقيقي أو نسبي أو بفرض شيء دون شيء جزئياً بتعيين المقسم وهماً أو كلياً بدونه عقلاً في المتصلات ، وبتمايز الأشخاص والأطراف في المنفصلات .

وفرقوا بين الكل والجزء وبين الكلي والجزئي بامتناع حصول الأول في جزء وحده عليه ، ، وبارتفاعه وتوقفه بارتفاعه على جميعها وانحفاظ وحدته الشخصية مع كثرتها دون الثاني ، وكمال الوحدة لمن لاماوية لفعليته ، ولاصفة انضمامية لذاته ، ولاتعدد حيثيات متقدمة لتمامه ثم للمفارقات ثم للنفوس ، ثم لما لا ينقسم من ذوات الأوضاع ، ثم لمتصل الذات ، ثم للمركبات الطبيعية ، ثم للأنواع والخواص ، ثم للأجناس والأعراض العامة ، ثم للنسب المشتركة .

والاتحاد جهة الوحدة في كثرة ومنه الشركة في الإشارة ، وفي الحركة والسكون ، وفي المكان العرفي والزمان ، والصفة ونسبة الولاد والملك ونحوها ، وتختلف الجهتان قوة وضعفاً فأقواها الاتحاد بالذات . والتغاير بالاعتبار ، وأضعفها بالعكس . ومن الكثير اثنان فالوضعان إن اختلفا تشخصاً فقط فمتماثلان ، أو بالماهية فإن جاز اجتماعهما فمتخالفان وإلا فمتقابلان ، فإن قابل وجودياً مثله ، فما تلازما تعقلاً

متضائفان حقيقيان ، ويتكافآن قوة وفعلاً وعدداً ومخلاً هما مشهوريان ، وما لا متضادان فمع غاية الخلاف حقيقيان ، ويكونان نوعي جنس يتصوران لمحل وبدونها مشهوريان ، أو سلبه فالمطلق سلب وإيجاب بسيط أو عدولي ، والمقيد بمحل قابل للوجودي في وقته أو شخصه أو صنفه أو نوعه أو جنسه القريب أو البعيد عدم ملكة . ومن الكثير مالا يتناهى ويقين جوازه في مثل اللزوم مالا يقف عند حد إذ ليسا منه حقيقة ، وامتناعه في المدارك البشرية مفصلاً بالوجدان . وفي العلل والأبعاد بالبرهان ، إذ الافتقار إنما هو لحلوا الذات ، فإذا افتر كل خلي الكل فلا أثر ولا تأثير، وحركة المتناهي المتوازي لقديمه (١) إليه مع ثبات المبدأ تبطل ضرورة الحصر بين التوازي والتقاطع على تقدير عدم التناهي عند قطع السميت مابينهما في كل حد ، وتوجب قطع سموت غير متناهية في زمان متناهٍ ولحجج أخر . وأما في غيرها فاشترط الفارابي الوجود والترتب والاجتماع والمادية، وأسقط جمهورهم الأخير ، والمتكلمون الأخيرين ، وبعض المحققين [الثلاثة] (٢) الأخيرة زاعماً إغناء إمكان فرض التطبيق الإجمالي عن الترتب الواقعي . وعندي أنه إن تم لزوم العدد للكثرة ، كما يظن ، انمحي اللامتناهي عن الواقع عيناً وعلماً وإلا لا ، وهذا فوق المدارك العامة ، ومنها مايتوقف عليه وجود الشيء، وهوما لولاه لامتنع إما عدم أمر فقط وهو المانع أو عدمه بعد الوجود وهو المعد ، أو وجوده فقط هو إما مرجح

(١) فوقها بين السطرين : « أي التناهي » .

(٢) أثبتت بين السطرين .

أو مصحح ، والترجيح هو التأثير والاقتضاء ، فالمقتضي للشيء المؤثر
في وجوده هو العلة فما به فعلية المعلول :

١ - الصورة وما به قبوله .

٢ - المادة .

وتدخلان في المركب وفي البسيط الصورة هي المعلولة ، والمادة
هي القابلة إن كانت . وما منه صدوره .

٣ - الفاعل .

وما لأجله صنعته .

٤ - الغاية ، وهي علة ذهناً معلولة خارجاً وهما خارجان .

والحاجة إلى الثلاثة الأخيرة للتركيب وضرورة القابل ولإمكان ولاختيار
الفاعل قريباً أو بعيداً ، ومنه غايات الطبائع ، والمصحح شرط إما
لتأثير الفاعل ومنه آلات الطبيعة كالقوى والجوارح ، والصناعة
كأدوات الحرف وهي الوسطة بين الفاعل والمنفعل في إيصال الأثر ،
أو لقبول المادة ، أو لتمام الصورة أو لترتب الغاية . وماوجب تقدمه
ولم يجب زواله معه بالعرض محلّ أو شرط للمعدّ بالذات .

ومن العلل (١) :

١- تامة لا يتوقف على ماوراءها، فليست شيئاً واحداً، وناقصة غيرها.

٢ - وموجبة لا يتخلف المعلول عنها ، وهي تامة ، أو جزء أخير منها ،
أو فاعل مستجمع لشرائط التأثير ، وهي متلازمة وغيرها .

(١) فوقها بين السطرين : « أقسام الأول منها » .

٣ - ومستقلة هي جملة نوع منها بشروطه .ومنها(١) كافية تكفي
لتحصيل جملة مالا بد منه .

٤ - وقريبة لايتوسط بينها وبين المعلول علة ، وبعيدة .

٥ - وعلة لاتباين ذات المعلول كآثار الطبائع في محالها .

٦ - وعلة مخلفة للأثر وغيرها.وحقيقة التأثير مع حصول الأثر.

والتوليد ترتب فعل على فعل آخر لفاعل ، وقد يتعدد المحدث
والمبقي لشخص في أشكال الصلات ، وجمع أجزاء المركبات ودعائم
السقف وبدل مايتحلل ، وبدن الجنين ، ويستند ثابت الشخصية إلى متبدل
شخصاً أونوعاً باعتبار القدر المشترك ، وبالعكس لاختلاف القوابل
والشروط واللازم إلى علة الملزوم ، وعدم المعلول إلى عدم شيء منها ،
وجاز توارد علتين مستقلتين معاً وبدلاً على الواحد النوعي للشخصي
إلا تسامحا في الاستقلال والعلية ، وبطل دور التقدم من جهة واحدة لا
المعية ووقوع الممكن بلا إيجاب العلة.وتخلفه عن التامة ، واستناد جهة
التعدد إلى جهة الوحدة وهي السبب ، والاتفاقي منه غير متوقع الإيصال ،
وعند الأصوليين هو المفضي في الجملة فيتخلف عنه المسبب وهي
الموضوعة لتحصيل الحكم فلا يتخلف عنها .

ومنها : التقدم والتأخر بديهيان متضائفان(٢) ، واجتماع موصوفيهما
بحييتيهما إن امتنع فزمانى . وهما لأجزاء الزمان بالذات ولما يقترن بها
بواسطتها ، وإلا فإما بحسب الحاجة فذاتي ، فإن جاز تخلف المتأخر

(١) فوقها بين السطرين : « أي العامة والجزء الأخير والفاعل المستجمع . منه » .

(٢) فوقها بين السطرين : « أي العلة » .

فطبيعي وهو للعلة الغير الموجبة والشروط والمعدات في الوجود ، وإلا
فَعِلِّيّ وهو للموجبة في الوجوب وإما لابه ، فإن جاز الانقلاب بتغيير المبدأ
فَرْتَبِي وهو بالقرب من المبدأ المفروض في مرتب حساً أو عقلاً
وإلا بالشرف وهو بالزيادة في الصفة المقصودة ، وما سمي بالماهية
كتقدم الذاتيات على الذات والذات على العوارض فلا ينفك عن الذاتي إلا في
بعض اللحظات ، والمعية للمشتركين في تلك الوجوه حيث يسلبان عنه فما
مع المتأخر متأخر في الكل ، وما مع المتقدم متقدم في غير العِلِّيّ ، وكثيراً
ما يجتمع البعض توافقاً وتعاكساً والحمد لله .

* * *

خاتمة القسم الأول في بيان (١) تطبيق الآراء

أقول : تدوين المذاهب المختلفة بأدلتها واعتراضاتها أورث داءً عضالاً من الحيرة والشك في القديم ورفع الأمان عن الجديد ، فالعامة بين متعصب للتقليد لا يميز القريب عن البعيد ، ومذبذب حائر في الحق السديد . فدونت بتوفيق الله سبحانه في (الدراري والدرر) لدفعه كليات موازين التحقيق ، وأسباب الاختلاف ، وضوابط التطبيق ، وأردت إيرادها هنا راجياً من الله سبحانه أن ينفع بها عباده في فصول :



(١) بإزاء هذا العنوان في الهامش مانصه : « هذا والمطلب الذي قبل هذا مأخوذ من كتاب التكميل للشيخ الأجل رفيع الدين بن الشيخ المسند أحمد ولي الله المحدث الدهلوي رحمه الله تعالى » . « منه دام ظله العالي » .

فصل

في ماهية التطبيق وهكايته

نكتة : ليس المراد بالتطبيق نفي دعوى مخالفة أحد الخصمين للآخر ، ولا حمل كلام أحدهما على مراد الآخر ، ولا دعوى مطابقة أصول كل مذهب وفروعه على الواقع . بل هو عبارة عن معرفة قدر انطباق كل مذهب مع الواقع وقدر انحرافه عنه ، ومعرفة سبب الانحراف ، بحيث يتفطن له من كلامه وأصوله وفروعه حتى يطمئن القلب ويزول الريب.

نكتة: الإدراكات (١) والاعتقادات الحاصلة في النفوس موجودات حادثة ، فلها بالضرورة أسباب فاعلة وقابلة ، وشروط ومعدات ، وجميعها أمور واقعية أو منتهية إليها . والأمر الواقعي يمتنع أن يستلزم باطلاً محضاً أو ما يستلزمه . فبالحملة حالها كحال سائر الشرور الواقعة في العالم . إنما شرّيتها بحسب جهة دون جهة ، ومنشؤها لإعدام جزئية لازمة لطائفة من الموجودات . فكذلك بطلان بعض العقائد بحسب جهة دون جهة ، ومنشؤها لإعدام لاحقة لبعض الصور الموجودة ، كحصول شيء بعنوان غيره عقيب طلبه ، وتمثل شيء بصورة شيء آخر ، وإجراء القاعدة مع الغفلة عن وجود المانع ، والقياس مع الفارق ، وأخذ العلم عن غير أهله لحسن الظن به ، وحمل الكلام على غير محمله لارتكاز مرجح

(١) فوقها بين السطرين : « أي من كلام صاحب المذهب . منه » .

في القلب ونحو ذلك. فإذا أمعن فيها من قبل مبادئها الموجبة لها غيبية (١)، وشهادية ، وعلوية ، وسفلية ، واضطرارية ، واختيارية ، وداخلية في المدركة ، وخارجة عنها ، لاح مستقر كل قول وارتباطه بالواقع كمّا وكيفاً فتوافقت المذاهب كلها . ولا ينبغي أن يرتاب في هذا الإجمال ، وإن كان تفصيل زوال الاختلاف من رحمة الله الخاصة ، والله يختص برحمته من يشاء .

نكتة : كل من يحكم على شيء فإنما يحكم عليه بما يناسب الصورة الحاصلة منه في ذهنه ، فمسقط إشارته في الحقيقة صاحب تلك الصورة ، والفرق بين صاحب الصورة وبين مأخذها والمقصود بها واضح . والصورة لا تخالف صاحبها أبداً ، فليس من هذه الجهة كذب أصلاً ، وكلّ إنما يحكي الحقيقة الحاضرة عنده المتجلية عليه ، ولكن يجب أن لا يقتصر على هذا حتى يُفترق بين الحق والباطل ليظهر الهدى والضلال .

نكتة : لا ريب أن الأشياء في مناسبة بعضها لبعض ليست على السواء ، وأن الإحاطة منا بجميع الأشياء بل بالشيء الواحد من جميع الجهات ممتنع . فالإنسان إذا أراد تحصيل أمر فقد يتصوره على غير ما هو عليه ، وإذا عرفه فقد يطلبه من غير مبادئه أو يأخذه من غير مأخذه إما من المحاورات العرفية التي ملأت سمعه أو المواصفات العادية التي اطمأن بها قلبه ، فينتهي إلى أمر ويبدو له بادٍ حسب مسيره ومسلكه ، فيعتقده مطلوباً فيمسكه فيفضل . وليتذكر ههنا ماسلف في المنطق من وجوه الغلط تأييداً لهذا المقام .

(١) بإزائها في الهامش : « حال كون تلك المبادئ غيبية » .

نكتة : وإذا صح طلبه انتهى إلى الأمر الواقع بالوجه الذي يناسب مسلكه ، واقعاً في نظام من المنظمات وموطن من المواطن ومرتبة من المراتب ، فيدعن له وينكر على من سلك غير مسلكه ، فأنتهى إلى وجه آخر من ذلك النظام ، أو نظام آخر من ذلك الوطن ، أو موطن آخر من تلك المرتبة أو مرتبة أخرى من مراتب الواقع ، فيتسع بينهما حريم النزاع . والحق أنه لا تدافع بين المنظمات والمواطن والمراتب عند نفاذ البصيرة أصلاً .

نكتة : هذه الكثرة الموجودة تنظمها جهات وحدة ذاتية وعرضية مختلفة بالعموم والخصوص ، فترتب أفرادها حساً أو عقلاً نسيمه نظاماً ، والمنظمات المتوافقة في المدرك موطن واحد ، والمواطن التي يتعدد بها وجودات الأشياء ولا يقع أحدها عن الآخر في جهة فبينهما نسبة الغيب والشهادة نسيمه مراتب الواقع ، فالشجرة ينظر فيها النجار من جهة كم يحصل فيها من الجذوع والألواح وغيرها من الآلات الخشبية ولماذا يصلح خشبها من الأغراض . وابن السبيل من جهة مالها من الظل . والفلاح من حيث كم يسقي من الماء ومن أين مخضر ومن أين مصفر . والصيدلاني من جهة أجزائها من ليف وخشب وورق وزهر وثمر ونواة . والطبيب من حيث أفعالها في بدن الإنسان . والطبيعي (١) من حيث قواها من جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة ، ومن حيث تشريحها ، فتلك جهاتها . ثم إنه قد يتعرض لها من حيث صنفها وبذرها ، وقد يتعرض لها من حيث هي في دوحها ما كان هناك فيها ، وما كان يكون بعدها . وقد يتعرض لها من حيث ملكها مال كها من أي مال وما يحصل له منها ، فتلك

(١) فوقها بين السطرين : « أي الباحث عن الحكمة الطبيعية » .

نظامات تشملها ، ومالها من الروائح والأذواق والألوان والكميفيات
الملموسة مواطن ، فإذا غفل صاحب قصد عن صفات آخر وأنكرها
انعقد النزاع .

فكته : ليس في التطبيق تجهيل الطرفين إلا من جهة قصور كلٍّ
عن غاية التوجيه لكلام خصمه . ومن المعلوم أن الأسباب المؤدية إلى
الخصومة لا تفرغ القلب لهذا الأمر ، وإنما على طالب الحق است فراغ
الجهود في درك الواقع لا في خدمة كلام الناس . ثم من يضمن لأحد في القصور
في العلم وقد قال الله تعالى : ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ وقد
سبقنا إلى تطبيق الآيات مفسر الأمة عبد الله بن عباس - رحمه الله - وإلى
تطبيق الأحاديث صاحب (المغيث من مختلف الحديث) (١) . وفي
آراء المسلمين الشيخ علاء الدولة السمناني (٢) . وفي الشريعة
والفلسفة إخوان الصفا . وبين رأي الحكيمين أبو نصر الفارابي ،
وفي الإسلام والهندية دار أشكوه ، ومهد حجة الإسلام لتأويل
مذاهب المبتدعة الوجودات الخمسة في (فيصل التفرقة بين أهل البدع
والزندقة) . وقال الشيخ ابن عربي :

عَقَدَ الْخَلَائِقُ فِي الْإِلَهِ عَقَائِدًا
وَأَنَا أَعْتَقَدْتُ جَمِيعَ مَا عَقَدُوهُ

(١) هو الشيخ محمود بن طاهر ، ولم يذكر البغدادي صاحب الايضاح تاريخ وفاته
ولعله متأخر .

(٢) هو علاء الدولة ركن الدين أحمد بن محمد السمناني ، له مؤلفات كثيرة في
التفسير والحديث والعقائد . توفي سنة ٧٣٦ هـ = ١٣٣٦ م .

وسعى في التطبيق بين الشهودية والوجودية العارفان الجليلان
الشيخ أحمد السرهندي والشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله أسرارهما وإن لم
يمهدوا له ضوابط . وقد عرفناك فضل منفعته فذلك من فضل الله علينا
وعلى الناس . ولكن أكثر الناس لا يشكرون .



فصل

في موازين التحقيق

نكتة: طرق اقتناص العلم عقل ونقل وكشف، والحس شرط للكل ووسيلة إليه، وكل منها اذا استجمع شروط صحته كان مطابق الواقع، فامتنع أن تكون متناقضة بالحقيقة لئلا يلزم اجتماع النقيضين . نعم قد تكون مخالفة بحسب الظاهر للانحراف عن الجادة القويمة بنوع من الغلط ولا كلام فيه ، أو لاختلاف في مسالك الدلائل ، أو مواطن المدلول ، فكلتا الحكايتين عن أمر من الأمور الواقعة وإن اختلفى موقع نظر واحد عن الآخر فهذا يقيني . وبعض من تفتن لوجوب التطابق وغفل عن اختلاف المدلولات يحمل كلام احد الجانبين على غير مراده ، ويصلح بين الخصمين من دون تراضيهما ، ويأتي في ذلك بما يمجحه الطبع السليم ويطيب الانكار عليه .

ومن العلوم العادية أن المذاهب المختلفة المتقاربة في الدلائل وثاقة وركاكة ، التي يبتنى عليها النظام المحسوس ابتناءً صحيحاً ، ويدفع عنها النقوض الموردة دفعاً غير سمج ، ليست بعيدة عن الواقع كل البعد ولا كاذبة على الاطلاق ولا حقة بكل نقير وقطمير من فروعها وأصولها وإن كان بعضها أكثر موافقة من بعض ، فإذا تصفحنا عنها بالتعمق في مأخذها والتأمل في كيفيات أخذها ودرك أغراض مدونها ودرجات فهمهم عرفنا منشأ الاختلاف وموضع الالتباس وموطن الحكاية والتمييز بين المتيقن والمظنون بتوفيق الله سبحانه وعنايته ،

نكتة : العقل أصل طرق الاكتساب لا غنية للنقل والكشف والحس عنه ، بل هو الحاكم بها والعامل فيها والمميز بين أقسامها ومراتبها ، وحكمه عام من حيث الإدراك والقبول ، وإن كان قد يقصر عن بعضها من حيث التحصيل والوصول . وقولهم : طور وراء طور العقل ، يعنون به القواعد التي مهدها الملقبون بأصحاب العقل أو انفرادة بلا انضمام ومعاونة من غيره ، وأصحابه متفاوتون فيما بينهم بالحدس والتجربة .

فمنهم : من يكون استحضاره للمبادئ أكثر ، وانتقاله إلى اللوازم أبعد ، وتعمقه في روابط الانتقال أحدّ ، ويكون وقائعه أوفر ، وشغله أمدّ ، وحسه أجود ، وتفطنه للأمور المشتركة من العلل والأحكام واختلاف مأخذه أشد، ونظره إلى الواقع أوصل ، ومخالفة المؤلف عليه أسهل ومنهم دون ذلك .

والنقل إذا ثبت عن الأنبياء عليهم السلام فهو أقوى ، وأصحابه متفاوتون فيما بينهم رواية ودراية .

فمنهم أصح سنداً ، وألقى أساتذة ، وأحذق تعليماً ، وأصدق مخبراً ، وأنقى بدعاً ، وأكثر متناً ، وأوضح لفظاً ، وأضبط سماعاً ، وأكمل حفظاً ، وأزید شیوخاً ، وأمدّ رحلة ، وأفقه فهماً . ولترجيح الاسانيد وأسباب الجرح عندهم وجوه مختلفة ، ومنهم دون ذلك .

والكشف إذا تم فهو أوسعها ، وأصحابه يتفاوتون بينه جداً في التطلع على العوالم الحاضرة لديهم والغناء في الرقوم المستجنة فيهم . فمنهم من يتمثل له لطائف الجسمانيات كالملائكة السفلية

والشياطين والجن ، أو الحقائق المثالية على طبقاتها، تارة للهداية وتارة للإضلال ، أو الحقائق الروحانية على درجاتها من البشرية والفلكية والعلوية ، أو يتجلى له الاسماء والصفات الالهية ، أو يتجلى له الذات مرة في مرايا ادراكية بالتأثير في قواه أو في قوالب مثالية بالتشبع بها، ومرة انكشافاً صراحاً .

ومنهم : من يفنى في خلاصة أهواء وعادات راسخة فيه أو في لطائفه الكامنة في جوهره ، فيظهر بعض الحقائق بنحو غير ما يظهر في لطيفة أخرى ، أو يفنى في وجوداته المختلفة التي قضى بها في التنزلات الماضية أو الترقيات الآتية ، أو يفنى في الحقائق السارية فيه بعضها خلقية كحقائق الصور الجسمانية العنصرية ، أو الفلكية ، أو هيولى الجسم المطلق ، أو العماء (١) . وبعضها حققة من الاسماء الجزئية والكلية على منازلها والشؤون الذاتية بأصنافها ، وفي كل ذلك يتوفر عليهم علوم تلك المقامات وأحوالها ويتمثل لهم مقتضياتها .

نكتة : المعتبر من العقلية ما ينتهي إلى اليقينية بالطرق الميزانية انتهاءً قريباً أو جلياً ، ومن الثقليات ما صححه الحفاظ أو حسنوه ، وما توارث من معناه القرون المشهودة لها بالحير، وتعاضدت عليه الآثار من غير صرف عن الظاهر المتعارف في مثله حقيقة ومجازاً وصريحاً وكناية ، ومن الكشفيات ما كان عن ذي فناء تام أو بعد الفراغ الكلي

(١) بإزاء ذلك في الهامش : « العماء هو المادة الإمكانية منها خلق عالم الأرواح والأجسام جميعاً، وهو أول مخلوق كما ورد في الحديث : سأل أبو رزين رسول الله صلى الله عليه وسلم أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه ؟ قال : كان في عماء مافوقه هواء وما تحته هواء . منه روح »

والتوجه إلى الله سبحانه متواتراً مستمراً محفوظ الصورة بعينها ، وأورث
حالاتاً من الأحوال الإلهية أو الملكية وعرف مقام صاحبه وسيرته .

نكتة : فصلوا في المنطق شروط الحدس والتجربة والأوليات
والمشاهدات ، وفي أصول الفقه والحديث شروط الصحة ووجوه الجرح
والترجيح وفي (مالا يعول عليه) للشيخ ابن عربي شروط الكشف فليرجع
إليها طالب التفصيل ، واكتفينا على الإجمال لقصد الإيجاز .

نكتة : المشاؤون متجردون للفعل ، والسلف من المحدثين للنقل ،
ومتأخرو الصوفية للكشف . وأما المتكلمون فكلامهم خلط بين نقل
وعقل ، والإشراقية بين عقل وكشف ، والجامعون بينهما على اعتدالٍ
ندَر .

نكتة : من العلوم علوم محسوسة ، ومنها معقولة منتظمة تطابق
المحسوس ، ومنها معقولة صرفة لانظير لها في الحس ، وللعقل في
الجزم بها سبيل ، ومنها علوم استقرائية لا سبيل إلى الجزم فيها ،
قصوى أمرها الظن أو الوهم ، ومنها مالا سبيل فيها للعقل إنما تنال سماعاً
من حسٍ أو وحي أو كشف ، فمنها مالا للجزم بها سبيل ، ومنها مالا .
وجميعها يختلف في الجلاء والخفاء ، وفي الملائمة لبعض النفوس والمنافرة
لها ، وفي الحضرة والمنفعة لسعادات النفوس ، وفي المآخذ والمسالك ،
وفي الحاجة إلى ممارسة العمل وعدمها ، وفي كثرة الرغبة فيها والتفرد عنها
وقلتها ، وفي انقلابها بمرور الزمان وثباتها ، وفي تقدم بعضها على بعض
والتأخر عنه ، وفي كونها مقصودة أو وسيلة ، وفي تكميل القوى المختلفة ،
وفي دخلها في قضاء الحوائج الهامشية أو الاقتراضية ، ومعروف تمايزها
بالموضوعات والغايات المترتبة عليها في الدنيا والآخرة ويختلف بذلك
شرحها ودرجات العالمين بها .

فكئة : الباحثون عن الحقائق على درجات .

صنف : هم المستخرجون للمسائل والواضعون للعلوم والتقّادون لها ، ونظرهم إلى الواقع مطلق فبعض آرائهم تعتمد على أصول صحيحة ولكن في تفريعها حق وباطل ، وبعضها على أصول فاسدة يؤصلونها حفظاً لمذهبهم في الفروع المعلومة حقيقتها ، حيث لم يستطيعوا تفريعها على غير تلك الأصول ، أو خاضوا لزوم فروع مسلمة البطلان على أصدادها وإذعاناً بها لإلف أو ملائمة طبع أو تحصيل غرض ، أو اطلاعاً على دليل عجزوا عن دفعه ، والمحقق إنما يعتني بكلامهم .

وصنف : هم الشارحون لكلام أولئك المفرعون على قواعدهم والذابون عنهم ، ونظرهم إلى الواقع مقيد والخطأ منهم متضاعف ، ومع ذلك يوجد في كلامهم فوائد مغتنة .

وصنف : يضربون بعض الكلام ببعض سؤالاً وجواباً وتوجيهاً على قدر ما أحاطوا به من الكتب ، وكلامهم أقل جدوى ، والماهر في كلام الأئمة وعاداتهم ناجح عن فتنة شغبيهم ، إلا أنهم قد يمرون مقارئين للحق في هيئتهم ، وتسقط من أفواههم ضالة الحكيم .

وصنف : قصوى همهم توجيه العبارات والمناقشات اللفظية وترجيح الاحتمالات بكل وجه قريب أو بعيد لا يرفعون إلى الواقع رأساً ، ينقطع أساسهم بعناية وملاحظة قيد وإبداء احتمال . وليس للمحقق اعتناء بهم أصلاً ، وهذا جار في أكثر الفنون فعليك بتمييزهم .



فصل في أسباب الاختلاف

نكتة : كما أن الموت أمر طبيعي لحياة البشر باعتبار الطبيعة الخاصة والعامّة معاً ، فالخاصة تقتضيه لقيامها بالحرارة والرطوبة ، والعامّة لإيفاء العناية الأزلية مقتضى الطبائع الكلية من العناصر والأفلاك ، والبسائط تقتضي انحلال المركبات ، والأوضاع السماوية تنتهي إلى القواطع . فكذا الاختلاف طبيعي لعقول البشر باعتبار الطبيعة الخاصة والعامّة معاً ، وإليه الإشارة في قوله تعالى ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ ولذلك خلقهم .

أمّا الخاصة فوجود القوة الحاكمة منهم ، ومخالفة ما أحاط مدرّكة أحدهم للمدرّكة الآخر لأسباب سببها .

وأما العامّة فلأن صانع العالم -جلّ مجده- لما أراد انتظام النشأتين وتعمير الدارين بإبداء آثار الجمال والجلال فيهما ، وناط بحسب تلك العناية المساعي والدرجات بالاعتقادات وجب اختلافها . فما التطبيق إلا بحسب العلم والفهم لا بإزالة الخصومات من بين الناس .

نكتة : لاختلاف الاعتقادات أسباب عامّة شاملة لها ولغيرها .

منها : اختلاف الأوضاع السماوية بحسب الأدوار والقرانات الكلية والجزئية وطوال المواليد والميائل ، وجرب في الهنود أن من كانت

الشمس والمشتري في سابعه انكشف له حقيقة الإسلام وخرج من دينه اليه . ويذكر أن وقوع الدراري على الطالع في العاشر ينور العقل . واتصال سهم الغيب بالسعود يصوب الآراء في أبوابها .

ومنها : اختلاف الطبائع الأرضية من الأقاليم والبلاد وسهلها وحزنها وبدوها وحضرها ، ومن الكيفيات المزاجية وعادات القوم . والهنود يقع في مدار كههم طول الأزمان ، والعرب بالعكس .

ومنها : اختلاف الاستعدادات بحسب الصور الشخصية والصنافية الفائضة على المواد القابلة لها بمقتضى العناية الأزلية .

ومنها : اختلاف ألوان حظيرة القدس بحسب عنايات الملائكة الأعلى ، وصعود الهيئات المثالية من بني آدم المعدة لظهور فيض متجدد من هناك .

ومنها : تبدل دولة الأسماء الإلهية المدبرة للقرون المقتضية لظهور أنواع الكمالات والصناعات شيئاً فشيئاً ، وتفصيل هذه المبادئ المذكورة في فنونها ، والغرض تنبيه عليها وتذكيرها .

نكتة : لانعقاد الأديان والمذاهب تقريبات هي من جملة أسباب الاختلاف :

منها : توجه العناية الإلهية بإرسال رسل مبشرين ومنذرين ، ولما (١) انحصر فيه صلاحهم شارحين ، في أقطار أو قرون متباعدة بشرائع متنوعة . قال الله تعالى ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾ الآية .

(١) في الهامش : « متعلق بما بعده وهو قوله : شارحين . منه » .

ومنها : تجارب الأذكياء ورصد الحكماء والمأثور من الأولياء
 والمتبرك من سنة الصلحاء ومروج الملوك والامراء في كل طائفة طائفة
 على حسب ما بلغت عقولهم في انتظام مصالحهم حسب طبائعهم وعاداتهم .
 ومنها : انتشار الكذابين المتنبيين ، والدجاجلة (١) المضلين ، والمحرفين
 من المختلسين ، والمخترعين من أدب البخت والقوة . ويتصل بذلك
 دواعي القبول من الناس لمناسبات جبليّة ، أو تصديق هواتف ومنامات ،
 أو مصاحبة كرامات ، أو استدراجات ، أو انتظام مصلحة دولة وجاه
 وتوقع دواعي حرص وشبهها ، أو غضب وحمية ، أو غنافة سيف
 وذُل ، أو تجربة ناقصة لمجازاة دنيوية ، أو وضوح حجة ، أو تسويل
 شبهة ، أو موافقة جمهور ، أو تسخير سحر ، أو قلة تدبر من الطبقة
 الأولى الى غير ذلك . ولا يزال ذلك مستديماً بتأييد الله سبحانه ببعث
 المجددين والناصرين لها ، ونصب الآيات الباهرة على حقيقتها من
 الخوارق والشواهد السابقة واللاحقة ، ومن لحوق المصائب والشؤم في
 تركها ، أو خشية طعن الأسنة والألسنة في عصيان الرسم ، أو الإلفة
 بسنة الآباء وتقليد ذوي العقول الناقصة ، أو حب الرئاسة والجاه في
 دين أو مذهب ، أو محاسدة العلماء أو تعنتهم ، أو تقاعد العقلاء عن
 درك الحق ورفع الخلاف لقصور الفهم ، ومثل هذا من التقريبات .
 وحدوث الخلف على طبائع السلف يحرك رغبتهم الى عقائدهم والنصر لها ،

(١) في هامش الأصل : « منهم الذي خرج لهذا العهد يسمى السيد أحمد ، على طريق
 عكس القضية . وقد ذكره السيد العلامة الجامع لهذا الكتاب في (حجج الكرامة) و (الإذاعة)
 فليرجع إليهما من شاء يتضح عليه حقيقة الحال » « المولوي السهسواني سلمه » .

ثم يشعب ذلك اختلاف أمزجة المتدينين والمتمذهبين فينجر الخلاف إلى ما شاء الله تعالى .

نكتة : يخلق الناس على غرائز وهمم وعادات شتى ثم يتيسر لهم مصاحبات وأغراض واتفاقات فوضى ، ولاختلافها مدخل جليل في إحداث الآراء وترجيح المختلفات ، فمنهم الحديد يستطيع تخليص الأطراف عن شوب المألوفات والعبارات ، والبليد يعجز عنه ، والمنحصر في المحسوس لا يرى المعقول إلا من مكان بعيد ، والمتجرد عنه ، والمفرط في قياس الغائب على الشاهد ، والمبالغ في الفرار عنه ، والعجول في القبول والانكار من غير أن يحيط خبره ، والمتأنّي فيه ، والمسامح يكتفي بالظن وبصورة من الصور المحتملة التي تفي بظاهر المقصود ، والفحاص عنه والمتيقظ بالمشاركات والمبائنات والوازم ، والمغفل عنه ، والمغلوب في أيدي الوهم يبني الأمر على الاعتبار المحضة ، والغالب عليه والناظر في الشيء يبذل الجهد وصرف القصد ، والمتكاسل عنه يمر سرداً وتطفلاً ، ونير العقل يتنبه لأشياء بلا تعليم وبأدنى إشارة ، ومُظْلِمُه يعجز عنه ، والمتقيّد بالشرائع والواهن فيها ، والمألوف بالرسم وغير المبالي به ، وواسع الفهم يحيط بالشقوق والقيود والسابق واللاحق والمبسوطات ، وضيقه ، والمشتهي للتفرد ، والمتنفر عنه يحب التقليد ، والمتفطن لفروع الشيء وعواقبه ، والراكد عليه ، والمحب لشخص ومذهب ، والمبغض له فيرتكبون في الإخراج والإدراج فيه كل صعب وذلول ، والمحقق ، والمقلد ، والمنصف ، والمتعصب ، والإمّعة ، والقادر على أداء مافي الضمير ، والقاصر عنه ، ومستقيم الفهم ومعوجّه ، ونقي الباطن يورثه الباطل قلقاً كأكل الذباب وكثرة

المطمئن بالأكاذيب ، والمنقح للمقصود عن الوسائل والواحق ،
والخابط فيه ، والجازم يقع في قلبه الحكم بعد النظر فيه ، والحائر
لا يحكم ، إلى غير ذلك مما لا يعسر على الفطن عند الاستقراء معرفة أصنافه
وتعيين أشخاصه .

فهذه وأشباهها أمثال الزجاجات على البصائر تحجبها عن نيل الواقع
على ما هو عليه من غير خلط أو تعينها عليه . ولا ينبغي لطالب الحق أن
يغفل عنها أو يحتبس في الردي منها ، بشرط أن يتجنب الإفراط
والتفريط ويوفي كل ذي حق حقه .

نكتة : من أسباب الاختلاف اختلاف أحوال الشيء في نفسه .
وقد مرّ حديث اختلاف الجهات والنظامات والمواطن إجمالاً فيوضح
ههنا بأمثلة .

قد يكون الشيء علة تامة لشيء ناقصة لشيء ، مستقلة أو لا ، وقريبة
أو لا ، وكافية أو لا ، أو يكون له علل كذلك . وقد يكون الشيء واجب
الاجتماع مع شيء على تقدير وممتنع الاجتماع معه على تقدير آخر ،
وممكن الاجتماع راجحاً أو غيره على تقدير آخر . وربما يكون بين
شيئين علاقة الغيرية من وجه والعينية من وجه أو وجوه أخرى . ويكون
الشيء بسيطاً تركيبياً مركباً تحليلياً أو بالعكس . أو يكون له جزء في
الحقيقة لا في الحس ، أو يكون فيهما داخلياً عرفاً خارجاً حقيقة ،
بسيطاً عينا لذهنياً أو بالعكس . وقد يكون الشيء واحداً باعتبار كثير
باعتبار ، متناهياً بالفعل غير متناه بالقوة ، ضرورياً مطلقاً أو بالنظر إلى شرط ،
اختيارياً معيناً أو بلا شرط ، موجوداً في الزمان أو بالعموم أو بالعرض ،

معدوماً في الآن أو بالتشخص أو بالذات ، مستمرأ نوعاً متجدداً شخصاً ،
بديهيأ بعنوان نظريأ بعنوان آخر ، معرض المتنافيات في ضمن الأفراد
أو في حدود الامتدادات ، متحد الحكم بالقياس إلى الطبيعة أو في حد^{*}
واحد من الحدود ، ثابتاً على صفة في وقت متتفياً أو على غير تلك الصفة
في وقت آخر .

فتلك أمثلة الجهات . وكذلك اختلافات النظمات حقاً وباطلاً ،
ضاراً ونافعاً ، كمالاً وفساداً بحسب نظامين كنظام الحس والشرع
كنسب ولد الزنا ، والربا في الآخرة والدنيا ، والسم للاسع والموسع .
ومن النظمات نظام الطبيعة الكلية ، والطبائع الجزئية المترتبة من
البسائط والمركبات المختلفة ، ونظام الحكمة الواجب التعليل ، ونظام
القدرة المانع منه ، ونظام الاختيارات ، ونظام المجازات ، ونظام الأوضاع
السماوية ، ونظام العادات البشرية إلى غير ذلك . وعلى سنن ذلك اختلاف
المواطن يكون الشيء جوهرأ في موطن عرضأ في موطن آخر ، حيوانأ
في المثال جمادأ في الشهادة ، سعيدأ في وجود شقيا في وجود ، قديماً
في ظرف حادثأ في ظرف في حين واحد أو أحيان شتى ، واحداً بحسب
ظرف وله أعيان وصور كثيرة في ظرف آخر ، ولا شك أن أحكام أحد
الوجهين تبين أحكام الوجه الآخر . فمتى اعتنى أحد الناظرين بوجه
والآخر بآخر لأجل مسلك سلوكه أو لالتباس وقع له اختلفت الأخبار
باختلاف الإحاطة والاقتصار ، وقام تنازع الحكومات على ساقه .
فعلى المستبصر أن ينتبه لها ويفتش عنها .

نكتة . من أسباب نسبة الاختلاف إلى المحققين اختلاف التعبيرات ،

فقد يحصل في الذهن هيئة واحدة إجمالية فيختلفون في تسميتها بحسب اللغات والاصطلاحات المتعارفة عندهم ، وفي شرحها بحسب المعاني المهمة لهم والخوض والاقتصار منهم ، وفي تصورها بعبارات مختلفة قريباً وبعداً على قدر بلاغتهم . وقد يعبرون عن الشيء الواحد مرة بصورة انطباعه في المدركة أو نيل المدركة لأمثاله ، فيقال مثلاً : صارت الشمس تحت السحاب ، وهي فوقه . ومرة بما ناله من غير انحراف وتفتيش عن الحقيقة كما يعبر عن الرؤيا قبل تأويلها . ومرة بعد التجريد للحقيقة عن ملابسها وغواشيها . ومرة من حيث تعيينه في مرتبة أو كونه أثر الفاعل أو صورة في مادة أو مبدأ لغاية على اختلاف في الفاعل والمادة والغاية ، فيظن الاختلاف فيه وليس كذلك . وقد ينظر إلى الشيء بالإجمال أو سطحياً لعدم الاعتناء به ، أو على التفصيل والغور بطناً بعد بطن على مراتب الاعتناء به ، وقد يقع في الكلام تخصيص عام للتصوير أو الاهتمام أو تعميم خاص للإبهام أو التخمين أو المبالغة ، أو يقع ادعاء حصر للتأكيد فقط ، أو إيراد مجاز متعارف عند القائل ، أو كناية والمقصود غيرها أو تلميح ، وتقع تمثيلات مختلفة وفيها تقريب من وجه وتباعد من وجه وإبهام في القدر الجامع وذلك لكونها أبلغ في سليقة القائل أو لتفنن في العبارة ، ويقع صرف عن الظاهر لضيق العبارة كوضع الترتيب الزماني موضع الرتبي والمصاحبة الزمانية موضع المصاحبة الواقعية ، ويكون الواقع عند الكل شيئاً واحداً وبعد ذلك مقام لتفتيش المستعملات والاصطلاحات ، وبيان اشتراك معنيين في لفظ أو ترادف لفظين على تمام المعنى أو مع تفارق بملاحظة قيد جزءاً أو شرطاً ، وهذا وإن كان يسيراً بعد الإحاطة بالمواطن والنظامات ولكن الحق أنه لا يستقيم

أيضاً إلا من أَلْمَعِي مُحَقِّقٍ مُنْصَفٍ ، يَجْمَعُ الوُصْفَيْنِ كَثْرَةَ التَّبَحُّرِ وَالْعُبُورِ
على كلمات الأئمة المحققين وقوة التدقيق والبحث في فني الجدل والتوجيه
مع تأييد وهداية من الله وليّ التوفيق .

نكتة : من أعظم أسباب الاختلاف تنوع فهم اللاحقين لكلام
السابقين ، وهذا هو الذي أثار فتنة الشَّغْبِ بين الشراح والمحشّين ،
وأورث افتراء المذاهب على أهلها ، ويكون منشأ سوء الفهم تارة لكمال
الحماية والعداوة لأحد ، وتارة للغفلة عن مرمى قصده ومطرح نظره .

طَرَبْنَا لَتَعْرِضَ الْعَدُولُ بِذِكْرِكُمْ
فَنَحْنُ بَوَادٍ وَالْعَدُولُ بَوَادِي

وتارة للقصور عن استيفاء المقدرات في الموجز ، وحفظ القيود
الضمنية في المطنب . وتارة الخطأ في المحمل للاشتراك والتجاوز أو
إرجاع الضمير . وتارة المبادرة ثم الاصرار على ما استقر في النفس قبل
من غير إيفاء النظر حقه . وتارة الجحود على المسموع لحسن ظن كاذب
في قائله ، وتارة للبلادة عن نيل المعنى الدقيق والاغترار برأيه . فالمرء لا يزال
عدواً لما جهل . وأمثال ذلك مما يفهمه المحقق من الكلام وسياقه فهم
الطبيب داء السقيم من عوارضه ومن التدبير المقدم .



فصل

في ضوابط التطبيق

نكتة : مُحاولُ التوفيق ينبغي أن يأخذ الواقع إقليماً وسیعاً ، ويقطع لصاحب كل مذهب منها قطراً من أقطار العلويات والسفليات من آفاق الغيوب والشهادة ، وناحية من نواحي العلم والعين ، بل يأخذ كل شخص بلداً عامراً فيه من الأوصاف اللازمة والمفارقة ، والنعوت الظاهرة والباطنة ، والذاتية والغريبة ، والانضمامية والاعتبارية ، والحقيقية والإضافية ، والثبوتية والسلبية مالا يحصى ، إنما مجال الباحثين منها ميدان دون ميدان ، ويقيد عموم إثبات كلٍّ ونفيه في مقامه ومشهده ، فإن لكل مقام علومًا ومعارف ، لا تكون في غيره ، كما ورد لكل حدٌّ مطلع ، وصاحبه كثيراً ما يغفل عما عداه فلا يروي عنه إلا ما أحاط به ، وأن لا يدعن لنفي واحد قول الآخر ولا لتأويله إياه ، إلا ما كان من صاحب الوحي الإلهي نصاً محكماً ، وأن لا يسرع في انكار مستغرب ، وأن يبالغ في تصحيح عقد الوضع بتشخيص ذاته من إقليم الوجود أين هو وكيف هو باستقراء أوصافه التي وقعت عنوان بحثه وموقع نظره ، فربما يُعَنَّون عن ذوات متغايرة بعنوان واحد يصدق على جميعها معاً أو تعاقباً أو بدلاً وبالعكس ، وينقح عقد الحمل بتمييز إطلاق مفهومه عن خصوص نحو ثبوته للموضوع وتحققه فيه ، ولا يعتمد في فن إلا على كلام دستوره ومخرجه ، ولا يغفل عن فهم أصحابه كلامه ونقدهم رأيه ، ويزن

أصولهم بموازين الدلائل والقرائن وتصفح المواد حتى يتبين سقوط أدلتهم ونهوضها وقوتها وضعفها وخصوصها عن الدعاوي وعمومها ، ثم يعود فينظر في الفروع من طرق الأمارات الخصيصه بها نظرة ابتدائية ، فقد وقع في التفرعات ذهولات وغفلات ، وأن يفحص عن بدء أمر المخرجين والناصرين للمذاهب وتقلبات أحوالهم إلى ما انتهى إليه شأنهم ، إذ به يعرف أغراضهم ورجوعهم في الأقوال وأسبابه ، وانتقالهم من درجة إلى درجة أعلى وأدنى ، ومطمح نظرهم في مساعيهم من نيل الحق أو طلب السعادة أو المال والجاه وإفساد دين أو طريقة ، وأن يتنبه لتواردهم واختلافهم في ذكر وترك وإجمال وتفصيل ، ويعلم أن من الآراء ما يكون منتهى السعي إبانة عُدْر صاحبه في جهله بعمدة الباب .

وبالحملة فإذا حافظ على هذا وأمثاله بسليقة موهوبة أو فطانة مكتسبة هان عليه التوفيق بإذن الله ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

نكتة : الواقع هو ما عليه الشيء بنفسه في ظرفه ، مع قطع النظر عن إدراك المدركين وتعبير المعبرين . والوصول إليه يكون بالعيان أو البرهان ، فمفسره قوم بما هو مقتضى الضرورة والبرهان . ولما اختلفت الظنون في اعتقاد المقدمات برهاناً أو شبهة وفي أخذ الظروف متسعة أو متضيقة اختلف مُعَنَوَن الواقع فاختلفت الحكايات عنه ، ومن لم يتنبه لهذا الاختلاف لم يتنبه للتطابق .

فمنهم من يزعم الواقع ظرف الثبوت فوق الوجود .

ومنهم من يحصره في الوجود ولوازمه ، ويجعل الوجود أصيلاً فقط أو أصيلاً وظلياً ، أو إياهما ولحاظياً .

ومنهم من يحصر الدائرة الإمكانية فيدأ له حيز وجهة .

ومنهم من يحصرها في المبصرات والمعاني التي فيها .

ومنهم من يحصرها على الأشخاص دون كلياتها .

ومنهم من يحصرها على مجتمعة الأجزاء .

ومنهم من يحصرها على ماله مادة سابقة دون مستأنف الوجود
فيجب التقاط مرامهم عن فحاوي فروعهم وأصولهم .

نكتة : إثبات عالم المثال أصل عظيم من أصول التطبيق ، من جهة
أن فيها صور الحقائق المجردة والمادية فيقع على ما فيه سير الناظرين
فيخبرون عما وجدوا وإن لم يعرفوا أنه من عالم المثال ، وذلك في النقليات
والكشفيات أكثر منه في العقليات .

ومن جهة أن فيه روحانيات تسمى داعية اليهودية والنصرانية
وغير ذلك من الأديان والمذاهب ، وأنها تلقي صور المعتقدات لهم في
المدارك ، وتروج تلك العقائد بالمتنامات والهواتف فتطمئن النفوس إليها
وتنفر عن أضدادها .

ومن جهة أن فيه خزانة الكواذب كما فصلته في تفصيل (١)
(رسالة المحبة) وينقدح بالاتصال بها آراء ثتى ، وتستمر الآراء
برسوخ ملكته .

ومن جهة أن تلك الصور المثالية تقع عنوانات ومرايا للأُمور

(١) في هامش الأصل : « في رسالة المحبة ثلاثة أجزاء : تحصيل وتذليل وتفصيل .
وهذا مذكور في الجزء الثالث . منه » .

الغائبة والموهومة فيظن التخالف فيها ، وهذا كثير في العقليات .
وفي هذا العالم ألوان وأبعاد وأشكال ولا يزاحم الأجسام المادية ،
ويختلف المثاليات لطافة وكثافة (١) ورسوخاً واختفاء ، والعوام لا
تظنها غير الأجسام وتسميها أجساماً غيبية وشهادية ، فيجري على ذلك
من يخاطبهم ويفهمهم ، وإنما إنكارها وحصر الأجسام في الشهادية
وضبط أحكامها من تدقيقات الفلاسفة والمتكلمين .

نكتة: من أصول التطبيق التجلي ، وهو ثابت عقلاً ونقلًا وكشفًا ،
وهو من أحكام جهة الكثرة لا ينكره منكر وحدة الوجود ، ولا يستغني
عنه قائلها تمييزاً بين الأحكام الحَقِّية والخالقية . وبينت مادته وصورته
في (رسالة المحبة) وغيرها ، وله جنسان بإثبات الوساطة وبرفعها .

فالذي بإثبات الوساطة مادته ماله اختصاص بالاضمحلال والحكاية
معاً ، وصورته ارادة التعرف . وينقسم إلى وجودي ينتظم به أمر العالم ،
وكمالي هو في نفسه أمر خارجي ، وشهودي حاصل في المرايا الإدراكية .
ومن هذا القسم صوري ومعنوي وذوقي .

والذي برفع الوساطة إما أن يكون الحجاب من جهة المتجلي له
من وصف أو مُلَابِس ، أو بين المتجلي والمتجلي له ، أو من جهة المتجلي .
وهذا إنما يتصور بالانتقال من شأن إلى شأن ومن موطن إلى موطن .
ورفع ما في البين إما بإفئائه ، أو برفع حيلولته بتَرَقِّي للمتجلي له ، أو
تدلُّ للمتجلي . والمحقق القونوي (٢) عممه في كل مالا تحويه الجهات

(١) فوقها بين السطرين : « إلى عالم المثال » .

(٢) في هامش الأصل : « الشيخ صدر الدين القونوي تلميذ محيي الدين بن عربي » .
واسمه محمد بن اسحاق بن محمد بن يوسف بن علي القونوي الرومي ، صوفي له مؤلفات
كثيرة ، توفي سنة ٦٧٣ هـ = ١٢٧٥ م .

وهو حق ، والفرق بين تعلق النفس بالبدن والمتمثل بالتمثل والتجلي بالتجلي حصول الانحصار والانفعال معاً في الأول، والثاني فقط في الثاني ، وانتفاؤهما معاً في الثالث . ولا بد في التجلي من مازجة عالم المثال لتضمن جهة الحكاية ، فإن الشهادات لا تحمل الحكاية طبعاً وإن احتملتها وضعاً ، وكثير من اختلافات العقليات والسمعيات والكشفيات ينحل به (١) .

نكتة : قد يستغرق المتفكر والمكاشف في السانح (٢) فيختفي عليه ماعداه فينطق بالكلية ، وما مصداقها إلا الجزئية . وقد يعني بمعنى دقيق فيتبعه النظر فيحكم به على ما فيه شائبة (٣) منه وأدنى مناسبة معه ، ولا يلتفت إليه غيره . وقد يشبه الظل بالأصل والمقيد بالمطلق فيذعن لأصالة الظل وإطلاق المقيد ، ولا ينتبه له إلا بعد الترقى عنه ، والعارف بالأصل والمطلق يفضح قوله . ثم إذا ترقى عنه فقد يعبر عنه بالرجوع وتخطئة الأول ، وقد يعترف بالخوض فيه وانكشاف سره وبطنه فيصحب الحكم السابق فيظن الاختلاف باقياً وقد انمحي فاحفظ عليه .

نكتة : الإصابة والاختطاء يطلق في العمليات تارة على ترتب الغاية على الصنعة وعدمه ، وتارة على الجريان على وفق القاعدة ،

(١) فوقها بين السطرين : « أي بالتجلي » .

(٢) في الهامش : « مايرد على القلب » .

(٣) فوقها بين السطرين : « حالية » .

وفي الشرعيات مرة على الوصول إلى مراد الشارع ، ومرة على الحكم بمقتضى الدليل فيختلف بحسب الاختلاف بالمأخذ ، فيكون معنى الحكم بشيء أن مقتضى هذا القدر من المبادئ كذا ، وبهذا المعنى يرتفع التنازع في الشرعيات . وبعد ذلك فالنسخ أيضاً من أقسام التطبيق ، إذ فيه أعمال كل دليل في وقته ، وكذا التخصيص إذ فيه أعمالها في محل ما . وبعد ذلك فمن باب التطبيق فيما صح سنده ودلالته ولو في الجملة الحمل على العزيمة والرخصة ، أو على الإباحة والكراهة ، أو على التشديد والتسهيل ، أو التنزيه والتحریم بناء على ضابطة إسقاط الإنكار . وعامة الرواة ممن لا يخوض في دقائق الأحكام إذا روى بالمعنى أمكن أن يزيد وينقص في الطلب والكف ، وأما الذكر والترك أو التعيين والإيهام فلا يعد من باب التعارض إلا من قل خوضه في المعاني ، وقريب منهما تقديم وتأخير في الكلام .

نكتة : ذكر حجة الإسلام (١) في (فيصل التفرقة بين أهل البدع والزندقة) أن الشيء يكون له وجود في نفسه خارج الحس والعقل وهو الوجود الذاتي ، ووجود في الحس كالشمس رغيفاً والقطرة خطأ وقوس من محيط الدائرة الكبيرة مستقيماً ، ووجود في الخيال إما على صورة المشاهدة كطيف النائم والمبرسم ، وإما على صورة للذكر ووجود في العقل بتجريد الذات أو الوصف المختص ولو عرفاً عن غواشيها كالصنعة من اليد والحفظ من العين ، ووجود تشبيهي وهو استعارة

(١) أبو حامد الغزالي .

اسم المبائن لشيء لا شتراكهما في معنى معروف . ويجب الحمل في
النصوص على ما هو الأقوى في الترتيب المذكور ، إلا أن يلوح للناظر
ما يدل على نفي شيء من السوابق فيحمل على اللاحق مدعناً بأنه مراد
الشارع . فهذا وجه من التطبيق في الأخبار وإصابة للحق كاملاً أو
ناقصاً .



فصل

في الجرّح والترجيح

نكتة : محاول التطبيق لا يستغني عنهما لما سبق أن القاطعين لا يتعارضان ، فمعارض القاطع مظنوناً كان أو مجزوماً به مجروح ، وشبهته حجاب على الحق وبكشفها يرتفع ، والمظنونات والمجزومات دونه تتعارض . فيجب تمييز قرينة تطابق الواقع أو تقاربه عما يلتبس بها من أمارات قاصرة ونكات شعرية وتمويهات سفسطية نصير غنياً (١) على عين العقل . فهذا المحاول والمجادل يشتركان في الجرح اشترك المعالج للصالح للبنية والمعاند المفسد لها فيه . والفارق أن نظر الأول بالإنصاف ، وهمه في انتخاب السالم من المقدوح ، ومأخذه كلام صاحب المذهب من الإشارات والتفريعات . ونظر الثاني بالاعتساف وهمه في إلزام الشناعة لتحرك الحمية للمخالفة ، ومأخذه ما فرط من قلم أو لسان بصرفه إلى مستبعد ، ومخالفة عامة مما يوجب التبكيت والتحميق .

نكتة : الجرح إما في أطراف الحكم من حمل على غير المحمل ، أو في نفسه نقياً وإثباتاً ، أو في سوره من عموم وخصوص ، أو في جهته كدوام ولا دوام . وإما في قوته من وهمية أو ظنية ضعيفة أو

(١) الغين : العشاوة .

قوية أو متوسطة ، أو جزئية مطابقة أو لا ، فهي بالحقيقة ترجع إلى الأربعة الأول . وقد فصلته أكثر من هذا في (المناظرة) .

نكتة : وجوه الترجيح كنت أشرت إلى كثير منها في تفاوت مراتب أصحاب الطرق الثلاثة : العقل ، والنقل ، والكشف ، فإذا تعارضت وجوه الترجيح فالقرائن القوية القليلة تقدّم على الكثيرة الضعيفة ، وهي إذا كانت للوقوع ترجح على مجرد صحة الاحتمال ، وحكم الشيء بخصوصه على حكمه في ضمن العموم ، والمعلوم وقته على مجهوله ، ومؤخر الوقت على مقدمه . والجملة أن الأحسن أن يحكم في ذلك القلب السليم والوجدان المستقيم ، فما اطمأن إليه القلب يقدم على غيره ، وتعيّن وجه واحد للترجيح كثيراً ما يختلف وينتهض تارة وينتقض أخرى ، ولا ضرورة في التزام موارد النقوض والتكلف لدفعها . والعقل إذا صحّ مقدم على النقل ، إذ النقل يثبت بالعقل (١) ففي تركه إبطال الأصل بالفرع . وأيضاً يسلم النقل بالتأويل ولا مساغ له في العقل ، وهما يتقدمان على الكشف لمزيد الاشتباهات ومداخلة التعبيرات والتأويلات فيه . وقولهم : هذا طور وراء طور العقل ، يريدون به القواعد التي أسّسها الفلاسفة وسموها المعقول ، وما هي إلا ثمرات العقل القاصر ، إذ هو وراء طور العقل في ابتداء الحصول وإن كان يتلقاها من جهة الإصلاح والقبول .

وبالجملة لا ريب في أن العقل العامي كثيراً ما يقصر عن حقيقة المكشوف والمنقول ، فعليهم يتوجه الرد والإنكار . وأما العقل

(١) في هامش الأصل : « والعقل إذا صحّ مقدم على النقل » .

المقدس المنور فليس شيء من الحق يخالفه ، ولذلك اتفقوا أن لا يعتقدوا
ظواهر النصوص إلا بعد إثبات الإمكان ، وهذا هو العذر لعامة المذاهب
كما قال العارف :

جنتك بفتان ودو ملت بمه راعزرينهم

جول نديد ند حصيفت ره افسانه زوند

نكتة : في نفس التطبيق مدارج ، أرجحها أن يثبت بالبرهان
ما يتشبهت حكايات أهل المذاهب بجواشيه ودونه أن يثبت الحق في
واحد ويبين أعدار القاصرين والمنحرفين عنه بقرائنها . ثم أن يبدأ احتمال
صحيح يتطابق به المذاهب ، ويكون رجحانه بنفس هذا الانطباق لا
ببرهان آخر . ثم أن تبدأ احتمالات للتطبيق فيقع الجزم بالقدر المشترك
بينها أن النزاع ليس حتماً . ثم أن يطبق عمدة الباب ويلغى التفرعات
الغريبة عن الاعتبار .

نكتة : بالغ في (مختصر الأصول) (١) صاحبه في ضوابط الجرح
والترجيح ، ووضع كل الأول وجل الثاني في القياس الفقهي ،
ولا يهمننا الإطالة فيه . ونظر في ترجيح عامة النقليات وهو يقارب
مقصدنا ، فالتقطت ما استحسنت منها بشريطة الإيجاز لمزيد النفع ،
وأحلت الباقي على المراجعة إليه ، واستطرد بترجيح الحدود بالوضوح
والتعارف والذاتية على غيرها ، وبقرب الاصطلاح من اللغة أو

(١) المشهور من كتب الأصول كتاب (أصول البزدوي) ومؤلفه هو فخر الاسلام
علي بن محمد البزدوي الحنفي المتوفى سنة ٤٨٢ هـ . ولم نهند إلى صاحب مختصر الأصول
الذي ذكره المؤلف .

الشرع وبرجحان طريق كسبه ونحو ذلك . واختلفوا في العموم والخصوص
لكثرة النفع وحصول الاتفاق . وتعرض لتركب الترجيحات مثنى
وثلاث ومازاد ، وترك تعارضها وهو أهم لكثرة الوقوع والحاجة ،
وتعرض لبعضها صاحب (التنقيح) (١) .

نكتة : يرجح المنقولان بالسند ، والمتن ، والخارج .

فمن الأول (٢) : فرط الوثاقة ، وهو في الحفظ فمن وافق المكتوب
بلا اعتماد عليه فهو أحسن . وفي الفهم ومنه المهارة في اللغة وغوص
الفكر وتنبه القرائن وعدم التلقن . وفي الورع والصدق . وفي التلقي
عن السماع والقرب وتوجه القلب والمباشرة . ومنه الاتصال فالمسند على
المرسل والمرسل من لا يروي إلا عن عدل على غيره ، وقلة الوسائط ،
وصراحة الرفع ، والسماع على مجرد اللقاء . ومنه العدد فالمتواتر على
المشهور ، وهو على الآحاد ، وكثرة الرواة على قلتها .

ومن الثاني (٣) : الترتيب بين المحكم والمفسر إلى الآخر ، والعبارة
على الإشارة إلى الآخر ، والمحرم على المبيح ، والإثبات على النفي ،
والمجاز على الاشتراك ، والتأسيس على التأكيد ، والمفيد على الحشو ،
والإطلاق على التقييد ، والعموم على التخصيص ، والابقاء على النسخ ،
والمفصل على المجمع ، ومعلوم التاريخ على غيره ، والإجماع الصريح
على السكوتي ونحوها . .

(١) هو (تنقيح الأصول) لصدر الشريعة عبيد الله مسعود المحبوبي البخاري الحنفي

المتوفى سنة ٧٤٧ هـ = ١٣٤٥ م

(٢) فوقها بين السطرين : « السند » .

(٣) فوقها بين السطرين : « أي المتن » .

ومن الثالث (١) : التوابع والشواهد ، ومعاوضة دليل آخر ،
وتفسير راوي فاهم للقارئ عارف للمقاصد ، وموافقة عمل الراوي ،
وكثرة المزكين وجودتهم وصيغها ونحو ذلك .

نكتة : يقدم القياس على مثله بالأصل لكونه قطعياً ، أو أقوى
ظناً ثابت (٢) الحكم متفقاً عليه . وبالعلة لذلك ، ولكونه ثبوتية (٣)
حقيقية ظاهرة المناسبة والتأثير منضبطة مطردة منعكسة ضرورية ،
لا تحسينية أو تكميلية فقط ، وعامة للمكلفين ، وبالفرع للمشاركة في
عين الحكم والعلة مع الأصل . وبقطعية وجود العلة فيه وشمولها له
ولزومها له ، وعلى المنقول إن كان أضعف منه لضعف السند
أو بُعد المعنى ونحوه . وبعض هذه الوجوه تختلف فيها ، والله أعلم
بالصواب .



(١) فوقها بين السطرين : « أي الخارج » .

(٢) فوقها بين السطرين « أي التزكية » .

(٣) فوقها بين السطرين : « أي آخر » .

فصل

في أمثلة التطبيق توضيحاً للواهم وتمريناً للفاهم

نكتة في إثبات الجزء ونفيه: عرّفوه بأنه جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة خطأ ، ولا وهما ، ولا عقلاً . واتفقوا على انتهاء الأولين عند غاية الصغر ، واختلفوا في الثالثة . فالحكماء حيث جعلوا العقل ظرفاً واقعياً كان وجوب مطابقة تجزئة الصغير والكبير في المحاذيات ، والسريع والبطيء في الحركات قسمة واقعية لا تقف عند حد . والمتكلمون لما أنكروه كان معنى القسمة العقلية عندهم أن يحكم العقل بوقوعها في الخارج حيث ذكروا في الاستدلال عليه أن الله تعالى قادر على جميع الممكنات ، والتقسيمات حيث لم يشترط منها لاحق بسابق ممكنة معاً . فإذا أوجد الله تعالى كل قسمة ممكنة ، فأما تلك القسمة إن انقسمت لزم الخلف وإلا لزم الجزء . والحكماء لم يدعوا مكان وقوع جميعها في الخارج بلا نهاية ، وإنما اثبتوا حكماً إجمالياً بتمايز الأطراف . فالتكلمون اعترفوا بقيام ست مماسّات به فما منعوا تمايز الأطراف ، والفرق بينه وبين الأجسام الديمقراطية أن المانع في الجزء الصغير فقط ، وفيها ذلك مع الصلابة فلا نزاع في محل واحد . والمتكلمون بعد إمكان الجزء لم يثبتوا ابتداء تركيب الأجسام منها ، والقول بإمكانه لا يستلزمه كما ذهب إليه محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (١) .

(١) هو أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني ، من فلاسفة الإسلام وكان إماماً في علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة ، له في ذلك تصانيف منها (الملل والنحل) :

٤٧٩ - ٥٤٨ = ١٠٨٦ - ١١٥٣ م .

ولكن قالوا به قصراً للمسافة ، فإن نظرهم لتصحيح أصول الشرائع فقط .

والحكماء حيث أرادوا تحقيق الحقائق مهدوا الكلام على إمعانات ، فخاصم المشائية الديمقراطية في ابطال مذهبه ، ثم أفلاطون في إثبات الهبولى . ثم قرّعوا عليها تفريعات مقدوحة عند المتكلمين مخالفة — على حسب تقريرهم — لأصول الشرائع ، فطرح المتكلمون مؤنتها . فهذا منهم كقول بطليموس لا نثبت في الفلكيات فصلاً ، ولم يثبت بالبرهان أن الصانع جل مجده هل صنع فيها ما يزيد على ضرورة ضبط الحركات أم لا ببرهان ؟ فافهم .

نكتة : اختلفوا في المكان ، سطح أو بُعد . واتفقوا على أنه الأمر الذي يشار بحسبه ههنا وهناك ، فإذا أشير إلى مكان ثم إلى آخر كان بينهما بُعد قطعاً . فتنبّهت له الإشرافية ونبهوا على وجوده أن في القلة فضاء يتوارده الأجسام مطابقة له بأحجامها .

قالت المشائية : هو أمر موهوم وما ذلك البعد إلا للأجسام ، فيتوهم المتواردة المتساوية متحداً باقياً فاعترفوا أن ههنا بعداً موهوماً يتوارده التحيزات وتنفذ فيه أبعادها وهمياً وهو مذهب المتكلمين ، وهذا الوهم سواء أسند إلى الظرف أو المظروف فإن مداره هو الظرف إذ به تعرف مساواة المظروفات المتعاقبة .

والمتكلمون لا ينكرون هواء سطح جسم بجسم ، ففي غير ما فرض محمداً يتلازمان . فلم يبق نزاع إلا أن الأحق بالتسمية هذا (١)

(١) فوقها بين السطرين : « أي سطح . منه » .

أو ذاك ، والظرفية العرفية شاملة لهما ، وقبل حصول الجسم فيه كلاهما متوهم ، وبعده البعد موهوم (١) ، والسطح موجود فرجحوه به . وقولهم : الحيزُ ما به تميز الأجسام في الإشارة وضعاً كان أو مكاناً ففيه أنه لا يقال (٢) : الجسم في الوضع ، كما يقال : هو في الحيز والإشارة بهنا وهناك إلى المكان دون الوضع ، فإن الوضع وإن اتبعه فلا بد فيه من ملاحظة الأمر المبين ، ولا يحتاج إلى مبين في هنا وهناك .

وفهم الإشراقية أنه كما أن مدار التقدم والتأخر بالذات هو الزمان ، ومدار الصغر والكبر المقدار ، ومدار القلة والكثرة العدد ، كذلك يجب أن يكون مدار ما يشار إليه بهنا وهناك بالذات ما يتمتع بالحركة عليه وعلى أجزائه المفروضة لذاته ، فإن المكان يتحدد قبل النقلة فيمتنع عليه التخلخل والتكاثف والفصل ووقوع الحدود بالفعل ، وكل أمر زائد على نفس البعد والمقدارية ولو كان سطحاً كان قابلاً لها التبعية محله ، وإن لم يكن ذلك لما يشار إليه في ثخن الجسم نقلة من هنا إلى هناك سواء كان وجوده بالفعل أو بالقوة القريبة منه ، ولزم أن يكون تصور انتقاله محوياً إلى تصور أمور خارجة عنه . فلو فرض تحرك العالم كله بحركة واحدة وضعاً لم يثبت للأجزاء حركة انتقالية أصلاً لانحفاظ الأوضاع .

والإشراقية لما اعتادوا مطالعة لطائف الأنوار والأمور المثالية هان عليهم تصوره .

(١) فوقها بين السطرين : « أي بعد موهوم » .

(٢) فوقها بين السطرين : « أي بالوجود » .

وخفي على المشائيّة فتوجهوا إلى إبطاله تارة بأن الأبعاد متماثلة
يصح على كل منها ما يصح على الآخر ، فإذا احتاج البعد لذاته في
الأجسام إلى مادة احتاج إليها جميع الأبعاد فصارت أجساماً ، وقد
عرفت (١) انتفاء المماثلة من بيان أحكامه ، وتارة بأن استحالة التداخل
للبعدية (٢) ، فلو كان بعداً مجرداً امتنع انتقال الجسم فيه من حيّزٍ
إلى حيّزٍ آخر . ومن اليّس أن التداخل في الجواهر الفردة عندهم
ممتنع ، فالتحيز على الاستتلال علة قطعاً ، فإن فرض في المقادير ما
يؤدي إليه كان ممتنعاً بتلك العلة فلا حاجة إلى علة أخرى ، ولا نجد
تداخلاً ممتنعاً لا يؤدي إليه حتى يثبت علة ثانية . مع أن المذكور في
تعريف التداخل بالاتفاق هو دخول متّحيزين حيّزٍ واحد ، ولم
يقل أحد بأن دخول متّحيزٍ في حيّزٍ ثانٍ منه .

والصوفية شاهدوا في كل موطن من الغيب والشهادة زماناً ومكاناً
غير ما في موطن آخر فضّله عين القضاة في (رسالته الزمانية والمكانية)
وسكت عنه إذ الغرض مجرد التمثيل لا القصد إلى تحقق أمره .

فالمتكلمون يلازمون المشائية في أول الأمر ويرجعون إلى الإشرافية
في آخر الأمر ويسمونهم موهوماً لضابطة تستفاد من كلامهم ، وهي
أنهم عرّفوه بفراغ موهوم يشغله شاغل ، ففسره أتباعهم بأنه لا شيء محض ،
وينافيه قولهم : « لو كان الواجب متحيزاً لزم إما قدم الحيّز أو كونه تعالى محلاً
للحوادث » وقولهم بوجود الوضع وهو الكون في الحيّز الذي قسموه إلى
اتصال وانفصال وحركة وسكون ، إذ لا معنى لوجود الكون في

(١) في هامش الأصل : « هذا جواب لدليل المشائية » .

(٢) فوقها بين السطرين : « أي مكان » .

اللاشيء المحض ، فلا يكون تسمية (١) المكان المشار إليه ، والزمان المؤرخ المقسوم ، والمقدار المسحوق ، والعدد المضروب والمقسوم موهوماً (٢) كتسمية غلاف حلس على قرص الشمس ، وقيل في الكوز موهوماً (٣) بل يفهم من موارد استعمالهم وإن لم يتفوهوا به أن الأعيان والمعاني المحسوسة للعامة أو الخاصة وما يتوقف هي عليه موجودة عندهم ، وغيرها مما ياحقها كهذه الأمور والحقوق والعقود والأحكام الخمسة عندهم موهومة ، ولها في الخارج آثار ، وليست من قبيل الموجودات الذهنية التي أنكروا وجودها لمشاركة الممتنعات فيه ، فمذهبهم إذاً يترب من الإشرافية . وليحفظ هذا المعنى فإنه نافع في هذا الباب (٤) جداً .

نكتة في الزمان : انفقوا على أن الزمان هو الأمر المقسوم إلى الأيام والشهور والأعوام ، وهو غير ظلمة الليل وضوء النهار اللذين هما مدركان بالبصر ، وغير الشمس والقمر الدائر عليهما أمر الأيام والشهور والسنين ، وهو أمر غير قارٍ .

فقال الحكماء أولاً : إنه الأمر الذي به التقدم والتأخر اللذان لا يجامع فيهما القبل والبعد بالذات . ثم ازدادوا فكراً فقالوا : هو كم متصل غير قارٍ . ثم أمعنوا فقالوا : هو مقدار الحركة . ثم أمعنوا فقالوا : هو مقدار حركة وضعية سرمدية لانفلك المحيط بالكل أسرع من جميع الحركات .

(١) فوقها بين السطرين : « اسم يكون » .

(٢) فوقها بين السطرين : « خبر » .

(٣) فوقها بين السطرين : « مفعول ثانٍ للتسمية » .

(٤) فوقها بين السطرين : « أي باب التطبيق » .

والمتكلمون قالوا : هو تقدير متجدد موهوم بمتجدد معلوم . ولم يريدوا بالتقدير فعلنا فإن الزمان ليس من فعلنا ، ولا نفس الأمور المتجددة فإنها تكون جواهر أو أعراضاً قارّة وليس شيء منها زماناً ، بل أرادوا أمراً موهوماً بحسبه يتقدر متجدد بمتجدد . وهو عند الحكماء كذلك ، فإن أهل العقول المتوسطة من الحكماء والمتكلمين توافقوا على أن الحركة القطعية التي ينطبق عليها الزمان أمر مرتسم في الخيال من الحركة التوسيطية ، وأن اتصال المعدوم بالمعدوم محال . وأيضاً اتفقوا على أن الحركة هي المتجددة المنصرمة لذاتها ، فكأنهم قالوا : هو أمر بحسبه وبالنظر إليه يتقدر توالي أكوان الحركة سابقة ولاحقية (١) . والمتكلمون لم يوافقوهم في إمعاناتهم لمعان وتفرعات غير مسلّمة عندهم . والاكتفاء بعنوان واحد من بين وجوه متعددة لا ينبغي أن يعد نزاعاً حقيقياً .

والإشراقية وافقت محققي المشائية في وجوده الدهري وأنه متصل بالذات مقدار الحركة ، ولكنهم كما زعموا البعد القارّ الجسماني مقداراً جوهرياً زعموا البعد الغير القارّ أيضاً مقداراً جوهرياً ، حيث لم يجدوه طبيعة ناعتية الذات ، ولا وجدوا فيه معنى الحلول ، فلا يقال الزمان في الحركة كما يقال السرعة في الحركة ، واللون والبعد والحركة في الجسم ، ولا وجدوا لخصوص الحركة الوضعية في تقويمه مدخلاً لافتقار الحركة النفسانية الكيفية المتقدمة بالذات على الوضعية إليه ، ولا وجدوه يتعدد بتعدد الحركات مع تقدرهما جميعاً به وامتناع تقدر الشيء بالذات بما يقوم بغيره ، ووجدوه أبعد في قبول العدم من محله وحامل محله ومقوم حامله لاستلزامه الوجود على تقدير العدم بنفسه دونها ، مع أن وجود العرض في نفسه هو وجوده لمحله فينعدم بعده ، حتى إن الوجود إذا قام بشيء انعدم بعده وهو أشد معاندة للعدم منه .

(١) فوقها بين السطرين : « أي المنقطة » .

والمشائية لما سلكت في إثباته تقدر الحركات به ، وما كان المقدار عندهم إلا كما جزموا بعرضيته حملوا قرائن الجوهرية على استبعادات عرفية ووهمية ، ثم بالغوا في أن آية حركة مقومة له .

والتأخرون من محققي الكلام لما أذعنوا لحدوث العالم بأسره جعلوا الزمان قسمين : موجوداً هو معيار التجددات والحركات ، وموهوماً لا اعتياد المدارك به جعلوه مناط القيد الزماني للواجب ، وظرفاً لعدم الزمان إذ ليس العدم شيئاً محققاً متجدداً حتى يحتاج إلى زمان موجود قاسوه على البعد القارئ المتحقق من المركز إلى المحدد ، والمتوهم منه إلى مالا يتناهى وهماً . فهؤلاء قد سلكوا شيئاً من مسالك التطبيق ، فافهم هذا واعلم أن التطبيق بين كلامي هؤلاء الماهرين في التحريرات والتمييزات عسير بالنسبة إلى غيرهم والله أعلم .

نكتة : اختلفوا في سِنِّيَّةِ رفع اليدين في الصلاة بعد التحريمة مع اتفاقهم على أنه لم يصح فيه أمر باستحباب ولا بيان فضيلة ولا نهى الصحابة عنه قط ، وعلى أنه ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - فعله مدة إلا أنه زاد ابن مسعود رضي الله عنه فقال : ألا أصلي بكم صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلم يرفع يديه إلا في أول مرة ، وظاهر أنه لم يرد تركه أبداً وإنما أراد تركه أخيراً ، كما يشعر به بعض ما ينقل عنه أن آخر الأمرين ترك الرفع ، ولا يدري مدة الترك ، فيحتمل أنه تركه في أيام المرض للضعف ، فظن قوم أن سِنِّيَّةَ كانت بمجرد الفعل فبطلت بالترك ، وقوم أن الترك بعذر وبغير نهى لا ينفي السنية كترك القيام الفرض بالعذر ، فهي إذاً باقية فلا مناقشة للمجتهدين في أصل سِنِّيَّةِ في الجملة ، ولا في بقاء جوازه وإن منعه بعض المتعصبة ، إذ ليس مما يخالف

أفعال الصلاة لبقائه في التحريمة والقنوت والعيدان فلا نكير على فاعله لأحد بل في بقاء سنّيته بناء على الظن فلا نزاع إلا في المواظبة (١) والرجحان وحيث واطب عليه جمّع بلغوا حد الاستفاضة فوق الشهرة، ولم يتعرض -صلى الله عليه وسلم- لفعلهم كما تعرض لرفع اليد في السلام حيث قال: «ما بال أيديكم كأنها أذناب خيل شمسٍ» وهو -صلى الله عليه وسلم- كان يرى خافه كما يرى أمامه ، فثبت بقاء سنّيته وتركه - صلى الله عليه وسلم- أحياناً كما رواه ابن مسعود رضي الله عنه والبراء بن عازب رضي الله عنه . وعدم التعرض لتاركه يقضي بسقوط تأكّيده ، ولم يبلغ أبا حنيفة -رحمه الله- خبر هذا الجمع ، إنما روى له الأوزاعي عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما فرجع عليه أبو حنيفة حماداً عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود بكثرة الفقه لابكثرة الحفظ ، فكأنه ظن أنه تفطن ابن مسعود للنسخ دون ابن عمر حيث لم يرفع إلا في التحريمة بناءً على أن السكوت في معرض البيان يفيد الحصر . وما يذكر عن الشافعي -رحمه الله- من عدم الرفع عند قبره مشعر بعدم التأكيد (٢).

نكتة: اختلفوا في نُسك النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه كان مُفْرِداً للحج أوقارناً أو متمتعاً سائق الهدْي. ووجه التطبيق أن النبي -صلى الله عليه وسلم- حين جمع الناس وخرج من المدينة المنورة إلى مكة المعظمة كان لا ينوي إلاّ الحج ، فلما بات بذِي الْحُلَيْفَةِ في العَقِيقِ أمر بالقران فقال : لبيك بحجة وعمره ، فلما دخل مكة وتذكر جهالة العرب أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور وعرف أنه في آخر عمره ولا يعيش

(١) فوقها بين السطرين : « إلى آخر الصلاة » .

(٢) فوقها بين السطرين : « أي الحكم » .

إلى قابل أراد ردّ هذا الوهم بأبلغ وجه فأمر الناس بفسخ إحرام الحج وجعله عمرة وقال : « لو استقبلتُ من أمري ما استدبرت ماسقت الهدي وأحللتُ مع الناس كما حلّوا » فكان مُفْرِداً بحسب ابتداء النية والشهرة وقارناً بحسب تلييته من العقيق حيث أمر - صلى الله عليه وسلم - في هذا الوادي المبارك « وقل عمرة في حجة » وكان متمتعاً سائق الهدي بحسب الهم والرغبة ، ولم ينقل تجديد الإحرام للحج يوم التروية . نعم عرف تجديد التلبية عند إنشاء السفر إلى عرفة من مِنى فكان قارناً حقيقة ، مفرداً في أول العمر ، متمتعاً في آخره .

نكتة : ورد في الحديث « لا عدوى ... » وورد في آخر « فرّ من المجدوم كما تفر من الأسد » واختلفوا في وجه التطبيق ، فقيل : « لا عدوى » سبباً مستقلاً و « فرّ من المجدوم » لأنه من الأسباب العادية لإيجاد الله تعالى المرض عقيب مخالطته كسائر إضاعة الاحتماءات وارتكاب خلاف المزاج ، وإنما نفى عنها دون سائرها لأنه لم يتبين وجه تأثيره ظنّ روحانياً قاهرّاً بل مستقلاً . وقيل : « لا عدوى » في نفس الأمر ، و « فرّ من المجدوم » تحرزاً عن مواضع التهم والتوهم . وقيل : « لا عدوى » في حكم الشرع ، فلا يلزم على المُعْدِي ضمان جنايته ولا الانتقام منه . « وفرّ من المجدوم » صوناً لجسدك من العلة الخبيثة العسيرة البرء .

نكتة : طائفة من الصوفية قالوا بوحدة الوجود ، بمعنى أن ليس في الخارج إلا ذات الحق وحده ، وكل ما يسمى « غير » أو « سوى » فهو من تطورات ظهوره وتقييدات شؤونه .

وطائفة قالوا : لانسبة بين الحق والخلق إلا نسبة الإيجاد ، فلا عينية ولا وحدة أصلاً بينهما ، فمن الموحّدة من قال : إن ذلك في

المعينة والوجدان دون الواقع، فلا خاصمة معه لإمكان اجتماع هذه العينية الوجدانية مع الغيرية المحضة الواقعية، كاختفاء الكواكب عن البصر عند طلوع الشمس، واشتداد النهار، أو كرؤية الحُمْرة على العالم عند وضع زجاجة حمراء على العين. ومن اعتقد أنه في الواقع كذلك فالتطبيق على معتقده أن في العالم نظرين: نظراً إلى جهة امتياز الحقائق وماهي إلا جهة عدمية، وأنتى للعدم أن يتحد بالوجود فبالغ في امتياز الحقائق وسقوطها في ظل الأوهام، ونزاهة وجه الحق عن غبار الأكوان والأفهام، وقال: هو وراء الوراثة ثم وثم فحكم بانقطاع النسبة سوى ظلية الصفات وإيجاد مرايا الذوات، فيطابق حينئذ مسلك الشهودية، ولا يدعي أحد اتحاد الممكنات بمرتبة الأحدية المجردة وصرافة الذات.

والنظر الثاني: في العالم من حيث اكتنافه بقيومية الحق ووجوده بسرمان فيضه من حيث إنه أقرب إليهم من حبل الوريد، وهي بالنسبة إلى الحق كالصور المترائية في مرآته، أو أمواج وأشكال متوهمة في شموله واتساعه. فلم يثبت للعالم عيناً غير عين الحق وقال: هو عين كل شيء في الظهور ما هو عين الأشياء في ذواتها، بل هو هو والأشياء أشياء. فالشهودي لا ينكر أن وجود العالم بقيومية الحق قيومية موجود لموهوم لا يقاس بها قيومية النفس للبدن والجوهر للعرض، بل أشد من ذلك وأقوى من غير مداخله وممازجة وانحصار، فيعبر عن ذلك بالايجاد والخلق لا كخلق الباني للبناء أو اقتضاء الصور النوعية للأعراض. وأما التعبير بـ « هو هو » أو « هو ليس هو » فهو لا يغير ربطاً واقعياً، إنما هو طرق التعبير للمعنى الدقيق، أليس بين الثلاثة والفرد ربط واحد مصحح أن يقال تارة: الثلاثة فرد، وتارة: الثلاثة مفهوم والفردية عارضة لها.

وقد بينا في (دفع الباطل) هذا المعنى بما لا مزيد عليه، فمن اشتاق فليرجع إليه .

وأما بعض الشهودية الذين قالوا: إن العالم موجود خارجي حقيقي مستقل غير الواجب من آثار صنعه ، وبعض الوجودية الذين قالوا : ليس الواجب غير هذا الهيكل المخصوص المسمى بالعالم فهو من كثرة أجزائه عالم، ومن حيث وحدة اجتماعه حق فهما على طرفي مضادة يجمعهما هذا السر المذكور من قبل ، ويفرق بينهما قصور نظر كل من الفريقين .

نكتة : أساس النزاع بين الفريقين على ما حصله إمام الشهودية (١) هو عَيْنِيَّةُ الظل أو غَيْرِيَّتِهِ للأصل بالحقيقة ، والانطباق أن يتأمل أن ظل العلم علم لاغيره، وكذا سائر الصفات ، وهو بنفسه مصرح أيضاً بأن قاعدة العقلاء أن ماهية الشيء ما به الشيء هو هو غير مسلم في الماهية الظلية بل الظل هو بأصله لا بنفسه ، فأصله أقرب إليه من نفسه ، فحينئذ لم يبق بينه وبين قول الوجودية : «الظل ظهور الشيء في المرتبة الثانية وما بعدها» فرق يعتد به إلا بالتعبير فإن كلا منهما عند الشهودية أخذ بشرط المرتبة مع الحقيقة فتباينا، وعند الوجودية لا بشرطها فاتحداً، ومنشأ ذلك مزيد اعتناء واحد بجهة الامتياز وآخر بجهة الاشتراك والغفلة عن الأخرى ، فثبتت العينية من وجه والغيرية من وجه .

نكتة : اتفق العلماء والصوفية الشهودية على أن النبوة أفضل من الولاية ، ولذا كان النبي معصوماً عن المعاصي ، مأمون الخاتمة ، علمه قطعي، وقبوله واجب وإنكاره كفر ، دون الولي . وقال سبحانه وتعالى :

(١) فوقها بين السطرين : « شيخ أحمد سرهندي » .

﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾
ولم يذكر معهم الأولياء .

وقالت الوجودية : الولاية أفضل من النبوة ، ولما كان التفوه به ثقيلاً منكرأ فُسرَ بأن المراد جهتا شخص واحد من الانبياء ، والولاية توجهه إلى الحق بالتمام ، والنبوة توجهه إلى الخلق بالأمر بلا واسطة، وجهة الحق أشرف من جهة الخلق ، فاختلس منه أن النبوة أفضل والولاية أشرف .

وخاصمهم الشهودية بأن النبوة ليست نفس التبليغ والتربية ، بل هي قبول الوحي منه سبحانه لأمر التبليغ ، فهي جهة الحق دون الخلق ، وبأن النبوة غاية الولاية وانتهاء كمالها فهي أفضل منها ، وبأن التوجه إلى الخلق بنبابة الحق وجارحيته يجعل نفسه في ضمن الحق وجهته بخلاف التوجه إلى الحق ، فإنه يجعله خارج الحق في مُسامتته . وتفطن الشيخ المجدد رحمه الله أن غرضهم أنه بمعرفة التوحيد الوجودي يحصل من زوال الاثنية، وتتمام الفناء وكمال الوصل كما هو عند الأولياء مالا يحصل في أحكام جهة العابدية والمعبودية بحفظ الأدب وكمال الإطاعة كما هو دعوة الانبياء عليهم السلام وطريقتهم المتوارثة عند العلماء ، فأزاحه بأن طريقة الولاية وكمالاتها ظلية وهما للنبوة أصلية ، وشرحه على ما فهمت أن طريقة النبوة في البداية والنهاية تفضل طريقة الولاية فيهما، وتوجه الانبياء إلى الهُوِيَّة الخارجية بلا توسطة برزخ ومرآة من الأنفس والآفاق ، وانتهأؤهم إلى التجليات الوجودية إلى حصول ربط القبول ، والنبابة والحماية على يد من بأيديه نظام القضاء والقدر ، فيرتب عليهم آثاره في الخارج . وتوجه الأولياء اليه سبحانه

بتوسط البرازخ ومرايا الأنفس والآفاق ، فمن جاوز هذا منهم فقد دخل في وراثته النبوة بالعرض، وانتهاءهم بالبقاء الوجداني بالحق ، ولا يترتب عليهم آثارُ الألوهية والوجوب مطلقاً إلا في إدراكهم ووجدانهم وإلى القيام بكمال المتابعة للأنبياء بحسب مراتبها السبع . وإن اشتركوا في نيل تجلياته تعالى في المرايا الإدراكية والتلقي منه سبحانه بلا واسطة. فالحق أن فضل الولاية بطول البقاء وسعة الدائرة، ودخل السعي والاكتساب فيها . وفضل النبوة بحصول نوع من الاستقلال ومزيد الاختصاص والجاه واستحكام الرابطة معه ، وأن الولي إذا خاض في أنانيته دخل في مراتب الإطلاق وداخل في حقائق الأشياء، وانكشف عليه شأن من الذات ربما يخفى على النبي ، والنبي يجب تعرفه بواسطة الإلقاء والجمع بين رؤيته وكلامه ، وليس ذلك للولي ولكن الحق الصريح أن التابع دون المتبوع :

. وللناس فيما يَعشَقُونَ مذاهَبٌ .

ومما يوجب الاشتباه أن الآخر حصولاً يغيّر عند صاحبه . ثم إن هذا في محض النبوة والولاية الخاصة فمن فاز مع ذلك بنوع آخر من الكمال أو بالجمع بين صنوف من الكمال ينبغي أن ينظر في فضله وفضل اجتماعها فيه ولا يقتصر على ما ذكر .

نكتة : ادعى الحكماء امتناع الخرق والالتزام على الأفلاك ، وخالفهم أرباب الشرائع في ذلك . والحق أن الحكماء لم يأتوا فيه ببرهان ، فالأدلة المذكورة فيه على تقدير تمامها إنما تدل على امتناعهما في تحدد الأمكنة والأزمنة ولا دخل لباقي الأفلاك في ذلك ، وإنما حكموا بذلك لدخولها في اسم الفلك ولموافقتها له في الحركة الدورية مظنوناً فيها الدوام ،

ولم يعلموا أن دوام ميل نفساني مستدير للكل لا ينافي ميلاً مستقيماً لأجزائه سيما للمنفضلة منها . وقد صرح الصدر الشيرازي (١) بأن هذا الحكم منهم بنوع من الحدس وما هذا الحدس إلا من قبيل تبادل الذهن لامن مقدمات البرهان ، وأهل الشرع جزموا بحدوث الأفلاك من مواد تشارك العناصر في أصلها .

نكتة : ذكر الحكماء لكائنات الجو أسباباً من تغيرات الهواء والماء بالاستحالات والانقلابات والاختلاطات ، وأرجعه أصحاب الشرائع إلى ملائكة يتصرفون بأمر الله ، فتبين المنافاة بينهما ولا تنافي فإن للأشياء أسباباً أربعة . والحكماء اعتنوا بالمادية وأصحاب الشرائع بالفاعلية ، كيف والحكماء لا يستغنون عن أسباب سماوية غيبية يسميها عامتهم بالأوضاع المخصوصة ، وخواصهم بالقوى الروحانية ، وإنما يتصرف الفاعل بجمع المواد وإصلاحها كما نرى في أفاعيلنا فلا ينبغي الإنكار ، كيف ويعرف من التوراة أن البخار يرتفع من وجه الأرض فيسقي نواحيها . ولما ثبت نزول هذه القوى من السماء صح أن الماء ينزل من السماء وجاز أن يراد من السماء طبقة الزمهرير والبرد العاقديها هو جبال البرد يصيب به من يشاء ويصرفه عن يشاء .

نكتة : أهل الشرائع يفهمون من مثل قوله تعالى : ﴿الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ و ﴿دَحَاهَا﴾ و ﴿سَطَّحَتْ﴾ أنها سطح مستو ، والحكماء

(١) هو صدر الدين محمد بن إبراهيم القوامي الشيرازي ، فيلسوف من القائلين بوحدة الوجود ، له مؤلفات كثيرة في ذلك توفي سنة ١٠٥٩ هـ = ١٦٤٩ م .

يثبتون كرويتها بالأدلة الصحيحة فيتوهم الخلاف ، ويدفع بأن القدر المحسوس منها في كل بقعة سطح مستوي ، فإن الدائرة كلما عظمت قلَّ انحناء أجزائها فاستواؤها باعتبار محسوسة أجزائها وكرويتها باعتبار معقولة جملتها .

نكتة : ورد في الحديث أن الشمس إذا غربت تذهب حتى تسجد تحت العرش ، وأثبت الحكماء أنها لا تنفك عن موضعها من الفلك إذا هي تحت الأرض ، فإن فهم العرش محيطاً فهي دائماً تحت العرش ، وإن فهم إلى فوق فقط فهي لم تذهب إليه . وحلُّ الخلاف أن الحكماء أثبتوا اختلاف أحوالها بالنسبة إلى السفليات في الأوتاد الأربعة (١) ، فأصحاب النفوس المطهرة والقلوب المنورة ينطبع في بواطنهم حال القاعد عند الطلوع وحال القائم عند الاستواء وحال الراجع عند الغروب وحال الساجد عند غاية الانحطاط ، وهي في جميع ذلك تحت العرش ، لأنه فوقها دائماً ومحيط بها .

نكتة : ورد في المصحف المجيد ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ ﴿وَالْجِبَالَ أَوْتَاداً﴾ وفي الحديث الشريف « كانت الأرض خلقت تميد على الماء فأمسكتها الملائكة فما سكنت فخلق الله سبحانه الجبال فسكنت بها » وأثبت الحكماء أن انجذاب الأثقال إلى مركز العالم الذي هو مركز الأرض والماء . فالماء فوق الأرض معتمد من كل جهة عليها على سمت مركزها فكيف تميد عليها ، والجبال في الأرض فإن مالت مالت معها ، وكيف تمنعها عن الحركة ؟ والمطابقة أن من المحسوس المتيقن عند أهل الهند أن البئر إذا حفرت تصل إلى الثرى فيرشح فيها الماء من الجوانب كالعرق من

(١) ي هامش الأصل : « هي الطالع والغارب والعاشر والرابع » .

المسام بطيئاً أو سريعاً. فإذا امعن فيه (١) انتهى إلى طبقة صلبة لا يداخلها الماء أصلاً. ثم إذا بولغ فيه بكسرها نبع الماء العذب القراح بقوة وشدة كأنه كان منضغطاً فارتفع ، فإن أخرج منه آلاف ذنوب لا ينتقص . ولم يجدوا لهذا الماء إلى أربعمئة أو خمسمئة ذراع نهاية . والله يعلم كم يوجد الماء وراءها ، ولا شك أن تحتها طبقة أرضية أخرى ، فكأن تميئد الأرض بهذا الماء لا بالماء المنبسط فوقها . ونصب أصول الجبال في الطبقة الثانية من الأرض لاني هذه الأرض فقط. فافهم .

نكتة : وقع في الكلام المجيد ﴿ الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ﴾ أي مثل السموات السبع . وجاء في الحديث أنها طبقات متفاصلة ، ودلائل الهيئة دلت على أن الأرض قطرها ألفان وخمسمئة وخمسة وأربعون فرسخاً ، وهذا لا يسع سبع أرضين في جوفه قريب من هذه الأرض فما ظنك إذا كانت السافلة أعظم من العالية كما يروى ، ولا يوجد أرض أخرى بين السماء والأرض ، وهذا وإن لم يخالف الآية قطعاً لإفراد الأرض وادخال « من » التبعية فيفهم أن تلك السبع قطع أرض واحدة ، وهي كذلك فإن المعمور منها سبع بلاد مختلفة بالاديان والرسوم والطبائع والنباتات وبعض الحيوانات ، أحدها للسودان من البربر والزنج والحبشة ، وأخرى للبيض من الافرنج والطنجة والسقالية ، ثم للعرب ، ثم للفارس ، ثم للهند ، ثم للترك ، ثم للصين . أو يتصرف في الأرض أن المراد عالم العناصر وهو سبع طبقات . وأما الحمل على الاقاليم فبعيد ، ولكنه يخالف الحديث الصريح ، ويدفع هذا الخلاف بأن

(١) فوقها بين السطرين : « أي في الحفر » .

سنة أرضين في طبقات عالم المثال كأنها ستة تماثيل لهذه الأرض .
والعامة وأصحاب الشرائع لا يفرقون بين أجسام الشهادية والمثالية
إلا بالصفات كاللطاقة ، والكثافة ، والنورانية ، والظلمانية ، ويؤيده
ماروي عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن فيها ابن عباس كابن
عباسكم . وقد يظن أن تلك الأرضين هي المنتقاة المنطبعة منها في النفوس
الفلكية وفيه أنها إذاً تسع . فالأرضون عشر إلا أن يتكلم أنه كما ليس
للأرض قدر محسوس بالنسبة إلى الأفلاك العلى ليس لها صورة فيما
فوق الفلك المشتري ولا يخفى بعده « هذا آخر ما نقلته من كتاب
(التكميل)

وأما أثر ابن عباس الذي أشار إليه فهو من رواية الحاكم في
(المستدرک) عن طريق شريك عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى
عن ابن عباس رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ
مِثْلَهُنَّ ﴾ قال : سبع أرضين في كل أرض نبي كنبيكم وآدم كآدمكم
ونوح كنوح ، وإبراهيم كإبراهيم ، وعيسى كعيسى . وهذه
الألفاظ (١) فيها تقديم وتأخير في بعض الطرق ، قال الحاكم :
هذا حديث صحيح الإسناد ، قال البدر الشبلي في (آكام المرجان
في أحكام الجان) « قال شيخنا الذهبي : إسناده حسن ورواه الحاكم
أيضاً عن طريق عمرو بن مرة عن أبي الضحى بلفظ : في كل أرض
نحو إبراهيم وقال : هذا حديث على شرط البخاري ومسلم ، ووافقه
الذهبي في كونه على شرطهما ، وزاد رجاله «أئمة» . حكاه تلميذ بدر

(١) بإزائها في الهامش : « لكن ليس في واحد منها لفظ : ابن عباس كابن عباسكم الذي

ذكره في التكميل . منه » .

الدين الحنفي في (الآكام) ورواه أيضاً البيهقي في (شعب الإيمان)
و (كتاب الاسماء والصفات) له وقال : إسناده صحيح ولكن شاذ
بمرة ، ولا أعلم لأبي الضحى عليه متابعاً . قال السيوطي في (الحاوي) :
وهذا الكلام من البيهقي في غاية الحسن فإنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن
كما تقرر في علوم الحديث لاحتمال أن يصح الإسناد ويكون في
المتن شذوذ وعلة تمنع صحته ، وإذا تبين ضعف الحديث أغنى ذلك
عن التأويل لأن مثل هذا المقام لا تقبل فيه الأحاديث الضعيفة . ويمكن
أن يؤول على أن المراد بهم النذر الذين كانوا يبلغون الجن عن أنبياء
البشر ، ولا يبعد أن يسمى كل منهم باسم النبي الذي بلغ عنه والله سبحانه
وتعالى أعلم » انتهى .

ورواه ابن جرير (١) في تفسيره من طريق عمرو بن مرة
عن أبي الضحى بلفظ : في كل أرض مثل إبراهيم ونحو ما على الأرض .
قال العسقلاني والقسطلاني : هكذا أخرجه مختصراً وإسناده صحيح .
انتهى .

وذكره السيوطي في (الدر المنثور) وعزاه لابن أبي حاتم ،
وقال في (التدريب) في الكلام على الطريق الأولى : ولم أزل أتعجب
من تصحيح الحاكم حتى رأيت البيهقي قال ... إلخ .

قال القسطلاني : « ففيه أنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن
كما هو معروف عند أهل هذا الشأن ، فقد يصح الإسناد ويكون
في المتن شذوذ ، أو علة تقدر في صحته . ومثل هذا لا يثبت بالحديث

(١) الطبري .

الضعيف . ونحوه في (روح البيان) ومثله في (سيرة الحلبي) قال في (البداية) : وهذا محمول إن صح نقله على أن ابن عباس أخذه من الاسرائيليات . قال السخاوي في (المقاصد الحسنة) : أي أقاويل بني اسرائيل مما ذكر في التوراة أو أخذ من علمائهم ومشائخهم كما في (شرح النخبة) وذلك إذا لم يخبر به معصوم ، ويصح سنده إليه فهو مردود على قائله . انتهى

ونقل في (الكمالين حاشية الجلالين) عن ابن كثير تلميذ شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله مثل ما تقدم من (البداية) . ولفظ علي القاري في موضوعه المختصر المسمى (بالمصنوع) نقلا عن الحافظ ابن كثير : ذلك وأمثاله إذا لم يصح سنده إلى معصوم فهو مردود على قائله . انتهى

وقال الحلبي في (إنسان العيون) بعدما نقل قول البيهقي : « ولا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن ، فقد يكون فيه مع صحة إسناده ما يمنع صحته فهو ضعيف » . انتهى .

ومثله في تفسير القاضي ثناء الله المسمى (بالمظهري) كما قيل ؛ وضعفه الزرقاني أيضاً .

وفي تفسير (١) (البحر المحيط) : ولا شك في وضعه .

وذكره الشوكاني في تفسيره (فتح القدير) ولم يزد على قول البيهقي :

(١) في هامش الأصل : « هكذا وجدناه ولم نقف على هذا التفسير فإن كان بناء على هذا الحكم على رواية الواقدي فليس بشيء وإن كان على غيره فليُنظر فيه . منه » .

وفي إسناده عطاء بن السائب وهو من المختلطين كما صرح به النووي في مقدمة شرحه لمسلم .

وقال الحافظ في (التقریب) : صدوق .

وفي (هدى الساري مقدمة فتح الباري) : اختلط فضعه بفساد بسبب ذلك .

وقال يحيى بن معين : لا يحتج بحديثه ، وما روى عنه البخاري إلا متابعاً في مقام واحد مع أبي بشر ، ولم يخرج عنه مسلم .

وقال الحاكم في باب الكسوف من (المستدرک) : لم يخرجاه بسبب عطاء بن السائب . انتهى .

والعجب من الحاكم كيف حكم بصحته مع علمه بأن الشيخين لم يخرجاه حديث عطاء وهذا الأثر من روايته فما أحقه بالتضعيف .

وقال المنذري في كتاب (الترغيب) : عطاء بن السائب الثقفي قال أحمد : ثقة ورجل صالح ، من سمع منه قديماً كان صحيحاً ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء ، ورواية شعبة والثوري وحماد ابن زيد عنه جيدة . زاد في (التهذيب) : ممن سمع منه قديماً قبل أن يتغير شعبة وشريك وحماد . لكن قال يحيى بن معين : جميع من روى عن عطاء روى عنه في الاختلاط إلا شعبة وسفيان فثبت أن شريكاً سمع منه في حالة الاختلاط والتغير دون « قبل ذلك » . وهذا الأثر الضعيف من رواية شريك عن عطاء .

قال القسطلاني : « وعلى تقدير ثبوته يحتمل أن يكون المعنى : ثم

من يقتدي به ويسمى بهذه الاسماء وهم رسل الرسل الذين يبلغون
الجن عن أنبياء الله ويسمى كل منهم باسم النبي الذي يبلغ عنه .
انتهى .

زاد السيوطي رحمه الله : وحيث كان لنا - صلى الله عليه
وسلم - رسول من الجن اسمه كاسمه ، ولعل المراد اسمه المشهور
وهو محمد صلى الله عليه وسلم . فليتأمل .

ومثله في تفسير (روح البيان) ، ونحوه في (إنسان العيون) نقلا
عن السيوطي ؛ وحمله ابن عربي في (الفتوحات) على عالم المثال حيث
قال : « وخلق الله من جملة عوالمها على صورنا إذا أبصر العارف
يشاهد نفسه فيها ، وقد أشار إلى مثل ذلك ابن عباس فيما روي عنه
في حديث هذه الكعبة وأنها بيت واحد من أربعة عشر بيتاً وإن في كل أرض
من السبع الارضين خلقاً مثلنا حتى إن فيهم ابن عباس مثلي وصدقت
هذه الرواية عند أهل الكشف » انتهى .

وعليه حملاه صاحب (التكميل) كما تقدم ، وعلى ذلك ليس فيه
ما يفيد المستدلين به ، وليس الأثر الموقوف بحديث عند أهل النقد
والمعرفة بعلم الحديث حتى يحتج به في الأحكام والتفاسير عند
الجماهير .

وقال الشوكاني في (السيل الجرار) : « تفسير الصحابة الآية
لأنقوم به الحجة لاسيما مع اختلافه » انتهى .

وهذا الأثر قد ورد في بدء الخلق دون العقائد حتى تبنى عليه عقيدة
ويحتاج إلى تطبيقه وتأويله وتصحيح معناه وإثبات مبناه ، والمعتبر

في العقائد هو الادلة اليقينية لا الظنية كما صرح بذلك أهل العلم بالكلام ، قال الرازي في (الكبير) : « إن الاعتقاد ينبغي أن يكون مبناه على اليقين ، وكيف يجوز اتباع الظن في الأمر العظيم . وكلما كان الأمر أشرف وأخطر كان الاحتياط فيه أوجب وأجدر » . انتهى .

وعلى هذا فلا يستأنس في تأييد هذا الأثر الضعيف أو الموضوع إلى ما ذكره في (العرائس) و (بدائع الزهور) من وجود الخلق في بقية طبقات الأرض لكونه مختلفاً مفتعلاً مروياً من الاسرائيليات ، قال النيسابوري في تفسيره : « ذكر الثعلبي في تفسيره فصلاً في خلأثق السموات والأرضين وأشكالهم وأسمائهم أضربنا عن إيرادها لعدم الوثوق بتلك الروايات » انتهى .

قال الخفاجي في (حاشية البيضاوي) : « وليست هذه المسألة من ضروريات الدين حتى يكفر من أنكرها أو تردد فيها . والذي نعتقه أنها طبقات سبع ولها سكان من خلقه يعلمهم الله » انتهى .

وقد وقعت الزلازل والقتلاقل لأجل ذلك الأثر لهذا العهد بين أبناء الزمان بما لا يأتي بفائدة ولا يعود بعائدة ، ولهذا ذكرنا في بعض الفتاوى أنه ليس اثبات تلك الأوامم والخوانم من أحكام الشرع في ورد ولا صدر ، وليس على القول بموجبه إثارة من علم ، وكل حزب بما لديهم فرحون ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم

ثم من استدل بهذا الأثر على امكان وجود مثله صلى الله عليه وسلم وكونه داخلاً تحت القدرة الإلهية فقد أطال المسافة وأبعد النجعة وأتى

بما هو أجنبي عن المقام وخارج من محل النزاع ، فإن بين المسألتين
بوناً بعيداً ، ﴿وَأَنْتَى لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ (١) .



(١) بإزائها في هامش الأصل : « يعني كون إمكان مثله - صلى الله عليه وسلم -
مقدوراً له سبحانه ثابت بالأدلة الأخرى غير هذا الدليل وإن لم يقع في الخارج حسب الوعد
الإلهي » « مولوي محمد عبد الرشيد كشميري سلمه الله تعالى » .

قف : هذا المرقوم قد تم بعون رب البرية في شهر ربيع الأول من سنة إحدى وتسعين ومائتين وألف الهجرية ، والراقم له بيمناه الفقير إلى عفو مولاه ابن عبده وأمته الحامل المتواري أبو الطيب صديق ابن حسن بن علي الحسيني القنؤجي البخاري ستر الله عيوب نفسه ، وجعل غده خيراً من أمسه .

وهذا العبد—عفا الله عنه ماجناه واستعمله فيما يحبه ويرضاه —
له يد جارحة، ويمنى عاملة في العلوم الشرعية سيما التفسير والحديث والفقه وأصولها ، والتاريخ والأدب كما يلوح من مؤلفاته . وقد خصه الله تعالى بكرمه الوافر لهذا العهد الآخر بتدوين أحكام الاسلام على الوجه المأثور عن سيد الأنام والسلف الكرام على أنواع لم يسبق إليه أحد من علماء الديار الهندكية ، والله يختص برحمته من يشاء :

وَلَوْ أَنَّ لِي فِي كُلِّ مَنبَتٍ شَعْرَةٌ
لِسَانًا لَمَا اسْتَوْفَيْتُ وَاجِبَ حَمْدِهِ

وقد أعانه سبحانه وتعالى على تحصيل تلك العلوم ، وكتبها النفيسة العزيزة الوجود بأنواع المعلوم والموجود وأمال إليه قلوب أوليائه ، وأضاف إليه من نعمه مالا يحاط به ، ووفقه بإيثار الحق على الخلق ، رضا الخالق على المخلوق ، وتقديم العلوم الحققة الاسلامية على الفنون العقلية الفلسفية ، حتى ذهب غالب أوقاته وأكثر عمره في دراسة

الكتاب والسنة وما يليهما ، ومجانبة أهل البدع والأهواء ، واستفاد من كلام السلف استفادة تامة ، واستفاض من كتب محققي الخلف استفادة عامة ، إلى أن حصل منها على فوائد لا يستطيع أن يبوَح بها ، وعوائد لا يقدر أن يلوح إليها ، وحقائق لا يمكن العبارة عنها إلا بالفوائد والعوائد، ومسائل لها منها عليها شواهد ، كيف وهي فوق وصف الواصفين ، ووراء طور البيان ، ولا يهتدي إلى مثل ذوقها ولذتها إلا أفراد من نوع الإنسان، الذين زاحمونا في درك المباني وأخذ المعاني على وجه يكمل به الاتقان والإذعان . والله الحمد على كل حال ، وهو المفيض للكمال على مثال وغير مثال .

وما أحسن ما قال ابن خلدون : « التحقيق قليل ، وطرف التنقيح في الغالب قليل ، والغلط والوهم نسيب للناس وخليل . والتقليد عريق في الآدميين وسليل ، والتطفل على الفنون عريض وطويل ، ومرعى الجهل بين الأنام وخيم وبيل ، والحق لا يقاوم سلطانه ، والباطل يقذف بشهاب النظر شيطانه ، والناقل إنما هو يملئ وينقل ، والبصيرة تنقد الصحيح إذا تمقل ، والعلم يجلو لها صفحات الصواب ويصقل » انتهى .

وبالجملة فالمحققون بين أهل الملل والنحل قليلون لا يكادون يجاوزون عدد الأنام ولا حركات العوامل ، والناقد البصير قسطاس نفسه في تزيفهم فيما ينقلون واتباعهم فيما يقولون ، بيد أنه لم يأت من بعد هؤلاء إلا مقلد وبليد الطبع والعقل ، أو متبلد ينسج على ذلك المنوال ويحتذي منه بالمثل ، فيجلب صوراً قد تجردت عن موادها ، وصفاحاً انتُضيَت من أغمارها ، ومعارف يستنكر للجهل

طارفها وتلادها ، وإنما هي آراء لم تعلم أصولها ، ومقالات لم تعتبر
 أجناسها ولا تحققت فصولها ، يكررون في دراستهم المجتهديات
 المتداولة منذ زمان بأعيانها تقليداً لمن عني من الأخبار والرهبان بشأنها ،
 ويغفلون أمر الكتاب والسنة الناشئة في ديوانها ، بما أعوز عليهم من
 ترجمانها ، فتستعجم صحفهم في بيانها ، وألستهم عن تبيانها ، ثم
 إذا تعرضوا يوماً لذكر السنن نسقوا أخبارها نسقاً غير محافظين على
 نقلها وهماً أو صدقاً ، لا يتعرضون لبدائيتها ولا يذكرون السبب الذي
 رفع من رايته وأظهر من آيته ، ولا علة الوقوف عند غايتها ، فيبقى
 المتبع للحديث متطلعاً بَعْدُ إلى أحوال صحتها وضعفها ومراتبها ،
 مفتشاً عن أسباب تمسكها واعتزالها ، أو تراحمها وتعاقبها ، باحثاً عن المقنع
 في تبيانها وتناسبها ، ولذلك تراني لما طالعت كتب القوم ، وسبرت غور الامس
 ونجد اليوم ، نهت عين القريحة من سِنَةِ الغفلة والنوم ، وسُمْتُ التأليف
 غالباً في الكتاب والسنة وما يليهما من نفسي وأنا المفلس أحسن السوم ،
 فأنشأت في تدوين ذلك كتباً ورسائل ، وجمعت لتيسير هذه الصعاب
 والاطلاع على تلك الهضاب أسفاراً ومسائل ، فهدبت مناحيها تهذيباً ،
 وقربت لها للفهام تقريباً ، وأتيت بما يمتنعك بحقائق دين الاسلام وأسبابه ،
 ويعرفك كيف دخل أهل العلم من أبوابه ، حتى تنزع من التقليد يدك ،
 وتقف على أحوال من قبلك من سلف الأمة وأئمتها ومن بعدك ، .
 فعليك بمؤلفاتنا ومؤلفات مشائخنا في كل باب تجددها إن شاء الله تعالى
 مملوءة ديناً وبحثاً وشرعاً صرفاً عند كل إياب وذهاب ، ولعلك لا تحتاج
 بعد إحرازها في درك الحق الحقيقي بالصواب من الأحكام والمسائل
 إلى سمر وكتاب إن كنت ممن ينصف ولا يتعسف ،

ويؤثر الحق على الخلق ولا يتوقف ، ولا يخاف في الله لومة لائم ،
وهو عن رد المعاصرين صائم ، واعلم أن إلى الله مصيرك فمن نصيرك؟
وفي الجَدَثِ مَقِيلُكَ فما قيلك ؟ .

وهذا آخر القسم الأول من هذا الكتاب ، وبالله التوفيق وإليه المتاب ،
ويتلوه القسم الآخر إن شاء الله تعالى .

قد تَمَّ القسم الأول من كتاب

أَجَدُ الْعُلُومِ الْمَسْمُومِ

بِالْوَشْيِ الْمَرْقُومِ

**فهارس القسم الاول من كتاب ابجد العلوم
المسمى بالوشي المرقوم**

- ١ - أبواب الكتاب وفصوله**
- ٢ - الأعلام**
- ٣ - الأماكن**
- ٤ - أسماء الكتب**
- ٥ - الآيات القرآنية**
- ٦ - الأحاديث النبوية**
- ٧ - الشعر**

١ - أبواب الكتاب وفصوله

الصفحة

٣	ديباجة الكتاب
	المقدمة : في بيان ما يطلق عليه اسم العلم ونسبته
١١	ومحله وبقائه وعلم الله تعالى
٢٦	الباب الأول : في تعريف العلم وتقسيمه وتعليمه. وفيه فصول
٢٦	الفصل الأول : في ماهية العلم .
٣٢	الفصل الثاني : فيما يتصل بماهية العلم من الاختلاف والأقوال
٣٦	الفصل الثالث : في تقسيم العلم
	الفصل الرابع : في العلم المدون وموضوعه ومبادئه
٤٣	ومسائله وغايته
٤٩	خاتمة الفصل : في غاية العلوم
	الفصل الخامس : في بيان تقسيم العلوم المدونة وما يتعلق بها .
٥١	وفيه تقسيمات سبعة
٧٢	الفصل السادس : في بيان أجزاء العلوم .
٨٥	الفصل السابع : في بيان الرؤوس الثمانية
	الفصل الثامن : في مراتب العلم وشرفه وما يلحق به .
٩١	وفيه إشارات

- ٩١ الاعلام الأول : في شرفه وفضله
- ١٠٠ الاعلام الثاني : في كون العلم ألد الأشياء وأنفعها وفيه تعليمان
- الاعلام الثالث : في دفع مايتوهم من الضرر في العلم وسبب
١٠٥ كونه مذموماً
- ١٠٨ الاعلام الرابع : في مراتب العلوم من التعليم
- الاعلام الخامس : في تعليم الولدان واختلافات مذاهب
١١٠ الأمصار الإسلامية في طرقه
- ١١٥ الاعلام السادس : في أن الشدة على المتعلمين مضرة بهم .
- ١١٧ الاعلام السابع : في وجه الصواب في تعليم العلوم وطريق إفادتها
- ١٢٤ الاعلام الثامن : في آداب المتعلم والمعلم
- ١٣٤ الفصل التاسع : في حالة العلماء وفيه أنواع
- ١٥٤ الباب الثاني : في منشأ العلوم والكتب وفيه فصول
- ١٥٤ الفصل الأول : في سببه وفيه افهامات
- الافهام الأول : في أن العلم والتعليم طبيعي في العمران
١٥٤ البشري والبشر محتاج إليه
- ١٥٥ الافهام الثاني : في أن العلم والكتابة من لوازم التمدن .
- الافهام الثالث : في أن الخط والكتابة من عداد الصنائع الانسانية ١٥٦
- ١٦٢ الإفهام الرابع : في أوائل مآظهر من العلم والكتاب
- الفصل الثاني : في منشأ انزال الكتب واختلاف الناس

- ١٦٥ وانقسامهم ، وفيه افصاحات
- ١٦٥ الإفصاح الأول : في حكمة انزال الكتب
- ١٦٦ الإفصاح الثاني : في أقسام الناس بحسب المذاهب والديانات
- ١٦٧ الإفصاح الثالث : في أقسام الناس بحسب المعلوم وفيه تلويحات
- ١٦٨ التلويح الأول : في أهل الهند
- ١٦٩ التلويح الثاني : في الفرس
- ١٧٠ التلويح الثالث : في الكلدايين
- ١٧١ التلويح الرابع : في أهل اليونان
- ١٧٢ التلويح الخامس : في الروم
- ١٧٣ التلويح السادس : في أهل مصر
- ١٧٤ التلويح السابع : في العبرانيين وهم بنو اسرائيل
- ١٧٤ التلويح الثامن : في العرب
- ١٧٦ الفصل الثالث : في أهل الإسلام وعلومهم. وفيه إشارات
- ١٧٦ الإشارة الأولى : في صدر الإسلام
- ١٧٧ الإشارة الثانية : في الإحتياج إلى التدوين
- ١٧٨ الإشارة الثالثة : في أول من صنف في الإسلام
- ١٧٩ الإشارة الرابعة : في اختلاط علوم الأوائل والإسلام
- ١٨١ الفصل الرابع : في أن التعليم للعلم من جملة الصنائع
- ١٨٨ الباب الثالث : في المؤلفين والمؤلفات والتحصيل. وفيه ترشيحات

١٨٨	الترشيح الأول : في أقسام التدوين وأقسام المدونات
١٩٠	الترشيح الثاني : في الشرح وبيان الحاجة إليه والأدب فيه
١٩٣	الترشيح الثالث : في أقسام المصنفين وأحوالهم
	الترشيح الرابع : في بيان مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
١٩٦	وآداب البحث والمطالعة
	الترشيح الخامس : في التحصيل أي تحصيل العلم وفيه بسط
٢٠٣	المناظر والتدريس والتلمذ والتصنيف
	الباب الرابع : في فوائد منتشرة من أبواب العلم . وفيه مناظر
٢٢٦	وفتوحات
٢٢٦	المنظر الأول : في العلوم الإسلامية
٢٢٩	المنظر الثاني : في أن حملة العلم في الإسلام أكثرهم العجم
٢٣٢	المنظر الثالث : في علوم اللسان العربي
	المنظر الرابع : في أن الرحلة في طلب العلم ولقاء المشيخة
٢٣٣	مزيد كمال في التعلم
	المنظر الخامس : في أن العلماء من بين البشر أبعد عن
٢٣٤	السياسة ومذاهبها
٢٣٥	المنظر السادس : في موانع العلوم وعوائقها . وفيه فتوحات تسعة
٢٣٩	المنظر السابع : في أن الحفظ غير الملكة العلمية
	المنظر الثامن : في شرائط تحصيل العلم وأسبابه . وفيه
٢٤٠	فتوحات تنتهي إلى ثلاثة عشر فتحاً

٢٤٥	المنظر التاسع : في شروط الإفادة ونشر العلم وفيه فوائد أربع
٢٤٩	المنظر العاشر : فيما ينبغي لأهل العلم أن يكونوا عليه
	المنظر الحادي عشر : في التعلم. وفيه فوائد ست وذكر احراق
٢٥٠	الكتب واعدادها
٢٥٥	مناظرة أهل الطريقين
٢٥٦	المحاكمة بين الفريقين
٢٥٧	الباب الخامس : في لواحق الفوائد. وفيه مطالب
٢٥٧	مطلب لزوم العلوم العربية
٢٥٨	مطلب العلوم العقلية وأصنافها
٢٦٥	مطلب في أن اللغة ملكة صناعية
	مطلب في أن لغة العرب لهذا العهد لغة مستقلة مغايرة للغة
٢٦٧	مضر وحمير
	مطلب في أن لغة أهل الحضرة والأمصار لغة قائمة بنفسها مخالفة
٢٧١	لغة مضر
٢٧٣	مطلب في تعليم اللسان المضري
٢٧٤	مطلب في أن ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية
	مطلب في تفسير الذوق في مصطلح أهل البيان وتحقيق معناه
٢٧٧	وبيان أنه لا يحصل غالباً للمستعربين من العجم
	مطلب في أن أهل الأمصار على الإطلاق فاصرون عن
٢٨١	تحصيل الملكة اللسانية التي تستفاد بالتعليم
	الباب السادس : في انقسام الكلام إلى فني النظم والنثر

٢٨٦	والنثر وفيه مطالب	
٢٨٦	مطلب في كون لسان العرب على فنين : النظم والنثر	
٢٨٩	مطلب في أنه لا تتفق الإجابة في فني المثنو والمنظوم معاً إلا للأقل	
٢٩٠	مطلب في صناعة الشعر ووجه تعلمه	
٣٠١	مطلب في أن صناعة النظم والنثر إنما هي في الألفاظ لا في المعاني	
	مطلب في أن حصول هذه الملكة بكثرة الحفظ وجودتها	
٣٠٣	بجودة المحفوظ	
٣٠٨	مطلب في ترفع أهل المراتب عن انتحال الشعر	
	مطلب في أن الشعر لا يختص باللسان العربي فقط بل هو	
٣١٠	موجود في كل لغة	
٣١٧	مطلب في بيان المردف والمستزاد والمزدوجة	
٣٢٥	مطلب في طبقات الشعراء	
	مطلب في مدح المنظوم من الكلام والحمائل المنوطة بعوائق	
٣٢٩	الأقلام .	
	مطلب في تعيين العلم الذي هو فرض عين على كل مكلف ،	
	أعني الذي يتضمنه قوله صلى الله عليه وسلم : طلب	
٣٥١	العلم فريضة على كل مسلم . . .	
٣٦١	مطلب في طبقات أهل العلم	
	مطلب في مباحث من الأمور العامة التي يكثر استعمالها	
٣٨١	والاشتباه بإهمالها	
٣٩٣	خاتمة القسم الأول : في بيان تطبيق الآراء وفيه فصول	

٣٩٤	فصل في ماهية التطبيق وهليته وفيه نكت خمس
٣٩٩	فصل في موازين التحقيق . وفيه نكت أيضاً سبع
٤٠٤	فصل في أسباب الاختلاف . وفيه نكت ست
٤١٢	فصل في ضوابط التطبيق . وفيه نكت سبع
٤١٩	فصل في الجرح والتجريح . وفيه نكت سبع
	فصل في أمثلة التطبيق توضيحاً للواهم وتمريناً للفاهم وفيه
٤٢٤	نكت أربع عشرة
٤٤٧	في اتمام هذا المرقوم وبعض أحوال المؤلف . زاده الله بسطة في العلوم



الأعلام

- آدم : ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٦٢ ،
١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ٣٤٣ ، ٤٤٠ .
- الآمدي = علي بن محمد بن سالم .
- إبراهيم الساحلي الطوبجني : ٢٨٤ .
- إبراهيم بن السري الزجاج : ٢٣٠ .
- إبراهيم بن سهل : ٣٠٣ ، ٣١٤ .
- إبراهيم بن عبد الرحمن العذري : ٩٦ .
- إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي : ٢٥٣ .
- إبراهيم (عليه السلام) : ٢٥٤ ، ٣٥٦ ،
٤٤٠ ، ٤٤١ .
- إبراهيم بن أبي الفتح بن خفاجة : ٢٩٩ ،
٣٢٧ .
- إبراهيم بن الفضل ، الراوي : ٩٤ .
- إبراهيم بن محمد الأعلم البطليوس : ٣١٢ ،
٣١٣ .
- إبراهيم بن هلال الحراني ، أبو اسحاق : ٣٠٣ ،
٤٣١ .
- أبرخس : ١٧١ .
- أبي بن كعب : ٣٣٣ .
- ابن الأثير = علي بن محمد .
- ابن الأثير = نصر الله بن محمد .
- أحمد بن أحمد بن خلف الجزارني : ٣١٤ .
- أحمد بن إدريس القرافي ، شهاب الدين :
١٨٣ .
- أحمد بن إسحاق بن المقتدر ، القادر بالله
- الخليفة العباسي : ٣٤٤ .
- أحمد التهانيسري : ٣٤٥ .
- أحمد بن الحاج ، المعروف بمذغليس :
٣١٥ .
- أحمد بن الحسن الجاربردي : ٣٦٦ ،
٣٧٥ .
- أحمد حسن الفنوحي : ٣٤٧ .
- أحمد بن الحسين ، بديع الزمان الهمداني .
٣٠٣ ، ٣٤٧ .
- أحمد بن الحسين بن علي البيهقي : ٩٥ -
٩٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٧٠ ، ٤٤١ ،
٤٤٢ .
- أحمد بن الحسين (أبو الطيب المتنبي) :
٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٩ ، ٣٧٧ .
- أحمد بن حنبل : ٩٣ ، ٩٥ ، ١٣٨ ،
٣٧٠ ، ٤٤٣ .
- أحمد بن أبي الخواري : ٢٥٣ ، ٢٥٤ .
- أحمد السرهندي : ٣٩٨ ، ٤٣٤ .
- أحمد بن شعيب ، أبو العباس الجزنائي :
٣٠٤ .
- أحمد بن عبد الحليم (ابن تيمية) : ٢٣ ،
١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٩٣ ، ٣٥٨ ، ٣٧١ ،
٤٤٢ .
- أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصفهاني ،

- أبو نعيم : ٢٥٣ .
 أحمد بن عبد الله (أبو العلاء المعري) :
 ٢٩٩ ، ٢٩٦ .
 أحمد بن عبد الله بن هريرة الأعمى النطيلي :
 ٣١٣ .
 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني : ١٩١ ،
 ٢٥٤ ، ٣٧٠ ، ٤٤١ .
 أحمد بن علي الخطيب البغدادي : ١٧٨ .
 أحمد بن علي بن محمد الجارود الأصفهاني :
 ٣٧٠ .
 أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي : ٤٤٥ .
 أحمد بن محمد بن دراج القسطلاني : ٢٨٣ .
 أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني :
 ٢٤٧ ، ٣٣٦ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ .
 أحمد بن محمد بن عبد ربه : ١٩٥ ،
 ٢٨٣ ، ٣١٢ .
 أحمد بن محمد ، علاء الدولة ، ركن
 الدين السمناني : ٣٩٧ .
 أحمد بن محمد بن علي بن حجر المكي الهيثمي :
 ٣٥٧ .
 أحمد بن محمد بن عمر ، شهاب الدين الخفاجي :
 ٣٢٧ ، ٤٤٥ .
 أحمد بن مصطفى ، أبو الخير ، طاش
 كبري زاده : ٥ ، ٦٣ .
 أحمد بن يحيى بن محمد الهروي (حفيد
 التفتازاني) : ٥٨ .
 الأحنف بن قيس : ٩٨ .
 الأحرص = عبد الله بن محمد .
- إخوان الصفا : ٣٩٧ .
 إدريس (عليه السلام) : ١٦٣ ، ١٦٦ ،
 ١٧٤ .
 أرسطو طاليس : ١٧١ ، ١٧٩ ، ٢٠١ ،
 ٢٦٢ ، ٣١٠ .
 ابن أرفع رأسه = محمد بن أرفع رأسه .
 الأزنيقي = محمد بن قطب الدين الأزنيقي .
 ابن أبي أسامة = الحارث بن أبي أسامة .
 أسامة بن زيد : ١٦٧ .
 إسحاق بن إبراهيم بن القاسم : ٢٨١ .
 ابن إسحاق الدويني : ٣١٣ .
 إسحاق العبدي : ٢٢٣ .
 الاسكندر الأفردوسي : ٢٦٢ .
 الاسكندر المقدوني : ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ،
 ٢٦١ ، ٢٦٢ .
 اسقلينوس : ٢٠ .
 أسلم بذسرة : ١٥٧ .
 إسماعيل (عليه السلام) : ١٦٣ .
 إسماعيل بن حماد الجوهري : ٣٣٥ ،
 ٣٤٣ .
 إسماعيل بن القاسم ، أبو علي القالي :
 ٣٤٩ ، ٣٧٧ .
 إسماعيل بن عمر (ابن كثير) : ٤٤٢ .
 الإسنوي = عبد الرحيم بن الحسن بن علي .
 الأشعري ، أبو الحسن = علي بن إسماعيل .
 اصطفن : ١٧١ .
 الأصفهاني ، أبو الفرج = علي بن الحسين .
 الأصمعي = عبد الملك بن قريب .

- الأعشى = ميمون بن قيس .
الأعلم البطليوسي = إبراهيم بن محمد .
الأعمى التطيلي = أحمد بن عبد الله بن هريرة .
الأعشى = سليمان بن مهران .
أفريدون : ١٦٩ .
أفلاطون : ١٠٦ ، ١٧١ ، ١٧٩ ، ٢٦٢ ، ٤٢٥ .
أقليدس : ٨٣ ، ١٧٩ ، ٢٦٢ .
الألوسي : أبو عبد الله : ٣١٥ .
إمام الحرمين الجويني = عبد الملك بن عبد الله .

(پ)

- الباخرزي = علي بن الحسن بن علي .
الباقلاني = محمد بن الطيب بن محمد ، أبو بكر البحتري = الوليد بن عبيد .
البخاري = محمد بن إسماعيل .
بخت نصر : ١٧٠ .
البدر الشبلي : ٤٤٠ .
بديع الزمان الهمداني = أحمد بن الحسن .
البراء بن عازب : ٤٣١ .
البرزنجي = محمد شريف .
برهان الدين (الإسلام) الزرنوجي : ١٣٠ ، ١٣٣ .
بشار بن برد : ٣٠٦ ، ٣٧٧ .
أبو بشر : ٤٣١ .
بطليموس : ١٧١ ، ١٧٩ ، ٤٢٥ .
البطليوسي ، الأعلم = إبراهيم بن محمد .
- البغوي = الحسين بن مسعود .
البقاعي = إبراهيم بن عمر .
بقراط : ١٧٩ ، ٢٦٢ .
ابن بقي = يحيى بن بقي .
أبو بكر الأبيض = محمد بن أحمد الأنصاري .
أبو بكر بن باجه = محمد بن الحسين .
أبو بكر بن زهر = محمد بن عبد الملك بن محمد .
أبو بكر بن الصائغ = محمد بن يحيى بن باجه .
أبو بكر الصديق = عبد الله بن أبي قحافة .
أبو بكر بن عربي = محمد بن عبد الله بن محمد المعافري .
أبو بكر بن قزمان = محمد بن عيسى بن عبد الملك .

البيساني ، القاضي الفاضل = عبد الرحيم بن

بندقليس : ١٧١ .

علي .

بهاء الدين العاملي = محمد بن حسين .

البيضاوي = عبد الله بن عمر .

البهاري = محب الله بن عبد الشكور .

البيهقي = أحمد بن الحسين بن علي .

البوصيري = محمد بن سعيد .

بيوراسب (الضحاك) : ١٦٩ .

(ت)

أبو تمام = حبيب بن أوس .

تامسطيوس : ٢٦٢ .

التهانوي = محمد علي بن علي .

الترمذي (صاحب الصحيح) = محمد بن

ابن تيمية = أحمد بن عبد الحليم .

عيسى .

ابن تيمية = عبد السلام بن عبد الله .

التفتازاني = مسعود بن عمر .

(ث)

الثعلبي = أحمد بن محمد بن إبراهيم ،

ثابت بن قرة : ٣٧٨ .

ثناء الله ، القاضي : ٤٤٢ .

الثعالبي = عبد الملك بن محمد .

(ج)

الجبلي = عبد الرحمن بن أحمد .

ابن جابر = محمد بن جابر الوادي آشي .

الجبائي = محمد بن عبد الوهاب بن سلام .

جابر بن سمرة : ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ .

الجبائي (أبو هاشم) = عبد السلام بن محمد

الجاحظ = عمرو بن بحر .

ابن عبد الوهاب .

ابن جحدر الاشيلي = علي بن جحدر .

الجار بردي = أحمد بن الحسن .

الجرجاني = عبد القاهر بن عبد الرحمن .

ابن الجارود = أحمد بن علي الأصمعي .

الجرجاني (السيد الشريف) = علي بن محمد

جالينوس : ٢٠ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٩ ،

جرير بن عطية (الشاعر) : ٢٩٧ ،

٣٧٨ ، ٢٤٨ .

- ٣٠٩ ، ٣٧٧ .
 ابن جريج = عبد الملك بن عبد العزيز .
 جرول بن أوس (الخطيئة) : ٣٠٦ .
 الجزار = يحيى بن عبد العظيم .
 جعفر بن محمد بن المعتز المستنصري : ١٣٣ .
 أبو جعفر المنصور = عبد الله بن محمد .
 جنيني = محمود بن محمد .

(ح)

- حاتم بن عبد الله الطائي : ٢١٦ .
 ابن أبي حاتم : ٤٤١ .
 ابن الحاجب = عثمان بن عمر .
 حاجي خليفة = مصطفى بن عبد الله ،
 كاتب حلب .
 الحارث بن أبي أسامة : ٣٢٩ .
 الحارث بن سعيد ، أبو فراس الحمداني :
 ٢٩٧ ، ٣٢٨ .
 الحافظ العراقي = عبد الرحيم بن الحسن .
 حافظ علي حسين : ٣٧١ .
 الحاكم = محمد بن عبد الله بن حمدويه .
 ابن حبان = محمد بن حبان .
 ابن حبون : ٣١٤ .
 حبيب بن أوس الطائي (أبو تمام) :
 ٢٩٧ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣٧٧ .
 الحجاج بن يوسف الثقفي : ٣٢٨ .
 ابن حجر المسقلاني = أحمد بن علي .
 ابن حجر المكي = أحمد بن محمد بن علي .
 حرب بن أمية : ١٥٧ .
 الحريري = القاسم بن علي بن محمد .
 ابن حزم = علي بن أحمد .
 ابن حزمون = علي بن حزمون .
 حسان بن ثابت الأنصاري : ٣٠٦ ، ٣٢٩ ،
 ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ .
 الحسن بن أحمد ، أبو علي الفارسي : ٢٣٠ ،
 ٢٧٩ .
 الحسن بن رشيق القيرواني : ٢٨٢ ،
 ٢٩٨ ، ٣٠٠ .
 حسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي : ١٣٢ .
 الحسن بن عبد الرحمن الراهبرمي : ١٧٨ .
 الحسن بن علي بن أبي طالب : ٩٦ .
 الحسن بن عبد الله بن سهل ، أبو هلال
 العسكري : ٣٢٦ .
 حسن القطان : ٣٢٠ .
 الحسن بن محمد ، النظام النيسابوري : ٤٤٥ .
 الحسن بن هاني ، أبو نواس : ٢٩٧ ،
 ٣٧٧ .
 أبو الحسن ، السلطان المرويني = علي بن عثمان

الحلبي = علي بن إبراهيم .
الحلي = عبد العزيز بن سرايا ، صفى الدين
الحليمي : ٣٥٦ .
حماد : ٤٣١ .
حماد بن زيد : ٤٤٣ .
حماد بن سلمة : ٧٨ .
أبو حنيفة = النعمان بن ثابت
ابن أبي الحواري = أحمد بن أبي الحواري
حيان بن خلف بن حسين الأموي : ٢٨٢ .

أبو الحسن الأشعري = علي بن إسماعيل
الحسين بن عبد الله بن سينا ، أبو علي :
٢٠ ، ٢٣ ، ٣٤ ، ٢٤٧ ، ٢٦٣ ،
٣٧٨ .
الحسين بن قاسم بن محمد اليميني : ٣٧٥ .
الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي : ٣٣٣ .
الحسين بن مسعود البغوي : ٣٧٦ .
الخطيئة = جروول بن أوس .
حفيد التفتازاني = أحمد بن يحيى بن محمد
الهروي

(خ)

ابن خلدون = عبد الرحمن بن خلدون .
ابن خلف الجزائري (الجزيري) = أحمد
ابن أحمد بن خلف .
الخليل = إبراهيم .
خواجه جهان = محمود بن محمد الكيلاني .
خواجه خليفة زاده ، ملا كاتب جلبي =
مصطفى بن عبد الله .
الخوانجني = محمد بن ناماور بن عبد الملك .
أبو الخير = أحمد بن مصطفى ، طاش كبري
زاده .

الخارجية = ليلي بنت طريف .
ابن خزيمة = محمد بن إسحاق .
خسرو ، ملك الهند : ٣٤٤ .
الخطيب البغدادي = أحمد بن علي .
ابن الخطيب ، لسان الدين = محمد بن عبد
الله بن سعيد السلماني .
ابن الخطيب = محمد بن عمر بن الحسن
الرازي .
ابن خفاجة ، أبو إسحاق = إبراهيم بن
أبي الفتح .
الخفاجي ، الشهاب = أحمد بن محمد بن عمر

(د)

الدارمي = عثمان بن سعيد .
داود الأنطاكي : ٣٧٨ .

دارا ، ملك الفرس : ٢٦١ .
الدارقطني = علي بن عمر .

- داود الطائي : ٢٥٤ .
 داود (عليه السلام) : ١٣٨ ، ١٧١ .
 أبو داود = سليمان بن الأشعث .
 ابن دراج القسطلبي = أحمد بن محمد بن
 دراج .
 أبو الدرداء = عويمر بن مالك .
 الدكالي = أبو عبد الله بن شعيب .
 الدوراني = محمد بن أسعد الصديقي .
 ديمقراطيس : ٤٢٥ .

(ذ)

- أبو ذر الغفاري = جندب بن جنادة .
 الذهبي = محمد بن أحمد بن عثمان .
 ذو الرمة = غيلان بن عقبة .

(ر)

- الرازي ، فخر الدين = محمد بن عمر بن الحسن
 الراهرمزي = الحسن بن عبد الرحمن .
 ربيع بن صبيح السعدي ، أبو حفص :
 ١٧٨ ، ٣٤٤ .
 ابن أبي ربيعة = عمر بن أبي ربيعة .
 ربيعة بن زرار : ٢٩٤ .
 ربيع الدين بن ولي الله الدهلوي : ١٩٩ ،
 ٢٠٣ ، ٣٤٧ ، ٣٩٣ .
 ابن الرقيق = إسحاق بن إبراهيم بن القاسم .
 ابن رواحة = عبد الله بن رواحة .
 روح بن عباد : ١٧٨ .
 الرازي ، فخر الدين = محمد بن عمر بن الحسن
 الراهرمزي = الحسن بن عبد الرحمن .
 ربيع بن صبيح السعدي ، أبو حفص :
 ١٧٨ ، ٣٤٤ .
 ابن أبي ربيعة = عمر بن أبي ربيعة .
 ربيعة بن زرار : ٢٩٤ .
 رزين بن معاوية بن عمار العبدي : ٩٦ .
 أبو رزين : ٤٠١ .
 ابن رشد = محمد بن أحمد بن محمد .

(ز)

- الزجاج = إبراهيم بن السري .
 زرادشت : ١٦٩ .
 الزرقاني = محمد بن عبد الباقي .
 الزرنوجي = برهان الدين .
 الزنخشري = محمود بن عمر .
 ابن زهر = محمد بن عبد الملك بن محمد .
 الزهري = محمد بن مسلم .
 ابن الزيات = محمد بن عبد الملك .
 زياد بن معاوية ، النابغة الذبياني : ٣٠٦ ،
 ٣٠٨ .
 الزيادي = محمد بن محمد .
 الزين المراقي = عبد الرحيم بن حسين .

(س)

- صالم : ٤٣١ .
 السمتاني ، علاء الدين = أحمد بن محمد .
 السمهودي = علي بن عبد الله بن أحمد .
 ابن سناء الملك = هبة الله بن جعفر .
 السهروردي ، شهاب الدين = عمر بن محمد .
 السهواني : ٤٠٦ .
 سهل بن مالك ، أبو الحسن : ٣١٤ ، ٣١٥ .
 سهل بن هارون : ٣٠٣ .
 ابن سهل = إبراهيم بن سهل .
 السيلالكوتي = عبد الحكيم بن محمد الهندي .
 سيويه = عمرو بن عثمان بن قنبر .
 السيد الأمير = محمد بن إسماعيل .
 سيد ذو الفقار أحمد نقوي بهوالي : ٧٠ ، ٣٢٥ .
 السيد السند = علي بن محمد ، الشريف الجرجاني .
 سيد علي حسن خان : ١٩٥ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٣٦٧ .
 السيد المرتضي البلجرامي الزبيدي = محمد المرتضي الزبيدي .
 ابن سيرين = محمد بن سيرين .
 ابن سينا = الحسين بن عبد الله .
 السيوطي = عبد الرحمن بن أبي بكر .
 سام الغوري ، السلطان معز الدين : ٣٤٤ .
 السخاوي = محمد بن عبد الرحمن .
 سخبرة الأزدي : ٩٥ .
 سعد بن مالك (أبو سعيد الخدري) : ٩٤ ، ٩٥ ، ١٧٧ .
 سعد بن أبي وقاص : ٢٦١ .
 سعيد بن عثمان بن السكن : ٣٢٩ .
 سعيد بن أبي عروبة : ١٧٨ .
 ابن سعيد = علي بن موسى بن محمد المغربي .
 أبو سعيد : ٢٨٢ .
 سعيد بن المسيب : ٣٣٦ .
 سفيان بن أمية : ١٥٧ .
 سفيان الثوري : ١٧٨ ، ٢٥٣ ، ٤٤٣ .
 سفيان بن عيينة : ١٧٨ .
 سقراط : ١٧١ ، ٢٤٠ .
 السكاكي = يوسف بن أبي بكر .
 ابن السكن = سعيد بن عثمان .
 سليمان بن الأشعث (أبو داود) : ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٣٦٠ .
 سليمان بن مهران ، الأعمش : ٩٧ .
 السمرقندي ، أبو الليث = نصر بن محمد .

(ش)

- الشافعي = محمد بن إدريس .
 ابن شرف = محمد بن سعيد بن أحمد بن شرف .

- الشریف الجرجاني = علي بن محمد بن علي .
الشریف الرضي = محمد بن الحسين .
شرتك : ٤٤٣ ، ٤٤٠ .
شعبة : ٤٤٣ .
ابن شعيب = أحمد بن شعيب الجزنائي .
ابن شهاب : ٤٣١ .
- الشهاب الخفاجي = أحمد بن محمد بن عمر
الشوكاني = محمد بن علي .
الشوكاني = علي بن محمد .
ثيث (عليه السلام) : ١٦٥ ، ١٦٦ .
الشيخ المجدد : ٤٣٥ .

(ص)

- صاب بن إدريس : ٣٠ .
الصابئة = إبراهيم بن هلال الحرائي .
صالح بن شريف : ٢٨٣ .
صدر الدين القونوي = محمد بن إسماعيل .
ابن صدر الدين : ٢٩ .
صدر الشريعة = عبيد الله بن مسعود .
الصدر الشيرازي = محمد بن إبراهيم .
صدى بن عجلان أبو أمانة الباهلي : ٩٤ .
- صديق حسن خان القنوجي (المؤلف) :
٤٤٧ .
الصعلوكي ، أبو سهل = محمد بن سليمان بن
محمد .
ابن الصلاح = عثمان بن عبد الرحمن .
صلاح الدين الأيوبي = يوسف بن أيوب .
الصلصال بن الدهميس : ٣٣٢ .
الصيدلاني = محمد بن عبد الرحمن .

(ض)

- أبو الضمى : ٤٤٠ ، ٤٤١ .
الضحاك = بيوراسب .

(ط)

- أبو طالب أكمل = محمد بن علي بن عطية .
الطبري = محمد بن جرير .
طرفة بن العبد : ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣٤٠ .
ابن طريف = الوليد بن طريف الخارجي .
- طهمورث : ١٦٩ .
الطوسي (نصر الدين) = محمد بن محمد بن
الحسن .
الطبيبي = الحسين بن محمد بن عبد الله .

(ع)

- عائشة بنت أبي بكر الصديق : ٩٧ ، ٣٢٩ ،
٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ .
- عابر بن شالغ : ١٧٤ .
- عبادة القزاز : ٣١٢ .
- ابن عباس = عبد الله بن عباس .
- ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله .
- عبد الجبار بن أحمد الهمداني : ٤١ .
- عبد الحكيم بن عمر الهندي السيلكوتي :
٤١ ، ٥١ ، ١٩٧ .
- ابن عبد ربه = أحمد بن محمد .
- عبد الرحمن بن أحمد الإيجي ، عضد الدين :
١٩٣ .
- عبد الرحمن بن أحمد الجامي : ٢٢١ ،
٣٧٥ .
- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، جلال
الدين : ٧٠ ، ٣٢٩ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ،
٣٧٦ ، ٤٤١ ، ٤٤٤ .
- عبد الرحمن بن خلدون : ٤ ، ٤٤٨ .
- عبد الرحمن بن صخر ، أبو هريرة : ٢٣ ،
٩٣ - ٩٥ ، ١٥٢ ، ٢٤٧ ، ٣٣٦ .
- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي : ٤٣١ .
- عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن الإمام :
١٨٢ .
- عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي :
٣٢٦ .
- عبد الرحيم بن حسين ، الحافظ العراقي ، زين
الدين : ٢٥٤ ، ٣٧٠ ، ٤٤٣ .
- عبد الرحيم بن علي البيساق ، القاضي الفاضل :
٧١ ، ٣٠٣ ، ٣٧٨ .
- عبد الرزاق الصنعائي : ١٧٨ .
- عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراي :
٣٧٠ .
- عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي ،
أبو هاشم : ١٥ ، ٤١ ، ٤٢ .
- ابن عبد السلام = محمد بن عبد السلام .
- عبد العزيز الدهلوي : ٣٤٧ .
- عبد العزيز بن سرايا ، صفى الدين الحلي :
٣٢٢ .
- عبد العزيز اللباني : ٣١٨ .
- عبد العظيم بن عبد القوي المنذري :
٤٤٣ .
- عبد القاهر الجرجاني : ٣٦٧ .
- عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة : ٣٧١ .
- عبد الله بن رواحة : ٣٣٦ .
- عبد الله بن عباس : ٩٤ ، ٩٧ ، ١٣٢ ،
١٣٨ ، ١٥٢ ، ١٧٧ ، ٢٤١ ، ٣٠٩ ،
٣٣٨ ، ٣٩٧ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ .
- عبد الله بن عمر البضاوي : ٣٥٦ ، ٣٧٥ .
- عبد الله بن عمر بن الخطاب : ٣٢٦ ، ٤٣١ .
- عبد الله بن عمرو بن العاص : ٩٤ ، ٩٧ .
- عبد الله بن أبي قحافة (أبو بكر الصديق)
٩٦ .
- عبد الله بن مبارك : ١٧٨ .

عبد الله بن محمد الأحوص : ٣٠٦ .

عبد الله بن محمد بن علي ، أبو جعفر المنصور :

١٧٩ ، ٢٦٢ .

عبد الله بن محمد المرواني : ٣١٢ .

عبد الله بن محمد بن المعتز : ٣٠٣ ،

٣٢٨ .

عبد الله بن مسعود : ٤٣٠ ، ٤٣١ .

عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري : ٣٤٩ .

عبد الله بن المقفع : ١٤٩ ، ٣٠٣ .

عبد الله بن هارون الرشيد : ١٣٥ ، ١٧٩ ،

٢٦٢ .

عبد الله بن وهب : ١٧٨ .

عبد الله بن يوسف بن رضوان : ٣٠٤ .

أبو عبد الله بن شيعب الدكالي : ١٨٢ .

عبد المقتدر بن ركن الدين الشريحي : ٣٤٥ .

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح البصري :

١٧٨ .

عبد الملك بن عبد الله الجويني ، إمام الحرمين :

٢٦ .

عبد الملك بن قريب الأصمعي : ٣٠٩ ،

٣١١ .

عبد الملك بن محمد الثعالبي : ٣٤٤ .

عبد الملك بن مروان : ٣٢٨ .

ابن عبدوس = محمد بن عبدوس .

عبيد الله بن مسعود المحبوبي ، صدر

الشريعة : ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ،

٤٢٢ .

العتابي = كلثوم بن عمرو بن أيوب .

عثمان بن سعيد الدارمي : ٩٣ ، ٩٥ - ٩٧ .

عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح : ٣٧٠ .

عثمان بن عفان : ١٧٦ .

عثمان بن علي بن عثمان بن الإمام : ١٨٢ .

عثمان بن عمر ، ابن الحاجب : ٨٣ ،

١٨٣ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٣٥٧ .

عدنان بن إسماعيل بن إبراهيم الخليل : ١٧٥ ،

١٧٦ .

العراقي = عبد الرحيم بن الحسين .

ابن عربي = محمد بن علي ، محيي الدين .

عروة بن الزبير : ٣٣٨ .

ابن عساكر = علي بن الحسن بن هبة الله .

المسكري ، أبو هلال = الحسن بن عبد الله .

عضد الدين الإيجي = عبد الرحمن بن أحمد .

عطاء بن السائب : ٤٤٠ ، ٤٤٣ .

العقيلي ، شرف الدين = عمر بن محمد بن عمر

علاء الدولة : ٣١٨ .

علاء الدولة السمناني = أحمد بن محمد .

علقمة بن عبيدة : ٣٠٦ ، ٣٠٨ .

علقمة : ٤٣١ .

علي آزاد : ٣٢١ .

علي بن إبراهيم الحلبي : ٤٤٢ .

علي بن أحمد بن حزم : ١٤٤ ، ٣٧١ .

علي بن إسماعيل ، أبو الحسن الأشعري : ٢٨ .

علي بن أبي بكر المرغيناني : ١٣٠ .

علي بن جعفر الإشبيلي : ٣١٤ ، ٣١٥ .

علي بن حزمون : ٣١٤ .

علي بن الحسن الباخريزي : ٣٤٤ .

- علي حسن الطاهر (ولد المؤلف) : ٨ .
- علي بن الحسن بن هبة الله بن حساكر : ٢٥٣ .
- علي بن الحسين الأصفهاني ، أبو للفرج : ٣٠٣ ، ٣٤٩ .
- علي بن أبي طالب : ٩٦ ، ١٢٦ ، ١٢٩ .
- ١٦٧ .
- علي بن عباس الجرياكوثي : ٣٤٧ .
- علي بن عباس المجوسي : ٣٧٨ .
- علي بن عبد الله السهمودي : ١٣٣ .
- علي بن عثمان السلطان المريني : ٣٠٤ .
- علي بن عمر الدارقطني : ٣٣٧ ، ٣٧٠ .
- علي بن الفضل ، أبو الحسن : ٣١٤ .
- علي القاري : ٤٤٢ .
- علي بن محمد بن الأثير : ٣٧٠ ، ٣٧٧ .
- علي بن محمد البزدوي : ٤٢١ .
- علي بن محمد بن سالم الأمدى : ٣١ ، ٣٥٧ .
- علي بن محمد بن سليمان بن الجياب : ٢٨٢ .
- علي بن محمد بن علي الشوكاني : ١٣٥ ، ١٥٣ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ .
- علي بن محمد (السيد الشريف الجرجاني) : ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ٣٠ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٢٢ ، ٢٣٤ ، ٣٥٥ .
- علي بن محمد بن النبيه : ٣٠٣ .
- علي بن المؤذن سلمان : ٣١٥ .
- علي بن موسى بن محمد المغربي : ٣١٣ ، ٣١٥ .
- عليه الله بن عبد الرزاق : ٢١٨ .
- العماد الأصفهاني = محمد بن محمد .
- ابن عمر = عبد الله بن عمر .
- عمر بن الخطاب : ١١٦ ، ٢٢٨ ، ٢٦١ ، ٣٣٦ .
- عمر بن أبي ربيعة : ٢٩٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ .
- عمر بن علي بن أحمد الأنصاري : ٢٥٣ .
- عمر بن علي القزويني الكاتبي : ٨١ .
- عمر بن محمد السهروردي : ٣٥٥ .
- عمر بن محمد بن عمر بن شرف الدين العقيلي : ١٣١ .
- عمران المشدالي : ١٨٣ .
- ابن عمرو = عبد الله بن عمرو .
- عمرو بن بحر ، الجاحظ : ٣٤٩ ، ٣٧٨ .
- عمرو بن الشريد : ٣٣٥ .
- عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) : ٢٣٠ ، ٢٧٩ ، ٣٦٥ .
- عمرو بن مرة : ٤٤٠ ، ٤٤١ .
- أبو عمرو بن العلاء : ٢٥٣ .
- عمرو بن كلثوم : ٣٠٦ .
- ابن عمير : ٣١٥ .
- عنترة بن شداد : ٣٠٦ ، ٣٠٨ .
- عويمر بن مالك (أبو الدرداء) : ٩٣ .
- عيسى بن عمر الثقفي : ٢٦٧ .
- عيسى (عليه السلام) : ٤٤٠ .

(غ)

- غازيمون = شيث (عليه السلام) .
 الغزالي = محمد بن محمد .
 الغزي ، أبو إسحاق : ٣٣٧ .
 غلام علي بن نوح البلكرامي : ٣١٧ ، ٣٤٥ .
 غيلان بن عقبة (ذو الرمة) : ٢٩٧ ،
 ٣٠٦ .

(ف)

- الفارابي = محمد بن محمد بن طرخان .
 الفارسي ، أبو علي = الحسن بن أحمد .
 الفخر الرازي = محمد بن عمر .
 أبو فراس الحمداني = الحارث بن سعيد .
 الفرزدق = همام بن غالب .
 ابن الفضل = علي بن الفضل .
 فضل حق الخير ابادي : ٣٤٧ .
 الفنازي = محمد بن حمزة .
 ابن فورك = محمد بن الحسن .
 فيثاغورس : ١٧١ .
 فيض الحسن السهاري بوري : ٣٤٧ .

(ق)

- القادر بالله بن المقتدر العباسي = أحمد بن
 إسحاق .
 أبو القاسم ، قاضي غرناطة = محمد بن
 أحمد الحسني .
 أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي :
 ٥٣ .
 أبو القاسم بن أبي بكر بن زيتون : ١٨٥ .
 القاسم بن علي بن محمد الحريري : ٣٤٧ ،
 ٣٦٤ ، ٣٧٦ .
 قاضي زاده = موسى بن محمود الرومي .
 القاضي الفاضل = عبد الرحيم بن علي .
 القالي = إسماعيل بن القاسم .
 ابن قتيبة = عبد الله بن مسلم .
 قحطان بن عابر : ١٧٥ ، ١٧٦ .
 ابن قدامة = عبد الله بن أحمد .
 القرافي ، شهاب الدين = أحمد بن إدريس .
 ابن قرمان = محمد بن عيسى .
 القزويني (الجلال) = محمد بن عبد الرحمن .
 القسطلاني = أحمد بن محمد بن أبي بكر .
 القسطلي (ابن دراج) = أحمد بن محمد .
 قسطنطين : ١٧٢ .
 القفال = محمد بن علي .
 قيس بن عاصم : ٣٣٢ .
 قيس بن عبد الله (النابغة الجعدي) :
 ٣٢٩ ، ٣٣٠ .
 ابن قيم الجوزية = محمد بن أبي بكر .

(ك)

- كثير بن عبد الرحمن الخزاعي : ٢٩٧ .
 الكفيف : ٣١٥ .
 ابن كثير = إسماعيل بن عمر .
 الكرماني = محمد بن يوسف .
 كسرى : ١٦٢ ، ١٣٥ .
 كشتاسب : ١٦٩ .
 كعب بن زهير : ٣٣٠ ، ٣٣٧ ، ٣٤٢ .
 الكيومرث = كل شاه .
 الكندي = يعقوب بن إسحاق .
 الكيومرث (كل شاه) : ١٦٩ .

(ل)

- ليبد بن ربيعة : ٣٢٥ ، ٣٤٠ .
 لسان الدين بن الخطيب = محمد بن عبد الله بن سعيد .
 ليلى بنت طريف الخارجية : ٢٩٤ .
 لقمان الحكيم : ٢٦١ .

(م)

- ابن ماجة = محمد بن يزيد .
 ماروت : ٦١ .
 محمد بن إبراهيم ، الصدر الشيرازي :
 ٤٣٧ .
 ابن مالك = محمد بن عبد الله بن مالك الطائي .
 مالك بن أنس : ١٧٨ .
 محمد بن إبراهيم بن الوزير : ١٤٠ ،
 ٣٥٨ .
 مالك بن عبد الرحمن (ابن المرحل) :
 ٢٨٣ .
 المأمون = عبد الله بن هارون الرشيد .
 المأمون بن ذي النون : ٣١٣ .
 المبرد = محمد بن يزيد .
 محمد بن أحمد الأنصاري ، أبو بكر
 الأبيض : ٣١٣ .
 محمد بن أحمد الحسيني : ٣٠٦ .
 محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي : ١٥ ،
 ٤٤٠ .
 محمد بن أحمد بن محمد بن رشد : ٢٦٣ .
 محمد بن عبد الشكور البهاري : ٢٣٩ .
 محلف الأسود : ٣١٤ .

- محمد بن إدريس الشافعي : ٩٨ ، ١٣٦ ،
١٣٨ ، ٤٣١ .
- محمد بن أرفع رأسه : ٣١٣ .
- محمد بن إسحاق بن خزيمة : ٣٧٠ .
- محمد بن إسحاق القنوي : ٤١٥ .
- محمد بن إسحاق النديم : ١٧٣ .
- محمد بن أسعد الصديقي الدواني ، جلال
الدين : ٣٧ ، ١٩٣ ، ٢٢٢ .
- محمد بن إسماعيل البخاري : ٩٤ ، ٢٣٦ ،
٣٣٣ ، ٣٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣ .
- محمد إسماعيل الدهلوي : ٣٤٧ .
- محمد بن إسماعيل ، السيد الأمير : ١٤٠ ،
٣٥٨ .
- محمد بن هارون الرشيد (الأمين) : ١١٦ .
- محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي (ابن
قيم الجوزية) : ٩٧ ، ١٤٠ ، ١٩٣ ،
٣٥٨ .
- محمد بن جابر بن محمد بن قاسم الوادي
آشي : ٢٨٣ .
- محمد بن جرير الطبري : ٣٧٠ ، ٤٤١ .
- محمد بن حبان : ٣٧٠ .
- محمد بن الحسن الاسترأياذي (رضي الدين) :
٣٦٥ .
- محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني : ١٠٠ .
- محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري : ٢٨ .
- محمد بن حسين ، بهاء الدين العاملي : ٣٢٣ ،
٣٣٢ .
- محمد بن الحسين بن باجه : ٣١٣ .
- محمد بن الحسين الشريف الموصل : ٢٩٧ ،
٣٠٣ .
- محمد بن حمزة ، شمس الدين الفناري :
١٩٦ .
- محمد حياة السندي : ٣٣٠ .
- محمد بن أبي زيد : ١١٤ .
- محمد بن سعيد بن أحمد بن شرف القيرواني :
٢٨٢ .
- محمد بن سعيد البوصيري : ٣٤٠ .
- محمد بن سليمان بن محمد الصعلوكي : ٢٤ .
- محمد بن سيرين ، أبو بكر : ٣٣٦ .
- محمد شريف البرزنجي : ٣٤١ .
- محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلائي :
١٤ ، ٢٧ .
- محمد بن عبد الباقي الزرقاني : ٤٤٢ .
- محمد بن عبد الرحمن السخاوي : ٤٤٢ .
- محمد بن عبد الرحمن الصيدلاني : ٣٣٨ .
- محمد بن عبد الرحمن القزويني ، جلال الدين :
١٣ ، ١٩٩ ، ٣٧٥ .
- محمد عبد الرشيد كشميري : ٤٤٦ .
- محمد بن عبد السلام : ١٨٢ .
- محمد عبد الصمد مشاوري : ١٢٦ ، ١٨٧ .
- محمد بن عبد العظيم : ٣١٥ .
- محمد بن عبد الكريم الشهرستاني : ٤٢٤ .
- محمد بن عبد الله (رسول الله) : ٣ ،
٩٢ - ٩٧ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ،
١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٩ .

محمد بن عمر بن الحسن ، فخر الدين الرازي :
٢٦ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ١٦٢ ، ١٨٢ ،
٢٣٢ ، ٣٥٧ ، ٣٦٩ ، ٤٤٥ .

محمد بن عيسى الترمذي : ٩٣ - ٩٥ ،
٣٢٩ ، ٣٣٦ .

محمد بن عيسى بن عبد الملك بن قزمان :
٣١٤ .

محمد بن أبي الفضل بن شرف : ٣١٣ .

محمد بن فضيل بن غزوان : ١٧٨ .

محمد بن قاسم الثقفي : ٣٤٤ .

محمد بن قطب الدين الأرنؤقي : ٥ .

محمد بن محمد بن الحسن الطوسي ، خير
الدين : ١٩٣ ، ٢٣٢ .

محمد بن محمد الزياي ، أبو طاهر : ٢٥٢ .

محمد بن محمد بن طرخان ، أبو نصر الفارابي :
٢٠ ، ٢٦٣ ، ٣٨٩ ، ٣٩٧ .

محمد بن محمد ، العماد الأصهباني : ٧١ ،
٣٧٨ .

محمد بن محمد ، أبو حامد الغزالي : ٢٦ ،
٧٠ ، ١٠٧ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ،
٤١٧ .

محمد المرتضى الزبيدي البلجرامي : ٣٦٧ .

محمد بن مسلم الزهري : ٣٤١ .

محمد بن نامور بن عبد الملك : ٢٣٨ .

محمد بن هاني الأزدي : ٣٠٣ ، ٣٠٩ .

محمد بن الهبارية ، أبو يعلى : ٣٢٣ .

محمد بن يحيى بن باجه ، أبو بكر الصائغ :
٢٦٣ .

١٥٠ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٧ ، ١٧٦ ،

١٧٧ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٤٧ ، ٢٥٥ ،

٢٧٠ ، ٣٠٨ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ - ٣٣٣ ،

٣٣٦ - ٣٤٢ ، ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ،

٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٩ ، ٤٣٠ ،

٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٤٤ - ٤٤٦ .

محمد بن عبد الله بن حمدويه (الحاكم) :

٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ .

محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني (لسان

الدين بن الخطيب) : ٣٠٥ ، ٢٨٤ ،

٣١٥ .

محمد بن عبد الله بن مالك الطائي : ٢٣٧ ،

٣٣٨ .

محمد بن عبد الله بن محمد المعافري ، أبو

بكر بن العربي : ١١٣ .

محمد بن عبد الملك بن الزيات : ٣٠٣ .

محمد بن عبد الملك بن محمد بن زهر :

٣١٢ ، ٣١٣ .

محمد بن عبد الواحد السيواسي (ابن الهمام) :

٨١ .

محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي : ١٥ .

محمد بن عبدوس الجهشيارى : ١٦٩ .

محمد بن علي بن عطية الحارثي ، أبو طالب

أكلي : ٣٥٢ .

محمد علي بن علي التهانوي : ٥٤ ، ٥٥ .

محمد بن علي القفال : ٣٣٨ .

محمد بن علي (الشيخ محيي الدين بن عربي) :

٢١ ، ٣٩٧ ، ٤٤٤ .

- محمد بن يزيد بن ماجة : ٩٣ - ٩٦ . ٣٣٤ .
- محمد بن يزيد ، المبرد : ٣٤٩ ، ٣٧٧ .
- محمد بن يوسف الكرمانى : ١٩١ .
- محمد بن يوسف الهروي : ٥٨ .
- محمود بن عمر الزنجشري : ٢٧٩ ، ٣١٨ ، ٣٦٥ .
- محمود بن سبكتكين الغزنوي : ٣٤٤ .
- محمود بن محمد ، جفميينى : ٥ .
- محمود بن محمد الكيلاني ، خواجه جهان : ٣٢١ .
- مدغليس = أحمد بن الحاج .
- مرزا زاهد : ١٤ .
- المرغيناني = علي بن أبي بكر .
- المستغفري = جعفر بن محمد .
- مسمود بن عمر التفتازاني ، سعد الدين : ١٣ ، ٥٢ ، ٨٠ ، ١٩٣ ، ١٩٦ .
- ٢٣١ ، ٢٣٩ ، ٢٦٣ ، ١٥٥ .
- ابن مسمود = عبد الله بن مسمود .
- مسلم بن الحجاج القشيري : ٩٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٥ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣ .
- مسلم بن الوليد : ٣٧٧ .
- مسلمة بن أحمد الجريطي : ٢٦٣ .
- المشذالي = منصور بن أحمد .
- مصطفى بن عبد الله ، كاتب جلبي (حاجي خليفة) : ٥٠ ، ٧٠ ، ١٩٥ .
- معاذ بن جبل : ٩٢ ، ٩٣ .
- معاوية بن أبي سفيان : ١٦٧ ، ٣٩٠ .
- ابن المعز = عبد الله بن محمد .
- المعتصم بن صمادح : ٣١٢ .
- المعري ، أبو العلاء = أحمد بن عبد الله .
- معمربن راشد : ١٧٨ .
- المجمع : ٣١٥ .
- مقدم بن معاف القبري : ٣١٢ .
- ابن المقفع = عبد الله بن المقفع .
- ابن الملقن = عمر بن علي بن أحمد الأنصاري .
- ممتاز الدولة مير عبد الحلي كان : ٣١٦ .
- ابن المنذر = محمد بن إبراهيم .
- المنذري = عبد العظيم بن عبد القوي .
- منصور بن أحمد بن الحق المشذالي : ١٨٣ .
- منصور بن عكرمة بن خصفة : ٢٧٠ .
- المهر بن الفرس : ٣١٤ .
- الموزعي : ٣٦٩ .
- موسى (عليه السلام) : ١٧٢ ، ٢٢٨ .
- موسى بن محمود الرومي (قاضي زاده) : ٥ .
- موسى بن ميمون الأندلسي : ١٩ .
- ميمون بن قيس ، الأعشى : ٣٠٨ .

(ن)

- الناطقة الجعدي = قيس بن عبد الله .
- الناطقة الذبياني = زياد بن معاوية .
- ابن النبيه = علي بن محمد .
- ابن النحوي = يوسف بن محمد .

- النديم = محمد بن إسماعيل .
 نصر بن محمد ، أبو الليث السمرقندي :
 . ٢٤٩
 نصر الله بن محمد بن الأثير الجزري :
 . ٣٤٣ ، ٣٧٢
 نصيب بن رباح : ٣٠٦ .
 نصير الدين الطوسي = محمد بن محمد بن الحسن
 النظام النيسابوري = الحسن بن محمد .
 النعمان بن ثابت ، أبو حنيفة : ١٣١ ،
 . ٤٣١
 أبو نعيم الأصبهاني = أحمد بن عبد الله .
 نواب شاهجهان بيكم (زوجة المؤلف) :
 . ١٠
 أبو نواس = الحسن بن هانيء .
 نوح (عليه السلام) : ١٦٥ ، ١٦٩ ،
 . ٤٤٠
 نور الحسن الطيب : ٨ .
 النووي = يحيى بن شرف .
 النيسابوري = الحسن بن محمد .

(ه)

- هاثيل : ٣٤٣ .
 هاروت : ٢٦١ .
 هارون الرشيد : ١١٦ ، ٣٠٩ ، ٣٤٩ .
 أبو هاشم = عبد السلام بن محمد بن عبد
 الوهاب الجبائي .
 ابن هانيء = محمد بن هانيء .
 هبة الله بن جعفر بن سناء الملك : ٣١٤ .
 هرمس الهرامسة = إدريس (عليه السلام) .
 أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر .
 هشيم بن بشير الواسطي : ١٧٨ .
 هام بن غالب ، الفرزدق : ٣٠٦ ،
 . ٣٧٧
 ابن الهمام = محمد بن عبد الواحد السيواسي .
 الهمذاني : ١٧٥ .
 الهمذاني ، أبو يوسف : ١٣١ .

(و)

- واثلة بن الأسقع : ٩٧ .
 الوادي آشي = محمد بن جابر .
 ابن الوزير = محمد بن إبراهيم .
 الوليد بن طريف الخارجي : ٢٩٤ .
 الوليد بن عبد الملك : ٣٤٤ .
 الوليد بن عبيد ، البحراني : ٢٩٧ ، ٣٠٩ ،
 . ٣٧٧
 ولي الله الدهلوي : ١٢٦ ، ٣٤٦ ، ٣٩٨ .

(ي)

- يحيى بن بقي : ٣١٣ .
يحيى بن شرف النووي : ١٣٥ ، ٣٥٧ .
٤٤٣ .
يحيى بن عبد العظيم النجار : ٣٧٢ .
يحيى بن معين : ٤٤٣ .
يزيد بن خالد الإشبيلي : ٣٢٧ .
يعرب بن قحطان : ٣٤٣ .
يعقوب (عليه السلام) : ١٣٧ .
يعقوب بن إسحاق الكندي : ٢٠ .
يعلى بن الأشدق : ٣٢٩ .
يوسف (عليه السلام) : ١٣٧ .
يوسف بن أيوب ، صلاح الدين الأيوبي :
١٨٧ .
يوسف بن أبي بكر السكاكي : ٢٤٤ ،
٣٦٧ .
يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر
القرطبي ، ٩٣ .
يوسف بن محمد بن النحوي : ٣٠٥ .



٣ - الاماكن

(أ)

- | | |
|-----------------------------------|-----------------------------------|
| إله آباد : ١٨٧ . | أذربيجان : ١٧٠ . |
| أناتولي : ١٧٠ . | أرض رومة : ٢٦٣ . |
| الأندلس : ١١١ - ١١٣ ، ١٥٩ - ١٦١ ، | أرض فارس = فارس . |
| ١٨٤ ، ٢٦٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، | إشبيلية : ٣١٣ - ٣١٥ . |
| ٢٨٢ - ٢٨٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣١٠ ، | إصفهان : ١٧٠ . |
| ٣١٦ - ٣١٢ . | إفريقية : ١١١ ، ١١٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، |
| انطاكية : ٢٠ . | ١٦١ ، ١٨٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، |
| | ٢٨٢ ، ٢٨٣ . |

(ب)

- | | |
|-------------------------------------|----------------------------------|
| بلخ : ١٧٠ . | بابل : ١٧١ . |
| بلاد الإفرنجية : ٢٦٣ . | بجاية : ١٨٣ . |
| بلاد الجريد : ١٦٠ . | البحرين : ١٧٥ . |
| بلاد العجم : ٢٦٦ . | بخارى : ٢٣٩ . |
| بلاد المشرق : ٢٧١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، | البصرة : ١٥٩ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ١٨٦ . |
| ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٣١٦ . | بعلبك : ١٧٣ . |
| بهوبال : ٨ ، ٩ ، ١٢٦ . | بغداد : ١٠٦ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٨٤ ، |
| بيت إبراهيم (عليه السلام) : ٣٠٨ . | ١٨٦ ، ٢٣٩ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣٤٤ . |
| البيت الحرام : ٣٠٨ ، ٤٤٤ . | بلجرام : ١٨٧ . |

(ت)

تونس : ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ،

تلمسان : ١٨٢ ، ١٨٣ .

. ٣١٦

(ج)

جونبور : ١٨٧ .

جبل نود (بالهند) : ٣٤٣ .

جزيرة العرب : ١٧٠ .

(ح)

حوران : ٣١١ .

الحجاز : ١٢٧ .

الحيرة : ١٥٧ ، ١٧٥ .

هران : ١٧١ .

حواضر المغرب : ٣١٤ .

(خ)

خوارزم : ٣١٨ .

خراسان : ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ،

. ٢٣١ ، ٢٦٣ ، ٣٢٠ .

(د)

دهلي : ١٨٧ ، ٣٤٤ .

(ذ)

ذو الحليفة : ٤٣١ .

(ر)

الري : ١٧٠ .

روم إيطلي : ١٧١ .

(ز)

زهون : ٣١٥ . زواوة : ١٨٣ .

(س)

سبته : ٢٨٣ ، ٣٠٦ ، ٣١٤ . سورية : ١٧٠ .
السند : ١٧٥ ، ٣٤٤ . سوق عكاظ : ٣٠٨ .

(ش)

الشام : ١٥٨ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، شط القرات : ٢٥٣ .
٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٣١١ .

(ص)

صعيد مصر : ١٦٤ ، ٢٦١ . الصين : ١٦٨ .

(ط)

الطائف : ١٥٧ . طليطلة : ٣١٣ .
طرابلس : ٢٠ .

(ع)

العدوة الإشبيلية : ٢٨٣ ، ٣١٤ . عرفة : ٤٣٢ .
العراق : ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، العتيق : ٤٣٢ .
١٨٧ ، ٢٣١ ، ٢٦٨ ، ٣١١ . عمان : ١٧٥ .
عراق المعجم : ١٨٤ ، ٢٦٣ .

(غ)

غوناطة : ٣٠٦ ، ٣١٤ . غزني : ٣٤٤ .

(ف)

فهلة : ١٧٠ .

فارس : ١٧٥ ، ٢٦١ .

فاس : ١٦١ ، ١٨٣ ، ٣١٥ .

(ق)

قندهار : ٢٣٩ .

القاهرة : ١٦٠ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ٣١٦ ،

قنوج : ٣٤٤ .

٣٦٧ .

القيروان : ١٦٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ،

قرامان : ١٧١ .

٢٨١ ، ١٨٦ .

قرطبة : ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٦ .

(ك)

الكوفة : ١٥٩ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ،

كابيل : ٢٣٩ .

الكعبة = البيت الحرام .

(ل)

لكهنو : ١٨٧ .

لاهور : ٣٤٤ .

(م)

١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ،

مالوه الدكن (الهند) : ٨ .

١٨٧ ، ٢٣١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٨ .

ماوراء النهر : ١٨٤ ، ٢٣١ ، ٢٦٣ .

المغرب الأقصى : ١٦١ .

المدائن : ١٧٠ .

المغرب : ١١٠ - ١١٢ ، ١٦٠ ، ١٨٢ -

المدينة المنورة : ١٧٨ ، ٤٣١ .

١٨٤ ، ١٨٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٩ ، ٢٦٣ ،

مراكش : ١٨٢ .

٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ،

مرسية : ٣١٤ .

٢٨١ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٥ ، ٣١٦ .

المرية : ٣١٢ .

مكة : ١٧٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤٣ ، ٤٣١ .

المسجد النبوي : ٣٤١ .

مكناسة : ٣١٥ .

مصر : ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٧٢ ،

- مئي : ٤٣٢ .
منف : ١٧٤ .
المهدية : ١٦٠ .
مؤنة : ١٦٢ .
ميورقة : ٣١٥ .

(ن)

- نہاوند : ١٧٠ .
نہر اشبيلية : ٣١٤ .

(ه)

- هراة : ٢٦٣ .
هذان : ١٧٠ .
الهند : ٩ ، ١٦٧ ، ١٧٥ ، ٣٤٢ ،
٣٤٣ - ٣٤٦ .

(و)

- وادي آش : ٣١٥ .
واسط : ١٧٨ .

(ي)

- اليمن : ١٥٨ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ٣٦١ ،
اليونان : ١٧١ ، ١٧٢ ، ٢٦١ .
٣٦٥ .



٤ - أسماء الكتب

(أ)

- آكام المرجان في أحكام الجان : ٤٤٠ ،
 ٤٤١ .
 الأصمعيات : ٣١١ .
 الأصول للبزدوي : ٤٢١ .
 الإتحاف : ٣٤٧ .
 الإتقان في علوم القرآن : ٧٠ ، ٣٧٠ .
 إحياء علوم الدين : ٧٠ ، ١٠٧ ، ١٣٠ ،
 ٣٢٣ .
 أشعار هذيل : ٣٢٧ .
 أعلام النبلاء : ٣٧٠ .
 أعلام الهدى : ٣٥٥ .
 أدب الطلب ومتهى الأرب : ١٠٩ ،
 ١٢٦ ، ١٤٦ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ .
 الأغاني : ٢٨٤ ، ٢٩٧ ، ٣٤٩ .
 أذاعة : ٤٠٦ .
 ألفية ابن مالك : ٣٦٥ .
 إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على إثبات
 التوحيد والمعاد والنبوات : ١٩ ، ٣٥٩ .
 الألفية في أصول الحديث : ٣٧٠ .
 إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول :
 ٢٧ ، ٣١ .
 الأمالي للقالى : ٣٧٧ .
 الإنسان العيون في سيرة الأمين المأمون :
 ٤٤٢ ، ٤٤٤ .
 الإنجيل : ١٩ ، ١٧٧ .
 إيساغوجي : ٣٦٦ .
 الإشارات : ٢٣ ، ٢٤٧ .
 الأسماء والصفات : ٤٤١ .

(ب)

- بحر الجواهر : ٥٨ .
 البداية والنهاية لابن كثير : ٤٤٢ .
 البحر المحيط : ٤٤٢ .
 بلوغ المرام : ٣٧٠ ، ٣٧٦ .
 بدائع الزهور في وقائع الدهور : ٤٤٥ .
 البيان والتبيين : ٣٤٩ .

(ت)

- التارخانية في الفتاوى : ٣٥٣ ، ٣٥٤ .
تفسير الزمخشري = الكشف .
تفسير السيوطي = الدر المنثور .
تاريخ العروس شرح القاموس : ٣٦٧ .
تاريخ الإسلام للذهبي : ٣٧٠ .
تاريخ الطبري : ٣٧٠ .
تاريخ ابن عساكر : ٢٥٣ .
التبيان في المعاني والبيان : ٣٣٤ .
التحريز لابن الهمام : ٣٦٨ .
التدريب : ٤٤١ .
تذكرة الحفاظ : ٣٧٠ .
تذكرة الشيخ داود الأنطاكي : ٣٧٨ .
الترغيب للمنذري : ٤٤٣ .
تسليمة الفؤاد لغلام علي : ٣٤٥ .
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٣٠٥ ، ٣٦٥ .
تعليم المتعلم طريق التعلم : ١٣٠ .
تفسير البخوي : ٣٧٦ .
تفسير البيضاوي : ٣٥٦ ، ٣٧٥ ، ٤٤٥ .
تفسير الثعلبي : ٤٤٥ .
تفسير الرازي : ٣٥٦ ، ٤٤٥ .
تفسير الزمخشري = الكشف .
تفسير السيوطي = الدر المنثور .
تفسير الطبري : ٤٤١ .
تفسير النيسابوري : ٤٤٥ .
التقريب : ٤٤٣ .
تكملة الحاشية الجلالية : ٨٥ - ٨٧ ، ٨٩ .
التكميل : ٢٠٣ ، ٤٤٠ ، ٤٤٤ .
تلخيص المفتاح في العلوم والبيان : ١٣ ، ١٩٩ ، ٣٦٦ ، ٣٧٥ .
التلويح : ٨٠ ، ٣٦٨ .
تنقيح الأصول لصدر الشريعة : ٨٠ ، ٤٢٢ ، ٣٦٨ .
تهذيب : ٤٤٣ .
تهذيب السعد : ٣٦٦ .
تهذيب الكلام : ١٢ .
تهذيب المنطق : ٨٠ ، ٢٣٩ ، ٣٦٧ .
التوراة : ١٩ ، ٢٠ ، ١٧٧ ، ٢٢٨ ، ٤٣٧ ، ٤٤٢ .
التوضيح : ٨٠ ، ٣٦٨ .

(ث)

الثمرات : ٣٦٩ .

(ج)

جامع الأصول : ٣٧٠ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ .
جامع بيان العلم وفضله : ٩٣ .

- جفني = الملخص في الهيئة البسيطة .
 الجفر : ١٦٣ .
 جمع الجوامع : ٣٦٨ .
 جمل الخونجي : ٣٠٥ .
 الجنة في الأسوة الحسنة : ٩٨ .
 جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف
 العلم الجلي والنسب العلي : ١٣٣ .

(ح)

- حاشية على تفسير البيضاوي للفاجي :
 الحطة بذكر الصحاح الستة (للمصنف) :
 ٩٨ .
 حلية الأولياء : ٢٥٣ .
 الحماسة : ٣٢٧ .
 حواشي تهذيب المنطق : ٨٠ .
 حواشي الخيالي : ٥١ .
 حواشي شرح مختصر الأصول : ٨٣ .
 حواشي شرح المطالع : ٥٤ ، ٥٧ ، ٧٧ .
 حواشي المضدي : ١١ .
 حواشي الكشف : ٣٣٤ .
 حواشي المطول : ٥٢ .
 حاشية الحاشية الجلالية : ٣٣ .
 حاشية شرح الشمسية : ١٩٧ .
 حاشية شرح المواقف : ٤١ .
 حاشية المضدي : ١٩٦ .
 حاشية على شرح الألفية : ٢٥٣ .
 حاشية الفوائد الضيائية : ٥١ .
 حاشية المطول : ٥٣ .
 الحاري للسيوطي : ٤٤١ .
 حجج الكرامة (للمصنف) : ٤٠٦ .

(خ)

- الخانية = التاتارخانية .
 الخالص الكبري : ٣٢٩ .
 الخلاصة والزيادة : ٣٥٦ .

(د)

- الدراري والدرر : ٣٩٣ .
 الدرر الفاخرة الشاملة لسعادة الدنيا
 والآخرة : ١٥٣ .
 الدر المنتور للسيوطي : ٤٤١ ، ٣٧٦ ، ٣٦٩ .
 دفع الباطل : ٤٣٤ .
 دلائل النبوة : ٣٣٠ .
 دمية القصر للباخرزي : ٣٤٤ .
 ديوان الأدب : ٣٦٧ .
 ديوان الجرياكوثي : ٣٤٧ .
 ديوان صفي الدين الحلي : ٣٢٢ .

(ذ)

الذخيرة لثابت بن قررة : ٣٧٨ .

(ر)

- رحلة أبي بكر ابن العربي : ١١٣ .
رسائل ابن المقفع : ٣٠٣ .
رسالة في آداب البحث لعصم الدين : ٣٦٧ .
رسالة الأحاديث المسلسلة : ٣٣٠ .
رسالة المحجة (للمصنف) : ٤١٤ ، ٤١٥ .
رسالة الوضع : ٣٦٧ .
روح البيان : ٤٤٢ ، ٤٤٤ .
الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم : ٣٥٨ .
رياض الأرواح (قصيدة) : ٣٢٣ .
ريحانة الألباء : ٣٢٧ ، ٣٧٧ .

(ز)

- الزبور : ١٩ .
الزمانية والمكانية (رسالة) : ٤٢٧ .
الزنجانية : ٣٦٦ .

(س)

- سبعة المرجان : ٣٢١ .
السبعة السيارة (دواوين شعر) : ٣٢٦ .
السحاب المركوم : ٨ .
السراجية : ٣٥٣ ، ٣٥٦ .
سلم العلوم : ٢٣٩ .
سنن البيهقي : ٣٧٠ .
سنن الدار قطني : ٣٧٠ .
سوانح سفر الحجاز (قصيدة) : ٣٢٤ .
السيل الجرار للشوكانى : ٤٤٤ .

(ش)

- الشاطبية : ٣٧٠ ، ٣٥٥ .
الشافية : ٣٦٦ ، ٣٧٥ .
شرح الأربعين لابن حجر المكي : ٣٥٧ .
شرح الإشارات : ٣٨ .
شرح إشراق الحكمة : ٨٥ - ٨٧ ، ٨٩ .
شرح تجريد العقائد : ١٢ .
شرح تجريد الكلام : ١٢ .
شرح التهذيب : ٨٥ - ٨٧ ، ٨٩ .

- شرح الجار بردي = شرح الشافية .
 شرح الجامي = شرح الكافية .
 شرح جمع الجوامع للمحلي : ٣٦٨ .
 شرح رسالة المطالعة : ٢١٨ .
 شرح السعد المختصر : ٣٦٦ ، ٣٧٥ .
 شرح السعد الطول : ٣٦٦ .
 شرح الشافية للجار بردي : ٣٦٦ ، ٣٧٥ .
 شرح الشافية للرضي : ٣٦٦ .
 شرح الشمسية : ٨١ .
 شرح صحيح البخاري لابن حجر والكرمانى :
 ١٩١ .
 شرح صحيح مسلم للنووي : ٤٤٣ .
 شرح الطوالع : ٢٠ ، ٣٨ ، ١٩١ .
 شرح عضد الدين لمختصر المنتهى : ١٩١ ،
 ٣٦٨ .
 شرح الغاية لابن الإمام : ٣٦٨ .
 شرح الغاية للحسين بن التماسم : ٣٧٥ .
 شرح الكافية = الفوائد الضيائية .
 شرح الكافية للرضي : ٣٦٥ .
- شرح مختصر الأصول : ٨٣ .
 شرح المطالع : ٤١ ، ٥٧ ، ٧٧ ، ٨٨ ،
 ١٩٧ .
 شرح المفتاح : ٥٢ .
 شرح المقاصد : ١٩١ .
 شرح منظومة النجار : ٣٧١ .
 شرح المواقف : ١٤ ، ٨٠ ، ٩٠ ، ١٩٧ ،
 ٢٢٢ .
 شرح الموجز في الطب : ٣٧٩ .
 شرح نخبة الفكر = نزهة النظر .
 شعب الإيمان : ٩٥ ، ٩٧ ، ٤٤١ .
 شفاء المتألم في آداب المعلم والمتعلم : ٦١ .
 الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية :
 ١٩٥ .
 شامة العنبر فيما ورد في الهند من سير البشر :
 ٣٤٣ .
 شمس العلوم : ٣٦٧ .
 الشمسية : ٣٦٧ .

(ص)

- الصادح والباغم : ٣٢٣ .
 الصحاح : ٣٦٧ .
 صحيح ابن الجارود : ٢٧٠ .
 صحيح ابن حبان : ٣٧٠ .
 صحيح ابن خزيمة : ٣٧٠ .

(ض)

- ضياء الحلوم : ٣٦٧ .

(ط)

- طب النبي : ١٣٣ .
طبقات الأولياء : ٢٥٣ .
طراز المحافل : ٣٢٦ .
طلب الأدب من أدب الطلب : ١٢٦ .
الطبية : ٣٧٠ .

(ع)

- العبر وديوان المبتدأ والخبر : ٤ ، ٣١٦ ،
العلم : ١٣٠ ، ١٣٧ .
العمرى : ٣٤٩ .
العمدة في الحديث : ٣٧٠ ، ٣٧٦ .
العرائس : ٤٤٥ .
العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده :
العقد : ١٩٥ ، ٣٠٩ ، ٣١٢ .
٣٠٠ ، ٢٩٨ .

(غ)

- الغاية في الأصول : ٣٦٨ ، ٣٧٥ .

(ف)

- الفتاوى التاتارخانية = التاتارخانية .
الفتح الرباني : ١٥ .
فتح القدير للعاجز الفقير : ٨١ ، ٤٤٢ .
فتح المبين شرح الأربعين : ٣٥٦ .
الفتوحات المكية : ٤٤٤ .
الفصول : ٢٣٩ .
الفهرس : ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٣ .
الفوائد الخاقانية : ٥٩ .
الفوائد الصمدية : ٢٣٩ .
الفوائد الضيائية للجبامي : ٢٢١ ، ٣٧٥ .
فيصل التفرقة بين أهل البدع والزندقة :
٤١٧ .

(ق)

- القاموس المحيط : ٣٦٦ .
القانون لابن سينا : ٣٧٨ .
القرآن الكريم : ٣ ، ١٦ ، ١٨ ، ٦٨ ،
٢٥٣ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ،
٦٩ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٦ .
١٢٧ ، ١٤٢ ، ١٧٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

- ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٨ ، ٣٣٩ ،
 ٣٤٠ ، ٣٤٢ .
 قصد السبيل إلى ذم الكذب والتأويل
 المستفيد : ١٣٦ ، ١٤٤ .
 القول المفيد : ٣٥٩ .
 (المصنف) : ٣٥٨ .

(ك)

- الكافية لابن الحاجب : ٣٦٥ ، ٣٧٥ .
 كاشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون :
 ٣٥٧ ، ٣٤٩ ، ٢٧٠ ، ٥ .
 كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه :
 ٣٣٤ .
 الكمالين على الجلالين : ٤٤٢ .
 كنز الدقائق : ٣٧٩ .
 كنز العمال : ٣٧٠ .
 كمال الصناعة (في الطب) : ٣٧٨ .
 الكامل للمبرد : ٣٤٩ ، ٣٧٧ .
 كتاب سيويه : ٢٣٧ ، ٢٧٥ ، ٣٩٥ .
 كتاب الصناعتين : ٣٢٦ .
 كشاف اصطلاحات الفنون : ٥ ، ٦ ، ٢٣ .
 ٢٩ ، ٣١ ، ٥٤ ، ٣٥٢ ، ٣٥٨ .
 الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل

(ل)

- لامية الأفعال : ٣٦٦ .
 لقطه العجلان : ١٦٣ ، ١٧٥ .

(م)

- مالا يعول عليه لابن عربي : ٤٠٢ .
 المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر :
 ٣٧٢ ، ٣٧٧ .
 المجتبى : ٣٦٨ .
 المحسبي : ١٧١ .
 مختصر الأصول : ٤٢١ .
 مختصر المنتهى : ٣٦٨ .
 المدارك : ٣٥٦ .
 المدخل للبيهقي : ٩٦ .
 مدينة العلوم : ٥ ، ٧٠ .
 مرآة الجمال (قصيدة) : ٣٤٦ .
 المزهر : ١٦٣ .
 المستدرک للحاكم : ٤٤٠ ، ٥٤٣ .
 مسلم الثبوت : ٢٣٩ .
 مسند أحمد بن حنبل : ٣٧٠ .

- مشارك الأنوار النبوية : ٣٧٠ .
المصنوع لعلي القاري : ٤٤٢ .
المطالع : ٨٩ .
المطول : ١٣ ، ٥٢ .
مظهر البركات : ٣٢٣ ، ٣٢٤ ،
٣٤٦ ، .
المظهري (تفسير قرآن) لثناء الله : ٤٤٢ .
المعجم : ١٦٣ .
المغني : ٣٤٤ .
مغني اللبيب : ٣٦٥ .
المفيث من مختلف الحديث : ٣٩٧ .
مفاتيح الغيب : ٣٦٩ .
مفتاح دار السعادة : ٩٧ .
مفتاح السعادة ومصباح السيادة : ٥ ،
٦٣ ، ٧٠ .
مفتاح العلوم : ١٩٩ ، ٣٦٧ .
المفصل للزنجشيري : ٣٦٥ .
المفضليات : ٣٢٧ .
المقاصد الحسنة للسخاوي : ٤٤٢ .
المقاصد السعدية : ٣٦٨ .
المقالة الفاخرة في إثبات الدار الآخرة ،
(للمصنف) : ١٩ .
مقدمة ابن الحاجب : ١٨٢ .
مقدمة ابن خلدون : ٤ .
ملحة الإعراب : ٣٤٥ ، ٣٧٦ .
الملخص في الهيئة البسيطة : ٥ .
الملل والنحل : ١٦٨ ، ٤٢٤ .
المنار : ٣٦٨ .
مناظر الإنشاء : ٣٢١ .
المنظرة : ٤٢٠ .
منتخب الإحياء : ٣٥٣ .
المنتقى في الأحكام : ٣٧٠ ، ٣٧٦ .
منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول
والجدل : ٨٣ .
المنطق لأرسطو : ٣١٠ .
منظومة الجزار : ٣٧٢ .
منظومة الحريري = ملحة الإعراب .
منهاج الطالبين : ٣٧٩ .
المواقف العصرية : ٣٦٨ .
الموجز في الطب : ٣٧٩ .
ميزان الاعتدال : ٣٧٠ .

(ن)

- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر : ٣٧٦ .
نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر :
٣٧٦ ، ٤٤٢ .
نفحة الريحانة : ٣٧٧ .
النوادر للقيالي : ٣٤٩ .
الهداية : ٨١ ، ١٣٠ .
هدى الساري مقدمة فتح الباري : ٤٤٣ .

(و)

الوشي المرقوم : ٨ ، ١١ .

الوزراء : ١٦٩ .

(ي)

يتيمة الدهر للشعالبي : ٣٤٤ ، ٣٧٧ .



هـ - الآيات القرآنية

- اسجدوا لآدم : ١٣٧ .
أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها :
١٤ .
إليه يرد علم الساعة : ٢٣ .
إن الله عنده علم الساعة : ٣٥٦ .
إن هو إلا ذكر وقرآن مبين : ٣٤٠ .
أنزله بعلمه : ٢٣ .
إنما يخشى الله من عباده العلماء : ١٣٦ ، ٩١ .
بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا .
العلم : ٩٢ .
الحمد لله : ٣٦٠ .
خلق الإنسان علمه البيان : ٩٢ .
دحاها : ٤٣٧ .
الذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا : ١٣١ .
سطحت : ٤٣٧ .
شهد الله أنه لا إله هو والملائكة وأولوا
العلم قائماً بالقسط : ٩١ .
عالم الغيب والشهادة : ٢٣ .
فيأتي آلاء ربكما تكذبان : ٣١٨ .
فتكون لهم قلوب يعقلون بها : ١٤ .
فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من
رسول : ١٣٨ .
فلنقصن عليهم بعلم : ٩٢ .
فنظر نظرة في النجوم فقال إني سقيم : ٣٥٦ .
قال الذي عنده علم من الكتاب أنا آتيك به : ٩١ .
قد فصلنا الآيات : ٢٨٧ .
قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده
علم الكتاب : ٩١ .
قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون :
٩١ ، ١٣٦ .
كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين
مبشرين ومنذرين : ٤٠٥ .
كل حزب بما لديهم فرحون : ١٦٥ .
لا أذبحنه : ١٥٨ .
الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض
مثلهن : ٤٣٩ .
الله فزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً :
٢٨٧ .
لعلمه الذين يستنبطونه منهم : ٩٢ .
ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه :
٢٤١ .
من المؤمنين رجال : ٣٣٤ .
وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب
لتبينته للناس : ١٣٦ .
وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم :
١٢٥ .

وما علمناه الشعر وما ينبغي له : ٣٣٩ ،
٣٤٠ .

وما كان الله ليطلعكم على الغيب : ٣٥٧ .
وما يعقلها إلا العالمون : ٩٢ .
ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف
السننكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين :
٣١٦ .

ومن الأرض مثلهن : ٤٤٠ .
ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم
الآخر وما هم بمؤمنين : ٣٣٤ .
ومن يكتسبها فإنه آثم قلبه : ١٤٥ .
ويعلمهم الكتاب والحكمة : ٩٤ .
يأليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي وجعلني
من المكرمين : ١٦ .

يا يحيى خذ الكتاب بقوة : ١٣١ .
يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من
الحي : ١٥٠ .

يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا
العلم درجات : ٩١ .
يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور : ٢٣ ،
٢٤ .

يعلم ما يسرون وما يعلنون : ٢٤ .

واعبدوا الله مخلصين له الدين : ٣٦١ .

والأرض فراشا : ٤٣٧ .

والجبال أوتادا : ٤٣٨ .

والشعراء يتبعهم الغاؤون : ٣٣٩ .
بألقي في الأرض رواسي أن تמיד بكم :
٤٣٨ .

وأنى لهم التناوش من مكان بعيد : ٤٤٦ .

وعلم آدم الأسماء كلها : ١٦٢ .

وعلمناه صنعة لبوس لكم : ١٣٨ .

وفوق كل ذي علم عليم : ٢٤١ .

وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثواب الله خير

لمن آمن وعمل صالحاً : ٩٢ .

وقل رب زدني علماً : ٢٤١ .

ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر

والملائكة والكتاب والنبين : ٤٣٥ .

ولا يحيطون بشيء من علمه : ٢٣ .

ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك

خلقهم : ٤٠٤ .

والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا : ٣٥٤ .

والله بكل شيء عليم : ٢٤ .

والله خلقكم وما تعملون : ٢٨٩ .

وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً : ٣٩٧ .

وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون : ٢٢١ .



٦ - الاحاديث النبوية

- آفة العلم النسيان : ٩٧ .
 آمن لسانه وكفر قلبه : ٣٣٥ .
 أجب عني اللهم أيده بروح القدس : ٣٣٦ .
 إذا مات الإنسان انقطع منه عمله إلا من
 ثلاثة ، إلا من صدقة ... : ٩٣ .
 اطلبوا العلم ولو بالصين : ٢٥٠ .
 أكثروا ذكر هادم اللذات : ٢٤١ .
 إلا من العلم كهيئة المكنون لا يعرفها إلا العلماء
 بالله تعالى ، فإذا نطقوا لا ينكره إلا أهل
 أهل العزة : ٢٤٧ .
 ألم أتكم بها بيضاء نقية ، والله لو كان موسى
 حياً ما وسعه إلا اتباعي : ٢٢٨ .
 إن الله عز وجل أوحى إلي أنه من سلك
 مسلكاً ... : ٩٧ .
 إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض
 حتى النملة في جحرها ... : ٩٤ .
 إن أنبياء بني إسرائيل يتمنى أحدهم أن يكون
 كعلماء هذه الأمة : ١٣٦ .
 إن من البيان لسحراً : ٣٣٣ .
 إن من الشعر حكمة : ٣٣٣ ، ٣٣٥ ،
 ٣٣٩ ، ٣٤٢ .
 إن الناس لكم تبع ، وإن رجلاً يأتونكم
 من أقطار الأرض ... : ٩٤ .
 إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى :
 ١٣٠ ، ٣٦١ .
- إنما يمثت معلماً : ٥٩٧ .
 أهديت الفتاة إلى بعلها ؟ قالت : نعم .
 قال : فبعثتم معها ... : ٣٤١ .
 أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام
 اختصاراً : ٢٦٧ .
 أو علم ينتفع به : ١٣٦ .
 بلغوا عني ولو آية : ٩٤ .
 بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضي عنا
 وأرضانا : ١٦ .
 بني الإسلام على خمس : ٣٥٠ .
 تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم
 بهما : كتاب الله وسنتي : ٢٢٩ .
 تعلموا العلم فإن تعلمه لله تعالى خشية ،
 وطلبه عبادة ... : ٩٣ ، ٩٢ ، ١٠١ ،
 ١٠٤ .
 جاء رجل إلى رسول الله (ص) وقال :
 يا رسول الله : يريد أبي أن يأخذ مالي ... :
 ٣٣٠ .
 جالست النبي (ص) أكثر من مئة مرة :
 ٣٢٩ .
 خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا
 فقهوا : ١٣٧ .
 ذكر عند رسول الله (ص) الشعر فقال ... :
 ٣٣٧ .

لن يشجع المؤمن من خير يسمعه حتى يكون
منتهاء الجنة : ٩٥ .

لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت
الهدي وأحطت مع الناس كما حلوا : ٤٣٢ .
لو تعلق العلم بأكناف السماء لناله قوم من
أهل فارس : ٢٣٠ .

ليبلغ الشاهد الغائب : ١٤٩ .
مابال أيديكم كأنها أذنان خيل شمس :
٤٣١ .

مر عمر في المسجد وحسان ينشد فأنكر
عليه ... : ٣٣٦ .

مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله : ٢٣ .
من أتى كاهناً أو عريفاً فصدقه فقد كفر
بما أنزل على محمد : ٣٥٧ .

من تعلم العلم لأربع دخل النار : لياهي به
العلماء ... : ٢٤١ .

من تعلم علماً مما يبتغي به وجه الله ... : ٩٥ .
من جاءه الموت وهو يطلب العلم ... : ٩٦ .
من خرج في طلب العلم ... : ٩٥ .

من سلك طريقاً يطلب فيه علماً ... : ٩٣ .
من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً ... : ٩٣ .
من طلب العلم فأدر كه ... : ٩٧ .

من طلب العلم كان كفارة لما مضى : ٩٥ .
من كتم علماً ... : ١٤٥ .

من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين : ١٣٦ .
نحن أمة أمية لانكتب ولا نحسب : ١٣٥ .
نعم الرجل الفقيه في الدين ... : ٩٦ .

ردفت رسول الله (ص) يوماً فقال : هل
معك من شعر أمية ... : ٣٣٥ .

زويت لي الأرض ... : ١٧٦ .
سبق علم الله في خلقه فهم صائرون إليه : ٢٣ .
سمعت رسول الله (ص) يقول : هجأهم
حسان فشفى وأشفى : ٣٢٩ .

طلب العلم فريضة على كل مسلم ، وواضع
العلم ... : ٩٥ ، ٢٥٠ ، ٣٥١ .
العلم ثلاثة : آية محكمة ... : ٣٥٩ .

العلم صيد والكتابة قيد ، قيدوا - رحمكم الله
تعالى - علومكم بالكتابة : ١٧٨ .

العلماء على منابر من نور يوم القيامة :
١٣٦ .

فر من المجذوم كما تفر من الأسد : ٤٣٢ .
فضل العالم على العابد كفضلي على أوقاكم :
٩٤ .

فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد :
٩٥ .

كان رسول الله (ص) يضع لحسان بن ثابت
منبراً في المسجد ... : ٣٢٩ .

كانت الأرض خلقت تمجيد على الماء ... :
٤٣٨ .

الكلمة الحكيمة ضالة الحكيم ... : ٩٤ .
لا تظروا الدرر في أفواه الكلاب : ٢٤٦ .

لأن يهدي الله رجلاً على يدك خير مما
طلعت عليه الشمس : ١٣٦ .

لا عدوى : ٤٣٢ .

وأفضل من ذلك كله كلمة حق عند سلطان

جائر : ١٤٥ .

٩٦ .

يا رسول الله أي كتاب أنزل على آدم ... :

١٦٣ .



٧ - الشعر

مطلع البيت	قافيته	عدد الأبيات	الصفحة
(ب)			
فهذا الشدا	أنا تربه	١	٣٤٨
العلم دين	صحبا	١	١٠٣
جاء السخينة	الغلاب	١	٣٣٠
(ت)			
فقا نسأل	والصلوات	١	٢٩٢
(ح)			
قدر القلوب	يلوح	١	٣١٩
(د)			
أطار لي	الكمد	١	٣٤٥
بشراك	العيد	١	٣١٨
ولكن من	خير هاد	١	٣٣٨
جحود فضيلة	الرشاء	٢	٣٣٧
وما افتقر	من سعاد	١	٣٣٨
أرأيت	النادي	١	٢٩٣

مطلع البيت	قافيته	عدد الآيات	الصفحة
طربنا	بواد	١	٤١١
يا دار مية	الأمم	١	٢٩٢
ستبدي	تزود	١	٣٤٠، ٢١٢
ولو أن لي	حمده	١	٤٤٧
كذا فليجل	عذر	١	٢٩٣

(ر)

بلغنا السماء	مظهرا	١	٣٣٠
ألقى الرماح	المغوار	١	٢٩٤
ضاحك	صدري	١	٣١٣
هذا الحمال	وأطهر	١	٣٤١

(ض)

يا نديمي	قد مضى	١	٣٢٤
جور الحبيبة	مرضي	١	٣١٩

(ع)

منابت العشب	والباع	١	٢٩٤
-------------	--------	---	-----

(ف)

أيا شجر	طريف	١	٢٩٤
---------	------	---	-----

(ق)

أما ترى	لا يلحق	٢	٣١٣
---------	---------	---	-----

مطلع البيت	قافيته	عدد الآيات	الصفحة
يا برق	الأنيق	١	٢٩٣

(ل)

أتانا	سهل	٢	٣٧٣
تجلو عوارض	معلول	١	٣٣٧
ألا كل شيء	زائل	١	٣٤٠
تخير خليطاً	يفعل	٤	٣٣٢
غدوتك	وتنهل	٧	٣٣١
إن الرسول	مسلول	١	٣٤٢
وصلت	المعول	١٥	٩
لم أدر	والبالي	١	٣٠٥
يا سائق الظعن	ثم سل	١	٣٤٥
فلا توغلن	الساحل	١	٢٣٥
قفأ نبك	فحومل	١	٢٩٣
خلوا بني	تنزيلة	٢	٣٣٦

(م)

ثم انقضت	أحلام	١	٢٦٤، ١٨٧
قوم لهم	والقلم	١٣	١٥٧
أسقى طلولهم	ونعيم	١	٢٩٣
قل لمن	التقدما	٢	١٩٤
فالدر	منتظم	١	٣٤٠
أتيناكم	نحييكم	٢	٣٤١

مطلع البيت	قافيته	عدد الأبيات	الصفحة
------------	--------	-------------	--------

(ن)

بسم الله	شقيناً	٤	٣٤١
الحمد لله	واللسان	٢	٣٢٣
ألا يا خائضاً	التواني	١	٣٢٣

(هـ)

عقد الخلائق	ما عقدوه	١	٣٩٧
رشأ	والله	١	٣١٩
عرفت الشر	يقع فيه	١	١٤٣
الفضل	الدولة	١	٣١٨

(ي)

خذوا	ولا ليا	١	١٩
------	---------	---	----



٨ - الأَشْطَار

الشطر	الصفحة
ألم تسأل فتخبرك الرسوم	٢٩٣
وللناس فيما يعشقون مذاهب	٤٣٦
هي الديار بجانب العزل	٢٩٣



۱۹۷۸ — ۲۵ — ۳۰۰۰